شؤون فلسطينية

٢٢ ـ ٢٢٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩١ ـ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢

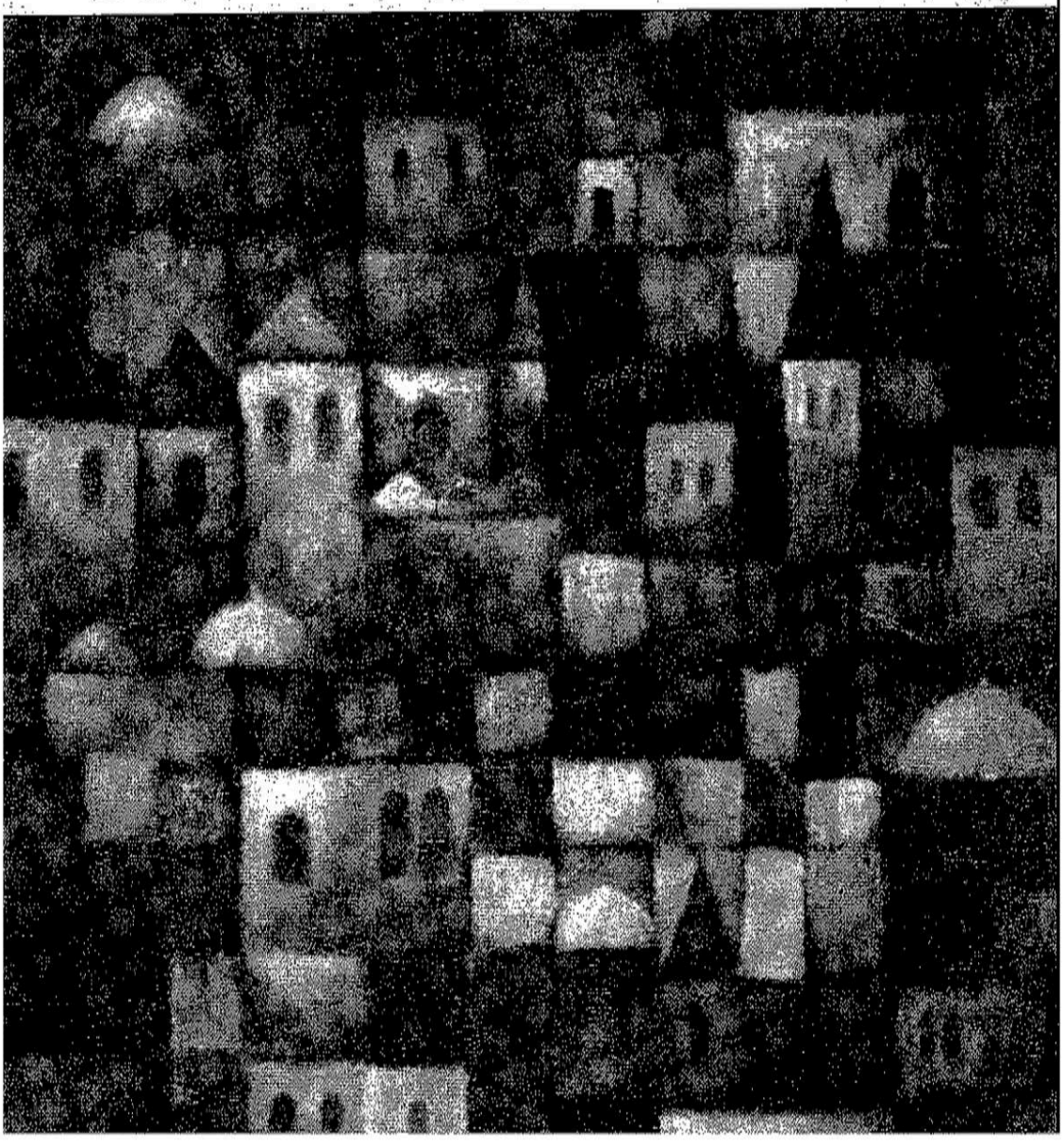

شؤون فلسطينية

٢٢٥ ـ ٢٢٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩١ ـ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢

شَهريَّة فِكريَّة لمعَالجة أحدَاث القضيَّة الفِلسطينية وشؤونهَا المختَلفة
تَصدُر عَن مَركَز الأبحاث في منظمَة التحْرير الفلسطينيَّة

المحتويات

٣ رسالة الرئيس ياسر عرفات في الذكرى السابعة والعشرين لانطلاقة الثورة

١٣ تطوّر المجتمع المدني الفلسطيني ..... محمد خالد الأزهري

٢٨ مسار الادارة الاسرائيلية في الضفة والقطاع المحتلين ..... د. عدنان عمرو

٤٩ حقوق الشعب الفلسطيني في ضوء القانون الدولي ..... نبيل الرملاوي

٦٩ المصلحة الاسرائيلية في الغاء التحدّي الاستراتيجي العراقي ..... د. عدنان عبدالرازق

٨٢ ظاهرة معاداة اليهود بين الحقيقة والحقائق ..... ا. د. عبدالوهاب محمد المسيري

٩٣ «التقدمي» عارياً ! ..... رياض بيدس

مراجعات

١٠٢ الصهيونية الجديدة بين الارض والسماء ..... عمر سعادة

شهريات

١٠٧ المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً: المرحلة الثانية من المفاوضات ..... سميح شبيب

١١١ المقاومة الفلسطينية ـ عربياً: في انتظار «غودو» ..... أحمد شاهين

١١٨ المقاومة الفلسطينية ـ دولياً: عملية «شدّ الحبال» ..... د. نبيل حيدري

١٢٣ المقاومة الفلسطينية ـ عسكرياً: تصعيد المواجهات المسلّحة ..... د. يزيد صايغ

اسرائيليات:

١٢٨ «مؤتمر مدريد»: بداية لمسار طويل ..... هاني العبدالله

١٣٥ المؤتمر الخامس لحزب «العمل» ..... مها بسطامي

١٤٣ المناطق المحتلة:
وقائع عاصفة ..... ربعي المدهون

يوميات

١٤٩ موجز الوقائع الفلسطينية
من ١٦/١٠/١٩٩١ الى ١٥/١٢/١٩٩١

بيبليوغرافيا

١٦٧ القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي ..... اعداد: ماجد الزبيدي

لوحة الغلاف من الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين للفنان **ابراهيم هزيمة**

الآراء الواردة تعبّر عن وجهات نظر كاتبيها؛ ولا تعكس، بالضرورة، آراء منظمة التحرير الفلسطينية، ولا المحررين، ولا المستشارين، ولا الناشرين

ISSN 0258 - 4026

المدير العام : صبري جريس
مدير التحرير : د. محمود الخطيب

المراسلات
Al-Abhath Publishing Co. Ltd
16 Artemidos Street, Strovolos
P. O. Box 5614
Nicosia, Cyprus
Tel 429396, Fax 312104, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

الاشتراك السنوي
[بريد سطحي] في الدول العربية واوروبا ـ للأفراد ٤٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٥٠ دولاراً (يضاف ٣٠ دولاراً للبريد الجوي) □ في باقي دول العالم ـ للأفراد ٥٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٦٠ دولاراً (يضاف ٥٠ دولاراً للبريد الجوي)

رسالة الأخ ياسر عرفات

رئيس دولة فلسطين
رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.
القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية

في الذكرى السابعة والعشرين لانطلاقة الثورة الفلسطينية

عام الوحدة والانتفاضة والعلم

بسم الله الرحمن الرحيم

«انا فتحنا لك فتحاً مبيناً ليغفر لك الله ما تقدّم من ذنبك وما تأخر ويتمّ نعمته عليك ويهديك صراطاً مستقيماً وينصرك الله نصراً عزيزاً، هو الذي أنزل السكينة في قلوب المؤمنين ليزدادوا ايماناً مع ايمانهم ولله جنود السموات والأرض وكان الله عليماً حكيماً». صدق الله العظيم.

يا أبناء فلسطين المجاهدين المرابطين في الوطن والشتات؛

يا جماهير الانتفاضة الباسلة؛

يا ثوار فلسطين الميامين في كل مواقع وخنادق المواجهات؛

ايها الفدائيون؛ ايها المطاردون؛ ايها الأبطال في سجون الاحتلال؛

هذا اليوم الأول من كل عام هو يوم الميلاد الثوري للشعب الفلسطيني. ففي مثل هذا اليوم قبل سبعة وعشرين عاماً أعلنت حركتكم، حركة «فتح»، انطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة، لردّ الظلم التاريخي الذي وقع على شعبنا الفلسطيني، فكانت هذه الملحمة الفلسطينية المستمرة منذ ٢٧ عاماً ومعها شلّال الدم المتدفّق من نهر الحياة الفلسطينية، والتي تؤكد ان المسيرة الفلسطينية الظافرة سائرة على بركة الله في اتجاه الوطن، أطال الزمن أم قصر؛ وان هذه الثورة وجدت لتبقى، ووجدت لتنتصر ولترفع علم فلسطين، علم أمتنا العربية، فوق القدس المحرّرة، بعونه تعالى.

سنوات وسنوات، وأجيال بعد أجيال، ورجال رجال، ومعارك تتلوها معارك، وحصار بعد حصار، ومؤامرة تتلوها مؤامرات، ولكن الرقم الفلسطيني الصعب برهن انه الحقيقة القابلة للحياة في أرض فلسطين. فالاعداء الذين بنوا حساباتهم على تشريدنا فاجأهم شعبنا الفلسطيني بثورة الفداء

وظاهرة الفدائيين الميامين الذين رووا بدمائهم الزكية أرض الوطن، بل والمنطقة كلها.

ان انطلاقة ثورتكم، في الاول من العام ١٩٦٥، كانت ارادة الشعب الفلسطيني، وارادة الامة العربية، وارادة الاحرار والشرفاء في العالم. ولقد فشل الاعداء، منفردين ومجتمعين، في جميع محاولاتهم لخنقها، لأن الفئة المؤمنة المجاهدة منذ البداية كانت، وفي واقع الأمر، طليعة للجهاد الصادق الأمين للشعب الفلسطيني، ولاعادة صياغة التاريخ الذي حاولوا تزويره، ولم تكن فلسطين يوماً حلماً جميلاً نتغنّى به؛ كانت فلسطين، وستظل، حقيقة واقعة وقائمة، نستعذب الشهادة لتحريرها.

بسم الله الرحمن الرحيم

«لأنتم أشد رهبة في صدورهم من الله ذلك بأنهم قوم لا يفقهون». صدق الله العظيم.

ولهذا كان الفدائيون الطلائعيون المجاهدون من أبناء الثورة الفلسطينية يعيدون حفر الحقائق الفلسطينية، مرة أخرى، في ذاكرة العالم، وقراراته، وسياساته. كانوا الرجال الرجال؛ وكانوا الابطال الابطال؛ فجعلوا فلسطين منارة الدنيا كلها بالفداء والتضحية، بالرجولة والاقدام.

بسم الله الرحمن الرحيم

«فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر». صدق الله العظيم.

ولم تكن معركة الكرامة التي خضناها ضد العسكرية الاسرائيلية وجيشها المتغطرس الاّ فعل ايمان هذا الشعب. ونجح الصمود واندحر العدوان. وسجّلنا معاً، جيشاً أردنياً وفدائيين، صفحة مشرقة في ليل حزيران الأسود، تماماً كما سجلنا المعجزة الملحمة في حصار بيروت، بالانتصار في أطول معركة عربية ـ اسرائيلية، جمع فيها العدو الاسرائيلي وحلفاؤه كل قوتهم وبأسهم، فارتدّ عليهم، وصمد الفدائيون، لبنانيين وفلسطينيين وسوريين، في هذه المعركة، وقبلها وبعدها معارك وملاحم وصمود على جبهات المواجهة كافة في معارك العام ١٩٧٣ و١٩٧٨ والاغوار وأرض الفتح والجولان والسويس وغيرها.

أيها الاخوة المناضلون؛

سبعة وعشرون عاماً من النضال الدؤوب والمتواصل أعادت رسم خارطة الشرق الاوسط والمشرق العربي. فالفلسطينيون الذين أُسقطوا عمداً من خارطة العالم بفعل وعد بلفور الاستعماري، وما تلاه من أحداث جسام وثورات متعاقبة ومواجهات غير متكافئة وطعنات من الخلف، عادوا بقوة التاريخ والحياة والجهاد الى الارض الطيبة التي أعطتهم الحياة والتاريخ.

نعم، لقد عدنا الى الارض بالايمان والجهاد، بالنضال والشهادة في سبيل الارض التي باركها الله. عدنا بالانتفاضة المباركة نلهب الارض تحت أقدام الغزاة. وليعلم العالم أجمع ان هذه الانتفاضة ستستمر، موجة اثر موجة، حتى يرتفع علم أمتنا العربية على أسوار القدس ومآذن القدس وكنائس القدس. عدنا عبر موجات متلاحقة من العطاء والفداء، حفرت في أرض المشرق العربي تاريخاً جديداً، نقيضاً للتاريخ الاستعماري الاستيطاني وتحدياً له. وشعبنا الفلسطيني، اليوم وبعد ٢٧ عاماً من الكفاح، عاقد العزم على مواصلة الثورة والانتفاضة ضد الاحتلال والاستيطان وضد العدوان الاسرائيلي المستمر بكل الايمان المتدفق في القلوب والوجدان، بكل الابداع الوطني والثوري

الذي قدّمته طلائع هذا الشعب وجماهيره طوال سنوات الكفاح والنضال على دروب الجهاد والنصر والتحرير والعودة: «فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء، واتبعوا رضوان الله، والله ذو فضل عظيم». صدق الله العظيم.

أيها الاخوة المناضلون في كل المواقع؛

ان العام الذي انقضى من عمر الثورة والشعب هو العام الذي اكتوى فيه شعبنا وأمتنا العربية بنيران المؤامرة الاستعمارية الكبرى لضرب القوة العربية، وتفتيت القدرات العربية العسكرية والمالية، وتمزيق الصفوف، من أجل استمرار السيطرة الاستعمارية على مقدرات وطننا العربي. ولقد سعينا، أيها الاخوة، من أجل رأب الصدع ولمّ الشمل. ولكن ما حدث في اثناء أزمة الخليج والحرب فيها كان يهدف، أولاً وأخيراً، لضرب القوة العربية، بدءاً بالعراق الشقيق، ومروراً بالكويت، وانتهاء بكل القدرات العربية الاخرى واستنزاف الثروات المالية والنفطية العربية في الجزيرة والخليج، بل وفي المنطقة كلها. ودفع أبناء الامة العربية الى الاقتتال والاحتراب ولتكريس الاحتلال الصهيوني لفلسطين، للقدس الشريف، الى الأبد.

لقد دفع الشعب الفلسطيني ثمناً باهظاً لحرب الخليج، وشرد أكثر من اربعمائة ألف من أبناء شعبنا في الكويت؛ بل وعذّبوا؛ كما قتل المئات منهم، وانتهكت أعراضنا وديست حرماتنا، وما زال الحصار على شعب وأطفال العراق مستمراً، وما زال الحقد الاسود مستمراً ضد شعبنا وأهلنا، للأسف.

ان هذا الاستهتار بالجرح الفلسطيني لن ينفع أحداً، ولن يحل مشكلة، ولن يداوي جرحاً، ولن يجمع صفاً، والمستفيدون هم أعداء أمتنا العربية.

ان الشعب الفلسطني الذي وقف موقفاً قومياً شجاعاً ابّان أزمة الخليج، ولحل المشكلة سلماً وضمن الأسرة العربية، كان يعرف أهداف الازمة وأهداف العدوان، وتحمّل، في سبيل ذلك، ما تحمّل.

بسم الله الرحمن الرحيم

«واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة واعلموا ان الله شديد العقاب». صدق الله العظيم.

ان الجرح العربي، والجرح الفلسطيني، ينزفان كل يوم، على الرغم من اننا قلنا: تعالوا الى كلمة الحق؛ تعالوا نطوي صفحة الماضي؛ تعالوا نبني الحاضر والمستقبل معاً؛ فلا حياة دون التضامن العربي، ولا استقرار دون الأخوّة العربية؛ وكيف نفكر بالسلام في المنطقة دون تعزيز الوحدة والاخوة والتضامن ضمن الأسرة العربية.

أيها الاخوة أبناء أمتنا العربية المجيدة؛

اننا، ونحن في الثورة الفلسطينية ندخل العام الثامن والعشرين من عمر هذا الكفاح وهذا الجهاد على طريق تحرير فلسطين والقدس، ندعو أمتنا العربية كلها، قادة وشعوباً وقوى وافراداً وتجمّعات، في هذه اللحظات الحاسمة والمصيرية، الى التضامن والوفاق والأخوّة والارتفاع فوق الجراح، من أجل مستقبل هذه الأمة وأمنها وحياتها؛ من أجل انقاذ شرفها ومقدساتها وأرضها في مواجهة هذا النظام العالمي الجديد، الذي نرجو ان لا يكون على حسابنا كأمة وتاريخ وحضارة ومستقبل ووجود.

بسم الله الرحمن الرحيم

«ان الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفاً كأنهم بنيان مرصوص». صدق الله العظيم.

يا أبناء أمتنا العربية الصامدة الصابرة؛

سبعة وعشرون عاماً وأبناء فلسطين الاحرار يرابطون في الثغور العربية في فلسطين وجوارها، منطلقين من الايمان بالله وبأمتهم وبوطنهم، وسقط الشهداء تلو الشهداء، فلسطينيين وعرباً، يروون الارض الطيبة بدمائهم الزكية لتظل الراية الفلسطينية والعربية عالية خفّاقة، تواصل الجهاد جيلاً بعد جيل. فلقد تعمّقت جذور الثورة الفلسطينية في الارض والانسان، لأن الامة العربية العظيمة، بجماهيرها المؤمنة، وقفت مع الثورة، وقاتلت معها في كل معاركها، أبطال من فلسطين وأبطال من كل قطر عربي من أقصاه الى أقصاه توحّدت سواعدهم وتآلفت قلوبهم وتعمّق ايمانهم لتحرير أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين مسرى النبي محمد، صلى الله عليه وسلّم، ومهد المسيح، عليه السلام، ولمواجهة المؤامرة الصهيونية ـ الاستعمارية التي تحلم بـ «دولة اسرائيل من النيل الى الفرات».

بسم الله الرحمن الرحيم

«فليقاتل في سبيل الله الذين يشرون الحياة الدنيا بالآخرة». صدق الله العظيم.

أيها الاخوة المناضلون في صفوف الثورة الفلسطينية؛

يا جماهير الشعب الفلسطيني الصامد على أرض الوطن؛

ايتها الجماهير العربية الأبية؛

«ان ينصركم الله فلا غالب لكم».

ان شعبنا الفلسطيني، الذي علا على المأساة ورفض المصير الذي رسمته له المؤامرة الاستعمارية الصهيونية، صنع الاسطورة الفلسطينية العربية المعاصرة بهذا العناق الثوري بين أبناء الوطن تحت الاحتلال وبين الثوار الفلسطينيين خارج الوطن؛ وبدأ العالم يرى الحقيقة الفلسطينية ليدرك، بعد ذلك، ان القضاء على الشعب الفلسطيني، وازالة وجوده، وتغييب هويته، وطمس تراثه وحضارته، انما هو المستحيل بعينه.

ومن العام ١٩٦٥، عام الانطلاقة الثورية، حتى العام ١٩٨٧، عام الانتفاضة المباركة تواصل العطاء الوطني من جماهير شعبنا حتى تعمّق واتّسع نطاقه وتوسّعت دوائره. واليوم تدخل هذه الانتفاضة المباركة عامها الخامس وقد فرضت الحقيقة الفلسطينية والحقوق الفلسطينية على الارادة الدولية كلها، وعلى العدو الصهيوني المتغطرس الذي طالما عجّل الى طمس وجود شعبنا وانكار حقوقه. وكانت مبادرة السلام الفلسطينية، التي أعلنها مجلسنا الوطني الفلسطيني في العام ١٩٨٨ تعبيراً عن نيّة شعبنا الفلسطيني باقامة السلام العادل في المنطقة، على أساس الثوابت الفلسطينية. وتأكيداً لذلك التوجّه، جاءت مشاركتنا في مؤتمر السلام في مدريد.

ولقد وقف أبناء فلسطين في مؤتمر مدريد للسلام وبهذا الاداء الجيد المميّز مع اخوانهم العرب. مرفوعي الرأس واثقي الخطى، ليقولوا للعالم كله: ان السلام والاستقرار في الشرق الاوسط لن

يكون الّا السلام الفلسطيني والسلام العربي؛ وان السلام لن يكون الّا باسترداد الحقوق العربية؛ وان السلام لن يكون الّا بتحقيق الحقوق الوطنية الثابتة لشعبنا الفلسطيني، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، ومنها وصولاً الى الكونفدرالية الاردنية ـ الفلسطينية طبقاً للاختيار الطوعي والحرّ بين الشعبين الشقيقين.

بسم الله الرحمن الرحيم

«لقد صدق الله ورسوله الرؤيا بالحق لتدخلوا المسجد الحرام ان شاء الله آمنين». صدق الله العظيم.

لقد أكّدت انتفاضتنا المباركة للعالم أجمع الهوية الفلسطينية. واكتشف الاسرائيليون المحتلون ان جيشهم المدجّج بآلة دمار رهيبة لم يكن، ولن يكون، قادراً عى ايقاف انتفاضة هذا الشعب البطل المجاهد، الذي انتصر بايمانه وبانتفاضته عى القتل والهدم والاعتقال والطرد ومصادرة الارض وقطع الاشجار واتلاف الزرع، وصمد في مواجهة الجرائم والمذابح التي قام بها العدو في الحرم الشريف والخليل وعين قارة ونابلس ورفح وطولكرم وغيرها، دفاعاً عن المقدّسات، اسلامية ومسيحية؛ دفاعاً عن الأرض.

يا اخوتي؛ ويا أحبّتي؛ يا أهلي؛ كل أهلي؛

لقد قرّرنا المشاركة في عملية السلام، التي بدأت بمؤتمر مدريد للسلام، على أساس قرارات الشرعية الدولية وتحقيق حقوقنا الوطنية وقيام دولتنا المستقلة. لكن العدو الاسرائيلي، الذي لحقت به هزيمة سياسية مدوّية في مدريد، ذهب الى واشنطن، معتمداً على حليفه الاميركي المتحيّز له والمؤيّد لاحتلاله وعدوانه وجرائمه، لافشال ما تحقق في مدريد، فبدأ بسلسلة من المناورات المكشوفة، التي جوبهت بالموقف الفلسطيني بجانب الموقف العربي، الصلب الملتزم بقرارات مجالسنا الوطنية وبرامجنا السياسية، ولتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، معزّزاً بتواصل وتصاعد الانتفاضة المباركة على أرض فلسطين، لتلحق، في كل يوم، هزيمة جديدة بقوة الاحتلال وبقطعان المستوطنين، ومتسلّحة بهذا الاجماع الشعبي الذي يشكّل هذه القوة الرافعة للتحرّك الفلسطيني في مواجهة كل الصعوبات والعقبات والمشاكل والأزمات. كما جوبهت مناورات اسرائيل بهذا الاداء العربي المنسّق والموحّد. ولكننا يجب ان نعي ان هذه المعركة السياسية لمسيرة التفاوض هي معركة شرسة وطويلة وصعبة، وتحتاج منّا الى كل اليقظة والحرص والتنبّه ازاء هذا العدو الماكر الشرس الخبيث وحلفائه الأقوياء، في ظل التغيير المتسارع للمعادلات الدولية وفي هذا الزمن العربي الصعب بانقساماته وتمزّقاته وفرقته. ولكننا، مع ذلك، نتقدّم بخطى ثابتة وعزيمة راسخة وايمان لا يتزعزع.

«فان لله جنوداً اذا أرادوا أراد».

بسم الله الرحمن الرحيم

«ومكروا ومكر الله والله خير الماكرين». «ولا تهنوا ولا تحزنوا وانتم الاعلون ان كنتم مؤمنين». صدق الله العظيم.

أيها الاخوة المناضلون؛

يا جماهير شعبنا الفلسطيني وأمتنا العربية؛

تنتظرنا مهام صعبة وكبيرة في العام الثامن والعشرين من عمر الثورة. وأولى المهام هي وحدتنا الوطنيـة، وحدة الجماهير والثورة، وحدة القوى والفصائل في اطار الممثّل الشرعي والوحيد لشعبنا منظمة التحرير الفلسطينية، وحدة كل أبناء فلسطين في الداخل والخارج. فالوحدة الوحدة، والمزيد من تعزيز هذه الوحدة وحمايتها. فهي الدرع الواقي والحامي لمسيرتنا الثورية الفلسطينية؛ وهي، الآن، هدف أعداء شعبنا. فلنرتفع الى مستوى الامانة الوطنية والدينية والاخلاقية والتاريخية، حفاظاً على المسيرة الثورية والانتفاضة المباركة، وصوناً وتصعيداً لها.

يا جماهير أمتنا العربية المناضلة؛

أيها الأحرار والشرفاء؛

يا أبناء شعبنا المجاهد؛

ان معـركة السلام التي نخوضها تتطلب تضامناً عربياً فعّالاً، وتفرض على الاطراف العربية جميعهـا توحيـد المـواقف والسيـاسـات على أعـلى المستـويات المسؤولة، حتى يدخل المفاوضون الفلسطينيون والعرب مسلّحين بقوة الموقف العربي الواحد. وان المرارة لتملأ قلوبنا ونحن نرى اخواناً لنـا يرون الخـطر المحدق والتحديات الكبيرة تحيط بنا، فندعوهم، فلا يلبّون النداء ولا يستبينون الخطر، ولا يصغون لصوت أطفال الانتفاضة وشعب الانتفاضة بآلامهم وجراحهم وجوعهم. ولا نملك الّا ان نكرر دعوتنا من أجل المصالحة العربية ـ العربية؛ ولا نملك الّا ان نؤكد على التضامن العربي؛ ولا نملك الّا ان ندعو الى حل مشاكل البيت العربي وضمن الاسرة العربية؛ وندعو الى ميثاق شرف عربي يحفـظ الاخوّة العربية، ويرسم دستوراً للعلاقات العربية، قائماً على الاخوّة والتضامن ونبذ الفرقة والانقسام. فنحن العرب نواجه قوى طامعة في خيراتنا وثرواتنا وأراضينا وتهدف الى تمزيقنا وتقسيمنا. ونحن العرب نواجه عدوّاً يحتل أراضينا ويحشد فيها مئات الألوف من المهاجرين الجدد، ولا يزال يحشد، وسيظل يحشد، تمهيداً لتوسيع دولته الصهيونية حتى تمتد من النيل الى الفرات. فلا أقلّ من التضامن؛ ولا أقلّ من التنسيق؛ ولا أقلّ من دعم شعب الانتفاضة؛ ولا أقلّ من توفير أسباب الصمود لأبناء فلسطين في رباطهم الأمامي المتقدّم في مواجهة هذا الخطر. ان المرارة تمزّق قلوب كل أبنـاء الأمّـة لما وصـل اليـه الحال العربي من فرقة وانقسام، يتحمّل الجميع مسؤولية استمرارها. والسؤال المخلص الذي يسأله كل عربي غيور على مصير ومستقبل هذه الأمة هو: الى أين تسير الأمة؟

ان عودة الصفـاء والتضامن بين الدول العربية هي مسؤولية جميع الاخوة القادة والرؤساء العرب في الدرجة الاولى، من خلال العودة الى التضامن العربي والوحدة العربية والوفاق العربي الذي أسهم، تاريخيـاً، في صيـانة وحفظ الحقوق العربية والأمن القومي العربي؛ وان الاخوة في الدول المغـاربية، قادة وشعوباً، عليهم مسؤولية قومية أساسية، لأنهم يشكّلون الرافعة التي تمكّننا من اعادة وترميم هذه الوحدة، وهذا التضامن.

ان مصير الامّة العربية أمانة في أعناق جماهير أمتنا العربية؛ كما هي مسؤولية القادة العرب. وان مصير القدس وفلسطين أمانة ومسؤولية في أعناق أمتنا. وان المأساة التي تسبّبت بها أزمة الخليج ومضاعفاتها التدميرية أصابت الشعب الفلسطيني في الصميم.

والمـطلوب ان لا يبقى الشعب الفلسـطيني وحيداً يقارع اعداءه المحتلين لأرضه ومقدّساته،

داخل وخارج الوطن وعلى الجبهات النضالية والسياسية والدبلوماسية المادية والمعنوية.

بسم الله الرحمن الرحيم

«ولا تهنوا ولا تحزنوا وانتم الأعلون إن كنتم مؤمنين». صدق الله العظيم.

يا جماهير شعبنا الفلسطيني في كل مكان؛

يا أبناء الانتفاضة الجماهيرية العظيمة؛

أيها المناضلون في كل مواقع الثورة؛

ان التغيّرات العالمية الهائلة التي أصابت المعسكر الاشتراكي، والتي أنهت القطبية الثنائية على المستوى الدولي ليبدأ عصر جديد في العلاقات الدولية، اصطلح على تسميته «النظام الدولي الجديد»، لا بدّ لها وان تفرض نفسها وتمد آثارها على المستوى الاقليمي. ولعلّها مفارقة تاريخية حقاً ان تكون الحرب الباردة هي الحاضنة الدولية الاساسية للكيان الاسرائيلي في وطننا فلسطين ليؤدي وظيفة محدودة له في الحرب الباردة بين المعسكرين، الاميركي والسوفياتي. ومن العجيب ان يظل دور هذا الكيان الاسرائيلي قائماً بعد انتهاء الحرب الباردة. لماذا؟ أليس هذا معناه ان الدور لم ينته بعد؛ وان وراء الأكمة ما وراءها في ما يخطّط لهذه الامة ولتلك المنطقة. أليس تهديد ليبيا وتهديد كل دولة عربية تتجرأ على التفكير بتعزيز قدراتها جزءاً من هذا المخطط؟

ان نهاية الحرب الباردة بين الجبارين وقيام النظام الدولي الجديد الذي تسيطر فيه اميركا على القرار الدولي في الامم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، وفي الهيئات الدولية والاقليمية الاخرى بعد حرب الخليج، قد فرض على واشنطن التحرّك في الشرق الاوسط لعقد مؤتمر للسلام واجراء مفاوضات بين اسرائيل وفلسطين والدول العربية المعنيّة على أساس قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨ و«الارض مقابل السلام»، وتحقيق الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني طبقاً لهذه الشرعية الدولية وقراراتها.

ان اسرائيل التي لا تريد السلام وتعمل على عرقلة المفاوضات بكل السبل وتبني المستوطنات غير الشرعية وتصادر الاراضي والبيوت وترتكب الجرائم وتستمر في احتلالها، انما تكشف عن حقيقتها العدوانية أمام العالم كله.

اننا، وعلى الرغم من ذلك، نتوجّه الى قوى السلام الاسرائيلية، التي تؤمن بالتعايش والسلام، وتعترف بحق شعبنا في تقرير مصيره، وتقف في وجه السياسات الاستيطانية والاعمال الخطرة التي تقوم بها جماعات المتطرّفين والمستوطنين المسلّحين وترعاها حكومة اسرائيل، لنعمل معاً من أجل سلام لأطفالنا ولأطفالهم، سلام يعمّ المنطقة كلها.

وممّا يدعو للأسف، ان الولايات المتحدة الاميركية تستمر في تشجيعها لاستمرار الاحتلال الاسرائيلي وتمدّه بكل أسباب القوة لادامة هذا العدوان على شعبنا وعلى أمتنا العربية، بل وتكيل بمكيالين بالنسبة الى الشرعية الدولية وقراراتها، سواء أكان ذلك في الخليج أو في فلسطين؛ وهي تتحمّل مسؤولية دولية كبيرة في ذلك. ويكفي ان نشير الى ما بذلته الادارة الاميركية من ضغوط على المستوى الدولي لالغاء قرار اعتبار الصهيونية كحركة عنصرية حتى نفهم مقدار التحيّز الاميركي لصالح اسرائيل. ولكن الغاء القرار لا يمكن ان يلغي صفة العنصرية والفاشية والارهاب الرسمي المنظّم

عن الصهيونية واسرائيل والمستوطنين المسلّحين وجرائمهم ضد شعبنا ومقدّساتنا وأراضينا. وفي هذا المجال نتوجّه بالتحية والتقدير الى كل من صوّت ضد قرار الالغاء؛ ونشكرهم على ذلك؛ وكذا لكل من امتنع ولكل من تغيّب، مدركين حجم الضغوط التي مورست عليهم.

أيها الاحرار الشرفاء في العالم؛

يا جماهير أمتنا العربية؛

يا أبناء شعبنا المكافح؛

ان نهاية الحرب الباردة يجب ان تقترن بنهاية العدوان الاسرائيلي على شعبنا الفلسطيني وبالاعتراف الاميركي الصريح بالحقوق الوطنية لشعبنا الفلسطيني، بما فيها حق شعبنا في العودة وتقرير المصير وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة، والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها قائدة نضاله وممثله الشرعي والوحيد الذي اختاره الشعب الفلسطيني من خلال مجالسنا الوطنية الفلسطينية، والمعترف بها من العالم كله، باستثناء الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل.

لقد وفّرنا لجهود السلام التسهيلات من جانبنا، من أجل انجاحها. ويبقى المطلوب من الادارة الاميركية ان تبرهن، بدورها، على جدية تامّة في وضع حدّ للاستيطان الاسرائيلي الذي يهدّد بتفجير مفاوضات السلام. ولا بدّ للادارة الاميركية، كذلك، ان توفّر للمفاوضات شروط النجاح، بالاعلان الصريح عن الاعتراف الاميركي بحق شعبنا في تقرير مصيره، وبعودة الحوار بين منظمة التحرير الفلسطينية والادارة الاميركية.

ان الغياب المتعمّد لأي دور للادارة الاميركية عن الجولة الثنائية من المفاوضات، والتي استمرت في واشنطن لأكثر من اسبوعين، رهينة للمناورات والمماطلات الاسرائيلية، بل والتحيّز الى الجانب الاسرائيلي وابتزازه وشروطه، لا يبشّر بالخير ازاء هذه المناورات الاسرائيلية المبرمجة لافشال عملية السلام. اننا نقول: ان فرصة السلام هذه قد لا تتكرر، اذا تباطأت الادارة الاميركية في تحمّل مسؤولياتها الدولية والاقليمية، واذا لم يتحمّل المجتمع الدولي مسؤولياته تجاه هذه المفاوضات وتجاه العملية السلمية برمّتها. وأقول: ان سياسة حماية المصالح الاميركية في المنطقة لا تتمّ باستمرار هذا الوضع المأساوي لشعبنا الفلسطيني ولا بتجاهل الحقوق العربية، وانما من خلال سياسة متوازنة تراعي مصالح دول وشعوب المنطقة. وفي هذا المجال، فاننا نتوجّه بالتحية الى كل الدول الصديقة التي وقفت، وما زالت تقف، مع شعبنا الفلسطيني وقضيتنا العادلة، والتي أظهرت ذلك وبهذا الحجم الكبير والعدد الكبير في نفس دورة الأمم المتحدة الحالية، بالتصويت والتأييد للحق الفلسطيني وللمطالب العادلة وللحقوق الفلسطينية وادانة السياسات والممارسات الاسرائيلية، بعيداً عن أي ضغوط أو تأثيرات، ممّا يثبت ان قضية شعبنا العادلة لديها هذا الرصيد الكبير من الأصدقاء والمناصرين. فشكراً لأصدقائنا في دول عدم الانحياز، وشكراً لأصدقائنا في الدول الافريقية، وشكراً لأصدقائنا في جنوب القارة الافريقية، في ANC & PNA ، وتحية الى أخي نلسون مانديلا ورفاقه المناضلين في جنوب افريقيا، ونحن معهم في نضالهم، والدول الاسلامية والصين واوروبا، وشكراً لأصدقائنا الجدد في رابطة الدول المستقلة البديلة للاتحاد السوفياتي، وشعبنا ينظر اليهم وهو يتابع مباحثاته للوصول الى سلام عادل وشامل في المنطقة لاطفاله ولأطفال الجميع.

وبغير ذلك، فان الوضع قابل للانفجار؛ انفجار صراعات متعدّدة الوجوه ستخلق جروحاً

عميقة بعيدة المدى في المنطقة كلها.

يا أبناء الشعب الفلسطيني البطل؛

أيها المقاتلون في الثورة الفلسطينية؛

لقد عاهدنا شعبنا في الفاتح من كانون الثاني (يناير) من العام ١٩٦٥، على الفوز باحدى الحسنيين: فامّا الشهادة وإمّا النصر. وهذا شأن الروّاد والطلائع الحرة. يتقدّم الرجال الرجال صفوف الأبطال المجاهدين ويجودون بأرواحهم في سبيل الوطن.

بسم الله الرحمن الرحيم

«من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه. فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا». صدق الله العظيم.

وفي مطلع العام المنصرم، ونذر الحرب تدقّ الأبواب العربية في الخليج، وجّه أعداؤنا الى ثورتكم ضربة موجعة، وفي توقيت مدروس مع اعلان الحرب. واستهدفت المؤامرة الدنيئة أخي ورفيق الدرب الطويل الشهيد «أبو اياد»، وأخي ورفيق الدرب الشهيد «أبو الهول» والمناضل الشهيد «ابو محمد العمري»، رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه، فقضوا شهداء في سبيل الله والوطن على يد أعداء شعبنا وعملائهم. ولن تذهب دماؤهم هدراً. انهم شهداء الشعب، شهداء الثورة، شهداء الانتفاضة، شهداء الأمة العربية؛ والتحق بهم أخي الشهيد عبدالرحيم أحمد وأخي الشهيد هوّاري، لينضموا، جميعاً، الى مواكب شهدائنا الابرار، يتقدّمهم أخي الحبيب الشهيد «أبو جهاد»، مع الرفيق الأعلى في عليائه. وقدر هذا الشعب ان يقدّم الشهيد تلو الشهيد على الطريق الطويل، لتحرير الارض والمقدّسات والانسان في فلسطين.

أيها الاحرار الصامدون، أيها الاخوة في سجون الاحتلال؛ انتم في معتقلاته وأقبيته وزنازينه، تتحدّون بطش الاحتلال وعسفه وأدوات تعذيبه وقمعه؛ أنتم في القلب وفي الضمير، وفي القرار وفي الارادة الفلسطينية المصمّمة على انتزاع الحرية للشعب، الذي من أجل حريته، تقدّمتم الصفوف وصنعتم المعجزات الوطنية المشهورة، تحملون أوسمة النضال وتتبوأون أعلى مكانة عند أبناء شعبكم وأمتكم.

وأتوجه بالمحبّة الى كل طفل من أطفال بلادي، جنرالاتنا الجدد، الذين يتعملقون في ثورتنا، أطفال الحجارة وأطفال الآر.بي.جي يصنعون أقواساً للنصر الآتي. وأتوجه الى كل امرأة، والى كل رجل، الى كل المناضلات والمناضلين، بالتحية والمحبة والتقدير، وهم يتحدّون الزمن العربي الصعب بتضحياتهم وبصبرهم وبثباتهم وبمثابرتهم على الجهاد الطويل الشاق على درب الحرية والاستقلال، «وأخرى تحبونها، نصر من الله وفتح قريب، وبشر المؤمنين».

احييكم، وأشد على أياديكم، وأقول لكم: اصبروا وصابروا، وما النصر الّا صبر ساعة، وما النصر الّا من عند الله.

وأتوجه بالتحية والاكبار الى جرحانا البواسل الذين يشمخون بأوسمة الجراح في وجه الاحتلال البغيض؛ كما أتوجه بالتحية والاكبار الى كوادرنا وقواتنا الضاربة، والى لجاننا الشعبية والسياسية، والى مؤسساتنا الوطنية ونقاباتنا المناضلة، والى الطلاب والمرأة والفلاحين والعمّال والموظفين

والاكاديميين والحرفيين والتجار.

كما أتوجه بالتحية الى جماهيرنا اللبنانية، والفلسطينية، المناضلة في مخيّمات وقرى ومدن الجنوب اللبناني الصامد في مواجهة العدوان الاسرائيلي المستمر عليهم، وأشدّ على أياديهم، ونقول لهم: معاً وسوّياً حتى النصر.

كما أتوجه الى جماهير شعبنا في المهاجر والشتات بالمحبة والتقدير على مواقفهم الوطنية الثابتة على طريق العودة والتحرير والنصر.

يا أبناء الشعب الفلسطيني البطل؛

أيها الأخوة المقاتلون في الثورة الفلسطينية؛

يا أبناء الثورة، يا أبناء الانتفاضة؛

انها ملحمة المجد والتاريخ يكتبها الشعب وأبناؤه على أرض فلسطين كل يوم؛ ملحمة الثورة التي تدخل عامها الثامن والعشرين وملحمة الانتفاضة التي تدخل عامها الخامس، حيث نقف على مشارف الوطن وأبواب النصر القريب والفتح القريب. وبالجهاد الذي لن يتوقف، نواصل المسيرة الكفاحية عاماً بعد عام، حتى يرفع شبل أو زهرة من أشبال وزهرات فلسطين، علم فلسطين على القدس، عاصمة دولتنا المستقلة؛ فليكن القدس الشريف زهرة المدائن وأمانة الله والتاريخ والأمّة والاجيال. عامنا هذا للوحدة الراسخة، للانتفاضة المباركة المنتصرة، عام العلم الفلسطيني على دروب النصر والى القدس الشريف. فالفجر آت آت؛ والنصر آت آت؛ والقدس على مرمى الحجر والنظر.

بسم الله الرحمن الرحيم

«لقد رضي الله عن المؤمنين اذ يبايعونك تحت الشجرة فعلم ما في قلوبهم، فانزل السكينة عليهم وأثابهم فتحاً قريباً». «انّا لننصر رسلنا والذين آمنوا في الحياة الدنيا ويوم يقوم الاشهاد». «ونريد ان نمن على الذين استضعفوا في الارض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين، ونمكن لهم في الارض». صدق الله العظيم.

وانها لثورة حتى النصر، حتى النصر، حتى النصر.

تونس، ١٩٩١/١٢/٣١

تطوّر المجتمع المدني الفلسطيني

محمد خالد الازهري

في غمرة التعقيدات التي طرحتها تطوّرات الصراع على أرض فلسطين، ومن حولها، ظلّ بعض الجوانب المتعلّقة بالقضية الفلسطينية، حتى وقت قريب، بعيداً نسبياً من الانشغالات البحثية. ولم يكن ذلك، على الأرجح، نتيجة لضآلة أهمية هذه الجوانب، وانما الى الطابع الهادىء الذي اكتنف بروزها وتطوّرها، واتساع المساحة الزمانية، والمكانية، التي حوتها، وتفاعلت في اطارها. ويأتي في طليعة الحقول البحثية التي تحتاج الى مزيد من التجوّل على انحائها، على الصعيدين، التجريدي والتطبيقي، الحقل الخاص بالمجتمع المدني الفلسطيني، الذي نوليه، في هذا الموضوع، بعض ما يستحق من اهتمام، فنطرح أفكاراً وأسئلة تدور حول جوانبه البنائية والوظيفية. وأغلب الظن أنها أفكار أولية، تتطلّع الى ما هو أكثر من التأصيل.

من الفرضيات التي يقوم عليها هذا العرض ان تداعيات الصراع الاسرائيلي ـ العربي، بعامّة، والشق المتعلّق بالمواجهة الاسرائيلية ـ الفلسطينية، بخاصة، قد أسفرت عن نشوء مجتمع مدني فلسطيني، له معالمه البارزة في الحياة الفلسطينية، سواء داخل الجزء المحتل من فلسطين العام ١٩٦٧، أو الجزء المحتل منذ العام ١٩٤٨، وكذا بين فلسطينيي الشتات؛ وان هذا المجتمع يشيد آليات حركته الذاتية، اجتماعياً واقتصادياً وفكرياً، وله خبرته المتراكمة في التسيير الذاتي، على نحو قد تفتقر اليه مجتمعات نامية كثيرة، حصلت على استقلالها الوطني (السياسي) منذ وقت ليس بالقصير. كذلك يمكن الزعم ان الانتفاضة الكبرى كان لها فضل تعزيز البنى الفلسطينية المختلفة، وبيان المدى الذي بلغته الحقيقة الفلسطينية تحت الاحتلال، وعلى الرغم منه؛ وان اعادة أوضاع هذه البنى الى ما كانت عليه في سنوات النكبة الاولى، أو حتى قبل العام ١٩٦٧، تبدو مسألة شبه مستحيلة، وذلك بعد ان ترسّخت قِيَم جديدة في جنبات هذا المجتمع، وبعد ان تمّت اعادة احياء قِيَم أخرى أصيلة فيه.

مفهوم المجتمع المدني

المجتمع المدني، في احد تعريفاته، مفهوم يعبّر عن التكوينات الاهلية التي لا تدخل الدولة (السلطة الحاكمة) طرفاً مباشراً فيها، عموماً. وضمن هذه التكوينات، تأتي العائلة والنقابات والمؤسسات الدينية وجماعات المصالح وجماعات الضغط والجمعيات الطوعية وظاهرة الرأي العام، ونحو ذلك[1]. ولعلّ أقرب تسمية لهذا المجتمع، في إطار التراث الحضاري العربي، هو مفهوم «المجتمع الأهلي»، الذي يشير الى ما كان لدى «الاهل»، او العشائر والقبائل، من تجمّعات وسيطة بين الحاكم والمحكوم.

والواقع ان هذا المفهوم الحديث الاستعمال والتداول، نسبياً، في الفكر العربي، هو أحد مواريث الحضـارة الغـربيـة الرأسمالية. وهو يتأسّس على القانون الطبيعي، وعلى ان الافراد والجماعات المختلفة هم، في الأساس، متحرّرون من سلطة الدولة، التي تقوم بوظيفة «الحكم» بينهم، دون ان تتغلغل في وظائفهم الخاصة. وهذه أفكار تواكبت بداياتها مع سقوط سلطة الكنيسة وقيام السلطة «الزمنية» برسالة جديدة، قوامها ان الدولة هي حارسة الصالح العام. وان هذا الصالح العام أساسه صالح الافراد جميعاً والمؤسسات التي تنشأ من مجموع الافراد[٢]. وهي أفكار تعمّقت بمرور الوقت، حتى أضحى فهم الكيفية التي تتوزّع بمقتضاها المؤسسات المدنية في المجتمعات الغربية أحد أهمّ مداخل التعرّف على مسار التوجّهات السياسية العامة وصناعة القرار في هذه المجتمعات.

وفي الوطن العربي المعاصر، تعدّ تكوينات المجتمع المدني، وبخاصة تلك التي تعبّر عن حقائق «جمعيـة»، بخـلاف العـائلة، كالنقـابات والهيئات والمؤسسات ودور الصحافة المستقلة وجماعات المصـالح والضغـط والجمعيات الطوعية مختلفة الاهداف، جنينية، وفي طور التشكّل. وتعود هذه الظاهرة، في نظر البعض، الى ما فعلته التشوّهات الاجتماعية والاقتصادية التي خلّفتها حالات التدخّل الاجنبي، من ناحية، وامتداد حقبة الركود السياسي، من ناحية ثانية، والدور الذي لعبته الدول حديثة النشـأة في جلّها، من ناحية أخيرة[٣]. ان جلّ الدول العربية القائمة حالياً لم يتأسّس على تقاليد متجذّرة في التربة العربية التاريخية. ومنها من لم تر النور سوى منذ عشرات السنين. واذا أضفنا الى ذلك غلبة الأمّية، بمعناها الشامل، وعدم معرفة السواد الأعظم من السكان بواجباتهم، ناهيك عن التحـدّث عن حقوقهم، والجهل بكيفية ادارة العلاقة مع سلطة الدولة، التي تكاد تدخل تحت جلد المجتمع، هذا وغيره لم يتح فرصة واسعة لتبلور بنى المجتمع المدني، كما تعرفها المجتمعات الغربية.

وفي حقيقـة الامر، فان هشاشة تكوّنات المجتمع المدني، بمفهومه المذكور، ظاهرة يشترك فيها معظم الدول الآخذة في النمو؛ اذ تعمد الهيئة (النخبة) الحاكمة في كثير من هذه الدول الى اضعاف المجتمع الأهلي، من خلال التفنّن في ابتداع وسائل، وتشريعات، لمحاصرة هذا المجتمع، أو استيعاب حركته، كلّما ظهرت ارهاصات أو بوادر لنموه وتطوّره، معتبرة، على نحو خاطىء غالباً، ان التكوّنات المـدنية (الاهلية) سوف تقلّل من قوة الدولة وسطوتها. وقد لا تقتصر محاولات التقليص هذه على التكوّنات الحديثة، بل قد تمتد، أيضاً، الى بعض الأبنية التقليدية في المجتمع، خاصة تلك التي يُظَن انها تكفل بعض الاستقلالية لهذا المجتمع في مواجهة الحكم.

غني عن الاشـارة، هنـا، الى ان الدول المتقدّمة تعتبر ان انتشار التجمّعات الاهلية هو احد منجزات الممارسة السياسية الديمقراطية ومؤشر هامّ من مؤشرات هذه الممارسة. وقد يصل الحال الى ان تصبح قوى المجتمع المدني فيها شريكاً، ولو بشكل غير مباشر، في عملية صنع القرار، كما سبقت الاشارة. وليس بلا مغزى، في هذا الاطار، ان كثيراً من المؤسسات المدنية الاميركية، مثلاً، تمارس دورها في صنع القرارات الهامّة، خفية أو جهاراً، بحيث يبدو تجاوز هذا الدور أمراً يحسب حسابه لدى أكثر المؤسسات رسوخاً. ولعلّ الدور الذي يمارسه بعض المؤسسات الصهيونية في صنع القرار الخارجي الاميركي تجاه المنطقة العربية يعدّ نموذجاً بارزاً على هذا الصعيد.

عملية ازدهار المجتمع المدني

من الواضح، اذاً، انه اذا كانت عملية ازدهار المجتمع المدني، وتطوّره كقوة موازية، انْ لم تكن محـدّدة لقـوة الدولة (السلطة الحـاكمـة) في اطار المجتمعات المستقرة والمستقلة سياسياً، عملية

تنطوي على تعقيدات جمّة، فانها تكاد تكون شبه مستحيلة في حدود المجتمعات الخاضعة لسلطة استعمارية، وهي عملية أكثر استحالة في حدود مجتمع يخضع لسلطة استعمار استيطاني احلالي، تدّعي لنفسها بجغرافية هذا المجتمع، وتنكر تاريخه، وتسعى جاهدة، لفترة طويلة، من اجل شلّ أي قدرة ذاتية لهذا المجتمع. وهذه هي وضعيّة المجتمع الفلسطيني في مواجهة حالة الاستعمار الصهيوني الاسرائيلي.

ففي العام ١٩٤٨، سلبت اسرائيل الجزء الاكبر من الخارطة الجغرافية لفلسطين العربية، وشتّتت نصف المجتمع الفلسطيني، هادمة بذلك أبنيته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كافة. بل وكاد مفهوم المجتمع الفلسطيني يتلخّص في «قضية اللاجئين الفلسطينيين»، الذين يمكن توطينهم، أو استيعابهم، في الساحة العربية الواسعة! وتبع ذلك اخضاع عمليات اعادة بناء الكيانية الفلسطينية لرقابة صارمة في محيط العلاقات العربية، والدولية، بحيث لم يمنح الفلسطينيون سوى فرص محدودة، في اطار المساعي الرامية الى اعادة تكوين مجتمعهم المدني.

وفي العام ١٩٦٧، اكتمل لاسرائيل احتلال ما بقي من الجغرافيا الفلسطينية، واخضاع ما بقي خارج حدودها من المجتمع الفلسطيني، وتشتيت المزيد من أبنائه.

منذ ذلك الحين، لم يترك الاحتلال الاسرائيلي شيئاً للصدفة، من أجل خلق وضع جديد، وثابت، ولا متناهٍ، تُمحى فيه أية صفة لمجتمع مدني فلسطيني قد يعيد تكوين ذاته على جميع الصعد. لم تكتف اسرائيل بالاحتلال المادي فقط، وانما سعت الى «اثبات» ان الوجود الفلسطيني مجرّد وهم كبير. لقد سعت الى احتلال تفاصيل الحياة في المجتمع الفلسطيني، وتغلغلت في كل ثنايا هذا المجتمع. ولذا وجدناها تتسلّل الى كل شيء: الارض، والمياه، والتجارة، والصناعة، والقانون، والتعليم، والثقافة، والحقوق، والواجبات، والاتجاهات، والمفاهيم، والمصطلحات، والمعاني، والافكار، وحتى أسماء المدن، وتفاصيل العادات الاجتماعية، والفولكلور الشعبي، وأشكال الملابس، وأنواع المأكولات. ولم يسلم من العسف الاسرائيلي فرد، أو جماعة، أو مؤسسة تخص المجتمع الفلسطيني. كذلك سعت اسرائيل الى تقسيم السكان (سكان المناطق المحتلة، دون تحديد صفتهم وهويّتهم) الى مسلمين ودروز ومسيحيين، ثمّ الى تقسيمهم الى شركس وأرمن وعرب وسريان ولاتين، والى سنّة وشيعة وارثوذكس وكاثوليك. وهم أيضاً، عندها، مقادسة (نسبة الى القدس) وخلايلة (الخليل التي صارت حبرون)، وغزّيون (غزة) ونابلسيون (نابلس)[٤].

امّا الجغرافيا (الارض)، وهي الأساس المادي لأي مجتمع مدني حي، فقد سعت اسرائيل الى طيّها، شيئاً فشيئاً، من تحت أقدام المجتمع الفلسطيني. وقد حدث هذا تحت أسماء متعدّدة (مناطق مغلقة، وأراض للغائبين، وأراض مهجورة موات، الخ). حتى انه، بحلول منتصف الثمانينات، كان قد تمّ لاسرائيل الاستيلاء على نصف أراضي الضفة الفلسطينية وثلث أراضي قطاع غزة[٥].

وامّا الاقتصاد الفلسطيني، فقد تمّ ربطه بعجلة الاقتصاد الاسرائيلي، عبر تحجيم قطاعاته الاساسية (الصناعة والزراعة والخدمات). هذا في حين تمّ استيعاب قوة العمل الفلسطينية، كقوة مأجورة ملحقة بالقطاعات الرثّة للاقتصاد الاسرائيلي، المتأزم باستمرار، وبأبخس الأجور، في ظل أقسى الشروط.

وفي ما يخص بقية مؤسسات المجتمع المدني، من تعليمية أكاديمية وصحافية وقانونية وفنية وفكرية وصحية وبلدية ومحلية قروية وغيرها، فقد تمّ تفصيل عدد لا يحصى من القوانين

والأنظمة الاسرائيلية لها، الأمر الذي جعلها تعيش، دوماً، في حالة من الانكماش والترقّب، انتظاراً لعمليات الاغلاق، أو لسحب التراخيص، أو لمصادرة الوثائق والممتلكات، أو لاعتقال القيادات أو ابعادها(٦).

ولم تكن الأبنية الاجتماعية، والاقتصادية، والفكرية، التي يمكن ان تبلور مجتمعاً مدنياً فلسطينياً وحدها المستهدفة، كأطر جماعية، بل ان الانسان الفلسطيني، بصفته الفردية (الذاتية)، أُخضع لعمليات من الابتزاز الفكري ـ الثقافي ـ القيَمي. فمنذ اللحظات الاولى من الاحتلال، انبرت سلطات اسرائيلية مختصة، وبناء على استعداد علمي مبرمج، لتحطيم عقلية الشباب الفلسطيني، واستلاب هويّته. من ذلك، مثلاً، السعي الى جرّ الشباب الفلسطيني نحو الشوارع الخلفية، حيث أوبئة الدعارة والمخدّرات والقمار والاستهتار بالمثل العائلية والاجتماعية والدينية. وفي هذا السياق، حاول الاحتلال الولوج الى «الحصون القيَمية» الراسخة. كما حاول اقناع الاجيال الشابة، التي لم تعاصر صدمة الاحتلال والهزائم العربية المتتالية، بأن الواقع المحيط بها هو واقع سرمدي قدري، لا فكاك منه، وينبغي الاستسلام له. فاليهود «هم الاسياد»، الذين يتميّزون بالذكاء والسلوك الحضاري، بينما الفلسطينيون («سكان المناطق») لا يستطيعون ادارة شؤونهم بأنفسهم. بل انهم حتى لو منحوا السلطة، أو السيادة، فانهم لن يستخدموها على وجه صحيح(٧). وسلطات الاحتلال، في هذا الشأن، اتّبعت منهجاً تقليدياً في علاقة المستعمر بسكان البلاد المحتلة، عماده ان الاحتلال يقوم على «أحقّية» المستعمرين و«تفوّقهم الطبيعي» (مقولة عبء الرجل الأبيض).

نكتفي بهذا الموجز حول السياسات الاسرائيلية التي اتّبعت ضد المجتمع الفلسطيني في الارض المحتلة منذ العام ١٩٦٧، والتي حفلت بتفصيلاتها أدبيات الصراع، لنصل الى السؤال المقصود والملحّ: كيف كان يمكن، في ظل هذا الواقع، ان يتكوّن مجتمع مدني فلسطيني قادر ليس فقط على الصمود تحت الاحتلال، بل وعلى الاستقلال والتحرّر من وطأة الاحتلال ومنظومته الجاثمة عليه؟

علامات فارقة

في اطار محاولة الاجابة عن هذا السؤال، تجدر الاشارة الى عدد من العلامات الفارقة والمثيرة. فغداة حرب العام ١٩٦٧، شهدت فلسطين المحتلة عمليتين متوازيتين. الاولى من الجانب الاسرائيلي المسيطر، وهي، كما سبقت الاشارة اليه، عملية هدم لكل ما يمكنه ان يشكّل نواة لمجتمع مدني فلسطيني فاعل، ولو في طور جنيني. فاذا لم يكن بدّ من وجود أبنية، فلتكن بالكيفية والوظيفية التي تدعم وجود الاحتلال وتيّسر عليه مهمّته، مثل تشجيع اقامة روابط القرى، أو الحاق أسواق العمل والاقتصاد الفلسطينية الحاقاً تابعاً هشّاً للسوق الاسرائيلي، أو الحفاظ على مظهر السلطة العائلية، ممثلة بالمخاتير والوجهاء، مع محاولة توظيفهم «وسطاء» لدى الجماهير الفلسطينية، ليقوموا بعملية التهدئة العامة، وتوصيل المطالب والاوامر والتعليمات الاسرائيلية الى هذه الجماهير، والابقاء على المؤسسات التعليمية مع افراغها من مضمونها الوطني والعلمي الحقيقي. والثانية، من الجانب العربي الفلسطيني، وقوامها محاولة الصمود في وجه سياسة الهدم الاسرائيلية، وصولاً، ما أمكن، الى طور التصدّي والمواجهة، وذلك في ظل ظروف بالغة القسوة. والملفت للنظر ان عمليات البناء الفلسطينية لم تقتصر، جغرافياً، على فلسطين المحتلة، بل امتدت الى الحياة الفلسطينية في كل مكان؛ وان عمليات الهدم الاسرائيلية، في الجانب الآخر، قد حاولت دوماً ان تطاول، بوطأتها، الابنية الفلسطينية داخل فلسطين المحتلة، وخارجها. وهذه، بلا شك، ظاهرة تستدعي الاهتمام،

حيث المواجهة الاسرائيلية ـ الفلسطينية بلا حدود. فلقد اعتبر الاستعمار الصهيوني ان كل بناء فلسطيني، بغض النظر عن الحقل الذي يشمله هذه البناء ومكانه، حقيقة ينبغي مطاردتها، لأنها تجسّد جديداً لدى الطرف النقيض للوجود أو للحقيقة الاسرائيلية. بعبارة أخرى، ان الاستعمار الصهيوني سعى الى استئصال كل بناء فلسطيني، على اعتبار انه يلغي من قوة الحقيقة الاسرائيلية.

وفي رأي البعض، ان السياسة الفلسطينية التي تعهّدتها منظمة التحرير الفلسطينية، في سياق الايمان المطلق بأهمية العنف المسلح لتحقيق الاهداف، قد أهملت، نسبياً، عمليات تكييف الشخصية الفلسطينية، اجتماعياً واقتصادياً، مكتفية، في سنواتها الاولى، والى حدّ بالغ، بعمليات التعبئة العسكرية، ومركّزة على العنف المسلّح.

ولا شك في ان هذا العنف مثّل علاجاً لكثير من مظاهر العقم النفسي والابداعي في الشخصية الفلسطينية، وأدّى الى تعزيز الكرامة الوطنية في المجتمع الفلسطيني المثقل بالجراح[٨]. غير ان هذا النهج سرعان ما أفضى الى نتيجة هامّة هي ان العنف المسلّح ليس الطريق الوحيد الى تحقيق الاهداف، وان نجاح هذا الاسلوب رهن بتنمية البنى الاجتماعية، والاقتصادية، والفكرية، والصحية، للمجتمع الفلسطيني: بل وان قضية تعزيز المكوّن الاجتماعي، على جميع الصعد، شرط رديف، وهامّ، من شروط اكتمال مسيرة الاستقلال، حاضراً ومستقبلاً. وبالطبع، فان الدعوة الى تثبيت بنى المجتمع الفلسطيني، وتأطيره، في الداخل والخارج، كان لها، دوماً، أصولها في الفكر السياسي الفلسطيني. غير ان عدداً من العوامل قاد الى اعادة طرح هذه الدعوات، بالنسبة الى الداخل، بالحاح، منذ منتصف السبعينات، بعامة، ومنتصف الثمانينات، بخاصة. كان من بين هذه العوامل طول فترة الاحتلال وضعف الثقة في سرعة عملية التحرير، بحكم متغيّرات وثوابت كثيرة، ليس هنا مجال التفصيل فيها، وشدّة القمع الاسرائيلي، وضيق هامش التحرّك بالعنف والمقاومة المسلّحة داخل الارض المحتلة، وخارجها[٩].

في خضمّ الجدل الدائر حول تفعيل، وتصعيد، المجتمع الفلسطيني في الداخل، في مواجهة الحاح فكرة محو الهوية الوطنية للاراضي والمجتمع الفلسطينيين من الجانب الاسرائيلي، شرعت السياسة الفلسطينية في التركيز على دعم صمود «الأهل»، بهدف تثبيتهم وشدّ أزرهم. واشتد السعي الى تشجيعهم على طريق تكوين أطر وطنية مناسبة في ظل وجود الاحتلال، اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً، وضرورة توفير الموارد اللازمة لهذه العملية.

هذه المساعي (العربية ـ الفلسطينية) تزامنت، وتوازت، مع جهود خارجية، اوروبية ـ اميركية، بتشجيع اسرائيلي، في سبيل تحقيق هدف مشابه، هو تأطير المجتمع المدني الفلسطيني تحت الاحتلال، لكن من منطلقات متباينة ومتناقضة تماماً[١٠].

لقد ظهر ان الجهود الخارجية لم تكن خالصة النوايا في خدمة المجتمع الفلسطيني. فبدلاً من التركيز على المشكلة الرئيسة، مشكلة الاحتلال ذاته، بدا ان محاولات الدعم تقوم على تطبيق ما سمّي بمفهوم «تحسين مستوى المعيشة ـ نوعية الحياة ـ تحت الاحتلال»، وذلك على أمل تهدئة الشعب الفلسطيني، وارساء مصالح مكتسبة بين بعض جماعاته، وأفراده احياناً، قد تساهم في التغلّب على الاتجاهات الاستقلالية المتنامية. وقد عبّر نائب رئيس بلدية مدينة القدس السابق، ميرون بينبينستي، عن هذا التوجّه، حين قال: «ان المخصّصات المالية لمشروعات التنمية في المناطق [المحتلة] تساهم في تهدئة الفلسطينيين وجعلهم أكثر اعتدالاً، وفي تكريس بديل الرفاهية الفردية، أكثر

من مساهمتها في التنمية المجتمعية لهذه المناطق»[١١]. وأكد ذلك، أيضاً، الجنرال بنيامين اليعازر، الذي اعتقد بأن «... الارتباط بالهوية الفلسطينية يمكن علاجه، من طريق انشاء عدد أكبر من البنوك والشركات الاستثمارية»، أي من طريق اشباع احتياجاتهم المادية، وزجّهم في التفكير في أمور الدنيا والمال، بدلاً من قضايا الوطن والهوية والارض[١٢].

تحقيقاً لهذه الافكار المادية الصرفة، وفي حدودها، وجدنا جهات خارجية، اوروبية واميركية، بعضها مدعوم بتمويل حكومي، تعمل على ممارسة أنشطة لها في الارض المحتلة، وتعمل على تحدّي مفهوم «الصمود المقاوم» لصالح ما يمكن تسميته بخلق حالة من الاسترخاء واللامبالاة والعدمية. وقد ثبت ان هذه الجهات لا توجّه أنشطتها وأموالها نحو القطاعات البنّاءة، بل توجّهها فقط الى تلك القطاعات التي تحظى بموافقة سلطة الاحتلال[١٣]. فعلى سبيل المثال، هناك مؤسسات اميركية كثيرة تمارس أنشطة اجتماعية واقتصادية في فلسطين المحتلة، وخاصة في الضفة، تحت عنوان عريض هو «مؤسسات طوعية». هذه المؤسسات تقوم، بشكل بارز، بتثبيت التبعية للاقتصاد الاسرائيلي. وتحوي شروط هذه المؤسسات لتقديم المساعدات موافقة كل من واشنطن والحكومة الاسرائيلية. ومن هذه المؤسسات الطوعية «مؤسسة الخدمات الاميركية للتعليم والتدريب في الشرق الاوسط»، و«مؤسسة تنمية المجتمع»، و«مؤسسة المعونة الاميركية للاجئين في الشرق الاوسط»، و«مؤسسة خدمات الاغاثة الكاثوليكية»، و«البعثة المسيحية للاراضي المقدسة»، و«صندوق انقاذ الاطفال»، و«جمعية الفرندز للخدمات». ان الهدف الاساس لهذه المؤسسات هو اختراق المنظمات المحلية الجماهيرية. ولذا، فان البند ـ السؤال الأول في جداول اجتماعاتها ـ كما ورد على لسان أحد موظفيها ـ هو «هل اخترقنا المنظمات الجماهيرية الفلسطينية؟» كما انها تسعى جاهدة الى تعميق تبعية فلسطين المحتلة، اقتصادياً وتمويلياً، وبالنتيجة ايديولوجياً وسياسياً. وذلك بخلاف ما يدّعي به بعض الكتاب الغربيين، الذين يرون في هذه المؤسسات الاميركية، وغيرها من المؤسسات الاوروبية المشابهة، «تكفيراً من الدول الامبريالية عن اخطائها»[١٤].

لقد طُرح مفهوم ـ شعار تحسين نوعية معيشة الفلسطينيين في العام ١٩٨٣. وجاءت دراسات مختصة من مصادر دولية واسرائيلية وأخرى عربية في العام التالي (١٩٨٤)، كادت كلّها تجمع على ان الاراضي الفلسطينية المحتلة تعاني من أسوأ أزمة اقتصادية منذ العام ١٩٦٧. وذكر تقرير صادر عن الامم المتحدة حول السياسة الاسرائيلية وتطوّر الاوضاع في هذه الاراضي بين العامين ١٩٨٤ و١٩٨٦: «... ان الاراضي المحتلة تعاني، أكثر من أي وقت مضى، من أزمة اقتصادية خطيرة»[١٥]. كما لخّصت صحيفة «جيروزاليم بوست» الاسرائيلية أهداف السياسات الاسرائيلية تجاه المجتمع الفلسطيني، في منتصف الثمانينات، فكتبت: «لن تكون هناك تنمية في المناطق [المحتلة] تبادر بها الحكومة الاسرائيلية؛ ولن تعطى تصاريح للتوسّع في الزراعة، أو الصناعة، هناك، يكون من شأنها ان تؤدي الى منافسة مع دولة اسرائيل...»[١٦]. وهامّ، في هذا الموضع، ان نتوقّف عند العبارة المتعلّقة بالمنافسة مع دولة اسرائيل. فهي تؤكد ان تنمية المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال بتشجيع اسرائيلي، لا يمكن الّا ان تتوقف عند سقف فولاذي، بحيث لا يسمح لهذا المجتمع بالفكاك من أسار السيطرة الاسرائيلية.

جهود فلسطينية متنامية

في المقابل، بذلت السياسة الفلسطينية جهوداً متنامية، من اجل ابداع أشكال نضالية

تتناسب وقوة المتغيّرات والمستجدات. حدث هذا، بصفة خاصة، منذ ما بعد غزو لبنان في العام ١٩٨٢، وهي الفترة عينها التي شهدت تزايد نشاط المؤسسات الاميركية والاوروبية «الطوعية» غير الحكومية، التي سبقت حكوماتها الى فلسطين المحتلة، الأمر الذي يفصح عن دورها في جسّ النبض السياسي بعد خروج المقاومة الفلسطينية من بيروت[١٧]. وبدأ التفكير الجدي في أشكال للصمود والمقاومة رديفة للعمل المسلّح في فلسطين المحتلة. وفي هذا السياق، تحدّث البعض عن أنماط المقاومة المدنية كبديل مناسب للمرحلة. ومن هؤلاء مبارك عوض الفلسطيني الاصل الاميركي بالتجنّس، الذي انشغل بامكانية اتباع أنماط «اللاعنف»، وأسّس مركزاً في القدس الشرقية حمل اسم «مركز أبحاث اللاعنف». ويهمّنا، في هذا الموضع، لفت النظر الى ان التحدّث عن المقاومة المدنية واللاعنف والدعوة اليهما، كان يقود، حتماً، الى الانشغال بتكوينات المجتمع المدني، سواء صدرت هذه الدعوة عن عوض أو عن غيره. فتكوينات المجتمع المدني هي التي يقع على كاهلها، أساساً، الشروع في هذه الاساليب[١٨]. وعلى هذا النحو يكون مفهوماً لماذا تطلع عوض وآخرون غيره الى انشاء مؤسسات وأبنية بديلة تحل محل مؤسسات الحكم الاسرائيلي، بحيث تكون هذه المؤسسات الوطنية الأهلية الفلسطينية النواة الاولى للاستقلال في المستقبل[١٩].

لقد قصد عوض انشاء جهاز اداري لا يكون مرتبطاً البتّة بالاجهزة الرسمية، لا من حيث التكوين والتشغيل ولا من حيث الموازنات والتمويل. فعلى سبيل المثال، اقترح عوض العودة الى القانون العشائري بدلاً من المحاكم النظامية (وهذا هو جوهر تشكّل المجتمع المدني)؛ وكان معنيّاً بتشكيل لجان تقوم بمعالجة المحتاجين وأسر المعتقلين، ولجان تعنى بأوضاع القرى الخاضعة للحصار أو لمنع التجوّل؛ ودعا الى وضع خطة للتعليم، تستخدم في حال اغلاق المدارس الرسمية، ونقل الصفوف الى بيوت خاصة؛ كما نصح السكان بتخزين المواد الغذائية والوقود، وايجاد نظام دائم للاتصال مع وسائل الاعلام العالمية.

بصفة عامّة، عرض عوض ما لا يقل عن مئة وعشرين أسلوباً ممكناً للمقاطعة وعدم التعاون، التي تعتمد على الحشود الاجتماعية المتماسكة المؤطرة الخاضعة لقيادة متناغمة. وهو، في ذلك، كان يخطو، من ناحية، على وقع تجربة غاندي التاريخية في توجيه المجتمع المدني، والتي نجحت في مواجهة الاستعمار البريطاني في الهند، على الرغم من تعدّد الانماط الاجتماعية والابنية الدينية واللغات والعادات، وكان، من ناحية أخرى، يستهدي بأفكار منظّري المقاومة المدنية اللاعنيفة، كما وصفها جين شارب، الذي رأى ان المقاومة المدنية المعتمدة على قوة المجتمع المدني معركة لا تقل شأناً في متطلّبات الاعداد لها عن المعارك المسلّحة.

كانت دعوة عوض تدور في فلك تقوية المجتمع المدني الفلسطيني، بحسب متطلّبات المرحلة، ولم تجد مدّاً واسعاً في البداية، كما لم تتّضح أهميتها سوى عقب اندلاع الانتفاضة الكبرى. ومع ذلك، يمكن القول ان تلك الدعوة توازت مع جهود أخرى على الساحة العربية الفلسطينية، كانت تقوم، في التحليل النهائي، على الافكار عينها التي طرحها عوض، وتلتقي معها، وانْ بشكل غير معلن، أو صريح. وقبيل الانتفاضة، كانت الارض المحتلة تشهد تجذّر عدد كبير من المؤسسات الوطنية في مختلف المجالات. كان بعضها جديداً مستحدثاً؛ وتطوّر بعضها من أشكال وأبنية موجودة على الساحة بالفعل. حدث ذلك نتيجة استغلال مُركّز لأي هامش قانوني يفلت من مطرقة سلطات الاحتلال القانونية والقمعية.

ومن المدهش، حقاً، ان كثيراً من المؤسسات قد نشأ في سياق أحداث الانتفاضة وتفاعلاتها. وهذا يؤكد صحّة المقولة النظرية التي طرحها شارب وغيره من منظري المقاومة المدنية، وهي ان «كثيراً من الابنية الاجتماعية والمؤسسية يكون راسخاً في المجتمع، غير ان بعضها ينشأ في غمار تطوّر عملية المقاومة»(٢٠). ومن ذلك نشأة «التعاونيات الشعبية» التي تعتبر نموذجاً جديراً يقوم على توجّه انتاجي تشغيلي، بهدف استيعاب الاعضاء العاملين ليعتمدوا، في حياتهم، اعتماداً تامّاً على التعاونية. وهي، بذلك، تختلف عن التعاونيات الخدمية (تعاونيات النقل والتسويق)؛ كما ان فلسفتها تقوم على عدم الحصول على المساعدات، أو التمويل، من مؤسسات خارجية، ومن ثمّ، التخلّص من التبعية، واستغلال ما هو متوفّر محلياً من الامكانات. لقد تكوّنت عشرات التعاونيات من هذا الطراز في الضفة والقطاع خلال الانتفاضة، وهي تضمّ ما بين ٥ و٢٠ عضواً، وذلك على مستوى الاحياء أو القرى، وتعمل في مجالات محدودة، لكن هامة، مثل العمل الزراعي وتربية الدواجن والاغنام والابقار وتوزيع الحليب وبعض المنتجات الصناعية الأولية (كالمخلّلات)؛ وبعضها يعتمد، في التمويل، على التبرّعات من الاعضاء، أو أهالي الحيّ أو القرية. وعلى الرغم من ان هذا النمط من البنى الاجتماعية لا يزال جنينياً ويواجه مصاعب البدايات(٢١)، الاّ انه يعدّ انجازاً على طريق الاستقلال الاجتماعي - الاقتصادي المحلي، ولو في أدنى الحدود.

ويضيق المجال عن ذكر الكثير من المؤسسات الوطنية، والوظائف التي تضطلع بها، التي أفصحت الاحداث عن وجودها، مؤخراً، في الارض المحتلة. ولكن يبدو من المفيد القول ان هذه المؤسسات والأبنية تكاد تغطّي كل احتياجات المجتمع الفلسطيني. فهي تشتمل، اجمالاً ودون ترتيب، على تعاونيات زراعية، ونقابات عمالية، واتحادات مهنية، وجمعيات خيرية، واتحادات نسائية، وجمعيات رعاية طبية، وجمعيات لرعاية الطفولة، وجمعيات للاصلاح الاجتماعي والتنمية الريفية، وجمعيات لخدمات المحتاجين، ودور أيتام، ورياض أطفال، وجمعيات لأصدقاء المرضى، وجمعيات لمحو الأمية، وجمعيات للشبان المسلمين، ونوادي رياضية، وجمعيات للمكفوفين والمعاقين، وجمعيات للاسكان، وجمعيات للخدمات القانونية، وجمعيات لانعاش الاسرة. ويلاحظ ان هذه الابنية، القديمة منها والمستحدثة، تنتشر، جغرافياً، بحيث تكاد تغطّي مجمل أنحاء الارض المحتلة، في المدن والقرى والمخيّمات(٢٢).

لقد مارست هذه المؤسسات، ولا تزال تمارس، في حدود الممكن، دوراً في تحقيق خدمات كبيرة للمجتمع الفلسطيني، وبخاصة في المجالات التي تنطوي فيها خدمات السلطة في الجانب الاسرائيلي على نقص كبير. وهذا الدور هامّ جداً في طمأنة المجتمع الفلسطيني بأنه قادر على العمل والصمود الفاعل، بمعزل عن السلطة المحلية. وعلى سبيل المثال، فانه نظراً لقصور الخدمات الصحية الحكومية والخاصة، نشأت لجان للرعاية الطبية التطوّعية، في المناطق الريفية بصفة خاصة. وأقامت تلك اللجان عيادات متنقّلة اضافة الى انشاء مراكز صحية دائمة في تلك المناطق، الأمر الذي وفّر خدمة جليلة ابّان الانتفاضة. كذلك يمكن ان يشار الى «جمعية القانون في خدمة الانسان»، التي تقدّم خدمات عديدة لأبناء المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال، تتضمّن توفير المحامين للدفاع عن المتهمين والمعتقلين، وتوعية الأهالي بحقوقهم، وتنشر الكتيبات التوجيهية، وتقوم بحملات دولية للتعريف بانتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان، وتقوم بترجمة، وتلخيص، آخر القوانين الاسرائيلية(٢٣).

وفضلاً عن شبكة الأبنية والمؤسسات محدّدة المعالم والوظائف التي تواجه سواء نقص التنظيم البنيوي من جانب سلطة الاحتلال أو محاولات تحطيم الابنية الوطنية القائمة من جانب

السلطة، قادت التطوّرات، وبخاصة في مناخ الانتفاضة، الى اعادة احياء منظومة القِيَم الاجتماعية المتأصلة في التراث الفلسطيني، وفي مقدّمها قِيَم التكافل الاجتماعي والتعاون على فعل الخير. فأصحاب المنازل يمكنهم التنازل عن الايجارات الى حين؛ والتاجر يمكنه ان يبيع لأصحاب الحاجات بأجل؛ وعامل اللحام يمكنه اصلاح الأقفال التي يحطّمها جنود الاحتلال مجاناً؛ وشرف الجوار وقيمه يقتضيان ايواء من يتمّ نسف منازلهم على الفور؛ والنخوة العربية تستدعي الاستنفار لمساعدة القرى المحاصرة، ودعمها بكل الوسائل الممكنة[٢٤].

في مجتمع مدني هذه قِيَمه، تصبح احتياجات الانسان محدودة، وتكيّفه مع الظروف المحيطة تكيّف سريع، نزولاً عند هدف أسمى هو تحقيق الخلاص الوطني والاستقلال. بعبارة أخرى، يمكن لمجتمع مدني تطغى على شؤونه المعيشية ظروف احتلال قاهر ان يخفض مستوى معيشته بما يتناسب مع هذه الظروف ويصبح التقشّف أمراً واجباً، بحيث يخجل الناس من اقتناء سلع اسرائيل التي لا حاجة لها[٢٥]. وفي أجواء مجتمع مدني كهذا، يستطيع المرء ان ينظر باعجاب الى تحويل اهمال السلطة الاستعمارية لقطاع الخدمات لصالح أبناء المجتمع. فمعظم القرى يحصل على الماء من آبار محلية، بعد ان أهملت السلطة انشاء شبكة للمياه العذبة في الكثير من القرى العربية. كما ان محاصرة القرى لا يضيف جديداً الى عزلتها التقليدية، بعد ان أهملت السلطة انشاء شبكة للطرق المعبّدة. وهنا يمكن استخدام وسائل النقل البدائية، كالدواب، لكي تتحرّك بكفاءة، محمّلة بالمواد الغذائية، والامداد السريع من الوقود، أو الدواء، من القرى المجاورة.

نحن، اذاً، بصدد مجتمع مدني أثبت جدارة في مواجهة السلطة الاستعمارية الحاكمة، بحيث أضحت المسافة ما بين الصمود والتحرير قصيرة جداً. وفي عبارات موحية، كتب جيفري ارونسون: «لا بدّ كي تحقق الانتفاضة أهدافها من ان تفعل شيئاً أكثر من مجرّد التحدّي والمقاطعة والرفض. كان لا بدّ من اجراء تغيير داخل المجتمع الفلسطيني نفسه. تغيير يقوم على الاعتماد على النفس، وامساك زمام الحركة والمستقبل... ومن أجل هذا الهدف الثمين (الاعتماد على الذات وبناء المؤسسات البديلة) تمّ حثّ الطلاب والاساتذة على تنظيم أساليب بديلة في التربية، ردّاً على اغلاق المدارس، ودُعي الناس الى زرع الحدائق وتربية الدواجن والحيوانات، وطُلب من الاطباء والمهندسين وأساتذة الجامعات المؤازرة، كلٌ في مجال خبرته واختصاصه، كما طُلب من المحامين تأليف لجان حقوقية لمساعدة المعتقلين...»[٢٦].

ان هذه الجهود الجماعية، الى جانب انبثاق «اللجان الشعبية» متعدّدة الاغراض والوظائف، التي شكّلت في نظر البعض «جهازاً عصبياً» سلطوياً فلسطينياً، بعيداً من سلطة الاحتلال وبرغم ارادتها، هو الذي دعا الحكومة الاسرائيلية الى الاعلان عن تحريم عمل اللجان واعتبارها خارجة على القانون، يعاقب أعضاؤها بالسجن لعشر سنوات[٢٧]. وقد وعى عدد من المراقبين الغربيين المعاني التي تنطوي عليها حركة المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال، كما أفصحت عنها وقائع الانتفاضة. ونلمس ذلك تماماً عند مراجعة التقرير الذي أعدّه غراهام فولر، من مؤسسة راند الاميركية، لحساب مكتب وزير الدفاع الاميركي، تحت عنوان «ضفة اسرائيل الغربية... نقطة اللارجوع»، والذي ذكر فيه: «... يسعى الفلسطينيون، باطراد، الى البرهان على انهم أسياد مصيرهم، وان في استطاعتهم تدبير أمر العصيان من دون عون خارجي ذي شأن كبير. وقيادة الانتفاضة تركّز على محو كل مؤسسات السلطة الاسرائيلية في الضفة وابدالها بمؤسسات فلسطينية جديدة. وفي كل الميادين المتاحة، يسعى الفلسطينيون الى جعل الوجود الاسرائيلي من غير قيمة، وبشتّى الوسائل،

ويتحاشون الاتصال بالادارة المحلية». وجاء، في التقرير، أيضاً: «انه لا يمكن طبعاً ازالة المؤسسات الاسرائيلية كافة... لكن المغزى الرمزي لهذا العمل ذو شأن عظيم. انها ذهنية الاعتماد على الذات التي تمّ خلقها على هذا النحو. وثمّة شعور بالتحرّر النفسي يُخلق الآن. وفي المدى البعيد، تؤدي هذه العملية الى ترسيخ روح الوحدة والمصير الوطني والثقة بالنفس بين الأهالي. لقد استلم الفلسطينيون المسؤولية في حقل التعليم، والبرامج الصحية، وبرامج الرفاه الاجتماعي. وهناك تنظيم لميليشيات للشبان. كما يعرف جميع الشبان الى أي جهة ينتمون»[٢٨].

اعادة تكوين شاملة

جدير بالذكر، في هذا المقام، ان عمليات اعادة التأطير والتكوين في المجتمع المدني الفلسطيني قد تجاوزت حدود الضفة والقطاع المحتلين منذ العام ١٩٦٧، لتمتد الى المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال منذ العام ١٩٤٨. وهذه شريحة أصلية من الشعب الفلسطيني، خضعت، بين ليلة وضحاها، لظروف من العزل عن مجتمعها الأصيل، وعانت، أيّما معاناة، من فقدان الأطر والابنية الذاتية المعبّرة عن شخصيتها العربية الفلسطينية. وبين شخصيتها وعمقها الحضاري، من جهة، والمواطنة الاسرائيلية التي فرضتها عليها الوقائع التي تلت عام النكبة الفلسطينية، من جهة أخرى، افتقدت هذه الشريحة للقيادات الحزبية والصحافية والنقابية وحتى الدينية المنتمية اليها. وقد ظلّت هذه الشريحة تعيش، على حدّ تعبير مسؤول اسرائيلي، كـ «جسد بلا رأس» بعد هجرة النخبة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية[٢٩].

لقد تعامل المسؤولون الاسرائيليون مع هذه الشريحة بخفّة وازدراء، وأخضعوها لحكم عنصري أساسه الاحكام العسكرية، لعقدين من السنين، ولقوانين الطوارىء القمعية حتى الوقت الحاضر. وفي ظل هذه الأجواء، تمزق «عرب ١٩٤٨» بين النظرة الاسرائيلية اليهم كطابور خامس محتمل في أيّة لحظة، وبين الاهمال وعدم الاكتراث العربي مطوّلاً.

غير ان حقائق الجغرافيا والاجتماع والتاريخ فرضت ذاتها. وفي ظروف بالغة القسوة، أخذت هذه الشريحة تعيد تكوينها الذاتي، اجتماعياً واقتصادياً وفكرياً، ثمّ سياسياً. ودون ضجة، بدأ ينمو «رأس» لهذا «الجسد»، إنْ صحّ التعبير. وفي تزامن مع تطوّر المجتمع المدني الفلسطيني، خارج حدود ١٩٤٨، استطاعت الأجيال الجديدة، ومنذ منتصف السبعينات بخاصة، ان تصوغ أبنيتها ومؤسساتها الخاصة، مراعية، في ذلك، وبذكاء بالغ، خبرة تجارب سابقة لم يكتب لها النجاح، بفعل القهر الاسرائيلي.

بدأ الفلسطينيون في الاراضي المحتلة العام ١٩٤٨ في تكوين مؤسسات، بهدف متابعة موضوعات بعينها، ومصالح محدّدة، لكنهم وصلوا، في ظل أجواء الانتفاضة، في نهاية الثمانينات، الى تكوين مؤسسات جامعة؛ بل وأعلن بين ظهرانيهم عن تشكيل أول حزب سياسي (الحزب العربي الديمقراطي، بقيادة عبد الوهاب دراوشة). ومن بين الأبنية التي اكتسبت أهلية اجتماعية واقتصادية، نجد «جمعية المبادرة الاسلامية» التي تسهر على شؤون المقدّسات والاوقاف الاسلامية داخل اسرائيل، و«لجنة رؤساء السلطات المحلية العربية» التي تتابع مختلف مصالح الأقلية العربية، حتى أطلق عليها البعض «برلمان» «عرب اسرائيل»، و«اللجنة القطرية للطلاب العرب»، و«اللجنة القطرية للدفاع عن الاراضي العربية»، و«لجنة الاربعين» التي تناضل من أجل انقاذ القرى العربية المهدّدة بالزوال، بفعل سياسة اسرائيل الاستيطانية. وثمّة تنظيمات أخرى تتبلور يوماً بعد يوم. وغالبية هذه الابنية

تتدرج في حركتها واقترابها من قضايا المجتمع العربي الفلسطيني. فهي تبدأ بطرح مطالب محدودة، لكنها تنطلق، فيما بعد، الى قضايا سياسية، لا تخصّ فقط العرب في الاراضي المحتلة منذ العام ١٩٤٨، وانما كذلك في الأراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧[٣٠].

ومن المنتظر ان تحمل المرحلة المقبلة مزيداً من تبلور المجتمع المدني الفلسطيني داخل اسرائيل، بحكم ان هذا المجتمع قد عرك جيداً الأساليب الاسرائيلية خلال أكثر من أربعة عقود عاشها في ظل الحكم الاسرائيلي، الأمر الذي سيضع اسرائيل أمام خيارات صعبة، قد تصل، بنظر البعض، الى مطالبة العرب بالحكم الذاتي، أو الانفصال عن الدولة والالتحاق بالقضية الفلسطينية الأم[٣١].

دور م.ت.ف. في بناء المجتمع المدني الفلسطيني

ان تطوّر المجتمع المدني الفلسطيني في فلسطين المحتلة، لا يعدّ، أبداً، ظاهرة منبتّة الصلة عن مجريات الحياة الفلسطينية بعامة. فالعمل على تأطير هذا المجتمع على أرض فلسطين التاريخية، وفي جميع أماكن الشتات، مثّل هدفاً أصيلاً من أهداف الحركة السياسية الفلسطينية. ذلك ان منظمة التحرير الفلسطينية، ككيان جبهوي فلسطيني، وكذا التنظيمات المنضوية في هذا الكيان، عملت جاهدة على تحقيق هذا الهدف. وربما يعود عدم وضوح الجانب المدني من انشغالات الأطر السياسية الفلسطينية، الى بروز الجانب العسكري مطوّلاً، وحيازة الكفاح المسلّح لواجهة الصورة الفلسطينية، فضلاً عن التركيز الاعلامي على أهمية هذا الجانب، بحكم علو صوت السلاح، وتكرار المواجهات الفلسطينية العسكرية مع الكيان الاستعماري الاسرائيلي، وذلك في مقابل الهدوء الذي يصاحب عمليات البناء الاجتماعي، وكثرة القيود التي أحاطت بهذه العمليات، بمثل ما أحاطت بالنضال المسلّح.

مهما يكن من أمر، فان الدور الذي تضطلع بعبئه منظمة التحرير الفلسطينية يتعدّى الادوار التي قامت بها حركات التحرير الوطني عادة. فهي لا تناضل من أجل نيل الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني فحسب، لكن، أيضاً، من أجل اعادة بناء، وتركيب، مجتمع تناثرت أجزاؤه. اذ ان المنظمة تزخر بالمؤسسات المدنية التي تتجاوز، في نطاقها، الأبنية العسكرية. وفي الوقت الحاضر، على خلاف الفكرة التي شاعت منذ نحو عقدين، يمكن الزعم بأن النشاطات العسكرية لهذه المنظمة قد لا تكون في حجم وأداء انجازاتها المدنية.

ان الجانب المدني من نشاط منظمة التحرير الفلسطينية يثير الشهيّة للقول بوجود نمط فلسطيني للممارسة السياسية مختلف، في كثير في مظاهره، عن ممارسات البيئة الاقليمية العربية. بعبارة أخرى، ثمّة خصوصية فلسطينية في هذا الاطار. فالمشهد العام في المنطقة العربية، هو، كما سبقت الاشارة، ضعف مؤسسات المجتمع المدني، وحداثة الكثير منها، وخضوعها لرقابة الدولة، التي تهيمن على مختلف مظاهر النشاط الانساني، بل وربما تكرار الصدام بين قوى المجتمع المدني، ان طرحت نفسها، وبين السلطة. وهو مشهد له أسبابه ودواعيه. هذا في حين تنشأ المؤسسات المدنية الفلسطينية، داخل الارض المحتلة وخارجها، بتشجيع، ودعم، من الحركة السياسية. ولا يمتد هذا التشجيع فقط الى المؤسسات التي تأصلها المنظمة وأطرها السياسية، بل يشمل، أيضاً، تلك التي تبرز بوتيرة تلقائية من جانب جموع أبناء الشعب الفلسطيني. وكثيراً ما تقوم البنى الاجتماعية الوليدة بشكل عفوي، بطلب المساعدة من المنظمة، التي تستجيب لهذا المطلب، على اعتبار ان كل بناء فلسطيني يبتعد بالحياة الفلسطينية من الواقع الذي فرضته النكبة، ويجذّر الوجود الفلسطيني

على أرض الوطن، أو يسبّب اعاقة للأهداف الاستعمارية الصهيونية، أو يقدّم خدمة الى أبناء فلسطين في الشتات، أو يعمّق الثقة بالنفس ويحيي الآمال في حياة أقل ايلاماً، يجب دعمه وتعزيزه. وممّا يجدر التنويه اليه ان الساحة الفلسطينية تكاد تنفرد في محيطها بخلوها من أي تناقض بين المؤسسات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، وان الدعم متبادل بينها، بشكل حال، وما يزال يحول، دون عزل احداها عن الأخرى، وأثبتت عدم جدوى محاولات سحب البساط من تحت أقدام المؤسسات السياسية التي تتصدّرها م.ت.ف. داخل الوطن المحتل، وخارجه.

هذه الخصوصية (النموذج) في النشاط الفلسطيني، تبرز جليّة عند القاء نظرة عل طبيعة المؤسسات المدنية التي ترعاها منظمة التحرير الفلسطينية في الخارج والافكار التي توجّه عمل هذه المؤسسات.

من هذه المؤسسات: «جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني» التي تتولّى الرعاية الطبية والصحية لأبناء الشعب، حيث تمتلك الجمعية ثلاثة عشر مستشفى رئيساً، وتدير مئة عيادة، ولها نشاط اجتماعي رديف في مجال تشغيل النساء والتأهيل المهني، ومساعدة الأسر في الوطن المحتل. وقد جاء في شهادة اخصائي اميركي حول عمل الجمعية: «ان المرافق التي زرتها، والعاملين الذين التقيت بهم، والرعاية الطبية والجراحية المقدمة، والمعدّات والعقاقير المتوفّرة، والخدمات الادارية، كل ذلك، في رأيي، يمكن مقارنته، بجدارة، مع المستشفيات في الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا»(٣٢).

وتتبع المنظمة، أيضاً، «جمعية معامل أبناء شهداء فلسطين» المعروفة بمؤسسة صامد، التي تعمل على توفير التدريب المهني لأبناء الشهداء وايجاد عمل لهم، وتوفير المواد الأساسية للتجمّعات الفلسطينية بأسعار معقولة؛ وبالتالي فهي تمثّل نواة طيبة للحياة الاقتصادية الفلسطينية. وتقدّم هذه الجمعية تجربة في مجال الملكية الجماعية الفلسطينية، لأن معدّاتها ومصانعها تعتبر ملكاً للشعب الفلسطيني في كل مكان. وللجمعية فروع مختصّة في القطاعات الصناعية والزراعية والثروة الحيوانية، وفي مجالات الانتاج السينمائي والبحوث والدراسات، ولها معارضها الدولية الدائمة والمؤقتة، فضلاً عن كونها تقدّم خدمات اجتماعية، وتعليمية، وصحية، الى قطاع واسع من أبناء الشعب الفلسطيني(٣٣).

وهناك اهتمام من جانب المنظمة بحقول التعليم والثقافة والفنون والعلوم العصرية والتخطيط. وهي تشرف على عدد كبير من الاتحادات الشعبية (العمال، والمعلمين، والمرأة، والمهندسين، والفنانين، والاطباء، والصيادلة، الخ). ويتبعها مؤسسات للتأهيل المهني والمحافظة على التراث. وهي مؤسسات يضيق المجال بسرد تفاصيل الخدمات التي تضطلع بها بالنسبة الى أبناء الشعب الفلسطيني، واحياناً الى أبناء الأمة العربية. فالمستشفيات الفلسطينية المقامة في الدول العربية لا تقصر خدماتها الصحية على فلسطينيي الشتات، بل تمثّل أيضاً مراكز اشعاع بالنسبة الى محيطها العربي الذي تعمل في حدوده.

لعلّ في هذا العرض ما يفيد بأن المجتمع المدني الفلسطيني، بغض النظر عن الموقع الجغرافي للوجود الفلسطيني، قد حقّق تقدّماً ملموساً على صعيد التطوّر البنيوي والوظيفي. وبذلك، تكون الحياة الفلسطينية تجاوزت واقع ما بعد النكبة مباشرة، وتكون م.ت.ف. نجحت في اختبار أحقّيتها في لقب باعثة الكيان الفلسطيني المعاصر، ليس بسبب أدائها العسكري الكفاحي المسلّح فقط، بل لكفاءة أدائها وانجازاتها المدنية بصفة خاصة. وهذا أمر لم تتمكّن من تحقيقه أي كيانات فلسطينية

سياسية سابقة في الحياة العربية الفلسطينية قبل العام ١٩٤٨، أو بعده (على سبيل المثال، الاحزاب السياسية الفلسطينية قبل العام ١٩٤٨، وحكومة عموم فلسطين بعد ذلك).

لكن هذا التطوّر يخضع، بدون شك، لرقابة اسرائيلية صارمة، داخل الارض المحتلة وخارجها. ونستذكر، في هذا السياق، كيف ان اسرائيل كانت تقوم بمهاجمة مختلف المؤسسات الفلسطينية في الداخل، في الوقت الذي كانت تقصف الرموز الفلسطينية، ابّان حملة الابادة التي شنّتها ضد م.ت.ف. في لبنان، في العام ١٩٨٢[٣٤]. ونستذكر، في الوقت الحاضر، ما تقوم به اسرائيل من ملاحقة لظاهرة المأسسة والبناء الفلسطيني في الوطن المحتل؛ حتى ان جنودها لم يتورّعوا عن القاء القنابل في «اقنان الدواجن» لسحق فكرة الاقتصاد الشعبي[٣٥]. واذا أخذنا في الاعتبار الصعوبات الاقتصادية والمالية التي يمرّ بها العمل الفلسطيني، الى جانب الحرب المستمرة متعدّدة الاسماء والاشكال التي تقوم بها اسرائيل ضد هذا العمل، فاننا سوف نقدّر الصعوبات التي تواجه البناء الاجتماعي والظروف العامة التي يتواصل فيها، وعلى الرغم منها، نمو المجتمع المدني الفلسطيني[٣٦].

ضروري، والحال كذلك، ان تمتد الايدي الى دعم قدرات هذا المجتمع. فقوته تمثّل حاجة ملحّة لمرحلة الصمود ولمرحلة الاستقلال والتحرر؛ بل تعدّ شرطاً مسبقاً لحلّ الصراع الدائر على أرض فلسطين. ان المجتمع المدني القوي يقدّم بديلاً عتيداً من سلطة الاحتلال، ويعزّز قدرة «الناس العاديين» أمام ضغوط هذه السلطة؛ كما يقدّم صورة طيبة الى المجتمع الدولي، تبرز أحقية الشعب الفلسطيني في حياة مشرّفة مستقلة.

واذا كان رسم خطة للتنمية المجتمعية الشاملة أمراً غير ممكن الّا في ظل سيادة وطنية فلسطينية، فان دعم الصيغ التي تمخّضت عنها مسيرة المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال في الآونة الاخيرة، أمر لا بدّ من المحافظة عليه وتمتينه.

---

(١) عبدالقادر زغل، «الاسلام والانكشارية الدستورية»، **المستقبل العربي** (بيروت)، العدد ٩١، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٦، ص ٩ ـ ١٠.

(٢) هارولد لاسكي، **نشأة التحررية الاوروبية** (ترجمة عبدالرحمن صدقي)، القاهرة: وزارة الثقافة والارشاد القومي، بلا تاريخ نشر، ص ٣٩.

(٣) د. احمد ثابت، **التعددية السياسية**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتّاب، ١٩٩٠، ص ٤١.

(٤) انظر ابراهيم دقّاق، **نحو برنامج تنموي من اجل الصمود في الارض المحتلة**، القدس: جمعية الملتقى الفكري العربي، ١٩٨١.

(٥) انظر د. نظام محمود بركات، **الاستيطان الاسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.

(٦) المصادر بخصوص السياسات الاسرائيلية في الارض المحتلة كثيرة. انظر موجزاً لها في **التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٥**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ مؤسسة «الاهرام»، ١٩٨٦، ص ٢٩٠ ـ ٢٩٨. كذلك محمد خالد الازعر، **المقاومة الفلسطينية بين غزو لبنان والانتفاضة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١، ص ١٥ ـ ٣٤.

(٧) يوسف ابو سمرة، «الآثار النفسية والاجتماعية والصحية والاقتصادية للانتفاضة داخل المجتمع الاسرائيلي»، **السياسة الدولية** (القاهرة)، السنة ٢٥، العدد ٩٦، نيسان (ابريل) ١٩٨٩،

ص ١٤٣ ـ ١٤٤.

(٨) عوّاد الاسطل، «المقاومة وعمليات التعبئة السياسية لمواطني الضفة والقطاع»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨٣، حزيران (يونيو) ١٩٨٨، ص ٥.

(٩) حول أزمة المقاومة في الارض المحتلة، انظر الأزعر **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٤ ـ ٤٨.

(١٠) انظر د. علي الجرباوي ورامي عبدالهادي، «معضلة التنمية في الاراضي الفلسطينية المحتلة»، **مجلة الدراسات الفلسطينية** (بيروت)، العدد ٣، صيف ١٩٩٠، ص ٢٤٥ ـ ٢٤٨.

(١١) انظر Meron Benvenisti, *The West Bank and Gaza Data Base Project*, Washington, D.C.: American Enterprise Institute, 1982 ؛ كذلك للكاتب نفسه *U.S. Government Funded Projects in West Bank and Gaza, 1977 - 1983*, Palestine Sector, Jerusalem: 1984.

(١٢) د. عبدالوهاب المسيري، **الانتفاضة الفلسطينية والأزمة الصهيونية**، القاهرة: الدار الفنية، ١٩٨٩، ص ١٧ ـ ١٨.

(١٣) حول هذه الجوانب، وحول مفهوم الصمود المقاوم، انظر ابراهيم دقّاق، «التنمية بالجهد الذاتي؛ استراتيجية من أجل البقاء»، في جورج العبد (محرّر)، **الاقتصاد الفلسطيني؛ تحدّيات التنمية في ظل احتلال مديد**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٢٩٥.

(١٤) عادل سمارة، «أداء المؤسسات الاقتصادية في الاراضي المحتلة قبل الانتفاضة وخلالها»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١، شتاء ١٩٩٠، ص ٤٤ ـ ٤٥.

(١٥) د. احمد صدقي الدجاني، **مدرسة عربية في علم السياسة**، القاهرة: المطبعة الفنية، ١٩٩٠، ص ١٦٩.

(١٦) **جيروزاليم بوست**، ١٩٨٥/٢/١٥.

(١٧) سمارة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٢.

(١٨) انظر، د. جين شارب، «دور القوة في الكفاح اللاعنيف»، في د. سعدالدين ابراهيم (محرّر)، **المقاومة المدنية في النضال السياسي**، عمّان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٨، ص ٩ ـ ٢٦.

(١٩) زئيف شيف وايهود يعاري، **إنتفاضة** (مترجم)، عمّان: دار الجليل للنشر، ١٩٩١، ص ٢٠٨ ـ ٢١٠.

(٢٠) انظر شارب، **مصدر سبق ذكره**.

(٢١) سمارة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٧.

(٢٢) عبدالجبّار عدوان، **ثمن الاستقلال**، القاهرة: مركز دراسات الشرق الاوسط، ١٩٨٩، ص ٤٢٣ ـ ٤٥٠.

(٢٣) سعاد الدجاني، «المقاومة المدنية في الضفة الغربية»، في د. سعدالدين ابراهيم، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٧ وما بعدها.

(٢٤) انظر د. المسيري، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٦.

(٢٥) **المصدر نفسه**، ص ٩٧.

(٢٦) جيفري اورنسون، **سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٠، ص ٣٤٢ ـ ٣٤٥.

(٢٧) **المصدر نفسه**، ص ٣٥٠.

(٢٨) ترجمة لتقرير مؤسسة راند بعنوان «لماذا أصبحت الدولة الفلسطينية حتمية؟» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١، شتاء ١٩٩٠، ص ٣٠٠، ٣٠١.

(٢٩) انظر د. غسان سلامة، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧، ص ١٣٣.

(٣٠) رضى سلمان، «عرب فلسطين ١٩٤٨؛ النهوض من الصدمة»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٢، ربيع ١٩٩٠، ص ١٢٥ ـ ١٤٨؛ وفتحي فوراني، **الجذور**، عمّان: دار الجليل للنشر، ١٩٨٢؛ و Brinner, William; "The Arabs of Israel; The Last Twenty Years", *Middle East Review*, No. 2, Fall 1981, pp. 13 - 23.

(٣١) انظر، على سبيل المثال، وليد العمري، «فلسطينيو الداخل؛ خيار الحكم الذاتي»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٣، صيف ١٩٩٠، ص ١٨٢ ـ ١٨٦.

(٣٢) انظر، بتوسّع، د. تشريل روبنبرغ، **منظمة التحرير الفلسطينية؛ المؤسسات المدنية**، عمّان:

دار الكرمل، ١٩٨٥.

(٣٣) د. ابراهيم الجندي، «مؤسسة صامد؛ تجربة عشرين عاماً من العمل الاقتصادي الفلسطيني»، **صامد الاقتصادي** (عمّان)، العدد ٧٩، آذار (مارس) ١٩٩٠، ص ١٨ ـ ٤٩.

(٣٤) للمزيد، انظر الازعر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤١ ـ ٧٠.

(٣٥) عبدالجبّار عدوان، **انياب الخروف**، القاهرة: مركز دراسات الشرق الاوسط، ١٩٨٨، ص ٩٧.

(٣٦) في ١٠/٥/١٩٩١، أصدرت «مؤسسة التعاون الفلسطينية»، مقرّها جنيف، والتي تقدّم دعماً الى عدد من المؤسسات المدنية الفلسطينية، نداء عاجلاً ناشدت فيه «الأمة العربية، دولاً وشعوباً، كي تمدّ يد العون الى الشعب الفلسطيني، الصابر الصامد في أرضه، بتقديم المساعدات الانسانية والغوثية للمؤسسات الأهلية العاملة في مجالات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية»، ممّا يؤكد الحاجة الى العون السريع حفاظاً على ظاهرة تحفظ للشعب العربي الفلسطيني ما بقي من وجوده في إطار أعتى الظروف. انظر **الاهرام** (القاهرة)، ١٠/٥/١٩٩١.

مسار الادارة الاسرائيلية في الضفة والقطاع المحتلين

د. عدنان عمرو

لم تكتف السلطات الاسرائيلية بالاستعداد عسكرياً لشنّ عدوانها على الدول العربية في حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وانما أعدّت الخطط والاهداف، وهيّأت الأطر اللازمة لادارة المناطق التي ستحتلها. لذلك، أعلنت، في اليوم التالي لاحتلالها، اخضاع المناطق المحتلة لنظام الحكم العسكري بموجب المنشورين، الأول والثاني، الصادرين في السابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وعيّنت حاكماً عسكرياً عامّاً على كل من منطقة الضفة الفلسطينية، ومنطقة سيناء وقطاع غزة، ومنطقة هضبة الجولان. وأوعزت السلطات الى الحكّام العسكريين المعيّنين سلفاً على المناطق المحتلة للالتحاق بمناطقهم، وممارسة مهامهم، وكلّفتهم بالعمل لاستتباب الأمن والنظام، واعادة الحياة الى مجراها الطبيعي.

ومن جهة أخرى، اتخذ الحاكم العسكري العام في الضفة، فيما بعد، من مستوطنة بيت ايل مركزاً لمقر جهاز الحكم العسكري المركزي، وأخذ يزاول مهام السلطتين، التشريعية والتنفيذية، يساعده، في ذلك، ضباط الادارة المعيّنين مسبقاً، لمتابعة تنفيذ قرارات الوزراء الاسرائيليين في شتّى المجالات. وقد كان جهاز الحكم العسكري منقسماً الى قسمين، هما: القسم العسكري، ويهتم بمتابعة الامور العسكرية والأمنية؛ والقسم المدني، ويهتم بمتابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن الوزراء الاسرائيليين، كلّ حسب اختصاصه، وتحت اشراف القائد العسكري العام، وذلك وفق القوانين الاردنية السارية المفعول قبل بدء الحرب، والاوامر العسكرية المعدّلة لها.

ولم يكن القسم المدني مستقلاً، في مزاولة مهامّه، عن جهاز الحكم العسكري، وانما كان تابعاً له، واستمر كذلك الى ان أُصدر الامر العسكري الرقم ٩٢٧ لسنة ١٩٨١، والذي تمّ بموجبه احداث نظام الادارة المدنية؛ وبمقتضاه تقرّر استقلال القسم المدني عن جهاز الحكم العسكري في مزاولة المهام التي وضعت له بموجب هذا الأمر.

وقصد الاحاطة بتطوّر الادارة الاسرائيلية على النحو آنف الذكر، سنقسم هذا الجزء الى مبحثين، نخصّص الاول لجهاز الحكم العسكري، ونخصّص الثاني لجهاز الادارة المدنية.

جهاز الحكم العسكري

يعتبر انشاء جهاز الحكم العسكري نتيجة مباشرة لأي احتلال ناتج عن صراع مسلّح، وتنصّ على انشائه قواعد الاحتلال الحربي. ولدى اسرائيل قسم خاص بالحكم العسكري في وزارة الدفاع؛ اذ سبق لها ان أخضعت المناطق العربية والسكان العرب داخلها لذلك النظام منذ نشأتها

وحتى العام ١٩٦٦. كما اخضعت له منطقة قطاع غزة عندما احتلته في حرب العام ١٩٥٦.

وبالنظر الى اعتماد اسرائيل على الفكرة الصهيونية التوسّعية، فقد عمدت الى الاستفادة من تجاربها السابقة، فهيّأت لحكم المناطق المحتمل احتلالها في العام ١٩٦٧ منذ بداية الستينات. اذ وضعت الأطر اللازمة لجهاز الحكم العسكري في تلك المناطق، وأعدّت الملفّات والمعلومات الضرورية، وحدّدت القواعد والأسس والأهداف التي ينبغي مراعاتها والسعي الى تحقيقها في فترة الاحتلال الحربي، والتي تتميّز بالاستمرارية والدوام وفق الخطط الاسرائيلية، على عكس الطبيعة المؤقتة للاحتلال الذي تنصّ عليها قواعد الاحتلال الحربي.

وهكذا، وبمجرّد ان تحقّق احتلال الجيش الاسرائيلي للمناطق التي حدّدتها اسرائيل قبل عدوانها العام ١٩٦٧[١]، أُصدرت التعليمات من هيئة الاركان العامة للجيش الاسرائيلي بتاريخ ١٩٦٧/٦/٧، على النحو التالي: ١ ـ وضع الضفة تحت قيادة قائد المنطقة الوسطى؛ ٢ ـ تحديد المسؤولين عن الألوية الستة الموجودة في الضفة؛ ٣ ـ ضرورة بلورة أوامر عمل واتصال بين الألوية وقيادة قوات الجيش المنتشرة في المنطقة، ليتسنّى استخدامها في أوقات الطوارىء من قيادات الألوية؛ ٤ ـ اقامة قيادة عسكرية مؤقتة في قطاع غزة وشمال سيناء.

كما أصدر قسم الادارة في هيئة أركان الجيش الاسرائيلي أمراً يتعلّق بتنظيم الضفة بتاريخ ١٩٦٧/٦/٨، والذي نصّ على ان هدف الحكم العسكري هو اقامة سلطة وادارة مستقرة في الضفة الغربية، تعمل على سيادة النظام العام في أوساط السكان المدنيين، واعادة الحياة الى مجراها الطبيعي بأسرع وقت ممكن، وضمان التنسيق بين الأجهزة الأمنية والادارة المدنية التي سيتمّ تشغيلها في الضفة[٢]. وقد تمّ تنظيمها على النحو المبيّن في التشكيل الرقم ١.

التشكيل الرقم ١

ومن جهة أخرى، وقع تقسيم مناطق الحكم العسكري تبعاً للدولة التي احتلت اراضيها الى ثلاث مناطق، هي: (أ) جهاز الحكم العسكري في المرتفعات السورية؛ (ب) جهاز الحكم العسكري

في الضفة؛ (ج) جهاز الحكم العسكري في قطاع غزة وسيناء. ولم تجر أية محاولة لتوحيد تلك المناطق في نظام اداري موحّد[٣].

وفي جميع المناطق السابقة عادت جميع المسؤوليات والسلطات المتعلّقة بالمجالات كافة الى قائد جيش الدفاع الاسرائيلي في كل منطقة، والذي كان يخضع، مباشرة، لوزارة الدفاع الاسرائيلية التي يوجد فيها قسم للحكم العسكري برئاسة احد الضباط العسكريين الذي يقوم بمهام التوجيه والتنسيق والفحص، يساعده في ذلك لجنة المدراء العامين ولجنة تنسيق الاعمال الأمنية والسياسية. امّا النشاطات المدنية، فكانت من اختصاص الوزارات الاسرائيلية، كل وزارة على حدة، وفي حدود صلاحياتها ومسؤولياتها، بواسطة ضباط الادارة المدنية في القسم المدني لجهاز الحكم العسكري، الذي اتخذ من مستوطنة بيت ايل مركزاً له.

وقد كانت المسؤولية عن حكم، وادارة، المناطق المحتلة موضع تنافس بين رئاسة الحكومة الاسرائيلية ووزارة الدفاع والوزارات الاخرى، خاصة خلال الفترة الاولى للاحتلال، اذ سعت رئاسة الحكومة الى الحدّ من صلاحيات وزير الدفاع الاسرائيلي آنذاك، موشي دايان، في المناطق المحتلة، وتوزيع تلك الصلاحيات على لجان تتألف من رئيس الحكومة وعدد من الوزراء، ولجان أخرى تضمّ المدراء العامّين للوزارات الاسرائيلية وبعض العسكريين. وقد توزّعت ادارة المناطق المحتلة بين مستويين، هما:

مستوى الشؤون السياسية والاقتصادية والادارية بعيدة المدى

وقد تولّى ذلك مجلس الوزراء الاسرائيلي خلال الفترة الاولى للاحتلال. ثمّ أُسندت مهامّه الى لجان وزارية، اثر الخلاف الحادّ بين رئيس الحكومة ووزير الدفاع الذي استطاع ان يهيمن، بشكل مطلق، على المناطق المحتلة، ويهمّش، بالتالي، سلطة مجلس الوزراء في التنسيق والمعالجة اليومية لشؤون المناطق المحتلة.

فقد شكّلت في الفترة ما بين ١١ ـ ١٩٦٧/٦/١٨ لجنة وزارية برئاسة وزير المالية وعضوية أربعة وزراء، من بينهم وزير الدفاع، للقيام بالتنسيق فيما بين احتياجات الاقتصاد الاسرائيلي والنشاطات الاقتصادية في المناطق المحتلة. ثمّ تقرّر نقل ذلك الاختصاص الى اللجان الوزارية العادية بمشاركة وزير الدفاع في اجتماعاتها كافة، وأُنشئت لجنة وزارية للتنسيق بين اللجان الوزارية العادية في ما يخصّ شؤون المناطق المحتلة. واستمر ذلك النظام الى ١٩٦٧/٩/٨؛ اذ تقرّر احداث لجنة وزارية خاصة بشؤون المناطق المحتلة، برئاسة رئيس الحكومة الاسرائيلية، وعهد اليها بالمعالجة اليومية لشؤون المناطق المحتلة، ولا تزال تلك اللجنة تزاول هذا الاختصاص الى يومنا هذا[٤].

كما أُنشئت لجنتان عاديتان لممارسة المهامّ الادارية، هما:

لجنة المدراء العامّين: وقد أُنشئت في ١٩٦٧/٦/١٥، برئاسة وزير المالية، ولكن تدير شؤونها شخصية عسكرية تابعة لوزارة الدفاع، وتضمّ، في عضويتها، المدراء العامّين لوزارات الزراعة والصناعة والتجارة والداخلية وممثل عن بنك اسرائيل. وتختص اللجنة بمعالجة شؤون المناطق المحتلة، الاقتصادية والمدنية، والتي تركّزت، في الواقع، بين يدي المدير العسكري التابع لوزارة الدفاع الاسرائيلية.

لجنة التنسيق: وأُنشئت بتاريخ ١٨/٨/١٩٦٧، وتضمّ في عضويتها القائد العسكري العام في كل من الضفة وقطاع غزة، ومندوب عن كل من الاستخبارات العامة، وشرطة اسرائيل، ووزارة الخارجية، وعن مستشار رئيس الوزراء للشؤون العربية، والمدّعي العام العسكري، والمستشار القضائي لجهاز الأمن، ورئيس قسم الحكم العسكري في هيئة الاركان والناطق باسم وزارة الدفاع، ونائب مدير عام وزارة الداخلية(٥).

مستوى أمني ـ اداري ـ اقتصادي قصير المدى

وقد أُسندت الصلاحيات المتعلّقة بذلك الى جهاز الحكم العسكري في المناطق المحتلة، ويقع مركزه الرئيس الخاص بالضفة الفلسطينية في مستوطنة بيت ايل، ويضمّ جهازاً ادارياً من الضباط العسكريين يماثل الدوائر المركزية الموجودة في المناطق قبل الاحتلال. ويتبع لذلك الجهاز مجموعة من الموظفين العسكريين الذين يختصون بتنفيذ القرارات في مراكز الحكم العسكري في الألوية والأقضية، حيث قسّمت منطقة الضفة الفلسطينية الى ستة ألوية في البداية، ثمّ تقرّر فصل لواء القدس بتاريخ ١٣/٦/١٩٦٧، وتشكيل قيادة مستقلة لها، وتحويل بيت لحم الى لواء مستقل. كما تقرّر، بعد ذلك، فصل طولكرم وقلقيلية عن لواء نابلس. وبذلك أصبحت الضفة تحتوي على سبعة ألوية لها قيادة خاصة بالحكم العسكري، هي ألوية نابلس والخليل وبيت لحم ورام الله وجنين وطولكرم واريحا. أمّا قطاع غزة، فانقسم الى لواءين: غزة وخان يونس.

ويحتوي جهاز الحكم العسكري المركزي وفروعه على قيادتين تابعتين للقائد العام لجيش الدفاع الاسرائيلي في كل منطقة، تهتمّ احداهما بقسم الادارة المدنية، وتهتمّ الاخرى بقسم الشؤون العسكرية والأمنية، وذلك على النحو الآتي:

قسم الادارة المدنية: كان ينقسم الى ثلاثة فروع هي: الفرع الاقتصادي، ويختص بالمجالات الخاصة بوزارات المالية والزراعة والتجارة والصناعة؛ وفرع الادارة والخدمات، ويختص بالمجالات الخاصة بوزارات التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية والشؤون البلدية والقروية؛ وفرع المواصلات والسياحة، ويختص بالمجالات الخاصة بوزارات النقل والبريد والسياحة، وقد أُنشىء هذا الفرع في بداية الاحتلال، اذ كانت هناك حاجة ماسّة لاصلاح خطوط المواصلات، لتسهيل نقل المسافرين والسيّاح الاسرائيليين والأجانب والبضائع الى المناطق المحتلة؛ ثمّ أُلغي بعد ذلك، وتمّ دمج مهامّه في الفرعين السابقين؛ ثمّ أُحدثت وحدة خاصة بالمستشار في الشؤون العربية التابع لرئاسة الحكومة الاسرائيلية. وبذلك أصبح التنظيم النهائي لقسم الادارة المدنية في جهاز الحكم العسكري، وقبل استقلالها في جهاز خاص في العام ١٩٨١، على النحو المبيّن في التشكيل الرقم ٢(٦).

ويشتمل كل فرع على جهاز اداري تابع له في قيادات الحكم العسكري في الألوية، للاشراف على جميع المواضيع الداخلة في اختصاصهم، ولمتابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن الادارة المركزية. وقد تمّ الابقاء على الموظّفين العرب العاملين في الدوائر المدنية، باستثناء دائرة الجمارك، ويعمل هؤلاء تحت اشراف ضباط الادارة المدنية في جهاز الحكم العسكري، الذين يحدّدون السياسة العامّة ونظام العمل في الدوائر الخاضعة لسلطتهم، ويختصون بتعيين، وعزل، الموظّفين العرب واليهود، وتأديبهم، وترقيتهم.

التشكيل الرقم ٢

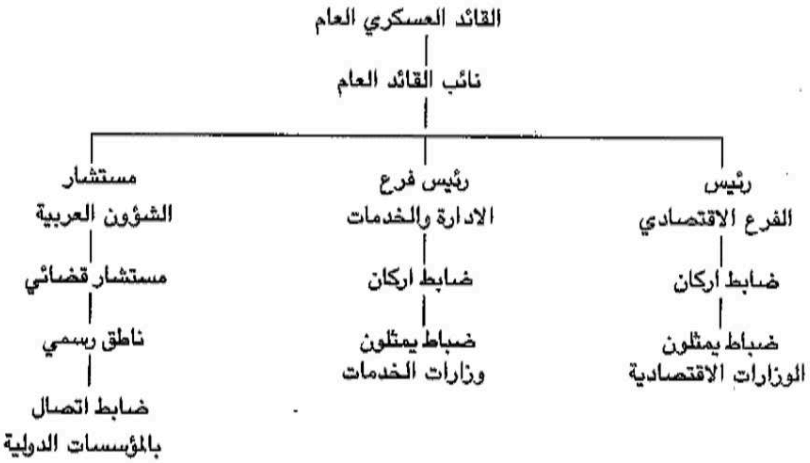

ومن جهة أخرى، لقد خضع عدد الموظّفين اليهود العاملين في القسم المدني لجهاز الحكم العسكري للزيادة والنقصان، تبعاً لمدى حماس الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة لانشاء حكم اداري ذاتي في المناطق المحتلة. وهكذا كان عددهم ٥٩٥ موظفاً في العام ١٩٧٥، وعدد الموظّفين العرب أربعة عشر ألفاً. وتقلّص عدد الموظفين اليهود، في العام ١٩٨٠، الى ٣٤٩، وذلك في اطار السعي الى تنفيذ الحكم الذاتي الوارد في اتفاقيتي كامب ديفيد. ويختلف عدد الموظفين اليهود من قطاع الى آخر، تبعاً لأهمية كل قطاع في المخططات الصهيونية الخاصة بمستقبل المناطق المحتلة. فاذا كان عددهم لا يتجاوز ١٥ موظفاً في قطاعات التعليم والصحة والسياحة والنقل والشؤون الاجتماعية، فانه يبلغ ٩٣ موظفاً في فرع الرسوم الجمركية، ويزيد عددهم في مكتب املاك الغائبين والاملاك الحكومية على عددهم في جميع الدوائر الأخرى. وهنا يعكس التوزيع أهداف السياسة الاسرائيلية الرامية الى السيطرة على الأراضي، ومصادرتها، والى استنزاف موارد المناطق المحتلة[٧].

القسم العسكري: لقد تمّ تنظيم هذا القسم في ثلاث قنوات تكمل بعضها البعض على النحو الآتي:

(أ) قناة القيادة، وتتشكّل من الهرم المنظم للعسكريين، مرتبة تحت مرتبة، وتختص بنقل تعليمات العمل، وتنفيذ الأوامر والتعليمات التي تفرضها كل مرتبة على المرتبة الأدنى منها.

(ب) قناة الهيئة، وهي قناة الاستشارات، وتختص ببلورة الخطط التي تسبق اصدار الأوامر، وبلورة الخطة النهائية حسب توجيهات القائد العسكري العام أو نائبه.

(ج) القناة المهنية: وهي قناة هرمية تنتقل بواسطتها الأوامر في مختلف الاتجاهات والمجالات[٨].

ونشير الى ان السلطات الاسرائيلية فضّلت اقامة مقارّ فروع الحكم العسكري في ضواحي المدن، للتقليل من الاحتكاك المباشر بالمواطنين العرب.

وفي ما يتعلّق بالسلطة المختصة بالاشراف على المجالس البلدية والقروية في جهاز الحكم العسكري، فقد أعطيت الى ضابط الادارة للشؤون الداخلية، والموظفين التابعين له في الألوية،

وذلك باستثناء ما تعلّق باصدار التشريعات والنظم وتعديلها، التي يختص بها، الى يومنا هذا، القائد العسكري العام في كل من منطقة الضفة وقطاع غزة.

وقد استمر جهاز الحكم العسكري يمارس مهامّه وفق النظام السابق، الى ان تقرّر انشاء ادارة مدنية مستقلة في كل من الضفة وقطاع غزة، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١. وبمقتضى ذلك القرار استقل القسم المدني عن القسم العسكري مع بقاء سلطة التشريع ضمن اختصاصات القائد العسكري العام. فما هي الآثار المترتبة على انشاء جهاز الادارة المدنية؟ وما هي الأهداف التي سعت السلطات الاسرائيلية الى تحقيقها من خلاله؟

جهاز الادارة المدنية

لقد اعتمدت السلطات الاسرائيلية، في حكم المناطق المحتلة، برنامجاً منظّماً وشاملاً. واستهدفت، من تنفيذه، اعادة تنظيم المناطق المحتلة بما يتلاءم والحل السياسي الذي يمكن ان تقترحه بشأنها يوماً ما. ويعتمد البرنامج على سياسة قوامها: ان وجود الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة عنصر غير ثابت؛ وان مكانته في الصراع مكانة ثانوية، تتناقص كلّما زادت السيطرة الاسرائيلية على الارض.

وبفعل السياسة تلك، شهدت المناطق المحتلة تغيّرات كبيرة انعكست على مجمل الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتركت آثارها السلبية في السكان العرب، في مختلف نواحي الحياة. اذ عمدت السلطات الاسرائيلية الى تقرير ما يلائمها من أسس قانونية، واقتصادية، وادارية، وعسكرية، واستيطانية، في المناطق المحتلة، لتكون تلك الأسس مرتكزات ملزمة، وملازمة، لأي مشروع سلمي يتعلّق بالمناطق المحتلة وبمستقبلها السياسي، وذلك انطلاقاً من اعتقاد المسؤولين الاسرائيليين بأن الحقائق النهائية المفروضة هي التي ستقرّر المستقبل النهائي للمناطق المحتلة.

وفي هذا الاطار، أخضعت اسرائيل المناطق المحتلة لنظام الحكم العسكري، ليتسنّى لها تنفيذ ذلك، وتخطي العقبات القانونية والاحتجاجات الدولية ومعارضة السكان العرب؛ وفي الوقت عينه، سعت جاهدة الى ارساء الأسس لاقامة ادارة مدنية للسكان العرب ترتبط باسرائيل، فحاولت خلق زعامة محلية للمشاركة في مفاوضات معها، لتحديد المصير النهائي لتلك المناطق، وبشكل يخدم المشروع الصهيوني في المنطقة بأسرها.

وقد أصبح ذلك ضرورياً بعد انطلاق المفاوضات المصرية ـ الاسرائيلية والاعلان عن مشروع الحكم الاداري الذاتي كإطار يحدّد المصير النهائي للمناطق المحتلة؛ فحاولت ايجاد الظروف الموضوعية لاقامة الادارة المدنية، والتي تمثّلت في تقليص نفوذ القيادات المحلية المعارضة لذلك، وخلق زعامة بديلة منها في الاوساط القروية. الّا ان ذلك لم يحقّق النتائج المرجوّة بسرعة؛ خاصة بعد تقدّم المحادثات المصرية ـ الاسرائيلية في كامب ديفيد.

ونتيجة لذلك، لم يكن بوسع اسرائيل الانتظار الى حين تبلور قيادة محلية تشارك في المفاوضات، ورغبة منها في تقرير سياسة الامر الواقع، لجأت الى احداث نظام الادارة المدنية في المناطق المحتلة من جانب واحد، مخالفة بذلك قواعد الاحتلال الحربي التي تقضي بادارة الاقليم المحتل ادارة عسكرية.

ومع انه لا تبدو، للوهلة الأولى، المخاطر المترتّبة على ذلك التغيير القاضي باستقلال قسم الادارة المدنية عن جهاز الحكم العسكري، وادارة المناطق المحتلة بواسطة أشخاص مدنيين، الّا ان

ذلك يشكّل، في الواقع، «اعلاناً من جانب واحد لاستحداث تغيير دستوري يترتّب عليه تغيير في المركز القانوني للضفة والقطاع»[٩]. ولمعرفة مضمون هذا التغيير الدستوري والآثار المترتّبة عليه، ينبغي، أولاً، التطرّق الى المحاولات الاسرائيلية لاقامة ادارة مدنية في المناطق المحتلة قبل العام ١٩٨١.

تميّزت المحاولات الاسرائيلية لاقامة ادارة مدنية في المناطق المحتلة، خلال الفترة السابقة لاحداثها من طرف واحد، بنهج اسلوبين مختلفين. فهناك الاسلوب الذي انتهجته حكومات حزب «العمل»، والمتمثّل بالتركيز على البلديات وتشجيع قياداتها على ذلك؛ وهناك الاسلوب الذي انتهجته حكومة الليكود منذ العام ١٩٧٧، والمتمثّل في فرض تطبيق ذلك، من طريق تقليص نفوذ القيادات البلدية، وخلق قيادة محلية بديلة منها وموالية من الافراد المتعاونين معها، والذين انتظموا في جمعيات أطلق عليها «روابط القرى»، وفي استكمال ارساء الأسس القانونية والاقتصادية والادارية والاستيطانية التي بدأ الشروع بتنفيذها منذ بدء الاحتلال.

المراهنة على القيادات البلدية والزعامات المحلية

يعتبر دافيد بن ـ غوريون من أوائل الذين اقترحوا على سكان المناطق المحتلة اختيار ممثّلين عنهم لمزاولة المهمّات الادارية في اطار الحكم الذاتي الاداري. وجاء بعد اقتراحه اقتراح الوزير يغئال الون الذي عرض مشروعاً مفصّلاً في تموز (يوليو) ١٩٦٧، أشار فيه الى ضرورة منح السكان العرب تحت الاحتلال حكماً ذاتياً، ودعا الى اقامة علاقات مع وجهاء المناطق المحتلة لتشجيعهم على اقامة حكم ذاتي تحت السيادة الاسرائيلية[١٠].

وفي ضوء الافكار السابقة، سعت السلطات الاسرائيلية الى تطبيق الحكم الاداري الذاتي على السكان بأسلوب مباشر، من طريق تطوير المجالس البلدية، ليصبح اعضاؤها قيادات محلية سياسية. وقد ساعد في ذلك السياسة التي انتهجها وزير الدفاع، المسؤول المباشر عن المناطق المحتلة آنذاك، موشي دايان، وفحواها عدم وجود ضرورة ملحّة لايجاد حل نهائي للمناطق المحتلة، وان على السكان الاكتفاء بمؤسساتهم البلدية اطاراً أعلى لنشاطاتهم العامّة، وادارة انفسهم بعيداً من سلطات الحكم العسكري، واستمرار روابطهم مع الدول العربية[١١].

وتأسيساً على ذلك، أبقت السلطات الاسرائيلية على البلديات والمجالس القروية والغرف التجارية تمارس مهامها دون غيرها من الدوائر العربية المركزية، وجعلتها حلقة الوصل الوحيدة بين السكان والسلطات الاسرائيلية. وممّا أغرى السلطات الاسرائيلية للاعتماد على البلديات انها وجدت فيها قيادة محلية من خاصية معيّنة، تحدّدت ملامحها وبنيتها الاساسية في عهد الحكم الاردني، الذي أوجد لها مفهوماً نفعياً لوظيفتها القيادية، اذ كانت جميع القيادات البلدية مجردة من هويتها السياسية، فحصلت على منافع معيشية ومساعدات اقتصادية لها ولمحيطها، من خلال قيامها بدور الوسيط بين سكان المدن والسلطة المركزية في عمّان. وقد رغبت السلطات الاسرائيلية في انشاء مثل تلك العلاقات. وتأتّى لها ذلك بفضل العلاقات الشخصية الحميمة التي جمعت دايان بالعديد من رؤساء البلديات والشخصيات المحلية، وخصوصاً في المدن الرئيسة[١٢].

ومن خلال العلاقات تلك، شجّع دايان القيادات البلدية على الحوار مع السلطات الاسرائيلية؛ اذ قال، في اثناء زيارة قام بها لمدينة جنين، في بداية الاحتلال: «اذا جاء الوجهاء العرب ورؤساء البلديات الى حكومة اسرائيل، وطلبوا تحميلهم المسؤولية في ادارة شؤونهم، فلربّما نوافق على طلبهم، شريطة ان يكونوا مسؤولين بمعنى الكلمة»[١٣].

وقد ساعدت احداث ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠، بين الفدائيين الفلسطينيين والجيش الاردني سلطات الاحتلال في تبنّي فكرة اقامة ادارة ذاتية في المناطق المحتلة، من طريق اعادة طرح مشروع يغئال الون مجدّداً، والتحضير لاجراء انتخابات محلية في الضفة الفلسطينية والترويج لفكرة اقامة «دويلة فلسطينية»، بواجهة القيادات البلدية التقليدية. وقد سارعت القيادات تلك الى عقد مؤتمر في القدس لتدارس الموقف بعد اضعاف حركة المقاومة الفلسطينية في الاردن، وامكان تشكيل هيئة محلية تمثّل السكان في المناطق المحتلة[١٤]. ثمّ عقدت اجتماعاً آخر في مبنى بلدية بيت ساحور بتاريخ ١٩٧١/٨/٧، سمّي بـ «مؤتمر البلديات»، وناقشت، خلاله، امكانية بناء كيان سياسي في المناطق المحتلة، وانتخبت لجنة تنفيذية أنيطت بها مهمّة اقامة برلمان انتقالي يتشكّل من مئة عضو. وقد لقي ذلك المؤتمر ترحيباً من السلطات الاسرائيلية؛ اذ اعتبرته «اجتماعاً تاريخياً» لأنه مثّل أول محاولة «حقيقية» لتنظيم هيئة سياسية في المناطق المحتلة منذ حزيران (يونيو) ١٩٦٧[١٥].

وقد شجّع ذلك السلطات الاسرائيلية على اجراء انتخابات بلدية، قصد ايجاد مجالس تمثيلية مطواعة، تنقاد لمشيئتها وتنفّذ مخططاتها، ولكي تبيّن للعالم ان الحياة المدنية طبيعية تحت الاحتلال، وان الحل الذي سينجم عن الحوار مع القيادات البلدية الجديدة تمّ التوصّل اليه بواسطة هيئات منتخبة تمثّل السكان تحت الاحتلال[١٦]. وبالفعل، لقد ضغطت سلطات الاحتلال لاجراء تلك الانتخابات وانجاحها، بحيث أدّت الى استمرار القيادة البلدية التقليدية السابقة في معظم المجالس البلدية. الّا ان حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ جاءت لتقلب الاوضاع رأساً على عقب، وذلك في ضوء المتغيّرات التي أوجدتها، والتي تمثّلت ببروز الوعي الكياني الفلسطيني المرتبط بمطالب القيادة الفلسطينية خارج المناطق المحتلة، والذي تخطّى وعي القيادات البلدية التقليدية التي أصبحت مشلولة بعد الحرب؛ وتمثّلت كذلك ببروز وزن منظمة التحرير الفلسطينية لصالحها في مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الرباط العام ١٩٧٤[١٧].

ومن جهة أخرى، أدّى اعتزال دايان العمل السياسي الى احداث فراغ في ما يخصّ الحكم الاسرائيلي في المناطق المحتلة، نظراً الى الدور الذي قام به لتقرير السياسة الاسرائيلية الخاصة بالمناطق المحتلة، ولشبكة العلاقات الشخصية الحميمة التي أقامها مع بعض وجهاء المناطق المحتلة وقيادات الحكم العسكري فيها[١٨].

وعلى الرغم من ذلك، فقد واصل خلفه في وزارة الدفاع، شمعون بيرس، اتصالاته مع وجهاء المناطق المحتلة لاقرار الحكم الاداري الذاتي، واقترح مشروعاً مفصّلاً يدعو الى توسيع صلاحيات البلديات لتشمل شؤون التعليم والاقتصاد، وتضييق صلاحيات جهاز الحكم العسكري، بحيث يتحوّل رئيس البلدية الى ما يشبه حاكم لواء، يختص بصلاحيات ضباط الادارة الاسرائيليين الذين يمثّلون دوائر الحكومة الاسرائيلية المختلفة في جهاز الحكم العسكري، وذلك شريطة ان لا يعتبر ذلك خطوة نحو دولة فلسطينية، وانما مشروع للادارة المدنية فقط.

وقد صادف طرح المشروع اقتراب موعد اجراء الانتخابات القروية والبلدية، والتي رأى فيها بيرس فرصة سانحة لتنفيذ المشروع عبر تثبيت أوضاع القيادات البلدية التي يمكن، من خلالها، تمرير مشروع الادارة المدنية وفق التوجّهات الاسرائيلية. ولكي يتلافى تعارض المشروع مع القانون الاردني الذي يحدّد صلاحيات رؤساء البلديات، فقد ارتأى اقراره بواسطة الأوامر العسكرية عوضاً عن اللجوء الى اصدار تشريع من الكنيست الاسرائيلي، قد يخلق انطباعاً محلياً ودولياً بأن

المقصود منه ضمّ المناطق المحتلة الى اسرائيل. الّا ان نتيجة الانتخابات البلدية خيّبت آماله. فبدلاً من ان تصبّ في صالح مشروع الادارة المدنية، جاءت لتشكّل تحدّياً للمشاريع والسياسات الاسرائيلية في المناطق المحتلة(١٩).

وإثر ذلك، شرعت سلطات الاحتلال في انتهاج خطين سياسيين متوازيين؛ يرمي الاول الى الضغط على رؤساء البلديات الجدد لتحجيم دورهم وتقليص صلاحياتهم من طريق تعيين عدد من الشخصيات الموالية للاحتلال في مناصب ادارية عالية، وتوفير التسهيلات اللازمة لهم، لتصريف الاعمال الادارية الضرورية، وجعلهم المرجع الاول والاساس للسكان المحليين في علاقاتهم مع السلطات الاسرائيلية، اضافة الى ان جهاز الحكم العسكري منع رؤساء البلديات عن التدخّل في المسائل السياسية؛ ويرمي الثاني الى استمالتهم، من خلال الوعد بمنحهم دوراً في المحادثات السلمية ضمن الوفد الاردني الى مؤتمر جنيف، الذي كثر الحديث حول عقده في ذلك الوقت(٢٠).

وقد تبدّدت جميع المحاولات السابقة اثر سقوط حكومة حزب «العمل»، في أيار (مايو) ١٩٧٧(٢١)، وانتقال مهامّ الحكم، في اسرائيل، الى تكتل الليكود، الذي انتهج سياسة مغايرة في حكم المناطق المحتلة، انطلاقاً من برنامج الحزب الذي يعتبر المناطق المحتلة جزءاً من اسرائيل الكبرى.

فرض الادارة المدنية خارج اطار البلديات

لقد اصطدمت حكومة الليكود، لحظة استلامها مقاليد الحكم، بوجود قيادات بلدية وزعامات محلية معارضة لاقامة حكم اداري ذاتي في المناطق المحتلة، وتطالب، كذلك، باقامة دولة فلسطينية مستقلة، الامر الذي يتعارض مع الأساس العقائدي لتكتّل الليكود، الذي يعتبر المناطق المحتلة «أرضاً محرّرة»، وجزءاً من أرض ـ اسرائيل. كما لا يمكنه ان يقبل بأكثر من حكم اداري ذاتي للسكان يضمن، من خلاله، استمرار السيطرة الاسرائيلية على المناطق المحتلة في المستقبل.

وتأسيساً على ذلك، سارع رئيس الوزراء الاسرائيلي آنذاك، مناحيم بيغن، الى اعلان مشروع الحكم الاداري الذاتي في المناطق المحتلة، الذي يمثّل الاطار الذي تقبل به اسرائيل في أيّة مفاوضات سلمية مقبلة(٢٢). وقد سلكت حكومة الليكود نهجاً مغايراً للاسلوب الذي سلكته الحكومات الاسرائيلية السابقة لتنفيذ هذا المشروع، والذي تمثّل بتقليص النفوذ السياسي للزعامات البلدية والمحلية المناهضة للاحتلال، وبالعمل لايجاد قيادة محلية بديلة، تنافسها في تقديم الخدمات الى السكان، وتشارك في تنفيذ مشروع الحكم الذاتي. وسنعرض لتفصيل هذا النهج على النحو التالي.

تقليص صلاحيات البلديات ونفوذها السياسي: لقد أفرزت الانتخابات البلدية لعام ١٩٧٦ قيادة بلدية وطنية، فرضت نفسها كقيادة سياسية للسكان العرب تحت الاحتلال، ونالت اعترافاً بها، وبدورها السياسي، من السلطات الاسرائيلية، والاردنية، ومن منظمة التحرير الفلسطينية، والعديد من الأوساط الحكومية والدولية في العالم(٢٣). وتميّزت بولائها لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومعارضتها للمشاريع السلمية الاسرائيلية ولسياسة الاستيطان في المناطق المحتلة. واضطرت تلك القيادة الى تنظيم نفسها في لجنة التوجيه الوطني، التي ضمّت، بالاضافة الى الزعامات البلدية، ممثّلين عن النقابات المهنية والجمعيات الخيرية والمنظمات الطلابية والنسائية، وذلك لمقاومة سياسة الاستيطان الواسعة التي تنفّذها حكومة الليكود، ولمواجهة الاستفزازات التي تمارسها الجماعات الدينية المتطرّفة، ولتنظيم النضال الجماهيري السياسي ضد سلطات الاحتلال ومشاريعها السياسية. وقد

تمّ ذلك في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٨[٢٤].

وقد أدّى ذلك الى وقوف حكومة الليكود موقفاً عدائياً من الزعامات البلدية؛ فعملت على تقليص صلاحياتها، وعرقلة أنشطتها، والسعي الى القضاء عليها بمختلف الأساليب. وأبرز الامثلة على ذلك الاجراءات والمضايقات التالية:

○ في أول زيارة لوزير الدفاع في حكومة الليكود، عيزر وايزمان، لبلديتي الخليل ونابلس، رفض ان يقوم، كسابقيه، بزيارة رؤساء البلديات في مقارّ بلدياتهم، وانما قام باستدعائهم الى مقر الحكم العسكري. وقد اعتبرت تلك الخطوة مؤشراً الى ممارسة الضغط على رؤساء البلديات وتقليص صلاحياتهم.

○ اتخاذ قرارات تحدّ من حرية تنقّل رؤساء البلديات، وتمنعهم من مؤازرة السكان المحليين في منازعاتهم في المحاكم الاسرائيلية.

○ منع رؤساء البلديات من السفر الى الخارج للحصول على اعانات خارجية لتنفيذ مشاريعهم المحلية.

○ منع رؤساء البلديات من الاجتماع فيما بينهم، ووضع العديد منهم تحت الاقامة الجبرية، ومنعهم من الادلاء بتصريحات سياسية لوسائل الاعلام.

○ محاربة رؤساء وأعضاء المجالس البلدية بشتّى الاساليب، وذلك إمّا بمحاكمتهم، وإمّا بتقرير ابعادهم، وامّا بتنفيذ محاولات لاغتيالهم.

○ اقالة العديد من رؤساء وأعضاء المجالس البلدية، والاقدام على حل العديد من المجالس، وتعيين لجان يهودية تقوم مقام بعضها، أو لجان من أعضاء روابط القرى، وذلك بعد رفضهم التعامل مع جهاز الادارة المدنية الذي شكّل العام ١٩٨١.

وقد تمكّنت حكومة الليكود، بفضل الاجراءات سابقة الذكر، من تقليص نفوذ المجالس البلدية، ومن القضاء على التيار السياسي المعارض لسياساتها في المناطق المحتلة؛ اذ قرّرت اعتبار لجنة التوجيه الوطني خارجة على القانون في ١٩٨٢/٣/١١، بعد ان حاكمت العديد من اعضائها[٢٥]. ولم تكتف السلطات الاسرائيلية بذلك، وانما عملت على خلق تيارات سياسية موالية لها ومعادية للتوجّهات السياسية الوطنية، معتمدة في ذلك على فكرة عنصرية تمييزية بين سكان القرى وسكان المدن، فأنشأت ما يسمّى بالروابط القروية.

خلق «روابط القرى»، وتدعيمها

من المشكلات الرئيسة التي واجهتها السلطات الاسرائيلية في المناطق المحتلة، ولا تزال تواجهها، هي القدرة على خلق مجتمعات تقبل بالحكم الاسرائيلي، اسوة باتباع سعد حداد في جنوب لبنان. وقد أصبح ايجاد مثل تلك المجتمعات أمراً ملحّاً بالنسبة الى اسرائيل، بعد نتائج الانتخابات البلدية لعام ١٩٧٦، والاعلان عن مشروع الحكم الاداري الذاتي، وبدء المفاوضات المصرية ـ الاسرائيلية في كامب ديفيد وتحقيقها لبعض النجاح، الامر الذي تطلّب ايجاد ممثّلين عن السكان يقبلون بالتفاوض مع اسرائيل وفق التصوّر الاسرائيلي للادارة الذاتية.

وقد كان الاردن، الذي خسر المؤيدين لسياساته في انتخابات العام ١٩٧٦، سبّاقاً الى

ايجاد مؤيدين له في القرى، فقام مصطفى دودين، العائد الى الضفة الفلسطينية بعد ان شغل منصب وزير في الحكومة الاردنية، بمطالبة سلطات الحكم العسكري بالسماح له بانشاء رابطة للقرى في منطقة الخليل في العام ١٩٧٦. الاّ ان طلبه لم يحظ بالقبول آنذاك، لأن حكومة حزب «العمل» كانت تفضّل اجراء الاتصال بالشخصيات المقبولة من قبل المواطنين(٢٦).

وعلى الرغم من ذلك، فقط حظيت تلك الفكرة باهتمام الحاكم العسكري لمنطقة الخليل آنذاك، يغئال كرمان، ومساعد الحاكم العسكري العام في الضفة الغربية، مناحيم ميلسون؛ اذ قاما بدرسها وكُلّفا بتنفيذها عقب التوقيع على اتفاقيتي كامب ديفيد(٢٧).

وفي هذا الاطار، أصدرت سلطات الحكم العسكري أمراً عسكرياً بمثابة نظام، بتاريخ ١٩٧٨/٧/٢٠، قضى بانشاء جمعيات تعاونية في القرى، تهدف الى توسيع التعاون والعلاقات بين المجالس القروية في المناطق المحتلة. وبموجبه تمّ الاعلان، رسمياً، عن انشاء رابطة قرى الخليل، برئاسة مصطفى دودين، والمركز الاجتماعي في نابلس. وقد بلغ عدد الروابط القروية في الضفة الفلسطينية(٢٨)، حتى ١٩٨٢/٨/١٢، سبع روابط(٢٩).

وقد استهدفت السلطات الاسرائيلية من انشاء الروابط القروية تحقيق الأهداف التالية:

- ايجاد قاعدة اجتماعية تقبل بمشروع الحكم الاداري الذاتي وفق المفهوم الاسرائيلي.
- تقليص نفوذ البلديات، والتشكيك في قدراتها على خدمة السكان المحليين، وربط مصالح السكان بالروابط القروية لاستقطاب أكبر عدد من المؤيدين لمشروع الحكم الذاتي، تمهيداً لاعتبارها نواة لمؤسسات الحكم الذاتي.
- احداث انشقاق في صفوف السكان العرب وقياداتهم، واثارة المشاكل فيما بينهم. وقد استغلت، في ذلك، ضعف التنسيق داخل الحركة الوطنية الفلسطينية، التي ركّزت على البلديات في ما يتعلّق بأموال الصمود والمجالات الاخرى، وأهملت القرى على جميع المستويات(٣٠).

ويستفاد من النظام الداخلي لرابطة قرى الخليل، ان غايتها الاساسية كانت حل المنازعات بين السكان، وتشجيع الجمعيات التعاونية لتحسين أحوال المزارعين، والاشراف على النشاطات الانمائية والاجتماعية والاقتصادية لتحقيق الرفاهية لسكان المنطقة، وادارة تملك المدارس والمستشفيات، والاتحاد مع روابط قروية في مناطق أخرى لتشكيل اتحاد عام على مستوى قطري لجميع الروابط القروية، والذي سيشكّل نواة الحكم الاداري الذاتي في المستقبل(٣١).

ولكي تتمكّن الروابط القروية من تحقيق الاهداف المرسومة لها، قامت سلطات الاحتلال بتزويد أعضائها بالمال والسلاح، وتخويلهم صلاحيات واسعة لم تقتصر على القرى، بل امتدت كذلك الى المدن. وندلل على ذلك بتعيين الموظفين والمخاتير وعزلهم، والوساطة لدى سلطات الحكم العسكري في ما يخصّ الموافقة على طلبات جمع شمل العائلات، والغاء القيود المفروضة على سفر بعض الاشخاص، ومنح رخص البناء، وغير ذلك(٣٢).

وقد تدعم مركز الروابط القروية مع تعيين اريئيل شارون وزيراً للدفاع، والاعلان عن انشاء نظام الادارة المدنية، الذي عهد برئاسته الى مهندس فكرة الروابط القروية، مناحيم ميلسون، والذي قام بتعيين يغئال كرمان مستشاراً له في شؤون الادارة المدنية. اذ سعوا جميعاً الى القضاء على نفوذ البلديات التي استفادت من أموال دعم الصمود للتأثير في سكان القرى الذين يمثّلون أكثر من

٧٠ بالمئة من عدد السكان، بواسطة روابط القرى. فجاءت سياستهم مخالفة تماماً لسياسة دايان، التي كانت تعتمد أسلوب الحكم غير المباشر، وعدم التدخّل في الشؤون الخاصة بالعرب[٣٣]. وقد تأتّى لهم ذلك من خلال حرمان رؤساء البلديات من القيام بأي دور اجتماعي، وتحويل روابط القرى الى سلطة تنفيذية في المناطق المحتلة[٣٤]. وتحوّل اعضاؤها الى ميليشيات عميلة تخدم سلطات الاحتلال، وتمارس الارهاب والعنف ضد القيادات الوطنية والشعبية المناوئة للاحتلال[٣٥]. كما خصّصوا لها نسبة معيّنة من الأموال التي تجلبها البلديات والمؤسسات العامة من الخارج، عندما تقرّر ايداع تلك الاموال في صندوق التطوير بموجب الامر العسكري الرقم ٩٧٣ لسنة ١٩٨١[٣٦].

ومن جهة أخرى، سمحت سلطات الاحتلال باصدار صحف خاصة بروابط القرى، وبانتقال مكاتبها الى المدن، وبتوحيدها في اتحاد واحد في العام ١٩٨٢. وسمحت لها كذلك بعقد المؤتمرات الدعائية لنشاطاتها، وأضفت الصبغة السياسية على قياداتها، فأرسلتهم «ممثّلين» للفلسطينيين الى الدول الاجنبية، لتهيّىء الرأي العام العالمي لقبولهم ممثّلين للفلسطينيين في المفاوضات السلمية[٣٧].

وعلى الرغم من ذلك، فشلت تلك الروابط في كسب تأييد جماهيري لخطها ونهجها حتى يمكنها من ان تصبح قوة تمثيلية صالحة للتفاوض ومنافسة للقوى المؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية في المناطق المحتلة. ويعزى ذلك الفشل الى الأسباب التالية:

١ ـ طبيعة القاعدة الاجتماعية الضيّقة لزعمائها واعضائها وسلوكهم السيىء تجاه المواطنين تحت الاحتلال. لقد ارتبط اسم روابط القرى بأشخاص معروفين بتعاملهم مع سلطات الاحتلال، وكانت غالبية اعضائها ومناصريها من فئات عديمي القيم والاخلاق الذين يمكنهم القيام بأي عمل، والانتماء الى أيّة جهة، في سبيل تحقيق مصالحهم الشخصية؛ كما أسندت رئاستها، في منطقتي رام الله ونابلس، الى أشخاص أمّيين. وقد ساهم ذلك في مغاداة المواطنين للروابط، واعتبار اعضائها جواسيس وعملاء لسلطات الاحتلال[٣٨]. ومن جهة ثانية، تعلّق اسم الروابط بالقرية. وحاولت سلطات الاحتلال العزف على وتر «فلاح» و«مديني»، لخلق قيادة قروية تحلّ محل القيادات البلدية. وقد فشلت تلك المحاولات، للأسباب التالية:

(أ) ان الثقل السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية موجود في القرية والمدينة، على حدّ سواء.

(ب) لم يمثّل القرويون عبر التاريخ الفلسطيني قوة سياسية.

(ج) عدم امكانية ايجاد تعاطف مع من يحمل سلاحاً اسرائيلياً وتكون سلطات الاحتلال وصيّاً عليه.

ومن جهة ثالثة، أدّى تعاون زعماء روابط القرى مع المستوطنين وتأييدهم لاجراءات سلطات الاحتلال المتعلّقة بمصادرة الاراضي وتشييد المستوطنات ونسف البيوت علناً عبر وسائل الاعلام، الى عداء المواطنين الشديد لهم. يضاف الى ذلك ما قاموا به من سرقات وأعمال قتل وتهديد ضد السكان والقيادات المحلية، وكل ذلك زاد في ازدراء السكان واحتقارهم لهم[٣٩].

ومن جهة رابعة، لم تتمكّن الروابط القروية من ايجاد كيان تنظيمي واضح لها، بسبب التنافس على زعامتها، والاتهامات بالسلب والسرقة واستغلال النفوذ الموجّهة الى زعمائها، ومحاكمتهم، وثبوت التهم عليهم[٤٠].

ومن جهة أخيرة، لقد فشلت الروابط في تجنيد الشخصيات الموالية للاردن في صفوفها،

وعمدت الى معاداتها وتهميشها لأسباب شخصية، أو لامتناعها عن حضور الاجتماعات التي تعقدها الروابط[٤١].

٢ ـ تحوّل موقف الاردن عن مساندة روابط القرى، بسبب تناقض سياسة شارون مع الطموحات الاردنية[٤٢]. وقد تمثّل ذلك التحوّل في رفض الحكومة الاردنية استقبال مصطفى دودين رئيس اتحاد روابط القرى، وفي الدعوة الصريحة التي وجّهها رئيس وزراء الاردن الى اعضاء الروابط للانسحاب منها، والاّ اعتبروا خارجين على القانون ومطلوبين للعدالة الاردنية[٤٣].

٣ ـ بروز خلافات مالية وسياسية بين روابط القرى وسلطات الاحتلال. فمن الناحية المالية، رفضت زعامة الروابط عرض حساباتها للتدقيق على ضابط القيادة للشؤون الداخلية في الادارة المدنية، باعتبارها ليست دائرة من دوائر الادارة المدنية، لكنها تمسّكت بموقفها لعدم امكانية صرف أموال الدولة بدون رقابة، الامر الذي يفسح في المجال لاجراء تحقيق تقوم به الشرطة الاسرائيلية[٤٤].

ومن الناحية السياسية، رفضت زعامة الروابط تبنّي التفسير الاسرائيلي لنظام الحكم الذاتي في اتفاقيتي كامب ديفيد، وتمسّكت بالتفسير المصري، والاميركي. وقد أثار ذلك غضب شارون، الذي صرّح، بعد اجتماعه مع رئيس الروابط ورئيس الادارة المدنية، بقوله: «هل قمنا ببذل الجهود كافة من أجل سماع مثل هذه الآراء». وتمثّلت، كذلك، بمحاولة الروابط القيام ببعض المبادرات المستقلة؛ اذ أعلنت عن «ميثاق وطني فلسطيني»، ودعت الى عقد مؤتمر عام لاقراره، في محاولة منها للانتقال الى تنظيم سياسي يخالف، في اطروحاته، الاهداف الاسرائيلية التي أُنشئت الروابط على أساسها، الامر الذي أدّى الى تحوّل السلطات الاسرائيلية من تأييدها الى محاربتها والقضاء عليها[٤٥].

وقد تزامن ذلك التحوّل مع اقالة شارون وتعيين موشي ارنس مكانه. وقد خشي ارنس من ان تقوم تلك الروابط بالكشف عن معارضة حكومة اسرائيل للحل السياسي الذي تريده مصر والولايات المتحدة الاميركية، فأصدر أوامره بتجريدها من السلاح، وتوقيف الدعم المالي المقدّم اليها؛ كما حثّ سلطات الادارة المدنية على تشجيع الانشقاقات في صفوفها، ومنعها من عقد الاجتماعات العلنية، ومصادرة صحفها اليومية، وذلك تمهيداً لتصفيتها النهائية، التي تقرّرت في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧، باصدار قرار يحظر عليها العمل بشكل علني[٤٦].

٤ ـ بروز عوامل جديدة دفعت اسرائيل الى تغيير سياستها القائمة على مشروع الحكم الاداري الذاتي. وقد تمثّلت تلك العوامل بتولّي اسحق شامير رئاسة الحكومة الاسرائيلية، وتعيين ارنس وزيراً للدفاع بعد سقوط حكومة بيغن ـ شارون. وقد عارض كلاهما مشروع الحكم الذاتي، وفضّلا الاستمرار في سياسة الضمّ التدريجي للمناطق المحتلة، من طريق الاستيطان. وتمثّلت كذلك في فتور العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية، وتوقّف محادثات الحكم الذاتي بينهما، وحدوث الاتفاق داخل منظمة التحرير الفلسطينية، وتردّي العلاقات الفلسطينية ـ السورية، وتوقّف التنسيق بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية. وقد شجّع ذلك وعزّزه التوجّه الاردني لدعم القيادات التقليدية في المناطق المحتلة[٤٧]، الامر الذي جعل سلطات الاحتلال تراهن، من جديد، على ايجاد مجالس بلدية من القيادات المتمتعة بتأييد الاردن وسلطات الاحتلال الاسرائيلي. الاّ ان اندلاع الانتفاضة الفلسطينية، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧، أدّى الى قلب الامور رأساً على عقب، ودُفن ذلك الخيار بعد

قرار الاردن بفك الارتباط القانوني مع الضفة الفلسطينية في ١٩٨٨/٧/٣٠.

وبذلك تأكد فشل السياسة الاسرائيلية في ايجاد مجتمعات في المناطق المحتلة تقبل بالسياسة الاسرائيلية، والذي تمثّل بفشل ظاهرة روابط القرى، التي ارادت سلطات الاحتلال فرض الادارة المدنية من خلالها. واذا كانت سلطات الاحتلال فرضت اقامة ذلك النظام بأمر عسكري، فانه، وعلى الرغم من استمرار الامر المذكور الى يومنا هذا، لا يختلف، في ادارة وتسيير شؤون المناطق المحتلة، عن نظام الحكم العسكري، لأن آثاره لا تبرز الّا بعد التوصّل الى حل سلمي وفق المفهوم الاسرائيلي لاتفاقيتي كامب ديفيد.

اقامة الادارة المدنية والآثار المترتّبة عليها

قبل صدور الامر العسكري الرقم ٩٤٧ لعام ١٩٨١، كان قائد جيش الدفاع الاسرائيلي في المنطقة يختص بممارسة جميع السلطات التشريعية والتنفيذية بموجب المنشور الرقم ٢ لعام ١٩٦٧، وكان جهاز الحكم العسكري ينقسم الى قسمين، احدهما عسكري يختص بمتابعة الامور الامنية والعسكرية، والآخر مدني يختص بممارسة مهام الادارات المركزية السابقة في المناطق المحتلة. وقد تعاقب على رئاسة القسم المدني ضباط عسكريون يرتبطون، في جميع أعمالهم، بالقائد العسكري العام واللجان الوزارية والعادية.

وجاء الامر العسكري القاضي بانشاء الادارة المدنية ليقرّر استقلال القسم المدني عن القسم العسكري؛ اذ نصّ على انشاء ادارة مدنية برئاسة شخص، لم تحدّد جنسيته، يعيّن من قبل القائد العسكري العام، ويلقّب برئيس الادارة المدنية، وذلك لادارة الشؤون المدنية في المنطقة طبقاً لنصوص هذا الامر، لضمان رفاهية ومصلحة السكان وتزويدهم بالخدمات العامة، مع الأخذ بعين الاعتبار الحاجة الى توفير الادارة المنتظمة والنظام في المنطقة (البندان الاول والثاني).

وقد حدّد الأمر الصلاحيات المخوّلة لرئيس الادارة المدنية على النحو الآتي:

- الصلاحيات كافة المحدّدة في التشريع الاردني، باستثناء التشريعات الأمنية المتعلّقة بقانون الدفاع لعام ١٩٣٥ والأنظمة والأوامر العسكرية الصادرة بمقتضاه، وأنظمة الدفاع لعام ١٩٤٥، وقانون السجون الرقم ٢٣ لسنة ١٩٥٣، وقانون الحراسة لسنة ١٩٢٥.
- الصلاحيات كافة المحدّدة في الأوامر العسكرية المنظّمة للشؤون المدنية، كالادارة والضرائب والتعليم والصحة والبريد والشؤون الاجتماعية والمياه والكهرباء والمحاكم العادية والحالة المدنية والأمور التجارية والصناعية والفلّاحية. وتعتبر تلك الأوامر جزءاً من التشريع الأصلي.
- اصدار أنظمة بموجب القوانين والأوامر العسكرية الداخلة في نطاق اختصاصاته. ويجوز له تفويض سلطاته، واجراء تعيينات في الادارة المدنية مع الابقاء على التعيينات والصلاحيات الممنوحة قبل سريان هذا الأمر، الّا اذا تقلّدها رئيس الادارة المدنية بنفسه أو خوّل بها شخصاً آخر (البنود ٣ و٤ و٥ و٦).

فما هي الآثار المترتّبة على هذا التغيير الدستوري، القاضي بفصل الشؤون المدنية عن جهاز الحكم العسكري؟ وما هي الأهداف المتوخّاة من ذلك؟

نؤكد، بداية، وجوب درس ذلك من خلال التفسير الاسرائيلي للحكم الاداري الذاتي الذي

وقع الاتفاق عليه في كامب ديفيد، ولم يتوصّل المتفاوضون الى اطار ثابت بشأنه، لتوقّف المحادثات، نظراً الى غياب الطرف الفلسطيني عن المفاوضات. لذلك، سعت السلطات الاسرائيلية الى استباق الاحداث، وفرض التفسير الاسرائيلي على أرض الواقع، وبجرّة قلم، وذلك لكي تنطلق المحادثات المقبلة من خلال الوضع الجديد، الذي تقرّر بموجب الامر العسكري القاضي بانشاء ادارة مدنية في المناطق المحتلة.

ويتّضح، من خلال استقراء بنود الامر العسكري القاضي بانشاء ادارة مدنية في المناطق المحتلة، انه يسعى الى تقرير أمرين: (أ) فصل الوظائف المدنية عن الوظائف العسكرية؛ (ب) اعتبار الاوامر العسكرية قوانين دائمة.

فصل الوظائف المدنية عن الوظائف العسكرية

يقرّر الامر العسكري الرقم ٩٢٧ لسنة ١٩٨١ تأسيس هيئة جديدة تمارس الصلاحيات المدنية المحدّدة في الامر. ولتحديد الأهداف التي سعت اسرائيل الى تحقيقها جرّاء ذلك، ينبغي ان نذكّر بالسلطة التي قرّرت ايجاد هذا النظام، ونوضح الاختصاصات التي تركها الحاكم العسكري لجهاز الادارة المدنية، والسلطات التي احتفظ بها لنفسه، والاغراض المتوخّاة من ذلك.

بادىء ذي بدء، لا بدّ من ان نذكّر بأن جهاز الادارة المدنية تمّ انشاؤه بأمر عسكري صادر عن القائد العسكري العام في المنطقة، والذي يختص بتعيين رئيسه وتحديد صلاحياته، زيادة أو نقصاناً، وفقاً لما يراه مناسباً. كما ان منح تلك الصلاحيات ليس من شأنه ان يحدّد، أو يلغي، صلاحية، أو حق مخوّل للقائد العام، أو لمن عيّن من طرفه. ويعني ذلك ان القائد العام احتفظ لنفسه بسلطة التشريع في الشؤون المدنية والعسكرية، وان جهاز الادارة المدنية لا يتعدّى كونه جهازاً لمساعدة قائد المنطقة الذي بقي محتفظاً بجميع السلطات الفعلية، وظل كذلك مصدرها.

وقصد ازالة الشك في ذلك، أُصدر الامر العسكري الرقم ٩٥٠، بتاريخ ١٦/١٢/١٩٨١، والذي نصّ على ما يلي: «من أجل ازالة الشك، ليس في أحكام الامر ٩٤٧ ما يحدّد، ويلغي، أيّة صلاحية، أو حق مخول لقائد قوات جيش الدفاع الاسرائيلي بالمنطقة، أو لكل من عيّن من قبله أو من طرفه». وبذلك، فان اختصاص جهاز الادارة المدنية يقتصر على تطبيق، وتنفيذ، القوانين والأوامر العسكرية المحدّدة في الامر، من خلال اجراء تعيينات، أو منح أذون ورخص، بعضها يجد له سنداً في القانون، والبعض الآخر استحدثته أوامر عسكرية سنّتها السلطات العسكرية الاسرائيلية، لكي تحكم سيطرتها على المناطق المحتلة، وتنظم الحياة الاقتصادية فيها بشكل يساعد على تبعيتها للاقتصاد الاسرائيلي. كما يدخل ضمنها انشاء لجان الاعتراض التي تمارس سلطات قضائية واسعة في مجال الاراضي والجمارك، وتأسيس مجالس مناطقية ومحلية في المستوطنات اليهودية، وامكانية اصدار أنظمة استناداً الى القانون والأوامر العسكرية.

وقد يبدو، لأول وهلة، ان هذا الأمر عديم الأهمية، ولا يتعدّى كونه نوعاً من توزيع السلطات بدلاً من تركيزها في يد القائد العسكري، الاّ انه، في الواقع، ينبني على أهداف سياسية تسعى الى تحديد الوضع السياسي النهائي للاراضي الفلسطينية المحتلة وفق التفسير الاسرائيلي لمشروع الحكم الاداري الذاتي، وذلك لأن اتفاقيتي كامب ديفيد تدعوان الى انسحاب الحكم العسكري الاسرائيلي وأدواته المدنية حالما يجرى انتخاب سلطة للحكم الذاتي بحرّية. وكان الموقف المصري، والاميركي، يقضيان بانتهاء الحكم العسكري واستبداله بسلطة الحكم الذاتي. وقد حاول الاسرائيليون، باصدارهم

للأمر العسكري الرقم ٩٤٧ لسنة ١٩٨١، ان يفرضوا تفسيرهم ببساطة متناهية وبجرّة قلم، وذلك باستبدال لقب القائد العسكري للضفة بقائد القوات الاسرائيلية في «يهودا والسامرة». وبذلك لم تعد الضفة الفلسطينية منطقة حكم عسكري منفصلة، بل منطقة تتموضع فيها القوات الاسرائيلية تحت قيادة قائد المنطقة الوسطى في اسرائيل، أي الكيفية ذاتها التي تتموضع فيها القوات الاسرائيلية في منطقة تل ـ أبيب. وبذلك، فان الحكم العسكري لم يُلغَ فحسب، بل وتمّ سحبه من هناك، لأن قيادة تلك القوات واقعة خارج الضفة؛ الّا ان هذا الانسحاب لا يعني ان التشريعات العسكرية قد أُلغيت(٤٨).

ومن ناحية أخرى، كانت مسألة الاختصاص بممارسة السلطة التشريعية في الاراضي المحتلة من أهمّ الامور المثيرة للجدل في مفاوضات الحكم الذاتي، وخاصة ما تعنيه بالضبط عبارة «نقل السلطة» من الحكم العسكري الى سلطة الحكم الذاتي. ومن هنا جاء الامر العسكري الرقم ٩٤٧ لفرض الموقف الاسرائيلي، المتمثّل في ان الحكم العسكري الاسرائيلي، ممثلاً بقائد الجيش الاسرائيلي في المنطقة، سيحتفظ بجميع السلطات التي حصل عليها بموجب المنشور الرقم ٢ لسنة ١٩٦٧، وتركت لرئيس الادارة المدنية صلاحية اصدار أنظمة تحت اشراف سلطة أعلى، هي الحكم العسكري.

وينسجم هذا الوضع مع الصلاحيات التي تخطط اسرائيل لمنحها لمجلس الحكم الذاتي، الذي ينبغي حرمانه من أي حق في السيادة، وقصر اختصاصه على الشؤون الادارية المنصوص عليها في هذا الأمر(٤٩). وبالتالي، فان اسرائيل ارادت، من خلال هذا الأمر، تحديد مجال السلطات الخاضعة للنقاش بين أطراف كامب ديفيد مسبقاً، والتي تبقى محصورة في الاختصاصات الممنوحة للادارة المدنية بهذا الأمر، ولا تمتد الى الاختصاصات الامنية، والتشريعية، التي احتفظ بها قائد القوات الاسرائيلية لنفسه. وانه بصدور الامر الرقم ٩٤٧، لم تعد هناك حاجة الى احداث أيّة تغييرات سياسية في ترتيب الحكم في الاراضي المحتلة(٥٠).

اعتبار الأوامر العسكرية قوانين دائمة

ينصّ الأمر العسكري المحدث لنظام الادارة المدنية على اعتبار الأوامر العسكرية جزءاً من التشريع الأصلي. ويعني ذلك الارتقاء بها الى منزلة القانون الصادر عن السلطة صاحبة السيادة الأصلية، واضفاء الديمومة عليها بعد انتهاء الاحتلال(٥١)، وفق مشروع الحكم الذاتي الذي قرّرته الاطراف الموقّعة على اتفاقيتي كامب ديفيد.

ويكتسي هذا الاثر خطورة كبيرة، ومخالفة صريحة لقواعد القانون الدولي، التي تقصر سريان تلك الأوامر على فترة الاحتلال العسكري، وتعتبرها لاغية بعد انتهائه. وقد نوقشت في مباحثات الحكم الذاتي قانونية أوامر الحكم العسكري في الفترة التي سمّيت بالفترة الانتقالية؛ وأكد الموقف المصري ان جميع هذه الأوامر ستلغى تلقائياً في حال انتقال السلطة، فجاء الأمر الرقم ٩٤٧ لاحباط هذا الموقف، برفعه مكانة الأوامر العسكرية الى مرتبة التشريع الدائم، وجعلها مساوية لمكانة التشريع السابق في المناطق المحتلة، واعتبارها جزءاً أساسياً من التشريع الدائم الخاص بمستقبل هذه المناطق(٥٢).

وتعدّ هذه المرة الاولى التي تشير فيها اسرائيل الى الأمر العسكري، أو تشريع الأمن على انه قانون عادي. ومن شأن ذلك توطيد جميع التغييرات الهامّة التي أحدثها الحكم العسكري في الأراضي

المحتلة خلال الفترة السابقة، والتي سيحدثها بعد صدور هذا الأمر، الى ان يتمّ اقرار وتطبيق مشروع الحكم الاداري الذاتي. أي انه بعد الانسحاب الاسرائيلي، سيكون القانون الاردني، أو الفلسطيني، مضافاً اليه جميع الاوامر العسكرية التي ارتقت الى درجة قانون دائم بموجب الامر الرقم ٩٤٧، هي السارية المفعول ابّان الحكم الجديد[٥٣]. ويعني، من جهة أخرى، بقاء الاراضي المحتلة ضمن حدود السيطرة الاسرائيلية في جميع المجالات، بحكم ان اسرائيل لم تلتزم بقواعد القانون الدولي ابّان حكمها للاراضي المحتلة، والذي يمنعها عن اجراء تعديلات وتغييرات في القوانين السارية المفعول قبل الاحتلال، وسنّ قوانين جديدة، الاّ في حالة الضرورة التي يتطلّبها الحفاظ على أمن قوات الاحتلال. بل على العكس من ذلك، اعتبرت نفسها سلطة صاحبة سيادة وليست سلطة احتلال، حيث لم تترك نصّاً تشريعياً الاّ وأقدمت على تعديله، بما يحقّق لها السيطرة التامّة على السكان والارض والاقتصاد، وبما يحقّق لها جميع المكاسب التي يمكن ان تنالها، جرّاء الضمّ القانوني، كما هو الشأن بالنسبة الى القدس. كما ذهبت أكثر من ذلك، الى خلق كيان يهودي قوي ومسيطر في الاراضي المحتلة، من خلال الاستيلاء على مساحات شاسعة من الاراضي، لانشاء المستوطنات الاسرائيلية عليها، وتطوير شبكة المواصلات فيما بينها، وتأسيس هيئات ادارية وقضائية وتشريعية واقتصادية ودفاعية لتلك المستوطنات، والتي تصرّ اسرائيل على ثباتها وخروجها من نطاق أي مفاوضات سلمية، بل ورفض أي رأي يمنع تطويرها وزيادتها في المستقبل، الأمر الذي يعني مساواة المستوطنين بالمواطنين العرب في الاراضي المحتلة، واحتفاظهم بجميع الامتيازات التي تخوّلها لهم الأوامر العسكرية والنظم الخاصة بهم، والتي لا يجوز لرئيس الادارة المدنية الانتقاص منها، أو تغييرها، بحكم انها ممنوحة من سلطة أصلية تتمثّل في القائد العسكري للقوات الاسرائيلية[٥٤].

ومن ناحية أخرى، يؤدي الارتقاء بالأوامر العسكرية الى مرتبة القانون الاساسي الى امتناع محكمة العدل العليا الاسرائيلية عن مراقبة مشروعيتها؛ اذ لا يدخل ضمن اختصاصها مراقبة مشروعية القوانين الأساسية، أو مراجعتها. وقد سبق لتلك المحكمة، ابّان الادارة العسكرية وقبل صدور الأمر العسكري الرقم ٩٤٧، ان راقبت مشروعية الأوامر العسكرية، وهي بصدد الفصل في قضية الجمعية المسيحية للأماكن المقدّسة ضد وزير الدفاع سنة ١٩٧٢[٥٥]، وذلك على اعتبار ان الأوامر العسكرية لا تعدو ان تكون أكثر من تشريعات ثانوية ومؤقتة وفق أحكام لوائح لاهاي لعام ١٩٠٧، والتي تعتبرها المحكمة ملزمة للسلطات العسكرية الاسرائيلية. الاّ ان ذلك سيتغيّر مع تغيير مركز الأوامر العسكرية من تشريعات ثانوية الى تشريعات أساسية بموجب الأمر ٩٤٧ لسنة ١٩٨١.

وبالنظر الى رأي الفقه الصهيوني الذي يبيح لسلطة الاحتلال ممارسة حق التشريع بسبب طول فترة الاحتلال، فان ذلك كفيل بازالة امكانية الطعن بالأوامر العسكرية، وبالتالي ستصبح الأوامر العسكرية محصّنة من خطر الطعن بها، أو طرحها للمراجعة في محكمة العدل العليا الاسرائيلية.

ولا يتوقّف الأمر عند هذا الحدّ، بل ان مراقبة مشروعيتها ومراجعتها سيكون خارجاً عن صلاحيات أيّة سلطة فلسطينية قد توجد في المستقبل، خاصة وان اسرائيل ترفض، باصرار، منح الفلسطينيين أيّة سلطة تشريعية في ظل أي نظام، حتى ولو كان حكماً ذاتياً قد يسمح به في المستقبل.

وتأسيساً على ذلك سيكون مجلس الحكم الذاتي الوارد في اتفاقيتي كامب ديفيد مقيّداً بالقانون، والذي أصبح بعد الأمر الرقم ٩٤٧ يشمل القوانين السابقة والأوامر العسكرية، ولن يكون بامكانه تعديلها او تغييرها، لأن سلطته ستنحصر في اصدار تشريعات ثانوية، كما هو الحال بالنسبة الى رئيس الادارة المدنية.

ونخلص، في الختام، الى ان انشاء نظام الادارة المدنية بموجب الأمر الرقم ٩٤٧ لسنة ١٩٨١، أقـدمت عليه حكومة الاحتلال لضمان الابقاء على سيطرتها وسيادتها على المناطق المحتلة، ولقطع الطريق عن أي تنـازل جوهري في مفاوضات الحكم الذاتي، خاصة وان خطة الحكم الذاتي، وفقاً لاتفاقيتي كامب ديفيد، تجعل امكانية احلال السلام في هذه المنطقة على مراحل، بحيث تتمخّض كل مرحلة عن أخرى. فالانطلاق الى مرحلة السلام سيبدأ من المرحلة التي ستكون الضفة الفلسطينية وقطاع غزة قد وصلتا اليها في ظل الاحتلال الاسرائيلي، وهو ما يفسّر الخطوات المتسارعة لحكومة الاحتلال في احداث تغييرات تشريعية هامّة وملموسة في الاراضي المحتلة، ويرافقها خطوات متسارعة في مصادرة الاراضي وتشييد المستوطنات، وربطها ادارياً وقانونياً باسرائيل، ووصلها بشبكة مواصلات مع المناطق الاسرائيلية، من خلال اصدار وتنفيذ المشروع الهيكلي لمنطقة المركز، والمشروع الهيكلي الجزئي للطرق. ورافقها كذلك خطوات سريعة على المستوى السياسي؛ اذ سعت الى القضاء على القوى المعارضة للسياسة الاسرائيلية داخل وخارج المناطق المحتلة. فوضعت، في الداخل، حدّاً لنفوذ رؤساء البلديات وأعضاء لجنة التوجيه الوطني المعارضين للسياسة الاسرائيلية؛ وحاولت خلق قيادة بديلة تتمشّى مع الحل الاسرائيلي تمثّلت في روابط القرى. وعلى الصعيد الخارجي، شنّت القوات الاسرائيلية هجوماً على المقاومة الفلسطينية في لبنان، أدّى الى خروج المقاتلين من بيروت الى دول عربية عدّة. وبالتالي، فان انشاء الادارة المدنية يعتبر محاولة للتقرير المسبق لنتائج محادثات الحكم الذاتي، ونقطة تحوّل أساسية في النظام الاسرائيلي المتعلّق بالسيطرة على الفلسطينيين في المناطق المحتلة؛ اذ يتحوّل الاحتلال، بموجبها، من نظام مؤقت الى نظام دائم(٥٦).

ومع ان القيادة الاسرائيلية تصرّ، الى يومنا هذا، على ان الحكم الاداري الذاتي هو الاطار الذي تقبل به بخصوص أية مفاوضات تتعلّق بالمناطق المحتلة، الّا انها لا تزال تراهن على عامل الزمن، مسخّرة الضعف العربي وغياب خطة عربية للحرب أو السلام، لتحقيق سياستها التوسّعية، وذلك بالمضيّ قدماً في سياسة الاستيطان ومصادرة الاراضي، والتضييق على المواطنين ودفعهم نحو الهجرة الى الخارج، واحلال المستوطنين مكانهم وفق خطة بعيدة المدى تجعل من العرب مجرّد أقليات متناثرة ومحصورة، وسط المستوطنات والمستوطنين اليهود الذين سيزيد عددهم على مليوني مستوطن سنة ٢٠١٠، حسب خطة المنـظمة الصهيونية العالمية للمناطق المحتلة(٥٧). وقد يتحقّق لها ذلك، فعلاً، بفضل تزايد حدّة هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل، والتي رافقتها التصريحات الاسرائيلية المضادّة لأي حل سلمي، باعتبار ان الوقت قد حان لاقامة اسرائيل الكبرى(٥٨).

ولقد سبق للزعامة الاسرائيلية ان تخلّت عن تنفيذ السياسة التي بدأها بيغن، والمتعلّقة باعطاء العرب مهامّ الادارة المدنية بزعامة روابط القرى؛ اذ استغل شامير توقّف محادثات الحكم الذاتي، ومصرع الرئيس المصري أنور السادات، للاجهاز على الخطط الاسرائيلية التي تحول دون الاستيطان والضمّ التدريجي، فعمد الى تصفية روابط القرى، لكي لا تشكّل قوة سياسية دافعة نحو السلام، وأبقى على الادارة المدنية اطاراً شكلياً يخدم السياسات الاسرائيلية ويديرها المستوطنون.

وبذلك، فان اقامة الادارة المدنية التي لم تنصرف الى اكثر من استبدال حاكم[٥٩] يرتدي الثياب العسكرية بآخر يرتدي الثياب المدنية لم تخلق من عدم، بل جاءت لتكريس مجمل المشاريع والخطوات الصهيونية التي نفّذتها سلطات الاحتلال على الارض في المناطق المحتلة، بهدف تكريس الاحتلال، وضمّ المناطق المحتلة تدريجياً الى اسرائيل وبصورة غير معلنة، ومتفقة تماماً مع استراتيجية اسرائيل المرحلية، التي تهدف، في كل خطوة تقدم عليها، الى تكريس ما سبق والتهيئة لما هو مقبل[٦٠].

---

(١) احتلّت اسرائيل جميع المناطق المحدّدة في الخطة المعدّة في العام ١٩٦٣، باستثناء جنوب لبنان، نظراً الى عدم مشاركة لبنان في العمليات الحربية في العام ١٩٦٧. وكان عليها الانتظار الى العام ١٩٨٢ لاحتلاله، متذرّعة بالمحافظة على أمنها على الحدود الشمالية.

(٢) Gazit, Shlomo; *The Stick and the Carrot; The Israeli Administration in Judea and Samaria,* Tel-Aviv: Zmora, Bitan, 1985, pp. 52 - 54.

(٣) تقتصر مناطق الحكم العسكري، في الوقت الحاضر على الضفة والقطاع، وذلك بعد ان قرّرت اسرائيل ضمّ هضبة الجولان السورية اليها، وأعادت صحراء سيناء الى مصر بعد توقيع معاهدة الصلح المصرية ـ الاسرائيلية في كامب ديفيد.

(٤) انظر التغييرات التي أحدثها الاحتلال الاسرائيلي في الأنظمة المرعية في الضفة والقطاع، في محمد رشاد الشريف، **الأرض** (دمشق)، العدد الثامن، أيار (مايو) ١٩٧٨، ص ٥٦.

(٥) Gazit, *op. cit.*, pp. 76 - 77, 112 - 119

(٦) **المصدر نفسه**، ص ٨٨.

(٧) انظر التغيير في الشريف، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٧ ـ ٥٨.

(٨) Gazit, *op. cit.*, p. 93

(٩) عطا الله كتّاب ورجا شحادة، **الادارة المدنية في الضفة الغربية المحتلة؛ دراسة تحليلية للأمر العسكري ٩٤٧** (ترجمة منى رشماوي)، رام الله: مؤسسة الحق ـ منشورات عمر انترناشونال، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٣، ص ٢.

(١٠) انظر وليد الجعفري، **المشروع الاسرائيلي للادارة الذاتية**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، السلسلة الرقم ٥٤، الطبعة الاولى، ١٩٧٩، ص ٣ ـ ٤.

(١١) عوّاد الأسطل، «عملية الاحتواء السياسي لمواطني الضفة والقطاع المحتلين»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٧٤ ـ ١٧٥، أيلول (سبتمبر) ـ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٧، ص ١٤.

(١٢) حنّه شاهين، «الموقف الاسرائيلي الرسمي من القضية الفلسطينية»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٩٨، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠، ص ٨٥.

(١٣) الجعفري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧.

(١٤) علي الخطيب، «الاتجاهات السياسية في الارض المحتلة»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٥٥، آذار (مارس) ١٩٧٦، ص ٦١.

(١٥) الأسطل، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥.

(١٦) «الادارة الذاتية في المناطق المحتلة»، **الارض**، العدد الخامس، ٢١/١١/١٩٧٥، ص ٥١٤.

(١٧) Ma'oz, Moshe; *Palestinian Leadership in the West Bank; The Changing Role of the Mayors under Jordan and Israel,* London & Tolowa, N.J.: Frank Cass & Co. Ltd, 1984, p. 9.

(١٨) رفيق حلبي، **قصة الضفة الغربية** (مترجم)، القاهرة: الهيئة العربية للاستعلامات، نيسان (ابريل) ١٩٨١، ص ٥٣ ـ ٥٨.

(١٩) انظر عيسى الشعيبي، «الانتخابات البلدية»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٥٧، أيار (مايو) ١٩٧٦، ص ١٦٦ ـ ١٦٨.

(٢٠) الأسطل، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٠.

(٢١) انظر تفاصيل الآراء والمقترحات والمشاريع

الاسرائيلية في الادارة الذاتية خلال الفترة من ١٩٦٧ الى ١٩٧٧ في د. اسعد عبدالرحمن ونوّاف الزرّو، «جولة في العقل السياسي الاسرائيلي»، الحلقة الاولى، **القبس** (الكويت)، ١٩٨٩/٦/٥، ص ٧ ـ ٨.

(٣٢) **المصدر نفسه**، الحلقة الثانية، ١٩٨٩/٦/٧، ص ٧ ـ ٨.

(٣٣) Ma'oz, *op. cit.*, p. 77

(٣٤) حلبي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠١.

(٣٥) لمزيد من التفاصيل، انظر Ma'oz, *op. cit.*, pp. 127 - 138.

(٣٦) **عل همشمار**، ١٩٦٣/٧/١.

(٣٧) عمرو العملة، «تقييم لدور روابط القرى كأداة بديلة لادارة التنمية في الوطن المحتل»، **صامد الاقتصادي** (عمّان)، العدد ٤٩، السنة السادسة، أيار (مايو) ـ حزيران (يونيو) ١٩٨٤، ص ١٢٢ ـ ١٢٣.

(٣٨) لم تظهر روابط قرى في قطاع غزة، نظراً الى ضعف الدور السياسي الذي مثّلته المجالس البلدية المعيّنة من سلطات الاحتلال والتي قامت بمهام تشبه المهامّ التي أُعطيت لروابط القرى. انظر الاسطل، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٤.

(٣٩) «ماذا جرى في المناطق المحتلة من محاولة لتمرير مؤامرة الادارة المدنية»، **الأرض**، العدد السادس، ١٩٨٢/١٢/٧، ص ٦.

(٤٠) الجعفري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٢ ـ ٨٣.

(٤١) جدعون ويكرت، «رابطة قرى محافظة الخليل»، **الأنباء** (القدس)، ١٩٧٨/١١/٦، ص ٣.

(٤٢) بنحاس عنباري، «الروابط القروية»، **الارض**، العدد ٢١، ١٩٨٣/٧/٢١؛ نقلاً عن **ملحق عل همشمار**، ١٩٨٣/٧/١.

(٤٣) يهودا ليطاني، «نظام الحكم المدني للعقيد ميلسون»، **الارض**، العدد الخامس، ١٩٨١/١١/٢١، ص ٤٤ ـ ٤٥.

(٤٤) أمنون كابليوك، «الادارة المدنية مرحلة من الضمّ»، **الارض**، العدد ١٢، ١٩٨٢/٣/٧، ص ٤٦.

(٤٥) انظر المزيد حول التهديدات والممارسات الدموية التي قامت بها روابط القرى ضد المواطنين في د. أحمد العلمي، **أيام دامية**، القدس: منشورات البيادر، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٣، ص ٢٠ وما بعدها.

(٤٦) بلغت الميزانية السنوية التي خصّصت لروابط القرى في العام ١٩٨٣ حوالى خمسين مليون دينار اردني. **انظر هآرتس**، ١٩٨٣/٤/٢١.

(٣٧) **المصدر نفسه**، ١٩٨٣/٨/١٤.

(٣٨) كابليوك، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٦.

(٣٩) لمزيد من التوسّع، انظر د. العلمي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٥؛ وكذلك نصّ المقابلة مع رئيس رابطة قرى بيت لحم في التلفزة الاسرائيلية، التي دافع، في اثنائها، عن سياسة نسف المنازل، **الأرض**، العدد ١٢، ١٩٨٣/٣/٧، ص ٤٧.

(٤٠) بدأ الصراع عندما حاول رئيس رابطة قرى الخليل تجاوز رئيس روابط القرى باعلانه عن تشكيل تنظيم سياسي باسم «حركة السلام الديمقراطية»، واتهام رئيس الروابط له بالسرقة، ومحاكمته بسببها في محكمة محلية، الأمر الذي فضح سلطات الاحتلال الاسرائيلية وروابط القرى، على حدّ سواء. انظر **معاريف**، ١٩٨٤/٦/١٧.

(٤١) **الارض**، العدد ٢١، ١٩٨٣/٧/٢١، ص ٤٠ ـ ٤١.

(٤٢) Ma'oz, *op. cit.*, pp. 98, 141

(٤٣) حلبي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٧ ـ ٧٨.

(٤٤) **الارض**، العدد ٢١، ١٩٨٣/٧/٢١، ص ٤١.

(٤٥) **الانباء**، ١٩٨٣/٨/٨؛ وانظر Ma'oz, *op. cit.*, p. 151 ؛ وكذلك **الارض**، العدد ١٦، ١٩٨٣/٥/٧، ص ٤٩.

(٤٦) **الفجر** (القدس)، ١٩٨٣/٨/١٦؛ و**هآرتس**، ١٩٨٣/٨/١٧؛ و Ma'oz, *op. cit.*, p. 132

(٤٧) لقد عقد العديد من اللقاءات والاجتماعات بين موشي ارنس ومسؤولي الادارة المدنية، من جهة، ورؤساء البلديات السابقين وبعض الشخصيات التقليدية، من جهة أخرى، بقصد تجديد القيادة البلدية، وتعيين رؤساء بلديات ومجالس بلدية في البلديات التي تديرها لجان يهودية. للمزيد حول هذا الموضوع، انظر **القدس** (القدس)، ١٩٨٣/٨/٧؛

والفجر، ١٩٨٣/٨/١٦؛ وهآرتس، ١٩٨٣/٨/١٨.

(٤٨) ميرون بينبنستي، **الضفة الغربية وقطاع غزة** (ترجمة ياسين جابر)، عمّان: دار الشروق، ١٩٨٧، ص ١٤٠.

(٤٩) الجعفري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٠.

(٥٠) انظر المقترحات الاسرائيلية للحكم الذاتي في **الجيروزاليم بوست**، ١٩٨٢/٢/٦، ص ١ ـ ٢؛ وكتّاب وشحادة، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١.

(٥١) وفي هذا الاطار، أعلن وزير الخارجية الاسرائيلية آنذاك، اسحق شامير، عن «ان اسرائيل لم توقّع على اتفاقيتي كامب ديفيد لتترك الضفة والقطاع، بل وقّعت، في الأصل، لتبقى في هذه المناطق، ولا توجد قوّة في العالم قادرة على قطع صلتنا بها». انظر **الأرض**، العدد السادس، ١٩٨٢/١٢/٧، ص ٤.

(٥٢) بينبنستي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤١.

(٥٣) انظر كتّاب وشحادة، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥ ـ ١٨.

(٥٤) انظر البند السادس من الأمر العسكري الرقم ٩٤٧. وانظر، كذلك، الموقف الاسرائيلي من قضايا الاراضي والمستوطنات في المناطق المحتلة وفق مشروع الحكم الاداري الذاتي في الجعفري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٠ ـ ٦٧.

(٥٥) كتّاب وشحادة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٠.

(٥٦) بينبنستي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٧.

(٥٧) نشير الى ان الخطة تحمل شارة دولة اسرائيل، وقام باعدادها فريق من ممثّلي وزارات الدفاع والداخلية والاسكان وأجهزة متخصّصة تتألف من سلطة الاراضي ومؤسسة الكهرباء وشركة المياه والاشغال العامّة والحكم العسكري والادارة المدنية ولجنة التخطيط.

(٥٨) للمزيد حول «حدود اسرائيل» واختلاف وجهات نظر القيادات والاحزاب الصهيونية والجماعات الدينية المتطرّفة، انظر د. عادل محمود رياض، **الفكر الاسرائيلي وحدود الدولة**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية والشركة المصرية للبطاعة والنشر، ١٩٨٢، ص ٣٤ وما بعدها.

(٥٩) لعلّ أصدق وصف لنظام الادارة المدنية هو في ما ذكره أمنون كابليوك من «ان الادارة المدنية هي سلطة عسكرية بثياب مدنية، تعالج أموراً غير عسكرية». انظر كابليوك، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٦.

(٦٠) يتجلّى ذلك بوضوح من خلال جملة المشاريع التي طرحتها القيادات والزعامات الاسرائيلية بخصوص المناطق المحتلة في مرحلة ما بعد الانتفاضة. انظر تفاصيل لتلك المشاريع، ولوجهات النظر المتباينة بشأنها، في الحلقات (من الثالثة الى العاشرة) المنشورة في **القبس**، الاعداد ١٣٤٢ و١٣٤٤ و١٣٤٦ و١٣٤٨ و١٣٥٠ و١٣٥٢ و١٣٥٤ و١٣٥٦، من كتاب «جولة في العقل السياسي الاسرائيلي» للدكتور اسعد عبدالرحمن ونوّاف الزرّو، **مصدر سبق ذكره**.

حقوق الشعب الفلسطيني في ضوء القانون الدولي

نبيل الرملاوي

ان موضوع حقوق الشعب الفلسطيني لا يقتصر، في أهميته، على مجرّد الحقوق؛ ولكنه يرتبط، ارتباطاً وثيقاً، بوجود الشعب الفلسطيني. ولا يعاني المرء كثيراً اذا ما تابع مجريات الأمور على الساحة الدولية، ليكتشف ان محاولات التنكّر لحقوق الشعب الفلسطيني انما كانت، دائماً، تعني التنكّر لوجوده. ولذلك، نستطيع ان نقول ان الحقوق هي الوجود بالنسبة الى الشعب الفلسطيني. ومن هنا تأخذ الحقوق أهميتها الكبرى على المستوى السياسي.

ولا شك في ان حقوق الشعب الفلسطيني تتضمّن، بشكل طبيعي، الحقوق الوطنية الثابتة وغير القابلة للتصرّف، وهي: أولاً، الحقوق الطبيعية والتاريخية، والحقوق التي حدّدتها وعرّفتها الأمم المتحدة بقراراتها المتعدّدة؛ وثانياً، هي الحقوق الانسانية والحريات الأساسية التي حدّدتها وعرّفتها القوانين الدولية والمعاهدات والصكوك الدولية المعنيّة. ويختلف الاهتمام، في الحديث عن الحقوق، عندما يتعلّق الأمر بالشعب الفلسطيني دون غيره من الشعوب التي تعيش في بلدانها، في ظل أنظمة لا تحترم حقوق الانسان، أو حرّياته الأساسية مثلاً، وذلك نظراً الى حرمان الشعب الفلسطيني من تمتّعه بحقوقه الطبيعية، والتاريخية، والانسانية، بسبب ما تعرّض له من الغزوة الصهيونية التي استهدفت كل هذه الحقوق من الاساس؛ وبمعنى آخر، استهدفت الارض والمجتمع معاً، وتجسّدت بالاستيلاء على الارض، من ناحية، وتشتيت المجتمع وتهجيره على مدى أكثر من نصف قرن، من ناحية أخرى.

ان هذا العامل الموضوعي في فهم حقوق الشعب الفلسطيني يوجب منح الحقوق الوطنية الثابتة الأولوية في التناول، وبالذات حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، باعتبار حق تقرير المصير هو الحق الأساس، الذي يشكّل عدم التمتّع به انهياراً لكل الحقوق الاخرى. ولهذا، فان هذه المقالة ستشمل حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية الثابتة، في ضوء القانون الدولي، وأسباب عدم تمتّع الشعب الفلسطيني بها؛ ثمّ الانتهاكات التي مورست ضد الحقوق الانسانية والحريات الاساسية للشعب الفلسطيني وأساليب القمع التي ما زالت تُفرض عليه، وموقع هذه الممارسات في القانون الدولي وشرعة حقوق الانسان.

أولاً: تقرير المصير في القانون الدولي

لم يأخذ مفهوم تقرير المصير في القانون الدولي مكانته القانونية، أو التعاهدية، الاّ مع نشوء

هيئة الامم المتحدة، وانْ كانت الدول تعاملت معه كقاعدة عرفية قبل ذلك بكثير. وكانت الفترة الواقعة ما بين الحربين العالميتين، الاولى والثانية، مرحلة غيّبت فيها الدول المنتصرة في الحرب العالمية الاولى حق تقرير المصير حتى عن عهد عصبة الامم الذي لم يشر اليه بأية مادة من مواده، فتجاهل عهد العصبة حق تقرير المصير بقصد منع الشعوب الواقعة تحت سيطرة الدول المنتصرة في الحرب العالمية الاولى من المطالبة بحقها هذا. ونشير، هنا، الى ان العصبة التي قامت اثر الحرب العالمية الاولى مكّنت الدول المنتصرة، أو بعضها، من السيطرة على عدد من بلدان العالم؛ كما انها جاءت الى فلسطين ببدعة نظام الانتداب، والتي عالجت من طريقها آنذاك ما يتعلّق بحقوق الشعوب المستعمرة بما يتفق مع دوافعها الاستعمارية وعلى حساب حقوق هذه الشعوب، فوضعت صك الانتداب على فلسطين في ٢٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٢، وجاء، في معظم أحكامه، تنفيذاً عملياً لتصريح بلفور المعروف، الذي كان أساسه انشاء «وطن قومي» لليهود في فلسطين. فكان هذا الصك على تناقض كامل مع ما جاء في الفقرة الثالثة من المادة الثانية والعشرين من عهد العصبة التي أبرمت، هي نفسها، صك الانتداب والعهد في آن. ونقول تناقض، لأن المادة ٢٢ المذكورة تنصّ على ان بعض الشعوب التي كانت خاضعة للامبراطورية العثمانية قد وصلت الى درجة من التقدّم يمكن معها الاعتراف مؤقتاً بكيانها كأمم مستقلة. وقد صنفت هذه الشعوب بدرجة «أ»، وكان من بينها الشعب الفلسطيني، لأن الشعوب الاخرى قد تحدّثت عنها فقرات معيّنة تضمّنها العهد، وسُمّيت بشكل محدّد. ومن هنا نجد ان المجتمع الدولي ممثلاً بتنظيمه الأول هو عصبة الأمم لم يتناقض مع نفسه فحسب من طريق العمل الدولي الذي تعارض مع مبادىء العهد وبشكل محدّد المادة ٢٢ منه، ولكنه هو الذي قام بزرع بذور مشكلة فلسطين، من طريق العمل الدولي لأول مرة، تلك المشكلة التي ما زالت قائمة حتى يومنا هذا.

لم يتقدّم حق تقرير المصير في الفترة ما بين الحربين حتى أُنشئت هيئة الامم المتحدة اثر مؤتمر سان فرانسيسكو في العام ١٩٤٥. ولقد أقرّ ذلك المؤتمر ميثاق الأمم المتحدة الذي أورد، ضمن مقاصد الأمم المتحدة، حق الشعوب في تقرير مصيرها في المادة الثانية التي تنصّ على «انماء العلاقات الودّية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب، وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام». كما أورد الميثاق ذلك الحق في التعاون الدولي الاقتصادي، والاجتماعي، في المادة ٥٥ التي نصّت على رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سليمة وودّية بين الأمم، مؤسسة على احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب، وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، تعمل الأمم المتحدة على... الى آخر المادة.

ويقع مفهوم هذا الحق في ان لكل أمّة الحق في اختيار نظامها السياسي، والثقافي، والاجتماعي، واختيار حكومتها بحرية تامّة ودون تدخّل خارجي، وحقها في ان تكون لها دولة مستقلة، لأن الدولة هي المؤسسة التي تضطلع بتحقيق تطوّر، ورفاهية، وتقدّم، الأمة، وتتولّى الدفاع عنها، في الخارج والداخل. وهذا يعني الغاء السيطرة الأجنبية على الشعوب التابعة، أو تلك التي وقعت ضحية عدوان استعماري أجنبي، وتمكينها من الاستقلال.

ولقد صنّف ميثاق الأمم المتحدة تقرير المصير في عداد الحقوق، واعتبره، في الوقت عينه، مبدأ من مبادىء القانون الدولي؛ فأصبح ذا قوة الزامية منذ ادراجه في ميثاق الأمم المتحدة، بعد ان كان، قبل ايراده في الميثاق، مبدأ عرفياً. وقد تعزّز حق تقرير المصير كمبدأ في القانون الدولي باعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمَرة، الصادر بقرار الجمعية العامة الرقم ١٥١٤

(د ـ ١٥)، المؤرخ في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠، الذي نصّ، في مادته الثانية، على ما يلي: «لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها؛ ولها، بمقتضى هذا الحق، ان تحدّد، بحرية، مركزها السياسي، وتسعى، بحرية، الى تحقيق انمائها الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي». وفي المادة السادسة منه نصّ على ما يلي: «كل محاولة تستهدف التقويض الجزئي، أو الكلّي، للوحدة القومية والسلامة الاقليمية لبلد ما، تكون متنافية ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه».

تقرير المصير كقاعدة ملزمة من قواعد القانون الدولي

لقد تطوّر حق تقرير المصير الى حق قانوني دولي، وهو، في جوهره، ليس مسألة داخلية عندما اعترفت الجمعية العامة، في العام ١٩٥٢، بأن حق الشعوب والأمم في تقرير مصيرها ينطبق بوجه خاص على الأقاليم التي كانت من قبل تحت انتداب عصبة الأمم وما زالت لم تحقق استقلالها، وانما تدار شؤونها من طريق مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة، بوصفها أقاليم غير متمتّعة بالحكم الذاتي ومشمولة بالوصاية. ثمّ أكدت الجمعية العامة الحجة القانونية لمبدأ تقرير المصير في قرارها الرقم ٢٦٢٧ (د ـ ٢٥)، بتاريخ ٢٤ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٠، الذي أعلنت فيه، رسمياً، ان الدول الأعضاء، سعياً منها الى تحقيق مقاصد الميثاق تؤكد، من جديد، تصميمها على احترام مبادىء القانون الدولي المتعلّقة بالعلاقات الودّية والتعاون بين الدول؛ وأكدت، من جديد، اقتناعها العميق بأن الأمم المتحدة يمكن ان تكون وسيلة بالغة الفعالية لدعم حرية الأمم واستقلالها وحق جميع الشعوب المستعمَرة غير القابل للتصرف في تقرير المصير والحرية والاستقلال؛ وشجبت جميع الأعمال التي تحرم أي شعب من الشعوب من هذه الحقوق. وقد جاء قرارا الجمعية العامة، الرقم ٢٦٢٥ (د ـ ٢٥) بتاريخ ٢٤ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٠، والرقم ٢٧٣٤ (د ـ ٢٥) بتاريخ ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٠، ليؤكدا هذا المعنى.

ولقد تبوّأ مبدأ حق تقرير المصير مكانة القاعدة الآمرة في القانون الدولي. وكما عرّفتها المادّة ٥٣ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩، فالقاعدة الآمرة هي كل قاعدة من قواعد القانون الدولي تقبلها الجماعة الدولية في مجموعها، ويُعترف بها باعتبارها قاعدة لا يجوز الاخلال بها، ولا يمكن تعديلها الّا بقاعدة لاحقة من قواعد القانون الدولي العام لها ذات الصفة. ويمثّل مبدأ حق تقرير المصير للشعوب واحد من تلك القواعد؛ أي انه مثال من أمثلة القواعد الحتميّة المطلقة في القانون الدولي العام، حسب نص المادة ٥٣ من اتفاقية فيينا المذكورة؛ ويأخذ تلك الصفة بحكم كونه شرطاً ضرورياً لممارسة حقوق الانسان وأعمالها الفعلي، ولكونه يشكّل احدى الركائز المباشرة للوجدان البشري، وجزءاً لا يتجزأ من القانون الدولي، وهو ما أكده بوضوح المعهد الاسباني ـ البرتغالي ـ الاميركي للقانون الدولي في مؤتمره الحادي عشر، الذي عقد في مدريد، في العام ١٩٧٧. وقد استخلص المؤتمر، نتيجة لتلك الاعتبارات، ان مبدأ تقرير المصير يدخل ضمن فئة القواعد الآمرة. كما يعزّز الميثاق مبدأ حق تقرير المصير الذي ورد في الفقرة الثانية من المادة الاولى في معرض المقاصد والأهداف؛ وفي المادة الرقم ٥٥، في معرض التعاون الاقتصادي والاجتماعي، على انه قاعدة آمرة من خلال أحكام المادة ١٠٣ التي تنصّ على انه «اذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها أعضاء الامم المتحدة وفقاً لاحكام هذا الميثاق مع أي التزام دولي آخر يرتبطون به، فالعبرة في التزاماتهم المترتّبة على هذا الميثاق». فهي، اذاً، تقرر سمو أحكام الميثاق وأولويتها على المعاهدات الاخرى، وعلى المعاهدات المحدثة للمنظمات الدولية؛ وهذا يؤكد ان المادة ١٠٣ تُضفي على أحكام الميثاق صفة القواعد الآمرة وتجعلها ضمن قواعد النظام الدولي العام.

وفي اطار تجسيد حق تقرير المصير كمبدأ من مبادىء القانون الدولي، أكد العهدان الدوليان الخاصان بالحقوق المدنية والسياسية، والثقافية والاجتماعية والاقتصادية حق تقرير المصير للشعوب كافة في المادة الاولى من كل منهما، والتي تنصّ على ان لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها. وهي، بمقتضى هذا الحق، حرة في تقرير مركزها السياسي، وحرة في السعي الى تحقيق انمائها الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي. وفي فقرة أخرى، تطلب المادة ذاتها من الدول الاطراف في هذين العهدين، بما فيها الدول التي تقع على عاتقها مسؤولية ادارة الأقاليم غير المتمتّعة بالحكم الذاتي والاقاليم المشمولة بالوصاية، ان تعمل على تحقيق حق تقرير المصير، وان تحترم هذا الحق وفقاً لأحكام ميثاق الامم المتحدة. وقد اعتمدت الجمعية العامة هذين العهدين الدوليين بقرارها الرقم ٢٢٠٠ ألف (د ـ ٢١)، المؤرخ في ١٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٦.

وانطلاقاً من الاهمية البالغة للتطبيق العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير، أكدت الجمعية العامّة أهمية الإعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير، كما تضمّنه الميثاق، والمتجسّد بالعهدين الدوليين لحقوق الانسان، واعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمَرة. وفي قرارها الرقم ٤٢/٣٧، المؤرخ في الثالث من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢، أعربت الجمعية العامة عن قلقها البالغ من استمرار أعمال التدخّل والاحتلال العسكريين الاجنبيين، والتهديد بهما، ممّا يهدّد بكبت حق عدد متزايد من الشعوب والأمم ذات السيادة في تقرير المصير، أو انه أدّى، بالفعل، الى كبت هذا الحق؛ وأعربت، أيضاً، عن قلقها لكون ملايين من الناس قد أُقتلعوا، وما زالوا يُقتَلعون، من ديارهم، ليصبحوا، نتيجة لاستمرار هذه الاعمال، لاجئين مشرّدين. ورجت الجمعية العامة لجنة حقوق الانسان ان تستمر في توجيه اهتمام خاص الى انتهاك حقوق الانسان، لا سيما الحق في تقرير المصير، نتيجة التدخّل، أو العدوان، أو الاحتلال العسكري الاجنبي.

وفي القرار الرقم ٤٣/٣٧، في التاريخ ذاته، كرّرت الجمعية العامة دعوتها السابقة لجميع الدول الى تنفيذ قرارات الامم المتحدة المتعلّقة بممارسة الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والاجنبية حق تقرير المصير والاستقلال؛ وأعادت تأكيد شرعية كفاح الشعوب في سبيل الاستقلال، والسلامة الاقليمية، والوحدة الوطنية، والتحرّر من السيطرة الاستعمارية والاجنبية والاحتلال الاجنبي، بجميع الوسائل المتاحة لها، بما في ذلك الكفاح المسلّح؛ وأعادت تأكيد ما لشعب ناميبيا في ذلك الوقت، والشعب الفلسطيني وجميع الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاجنبية والاستعمارية من حق غير قابل للتصرّف في تقرير المصير والاستقلال الوطني والسلامة الاقليمية والوحدة الوطنية والسيادة دون تدخّل أجنبي.

لم تنفرد الجمعية العامة بتأكيد حق تقرير المصير كمبدأ في القانون الدولي، بل اعترف مجلس الامن الدولي، كذلك، بحق الشعوب في تقرير مصيرها، عندما ضمّنه في قراره الرقم ١٨٣ (١٩٦٣)، الذي أكد فيه تفسير الجمعية العامة لهذا المبدأ في قرارها الرقم ١٥١٤ (د ـ ١٥)؛ وكذلك في قراره الرقم ٢١٨ (١٩٦٥)، الذي جدّد فيه تفسير مبدأ تقرير المصير على نحو ما أرساه قرار الجمعية العامة الرقم ١٥١٤ (د ـ ١٥)، في قراره الرقم ١٨٣ (١٩٦٣)؛ كما تمّ تأكيد مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، كمبدأ في القانون الدولي، ضمن عدد من قرارات محكمة العدل الدولية وآرائها الاستشارية. كذلك اعتبرت الجمعية العامة، في عدد من قراراتها، ان الإعمال بمبدأ حق تقرير المصير للشعوب والدول يشكّل مبدأ «أساسياً» في إرساء قواعد السلم والأمن الدوليين في العالم.

ثانياً: فلسطين وتقرير المصير

اذا كانت الشعوب تتمتّع بحق تقرير مصيرها في حالة تمتّعها بالقدرة على حكم نفسها بنفسها، فان الشعب الفلسطيني، الذي وصل الى هذه المرحلة مع نهاية الحرب العالمية الاولى، قد حُرم من هذا الحق بأبشع الوسائل والأساليب التي تمثّلت بتصريح بلفور في العام ١٩١٧؛ ثمّ دمج هذا التصريح بصك الانتداب على فلسطين؛ ثمّ ممارسات الانتداب البريطاني في تسهيل هجرة اليهود الى فلسطين، ممّا أدّى الى اشتعال الثورات التي رفضت هجرة اليهود، ونادت بالاستقلال وحق تقرير المصير في السنوات ١٩٢٠ و١٩٢١ و١٩٢٩ و١٩٣٣ و١٩٣٦. وقد أوردت اللجان التي عُيّنت للتحقيق في أسباب هذه الثورات إشارات متواترة، ولكن في عبارات متفاوتة، الى انكار تقرير المصير للشعب الفلسطيني بوصفه سبباً رئيساً لهذه الثورات. غير ان تقرير المصير، الذي لم يكن قد تجاوز القاعدة العرفية آنذاك، والذي تنكّرت له عصبة الأمم حتى في عهدها، تسهيلاً لسيطرة الدول المنتصرة على أكبر قدر ممكن من مناطق العالم، قد ضاعفت الامعان في التنكّر لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وتنفيذ المخطط الصهيوني ـ الاستعماري في اقامة «الوطن اليهودي» في فلسطين. ولقد كانت الفترة ما بين الحرب العالمية الاولى وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية مظلمة، بل حالكة الظلام في ما يتعلّق بحق تقرير المصير للشعوب عامّة، وللشعب الفلسطيني، بشكل خاص.

ثالثاً: الامم المتحدة وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني

أوردت الجمعية العامّة وأكدت ارادتها بمبدأ حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني بقرارات بلغت سبعة وثلاثين قراراً على مدى السنوات الممتدة من العام ١٩٤٧ وحتى العام ١٩٩٠؛ كما فعلت ذلك من خلال اثنين وأربعين قراراً ما بين العام ١٩٤٩ و١٩٩٠، في ما يتعلّق بحق العودة للفلسطينيين الى وطنهم وممتلكاتهم التي طردوا منها بالقوة منذ العام ١٩٤٨ والعام ١٩٦٧. وسنتحدث هنا عن بعض القرارات فقط التي تشكّل أهمية معيّنة أو مفاصل بارزة في مسيرة المجتمع الدولي بالنسبة الى حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، دون ان نلجأ الى تكرار القرارات التي تؤكدها الجمعية العامة في كل دورة من دوراتها بهذا الشأن. والقرار الأبرز، هنا، هو القرار الرقم ١٨١، الذي أكد حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وخوّله باقامة دولته العربية المستقلة في فلسطين تعبيراً عملياً عن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

القرار الرقم ١٨١ (خطة التقسيم): يكتسي القرار الرقم ١٨١، الصادر عن الجمعية العامة بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، أهمية خاصة، نظراً الى انه تضمّن التوصية باقامة دولتين في فلسطين؛ وهو الذي طلب من شعبنا الفلسطيني ممارسة سيادته في اقامة دولته العربية في فلسطين الى جانب الدولة العبرية. ونظراً الى أسباب موضوعية آنذاك لم يفعل شعبنا ما خوّله القرار المذكور به، في حين استند الصهيونيون الى أحكامه وأنشأوا اسرائيل بناء عليه. وبسبب غياب الدولة الفلسطينية العربية، ولطبيعة اسرائيل التوسّعية، استولت اسرائيل على أراضي الدولة الفلسطينية فيما بعد. ولذلك، فان القرار الرقم ١٨١ هو القرار الوحيد الذي يتضمّن حدوداً قانونية للدولتين، من وجهة نظر القانون الدولي؛ وبالتالي، هو القرار ذاته الذي لا يجيز لاسرائيل التوسّع الى ما هو أبعد من الحدود التي رسمها قرار التقسيم الرقم ١٨١، كما فعلت اسرائيل، وما زالت تفعل، منذ قيامها وحتى الآن. وان ما اغتصبته اسرائيل من أراضٍ أبعد من تلك الحدود، وما سمّي، فيما بعد، بخطوط الهدنة

بناء على اتفاقيات وقعت بين اسرائيل، من ناحية، ومصر وسوريا ولبنان والاردن، من ناحية اخرى، العام ١٩٤٩، لا يجوز ان يفسّر، بأي معنى من المعاني، بأنه حدّ سياسي، أو اقليمي، أو قانوني، لاسرائيل. وأعني، هنا، حدود ما قبل حرب العام ١٩٦٧. ولهذا، فان القرار الرقم ١٨١ هو القرار الذي يجب الاستناد اليه في مطالبة اسرائيل بالعودة الى الحدود القانونية في أية مفاوضات في هذا الشأن. هذا فضلاً عن ان القرار الرقم ١٨١ ما زال يتمتّع بالصفة القانونية والاستمرارية؛ كما انه، عند التصويت عليه، تمتّع بالقوة الملزمة، باعتباره اعتُمد بأغلبية ثلثي أصوات الجمعية العامة اللازمة للمسائل الهامّة، والتي تضمّنت آنذاك صوتي الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي.

وفي الفترة ما بين العامين ١٩٥٢ و١٩٦٩ لم تبحث الجمعية العامة الاّ في مسألة اللاجئين، في ضوء تقارير وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (اونروا) بعد ان نجح اللوبي الصهيوني في العام ١٩٥٢، بالتواطؤ مع رئيس الجمعية العامة تريغفلي، في شطب مسألة فلسطين من على جدول الاعمال كقضية سياسية، الى ان ادّت ولادة منظمة التحرير الفلسطينية في العام ١٩٦٤ واندلاع الثورة الفلسطينية المسلّحة في الاول من كانون الثاني (يناير) ١٩٦٥، الى تحويل اهتمام العالم، من جديد، الى المسألة الفلسطينية باعتبارها مسألة وطنية للشعب الفلسطيني، ممّا حمل الجمعية العامة على البدء بالبحث في سبل، ووسائل، حل هذه المسألة، في ضوء الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني والتمتّع بها كعنصر لا غنى عنه في اقرار السلام في منطقة الشرق الاوسط. وفي هذا السياق، اعتمدت الجمعية العامة القرار الرقم ٢٥٣٥ (د ـ ٢٤)، المؤرخ في العاشر من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٩ (ب)، وأكدت، من جديد، حقوق شعب فلسطين غير القابلة للتصرّف. وفي قراراها الرقم ٢٦٢٨ (د ـ ٢٥)، بتاريخ الرابع من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٠، اعترفت الجمعية العامة بأن احترام حقوق الشعب الفلسطيني عنصر لا غنى عنه في ايجاد سلم عادل، ودائم، في منطقة الشرق الاوسط. وفي قرارها الرقم ٢٦٤٩ (د ـ ٢٥)، بتاريخ الرابع من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٠، دانت الجمعية العامة تلك الحكومات التي تنكر حق تقرير المصير على الشعوب المعترف لها بذلك الحق، وخصوصاً شعوب افريقيا الجنوبية وفلسطين. وفي القرار الرقم ٢٦٧٢ (ج) (د ـ ٢٥)، بتاريخ العاشر من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٠، قرّرت الجمعية العامة الاعتراف لشعب فلسطين بحق تقرير المصير، وأوردت: «... واذ تذكّر بقرارها الرقم ٢٥٣٥ ب (هـ ـ ٢٤) المتخذ في العاشر من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٩، واذ تضع نصب عينيها مبدأ تساوي الشعوب في الحقوق وحقها في تقرير المصير المكرّس في المادتين ١ و٥٥ من ميثاق الامم المتحدة، والمعاد تأكيده لآخر مرة في الاعلان الخاص بمبادىء القانون الدولي المتعلّقة بالعلاقات الودّية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الامم المتحدة،

«١ ـ تعترف لشعب فلسطين بالتساوي في الحقوق وبحق تقرير المصير، وفقاً لميثاق الامم المتحدة.

«٢ ـ وتعلن ان الاحترام التامّ لحقوق شعب فلسطين غير القابلة للتصرّف هو عنصر لا غنى عنه في اقامة سلم عادل، ودائم، في الشرق الاوسط».

واتخذت الجمعية العامة قرارها الرقم ٢٧٨٧ (د ـ ٢٦)، بتاريخ السادس من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧١، وجاء فيه:

١ ـ تؤكد الجمعية العامّة شرعية نضال الشعوب في سبيل تقرير المصير والتحرّر من الاستعمار والتسلّط والاستعباد الاجنبي، ولا سيما في افريقيا الجنوبية، وعلى الخصوص شعوب زيمبابوي وناميبيا وأنغولا وموزامبيق وغينيا بيساو، وكذلك الشعب الفلسطيني، بكل الوسائل المتوفّرة

التي تنسجم مع ميثاق الأمم المتحدة.

٢ ـ تؤكد الحق الاساس للانسان في النضال من أجل تقرير مصير شعبه الذي يرزح تحت الاستعمار والتسلّط الاجنبي.

وقد تمّ تأكيد ذلك، مجدداً، في قرارات الامم المتحدة اللاحقة: الرقم ٢٧٩٢ (د ـ ٢٦) بتاريخ السادس من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧١؛ والرقم ٢٩٥٥ (د ـ ٢٧)، بتاريخ ١٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٢؛ والرقم ٢٩٦٣ (د ـ ٢٧)، بتاريخ ١٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٢؛ والرقم ٣٠٧٠ (د ـ ٢٨)، بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣؛ والرقم ٣٠٨٩ (د) (د ـ ٢٨)، بتاريخ السابع من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٣.

القرار الرقم ٣٢٣٦ (د ـ ٢٩)، بتاريخ ٢٢/ ١١/ ١٩٧٤: اتخذت الجمعية العامة هذا القرار، فكان نقلة نوعية، وشكّل أحد الصكوك الرئيسة التي جدّدت تأكيد الحقوق الاساسية للشعب الفلسطيني. ففيه تقرّر اعادة ادراج قضية فلسطين على جدول أعمال الجمعية العامة. ومن خلال أحكامه، انتقلت الجمعية العامة الى معاودة تحديد تفاصيل الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، حيث أكد القرار، مجدّداً، حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرّف في فلسطين، بما فيها الحق في تقرير المصير بدون تدخّل خارجي، والحق في الاستقلال والسيادة الوطنيين، والحق في العودة الى دياره وممتلكاته، واعترف بأن الشعب الفلسطيني طرف رئيس في اقامة سلم عادل، ودائم، في الشرق الاوسط؛ كما طلب القرار، لأول مرة، من الامين العام ان يقيم اتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية في كل الشؤون المتعلّقة بقضية فلسطين.

القرار الرقم ٣٣٧٥ (د ـ ٣٠) بتاريخ ١٠/ ١١/ ١٩٧٥: أكد هذا القرار، مجدّداً، الحقوق الوطنية الثابتة كما حدّدها القرار المذكور اعلاه. ورجت الجمعية العامة، من خلاله مجلس الامن الدولي ان يتخذ ما يلزم من قرارات وتدابير لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرّف. غير ان مجلس الامن الدولي لم يستجب لطلب الجمعية العامة، بسبب استعمال الولايات المتحدة الاميركية حق النقض (الفيتو) ضد مشروع قرار في هذا الشأن.

القرار الرقم ٣٣٧٦، بتاريخ ١٠/ ١١/ ١٩٧٥: اتخذت الجمعية العامة هذا القرار، الذي أعربت فيه عن قلقها البالغ لعدم حدوث أي تقدّم في ما يتعلّق بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرّف، بما في ذلك حقه في تقرير مصيره بدون تدخّل خارجي، وحقه في العودة، وقرّرت، في الفقرة الثالثة منه تشكيل لجنة خاصة معنيّة بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرّف، مكوّنة من عشرين دولة عضواً ومعيّنة في الجمعية العامة في دورتها الثلاثين.

القرار الرقم ٧/ ٢، (دورة استثنائية طارئة)، بتاريخ ٢٩/ ٧/ ١٩٨٠: اتخذت الجمعية العامة هذا القرار، الذي أكدت فيه، من جديد، حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرّف في العودة وتقرير المصير بدون تدخّل خارجي، وفي الاستقلال الوطني والسيادة الوطنية، وحق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة ذات السيادة. وكان هذا القرار هو الأول الذي يحدّد حق اقامة الدولة بهذا النص الصريح، بعد قرار التقسيم الرقم ١٨١ لعام ١٩٤٧. وقد طلب القرار، في الفقرة العاملة ١٣، من مجلس الامن الدولي، في حالة عدم تنفيذ هذا القرار من قبل اسرائيل، ان يجتمع ويبحث في الموقف، ويتّخذ الاجراءات الفعّالة، وفقاً لأحكام الفصل السابع من الميثاق.

القرار الرقم ٨٦/٢٣، بتاريخ ١٠/١٢/١٩٨٢: اتخذت الجمعية العامة هذا القرار وطلبت، في الفقـرة العاملة ٤، من مجلس الامن الدولي ان يتحمّل مسؤولياته وفق أحكام الميثاق، ويعترف بالحقوق غير القابلة للتصرّف للشعب العربي الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير مصيره وحقه في اقامة دولته العربية المستقلة في فلسطين. وفي المادة الخامسة، كرّرت الجمعية العامة طلبها في ان يتّخذ مجلس الامن الدولي الاجراءات الضرورية لتنفيذ قرارات الامم المتحدة ذات الصلة، والمتعلّقة بتنفيذ المخطط الذي يوصي بأن دولة عربية مستقلة يجب ان توجد في فلسطين؛ كما طلبت من الأمين العام ان يقدّم تقريراً حول مدى تنفيذ هذا القرار بالسرعة الممكنة.

القرار الرقم ٣٨/٥٨، بتاريخ ١٣/١٢/١٩٨٣: أكد هذا القرار حقوق الشعب الفلسطيني المذكورة؛ ودعا الى عقد مؤتمر دولي للسلام تحت اشراف الأمم المتحدة، تشارك فيه منظمة التحرير الفلسـطينية على قدم المساواة مع الأطراف المعنيّة الاخرى، باعتبارها ممثلة الشعب الفلسطيني، وبمشاركة الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي، من أجل التوصّل الى ارساء سلام عادل، ودائم في منطقة الشرق الاوسط يضمن تحقيق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، كما أكدتها قرارات الجمعية العامة والقرارات المتعلّقة بالشرق الاوسط، وضمان سلامة دول وشعوب المنطقة.

ان القرارات المذكورة ليست، كما أسلفنا، هي الوحيدة التي اعتمدتها الجمعية العامة بخصوص الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، ولكنها مثّلت، في سلسلة مواقف الجمعية العامة، علامات بارزة، ومفـاصل أساسية تلت كل قرار منها قرارات عديدة أكدته أو أشارت اليه. وما زالت تشير الجمعية العامة الى تأكيد هذه القرارات في جميع دوراتها المتعاقبة، حتى دورتها الاخيرة. وكانت تطلب من مجلس الامن الدولي اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ هذه القرارات كما سبق ذكره. غير ان مجلس الامن الدولي كان يرفض اقرار أي مشروع قرار يتعلّق بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، بسبب استعمال الولايات المتحدة الاميركية حق النقض (الفيتو)، معتبرة ان قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢، الذي اعتمـده المجلس في ٢٢/١١/١٩٦٧، هو القرار الوحيد الذي يجب ان تستند اليه في أية تسوية لحل مشكلة فلسطين والشرق الاوسط.

وهكذا يتبدّى ان حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، الذي أُنكر عليه طوال ثلاثة عقود خلال الانتـداب، وتمّ تجاهله لمدة ثلاثة عقود أخرى في الامم المتحدة، ظل يحظى، طوال العقدين الماضيين تقريباً، بالاعتراف الدائم والتأكيد الشديد من جانب الغالبية العظمى من الدول الاعضاء في الامم المتحدة التي تعمل بصورة رئيسة من خلال الجمعية العامة، وهي الهيئة نفسها التي أوصت بتقسيم فلسطين منذ ما يزيد على الاربعين عاماً. ولكن هذا التأييد الدولي الواسع لحق تقرير المصير للشعب الفلسـطيني لم يُمكّن الشعب الفلسـطيني من ممارسة حقوقه بسبب الاحتلال العسكري الاسرائيـلي للاراضي الفلسـطينية، ورفض اسرائيل الامتثال لقرارات الامم المتحدة، ودعم وحماية الولايات المتحدة الاميركية لها في جميع المجالات، بما في ذلك مجلس الامن الدولي.

قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢، بتـاريـخ ٢٢/١١/١٩٦٧: يجب الاشارة الى ان مجلس الامن الدولي لم يكن نشطاً في البحث في مسألة فلسطين منذ العام ١٩٤٨؛ وكان يتناول المسألة من زاوية الضرورة لايجاد حل بين الأطراف المتنازعة وحل مشكلة اللاجئين كما جاء في قراره الرقم ٧٣، المؤرخ في ١١/٨/١٩٤٩. وبعد حرب العام ١٩٦٧، اتخذ مجلس الامن الدولي القرار الرقم ٢٤٢ بتـاريـخ ٢٢/١١/١٩٦٧، وهـو القـرار الذي تمتّع بسمعة وشهرة عالميتين لم يسبق لقرار

من قرارات الامم المتحدة ان وصل اليها، نظراً الى كونه موضع خلاف حادّ، سواء في ما يتعلّق بتفسير نصوص فقراته، أو في ما يتعلّق بصلاحيته، وعدم صلاحيته، في حل أكثر القضايا تعقّداً على جدول أعمال الامم المتحدة، منذ نشوئها وحتى الآن.

من المعروف ان القرار المذكور جاء اثر حرب العام ١٩٦٧ ليتعامل مع نتائجها على حساب القضية الأساس، على الرغم من انه حاول اقامة اطار «لسلم عادل في منطقة الشرق الاوسط»، كما نصّت عليه الفقرة الثانية من الديباجة، وذلك من طريق مبادىء معيّنة، علماً بأن القرار خلا من ذكر أي من عناصر هذه التسوية العادلة، بحيث ما زالت المبادىء الرسمية الوحيدة المعتمدة من الامم المتحدة بشأن هذا الموضوع هي قرارات الجمعية العامة التي ذكرناها آنفاً. ولهذا، فان التعامل مع قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢ ينطوي على خطورة كبيرة في ما يتعلّق بقضية فلسطين، اذا اعتُمد كقرار وحيد وأساس لأية تسوية. فبالاضافة الى انه لا يتضمّن أية مبادىء عادلة لحل المشكلة، ولا يشكّل أساساً صالحاً لحل عادل لقضية فلسطين، كما اقرّت ذلك دورات المجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت قبل الدورة التاسعة عشرة، فانه، من ناحية أخرى، يتضمّن اخطاراً تتعلّق بتعويم الشرعية الدولية، ويضع حداً لاستمرارية قانونية القرار الرقم ١٨١، ويجعل من يتعامل معه في موقع الاعتراف بخطوط الهدنة لعام ١٩٤٩ حدوداً قانونية لاسرائيل، على غير ما هدفت اليه اتفاقيات الهدنة. وبالتالي، فان الاعتراف به، والتعامل معه، أساساً وحيداً، وهنا نشدّد على كلمة «وحيد»، لأية تسوية يشكّل سابقة خطرة، لأنه ينزع تلقائياً الحق في البحث في أحكام القرار الرقم ١٨١ الذي يشكّل جزءاً هامّاً من الشرعية الدولية، التي اعترفت بحق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة والقرارات اللاحقة للجمعية العامة بهذا الشأن، ويجعل أيّة مفاوضات تتعلّق بحل المشكلة محكومة بنتائج حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، واهمال المشكلة الأساس، التي أكد العالم انها جوهر الصراع في المنطقة. ومن هذا المنطلق، ما زالت الولايات المتحدة الاميركية تصرّ على اعتبار هذا القرار أساساً وحيداً لأية تسوية أو مفاوضات لحلّ أزمة الشرق الاوسط، متجاهلة الشرعية الدولية بما تتضمّنه من مبادىء القانون الدولي، وأحكام الميثاق، وقرارات الامم المتحدة.

«لجنة حقوق الانسان» وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني

في اطار درسها للبند الثابت على جدول أعمالها، والمعنون بـ «حق الشعوب في تقرير المصير وتطبيقه على الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية أو الأجنبية، أو الاحتلال الاجنبي»، وعلى مدى ستة عشرة سنة منذ العام ١٩٧٦، أصدرت لجنة حقوق الانسان ستة عشرة قراراً متتابعاً، أكدت جميعها حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بدون تدخّل خارجي؛ كما أكدت حقه في العودة الى وطنه وممتلكاته؛ وأكدت حقه في الاستقلال والسيادة الوطنية. وقد تضمّنت هذه القرارات حق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني، ممارسة لحقه في تقرير المصير وسيادته الوطنية؛ كما طالبت اسرائيل فيها بالانسحاب فوراً من على الاراضي التي احتلتها في العام ١٩٦٧؛ واعتبرت الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين انتهاكاً جسيماً لحقوق الانسان وجريمة مخلّة بسلم، وأمن، الانسانية. وعلى غرار ذلك، فعلت اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات.

رابعاً: حق العودة في القانون الدولي

اعترفت هيئات الامم المتحدة بحق كل فرد في مغادرة أي بلد، وفي العودة الى بلده؛ ونصّت على حماية ذلك الحق في الصك الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وغيره من الصكوك التي

أبرزها صك الاعلان العالمي لحقوق الانسان، الذي نصّ في الفقرة الثانية من المادة الثالثة عشرة منه، على ان «لكل فرد حقاً في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده، وفي العودة الى بلده». وتنصّ المادة الثانية عشرة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على ان «لكل فرد حرّية مغادرة أي بلد ما بما في ذلك بلده». وفي مكان آخر من العهد المذكور وُضع نصّ على انه «لا يجوز حرمان أحد تعسّفاً من حق الدخول الى بلده».

ونظراً الى ما بلغه الاعلان العالمي لحقوق الانسان من اهتمام والتزام من قبل الدول عموماً، فقد تجاوز كونه اعلاناً، أو اقراراً، صادراً عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، متّخذاً صفة المعاهدة الدولية، الأمر الذي منحه القوة الالزامية واعتبار أحكامه ضمن مبادىء القانون الدولي، متخذاً مكانته الأولى في سلّم الشرعة الدولية لحقوق الانسان. واذا كان هناك من تشكيك، أو لبس، في المركز القانوني للاعلان، فان العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية قد أُصدر بشكل اتفاقية دولية، وهو، لذلك، ملزم للدول التي غدت أطرافاً فيه.

ومن جهته، وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في العام ١٩٧٣، بعد ان كان أكد أولاً في العام ١٩٤٦ مبدأ حق العودة، على مشروع مبادىء بشأن حق كل شخص في مغادرة أي بلد وفي العودة الى بلده. وقرّر المجلس، أيضاً، ان تستمر لجنة حقوق الانسان في ابقاء هذا العنصر الهامّ من عناصر حقوق الانسان على جدول أعمالها. وينص مشروع المبادىء على ما يلي:

(أ) يحق لكل شخص، دون تمييز من أي نوع، سواء على أساس العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، او الدين، أو الرأي السياسي، أو غير السياسي، أو الأصل القومي، أو الاجتماعي، أو الملكية، أو المولد، أو الزواج، أو أي مكان آخر، ان يعود الى بلده.

(ب) لا يُحرم أحد، تعسّفاً، من جنسيته، أو يُرغم على التخلّي عن جنسيته كوسيلة لتجريده من حق العودة الى بلده.

(ج) لا يُحرم أحد، تعسّفاً، من حق دخول بلده.

(د) لا يُنكر على أحد حق العودة الى بلده على أساس انه لا يملك جواز سفر أو وثيقة سفر أخرى.

ان الآراء الفقهية القانونية والصكوك الدولية المذكورة أعلاه تبيّن، بوضوح، ان حق العودة الطبيعي والمتأصل هو احدى قواعد القانون الدولي المعترف بها، بوصفه أحد «مبادىء القانون العامة التي أقرّتها الامم المتمدنة». بيد انه، بالاضافة الى اثبات حق العودة بوصفه مبدأ عاماً من مبادىء القانون الدولي، أثبتت الارادة الدولية، كما تنجلي من خلال الامم المتحدة، حق عودة الشعب الفلسطيني، على وجه التحديد، الى وطنه.

توصيات وسيط الأمم المتحدة

جعل الكونت برنادوت، خلال قيامه بمهمّة التوسّط في فلسطين، من محاولة الحصول من اسرائيل على الاعتراف بحق الفلسطينيين في العودة، واحدة من أولويات مهمّته. وقد بعث بتاريخ ٢٦ تموز (يوليو) ١٩٤٨ ببرقية الى حكومة اسرائيل المؤقتة قال فيها: «ان قرار مجلس الامن الدولي المؤرخ في ١٥ تموز (يوليو) يحثّ الطرفين على الاستمرار في محادثاتهما مع الوسيط بروح من التوفيق والتنازلات المتبادلة لتسوية جميع النقاط موضع الخلاف بطرق سلمية ...» ومن النقاط موضع الخلاف عودة اللاجئين العرب، الذين أُجبروا على الفرار بسبب حالة الحرب، الى ديارهم في المنطقة

التي يسيطر عليها اليهود في فلسطين. غير ان اسرائيل رفضت هذه التوصية. وذكر الوسيط، في تقريره، حول هذه التوصية: «ان حكومة اسرائيل المؤقتة رفضت هذه المقترحات في ردّ وصل بتاريخ الاول من آب (اغسطس)، قالت فيه ان حكومة اسرائيل من المستحيل عليها ان توافق على اقتراح الوسيط، ولا يمكن للحكومة المؤقتة ان تنظر في هذه المشكلة الاّ حين تكون الدول العربية مستعدة لعقد معاهدة صلح مع دولة اسرائيل». بيْد ان الوسيط أصرّ على وجوب تثبيت الامم المتحدة لحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة. وقد أدّت هذه المواقف للوسيط الدولي، الكونت برنادوت، وغيرها من المواقف المؤيدة لحقوق الفلسطينيين الى اغتياله بأيدي الارهابيين الصهيونيين، فانبرت الجمعية العامة للامم المتحدة، على اثر ذلك، الى تثبيت حق الفلسطينيين في العودة الى وطنهم، رسمياً.

الامم المتحدة تؤكد حق الفلسطينيين في العودة، القرار الرقم ١٩٤ (د ـ ٣)

اتخذت الجمعية العامة، بتاريخ ١٩٤٨/١٢/١١، القرار الرقم ١٩٤ (د ـ ٣) الذي يعلن، في الفقرة ١١، «انه يجب السماح للاجئين الراغبين في العودة الى ديارهم والعيش في سلام مع جيرانهم بأن يفعلوا ذلك في أقرب تاريخ ممكن عملياً. ويجب دفع تعويض عن ممتلكات من يختارون عدم العودة، وعن فقدان الممتلكات او الضرر اللاحق بها والذي ينبغي اصلاحه بموجب مبادىء القانون الدولي او بروح الانصاف». كما أنشأت الجمعية العامة، بموجب هذا القرار، لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين، وأصدرت اليها تعليمات «بتسهيل عودة اللاجئين واعادة توطينهم وتأهيلهم اقتصادياً واجتماعياً ودفع التعويضات لهم». وقد ثبّت هذا القرار الاساسي حق العودة للفلسطينيين الى ديارهم ووطنهم منذ أكثر من أربعة عقود؛ وكرّرت الجمعية العامة تأكيده، منذ ذلك الحين، في جميع دوراتها المتتالية تقريباً، وكذلك فعلت لجنة حقوق الانسان في قراراتها المختلفة.

ولقد أصدر مجلس الامن الدولي، اثر حرب العام ١٩٦٧، قراراً دعا فيه الى عودة اللاجئين الفلسطينيين. ففي العام ١٩٦٧، طالبت قرارات مجلس الامن الدولي، وهي تعتبر ملزمة لجميع الدول الاعضاء، اسرائيل بأن تضطلع بالتزاماتها التي تقتضي ان تتعاون في اعادة الموجة الثانية من اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم. وقد أعلن القرار الرقم ٢٣٧، المؤرخ في ١٩٦٧/٦/١٤، الذي أيّدته الجمعية العامة في قرارها الرقم ٢٢٥٢ (د ـ أ ـ ط) المؤرخ في ١٩٦٧/٧/٤، ما يلي: «... ان حقوق الانسان الاساسية غير القابلة للتصرّف واجبة الاحترام، حتى في اثناء تقلّبات الحرب... يدعو [مجلس الأمن الدولي] حكومة اسرائيل... الى تسهيل عودة السكان الذين فرّوا من هذه المناطق منذ بدء الاعمال العدوانية».

وبذلك تكون جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لا سيما اسرائيل التي تحتل الاراضي التي طُرد منها الفلسطينيون، ملزمة بتسهيل عودة الفلسطينيين الى ديارهم. بيْد ان الامم المتحدة لم تتمكّن حتى اليوم من تأمين اعتراف اسرائيل بحق العودة، الذي يشكّل مبدأ من مبادىء القانون الدولي، على الرغم من ان عضوية اسرائيل في الأمم المتحدة لم تُقبَل الاّ بعد تأكيد ممثّل اسرائيل التزام حكومته بالقرار الرقم ١٨١ لعام ١٩٤٧، والقرار الرقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨. وعلى العكس تماماً، فقد وضعت اسرائيل قانونين يتعلّقان بحق العودة، هما «قانون العودة» ولكنه لا يُمكّن غير اليهود من ممارسة هذا الحق، وقد بدأ العمل به في العام ١٩٥٠، و«قانون الجنسية» الذي وُضع على نفس أسس «قانون العودة» ذاتها في ما يتعلّق بمنح الجنسية. وهذان القانونان جاءا ليعكسا النزعة الصهيونية التي قامت اسرائيل على أساسها كما وضعتها لها الحركة الصهيونية، والتي دعت، منذ المؤتمر

الصهيوني الأول، في العام ١٨٩٧، في بازل، الى انشاء الدولة العبرية «النظيفة» في فلسطين، وهي دولة اليهود دون غيرهم.

خامساً: حقوق الانسان الفلسطيني في ضوء الشرعية الدولية لحقوق الانسان

لم يتوقف الأمر عند منع وحرمان الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير منذ عهد العصبة وحتى يومنا هذا، ومنعه من حقه في العودة الى وطنه وممتلكاته، ولكن حقوق الشعب الفلسطيني وحرياته الأساسية كانت، وما زالت، عرضة للانتهاك المستمر، والامعان في ذلك منذ احتلال اسرائيل لكامل فلسطين في العام ١٩٦٧. ولمّا كانت هذه الحقوق والحريات الأساسية هي من صلب الشرعية الدولية لحقوق الانسان، فان الاستمرار في انتهاكها من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلية، قد شكّل انتهاكاً جسيماً لمبادىء الشرعية الدولية لحقوق الانسان ذاتها، كما عكستها أحكام الاعلان العالمي لحقوق الانسان، والعهدين الدوليين الخاصّين بحقوق الانسان، واتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين في زمن الحرب المؤرخة في ١٩٤٩/٨/١٢، والصكوك الدولية الاخرى الخاصة بحقوق الانسان.

وفي مواجهة ذلك أنشات الجمعية العامة للامم المتحدة، بمقتضى قرارها الرقم ١٤٤٣ (د ـ ٢٣)، بتاريخ ١٩٦٨/١٢/١٩، لجنة خاصة معنيّة بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمسّ حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة. وتقوم هذه اللجنة، منذ انشائها، بمتابعة التطوّرات المتعلّقة بانتهاك حقوق الانسان في الاراضي التي تحتلها اسرائيل نتيجة للحرب التي وقعت في حزيران (يونيو) ١٩٦٧. وقد قدّمت اللجنة تقاريرها بانتظام الى الأمين العام وفقاً لولايتها. وأُحيلت تلك التقارير الى الجمعية العامة. وجدّدت الجمعية العامة، في كل دورة من دوراتها، ولاية اللجنة الخاصة، طالبة منها مواصلة تحقيقاتها. واللجنة الخاصة هذه تطلب، منذ بدء عهدها، تعاون حكومة اسرائيل في تنفيذ ولايتها؛ غير ان اسرائيل رفضت التعاون مع اللجنة الخاصة، بما في ذلك رفضها السماح لها بالوصول الى الاراضي المحتلة لدرس ما تتلقّاه من معلومات بشأن انتهاكات السلطات الاسرائيلية لحقوق الانسان. وتستمر اللجنة الخاصة باشعار الأمين العام والجمعية العامة بموقف اسرائيل المتعنّت ازاء اللجنة، في تقاريرها المتعاقبة حتى يومنا هذا.

وفي أحد تقاريرها الشاملة للممارسات الاسرائيلية المتعلّقة بالقتل والجرح والاعتقال الاداري والتعذيب الوحشي ومصادرة الاراضي وطرد السكان خارج الحدود والاعتداء على الأماكن المقدّسة المسيحية والاسلامية واطلاق يد العصابات العنصرية للقيام بأعمال الارهاب ضد المواطنين العرب واقامة المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة وتغيير معالم مدينة القدس التاريخية، خلصت اللجنة الى ان الانتهاك المستمر لحقوق الانسان في الأراضي المحتلة ناجم عن احتلال عسكري دام منذ العام ١٩٦٧، واتباع سياسة استعمار وضمّ للأراضي المحتلة؛ ولا يمكن للشعب الفلسطيني، الرازح تحت الاحتلال الاسرائيلي، ان يتوقّع التمتّع بحقوقه الأساسية ما دام محروماً من حق تقرير المصير. فلا تتوفّر لأحد حرية الاستمتاع بحقوقه ما لم يكن هو نفسه مسؤولاً ومشتركاً بصورة مباشرة في عملية تحديد حقوقه وواجباته وتطبيقها كمواطن. امّا في حالة الاحتلال، فان السلطة المحتلة هي التي تفرض حدود هذه الحقوق. وقد أوضحت سنوات الاحتلال ان حكومة اسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، قد سنّت تشريعات من شأنها ان تُخضع السكان المدنيين لمتطلّبات حكومة اسرائيل. وقد تجاوز عدد الاوامر العسكرية، التي غيّرت اسرائيل من طريقها القانون في جميع المناطق المحتلة، ٩٥٠ أمراً. هذا وقد اتخذت الجمعية العامة قرارات تأسف فيها، أو تشجب، او تدين بشدة،

سياسات اسرائيل، وأفعالها التي تنتهك حقوق الانسان في فلسطين المحتلة، وذلك منذ العام ١٩٦٧ وحتى دورتها في العام ١٩٩٠، اضافة الى القرارات بهذا الشأن، التي صدرت عن الدورات الاستثنائية الطارئة.

كذلك تصدّت لجنة حقوق الانسان للممارسات الاسرائيلية ودانتها بشدّة في دوراتها العادية المتعاقبة على مدى اثنتين وعشرين سنة، أصدرت خلالها اثنين وعشرين قراراً تتعلّق بشجب وادانة لجنة حقوق الانسان للممارسات الاسرائيلية التي تنتهك مبادىء حقوق الانسان والحريات الأساسية في الاراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧، كما تتعلّق بمطالبة اسرائيل بالالتزام بتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ في الاراضي الفلسطينية المحتلة فوراً، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ولجنة حقوق الانسان بهذا الشأن. وفي هذا السياق، أكدت لجنة حقوق الانسان، في قرارها الرقم ١٩٨٩/٢، بتاريخ ١٩٨٩/٢/١٧، ان «الاحتلال الاسرائيلي، بحدّ ذاته، لفلسطين يشكّل انتهاكاً جسيماً لحقوق الانسان وجرماً مخلاً بسلم الانسانية وأمنها». وفي فقرة أخرى من القرار نفسه، أكدت لجنة حقوق الانسان ارتكاب اسرائيل لجرائم الحرب ضد الشعب الفلسطيني؛ كما أكدت ارتكابها جريمة الانتهاك الجسيم لمبادىء القانون الدولي وحقوق الانسان والحريات الأساسية. ولقد بلغت ممارسات اسرائيل درجة كبيرة من الخطورة في كثير من الأحيان، الى درجة لم تستطع الولايات المتحدة الاميركية التستّر عليها، أو الدفاع عنها، في مجلس الامن الدولي كعادتها، ممّا جعل المجلس يتّخذ قرارات عديدة يشجب فيها تلك الممارسات، ولا سيما ما ينتهك منها اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، والخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب. وقد تضمّنت تلك القرارات شجب عمليات ابعاد المواطنين الفلسطينيين الى خارج وطنهم، والطلب الى اسرائيل الكفّ عن ذلك، ومطالبتها بالسماح لهم بالعودة، ومطالبتها، كذلك، بالالتزام بتطبيق أحكام اتفاقية جنيف الرابعة في الاراضي المحتلة؛ كما تضمّنت القرارات ادانة عملية قتل العمّال العرب في ريشون لتسيون (عيون قاره)، في ١٩٩٠/٥/٢٠، وعملية القتل الجماعي في المسجد الأقصى، بتاريخ ١٩٩٠/١٠/٨، بأيدي «حرس الحدود» الاسرائيليين.

سادساً: الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان أمام القانون الدولي

تؤكد الجمعية العامة، من خلال تقرير المبعوثين الخاصين للأمين العام وتقارير اللجنة الخاصة المعنيّة بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية ولجنة حقوق الانسان والمنظمات غير الحكومية المهتمّة بقضايا حقوق الانسان في العالم، وعلى سبيل المثال لا الحصر منظمة العفو الدولية واللجنة الدولية للحقوقيين والمنظمة السويدية Save The Children ، وغيرها في تقاريرها المختلفة، ارتكاب سلطات الاحتلال الاسرائيلية كل أنواع القتل، والتعذيب، وفرض العقوبات الجماعية، والاعتقال الاداري، وابعاد المواطنين الى خارج وطنهم، واجهاض النساء، وتكسير العظام، واستعمال الغاز السام داخل الأماكن المغلقة بقصد القتل، وكبت الحريات، وتدمير المنازل، وغلق الجامعات والمعاهد والمدارس، وغير ذلك من الممارسات اللاانسانية. ولن أتعرض، هنا، الى الأرقام التي بلغت عشرات المئات من الشهداء وعشرات الآلاف من الجرحى وعشرات الآلاف من المعتقلين وغير ذلك، ولكني سأعرض تعريف هذه الممارسات في ضوء القانون الدولي، وهل قام المجتمع الدولي بمعالجة هذه الممارسات على أساس طبيعتها وتعريف القانون الدولي لها؟

١ ـ يشكّل الاحتلال الاسرائيلي خرقاً سافراً للمادة الاولى من ميثاق الأمم المتحدة، والمادة

الأولى من العهدين الدوليين لحقوق الانسان، والمادتين، الاولى والثانية، من الاعلان العالمي لحقوق الانسان. ووفقاً لتعريف العدوان الملحق بقرار الجمعية العامة الرقم ٣٣١٤ (د ـ ٢٩) بتاريخ ١٤/١٢/١٩٧٤، فان الاحتلال العسكري يشكّل عدواناً؛ والعدوان هو جريمة مخلّة بسلم الانسانية وأمنها، وفقاً لمبادىء القانون الدولي.

٢ ـ يشكّل التعذيب الذي تمارسه سلطات الاحتلال الاسرائيلية ضد المعتقلين والمواطنين انتهاكاً سافراً للمادة الخامسة من الاعلان العالمي لحقوق الانسان، والمادة السابعة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وخرقاً للمواد، الاولى والثانية والثالثة، من اعلان الأمم المتحدة الخاص بحماية الأشخاص من التعرّض للتعذيب، وغيره من ضروب المعاملة، أو العقوبة القاسية او اللاانسانية او الحاطّة من الكرامة، وانتهاكاً جسيماً للمادتين ٣٢ و٣٣ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، وهي جريمة حرب وفقاً لأحكام المادة ٨٥ من البروتوكول الأول الملحق باتفاقيات جنيف الأربعة.

٣ ـ العقوبات الجماعية التي تفرضها اسرائيل على القرى والمدن والمخيّمات في فلسطين المحتلة تشكّل انتهاكاً جسيماً للمادة ٣٣ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب، وهي جريمة حرب وفقاً لأحكام المادة ٨٥ من البروتوكول المذكور آنفاً.

٤ ـ ابعاد اسرائيل للمواطنين الى خارج وطنهم واستقدام المستوطنين الى الأراضي التي تحتلها، وتوطينهم فيها، يشكّل خرقاً جسيماً للمادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، وهو جريمة حرب وفقاً لأحكام المادة ٨٥ من البروتوكول الأول المذكور آنفاً.

٥ ـ الاعتقال التعسّفي والتوقيف والاعتقال الاداري تحرّمه المادة التاسعة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ويشكّل انتهاكاً للمادة التاسعة من الاعلان العالمي لحقوق الانسان، وكذلك الحرمان من العودة الى الوطن، والاعتداء على الأماكن المقدّسة، وكبت الحريات، والاعتداء على الجمعيات والنقابات، وعرقلة أعمالها، واقامة المستوطنات وضمّ القدس، تشكّل انتهاكات جسيمة لمبادىء القانون الدولي، كما تشكّل جرائم حرب ترتكبها سلطات الاحتلال الاسرائيلية وفقاً لأحكام مبادىء القانون الدولي والقانون الدولي الانساني.

ولقد درج المجتمع الدولي، ممثلاً بالأمم المتحدة وأجهزتها المتخصّصة ولجانها المعنيّة، على النظر الى ممارسات اسرائيل هذه على انها أعمال تمسّ حقوق الانسان؛ وفي أخطر الاحوال على انها انتهاكات صارخة لحقوق الانسان ومبادىء القانون الدولي، ممّا شكّل سبباً لادانتها بشكل متكرّر في مختلف الاجهزة المختصة. ولقد ذهبت الجمعية العامة ولجنة حقوق الانسان الى أبعد من ذلك أحياناً، فطالبت مجلس الامن الدولي بتطبيق أحكام الفصل السابع من الميثاق ضد اسرائيل. غير ان مجلس الامن الدولي لم يفلح بتلبية طلبات الجمعية العامة ولجنة حقوق الانسان بسبب اعتراضات الولايات المتحدة الاميركية على مشاريع القرارات التي كانت تتضمّن ذلك. وبقيت اسرائيل لغاية الآن في مأمن من أيّة عقوبة يمكن ان تتعرّض لها، لممارساتها اللاانسانية وانتهاكاتها الجسيمة لحقوق الانسان ضد الشعب الفلسطيني وتنكّرها لمبادىء القانون الدولي، ممّا أطلق يدها لارتكاب أبشع الجرائم ضد الفلسطينيين بدون ان تصل اليها يد المجتمع الدولي بأي ردع أو عقاب.

ولقد طوّرت سلطات الاحتلال الاسرائيلية أساليب قمعها لانتفاضة شعبنا العظيمة، بحيث وصلت الى ارتكاب الجرائم ضد الانسانية، وجرائم الحرب ضد الشعب الفلسطيني بدون ان

يواكب المجتمع الدولي هذا التغيير النوعي في جرائم سلطات الاحتلال، بحيث استمر في معالجته لهذه الجرائم على انها مجرّد انتهاكات لحقوق الانسان فحسب لا تستحق أكثر من الادانة، في حين ارتكبت اسرائيل، وترتكب يومياً، جرائم قتل متعمّدة، الهدف منها مرتبط بأهداف سياسية ترمي الى تصفية الشعب الفلسطيني، ولو كان ذلك من طريق الابادة. وهذا ما يفسّر المجازر المتكرّرة التي قامت بها سلطات الاحتلال، أو أشرفت عليها، وعمليات القتل اليومي لأبناء الشعب الفلسطيني التي ترتكبها قواتها المسلّحة، أو المستوطنون المسلّحون المحميّون بالقوات العسكرية الاسرائيلية.

ففي ضوء أحكام اتفاقية منع جريمة الابادة الجماعية والمعاقبة عليها الصادرة بقرار الجمعية العامة الرقم ٢٦٠ ألف (د ـ ٣) المؤرخ في ١٩٤٨/١٢/٩، فان جميع جرائم القمع الاسرائيلي منذ بدء الانتفاضة، وحتى قبل ذلك، تقع ضمن فقرات تعريف جريمة الابادة الجماعية سواء كان ذلك يتعلّق بـ :

- قتل أعضاء من الجماعة. وهذا ما ترتكبه سلطات الاحتلال الاسرائيلية يومياً بقتل الفلسطينيين ودفن الأحياء وقتل الأسرى في المعتقلات.

- الحاق أذى جسدي، أو روحي، خطر بأعضاء من الجماعة. وهذا ما يشاهده العالم كله في حالات تكسير عظام الشبان والأطفال، وأساليب التعذيب النفسي التي تمارسها قوات الاحتلال الاسرائيلية ضد الفلسطينيين في السجون والمعتقلات.

- اخضاع الجماعة عمداً لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كلياً أو جزئياً. وهذا ما تفرضه اسرائيل منذ سنوات على المدن والقرى والمخيمات كعقوبات جماعية، وفرض حظر التجوّل، ومنع المواد الغذائية والطبية من الوصول اليها، بهدف تدميرها، كما حدث في نابلس، ورفح، وخان يونس، وجباليا، وباقي مناطق قطاع غزة، وغيرها من المناطق في الارض المحتلة على فترات مختلفة.

- فرض تدابير تستهدف الحؤول دون انجاب الاطفال داخل الجماعة. وهذا ما تفعله قوات الاحتلال الاسرائيلية بعمليات الاجهاض الواسعة للنساء، من طريق الضرب المبرّح، أو القاء قنابل الغاز السامّ داخل المنازل والأماكن المغلقة، كما شهدت على ذلك منظمات انسانية دولية، وطالبت بالتحقيق في تلك الممارسات، ومن ضمنها منظمة العفو الدولية.

- نقل أطفال من الجماعة، عنوة، الى جماعة أخرى. وهذا ما حدث خلال العام ١٩٨٨، عندما اختطفت مجموعة من المستوطنين عدداً من الاطفال الفلسطينيين وحاولت نقلهم الى مكان مجهول.

فاذا كانت هذه الممارسات تندرج في اطار الجرائم ضد الانسانية، فان ضمّ الاراضي يندرج ضمن الجرائم المخلّة بسلم الانسانية، وتدمير المنازل يشكّل جريمة حرب بمقتضى القانون الدولي، وكذلك التعذيب، ونقل المواطنين من بلدهم الى بلدان أخرى بالقوة، وكل الممارسات التي تتعارض مع أحكام اتفاقية جنيف الرابعة وتعتبر انتهاكات جسيمة لأحكامها. كما ان منع الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره من طريق احتلال أرضه، وجعله عرضة لكل أساليب القهر امعاناً في حرمانه من هذا الحق، يقع ضمن الجرائم المخلّة بسلم الانسانية وأمنها.

سابعاً: التسوية الاميركية وحقوق الشعب الفلسطيني

لنأخذ قبل كل شيء جانب المؤتمر الدولي، وكيف تعاملت الولايات المتحدة الاميركية مع الدعوة

الى المؤتمر الدولي للسلام الذي دعت الى عقده الجمعية العامة في قرارها الرقم ٤٥/٣٨ لعام ١٩٨٣. لا أحد يجهل ان الولايات المتحدة الاميركية رفضت فكرة المؤتمر الدولي آنذاك، على الرغم من التأييد الدولي واسع النطاق لتلك الفكرة. وتحت الضغط الدولي المؤيد، وبسبب وطأة الشعور بالعزلة، وتزايد التأييد في المحافل الدولية المختلفة لعقد المؤتمر، وحرصاً من الولايات المتحدة الاميركية على ان لا تنفرد بالمعارضة للارادة الدولية أو على ان لا تبدو كذلك، ربطت الولايات المتحدة الاميركية عقد المؤتمر الدولي آنذاك بشرطين: الاول الوقت المناسب للمؤتمر، والثاني التشكيل الملائم. ومن الواضح ان الوقت المناسب، بالنسبة اليها، كان يتصل، اتصالاً وثيقاً، بالوقت الذي تتمكّن فيه من القبض على جميع الاوراق بيدها، وهي الورقة الدولية، والورقة العربية، والورقة الفلسطينية ان أمكن، حتى تضمن نتائج مثل هذا المؤتمر بما يتفق مع مصالحها ومصالح اسرائيل في تثبيت الاحتلال، والقضاء على منظمة التحرير الفلسطينية، وتصفية قضية فلسطين بقرار عربي. وبعد ان امتلكت الولايات المتحدة الاميركية الورقة الدولية، اثر انهيار القطب السوفياتي كقوة عظمى في المعادلة الدولية والتوصّل معه الى انهاء مرحلة الحرب الباردة وانفرادها كقوة عظمى وحيدة في العالم، كان من السهل عليها أن تقبض على الورقة العربية من خلال مخطط التآمر في حرب الخليج الذي آل بالعديد من دول المنطقة الى الحظيرة الاميركية، فاكتمل بذلك شرط الوقت المناسب الذي كانت تتحدث عنه واشنطن كشرط أساس لعقد المؤتمر. أمّا الشرط الثاني المتعلّق بالتشكيل الملائم، والذي كان، وما زال، يستهدف، حصراً، استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية من المشاركة في أي مؤتمر أو عملية سلام، فما زال يشكّل حجر الزاوية في مخطط الولايات المتحدة الاميركية ارضاء لاسرائيل، وهو، في الوقت عينه، يقوم على تفسير ان الفلسطينيين هم فقط أولئك الذين يعيشون تحت الاحتلال الاسرائيلي بدون الأخذ بالاعتبار الفلسطينيين في الشتات. ولقد ظنت الولايات المتحدة الاميركية اثر انتهاء حرب الخليج، انها نجحت في عزل منظمة التحرير الفلسطينية، واستثارت العداء لها من بعض الدول العربية، ممّا ولد الاعتقاد لديها بأن الشرط الاميركي الثاني لعقد المؤتمر قد بدأ يتحقّق أيضاً، وان توفير الشرطين الاميركيين لعقد المؤتمر قد جعلا الولايات المتحدة الاميركية تبدو مصمّمة على البدء بالعملية الاميركية لحل المشكلة. ولقد منحت نتائج حرب الخليج، وانفراد الولايات المتحدة الاميركية كقوة عظمى تتحكّم بمقاليد العالم ومجلس الامن الدولي، الولايات المتحدة الاميركية القدرة على عقد مؤتمر يختلف عن المؤتمر الدولي للسلام الذي دعت اليه الجمعية العامة ومعظم دول العالم منذ العام ١٩٨٣. فهناك فرق كبير بين المؤتمر الدولي للسلام والمؤتمر الذي عملت له الولايات المتحدة الاميركية وتمّ عقده في مدريد، من حيث الاساس والآلية، وبالتالي من حيث النتائج. فلقد استبدلت الشرعية الدولية، التي كان يستند اليها المؤتمر الدولي للسلام، بمبدأ «الارض مقابل السلام»، واختارت قراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨ بديلاً من قرارات الامم المتحدة المتعلّقة بقضية فلسطين، وحدّدت اشراف الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي على المؤتمر، بدلاً من الامم المتحدة، وألغت أي مرجع للحكم الذي كان من صلاحيات المؤتمر الدولي، وجعلت كل شيء خاضع للمفاوضات بين العرب واسرائيل، واحتفظت لنفسها بهامش الضغط.

حقوق الشعب الفلسطيني ومبدأ «الارض مقابل السلام»

يبدو للوهلة الاولى ان هذا المبدأ ينطوي على نوايا حسنة، والهدف منه هو استعادة الارض الفلسطينية، والعربية، التي احتلتها اسرائيل من طريق الحرب والقوة العسكرية، مقابل احلال السلام في المنطقة. وهو مبدأ يدغدغ عواطف الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الاخرى التي تتطلع

الى تحرير أرضها منذ عشرات السنين؛ كما انه يدعو الى التفكير بطريقة تجعل من الولايات المتحدة الاميركية، صاحبة هذا المبدأ، من بين أصحاب النوايا الحسنة الذين يعملون على اعادة الحقوق الى اصحابها، ويولد الثقة بها، بعد ان انعدمت منذ سنين، بسبب مواقفها المؤيدة لاسرائيل، والداعمة لها، والحامية لسياساتها، والمتحالفة معها في معاركها ضد الفلسطينيين والعرب منذ نشوئها في العام ١٩٤٨ وحتى الآن. غير ان هذا المبدأ، في حقيقته، ينطوي على خطورة تتعلّق بدفع أطراف النزاع بعيداً من مبادىء الشرعية الدولية وحصر حل المسألة على أساس مبدأ جديد يتعارض مع أحكام الشرعية الدولية؛ ويجعل من الامر الواقع، الذي تتمتّع فيه اسرائيل بالقوة، أساساً وحيداً للمفاوضات بدلاً من أحكام الشرعية الدولية ومبادىء القانون الدولي التي أرست قواعد الاحتكام لها في حالة العدوان والاحتلال الأجنبي، بما يضمن زوال الاحتلال وانسحاب قواته من على الارض التي احتلتها تلك القوات دون قيد أو شرط، واعتبار الاحتلال الاجنبي لأراضي الغير بالقوة يشكّل عدواناً، وهذا العدوان هو جريمة مخلّة بسلم وأمن الانسانية وفقاً لمبادىء القانون الدولي. ومن هنا يطرح السؤال المشروع: اذا كانت الولايات المتحدة الاميركية ترغب، فعلاً، في اعادة الارض الى اصحابها والتوصّل الى حل عادل للمسألة تطبيقاً لمبادىء القانون الدولي وأحكام الشرعية الدولية، فلماذا تجاهلت كل ذلك على مدى السنين الطويلة الماضية وكانت تقف عقبة على طريق تطبيقها، وعندما أصبحت ازاء الضرورة الملحّة لحل هذه المسألة بعد حرب الخليج فعلت ذلك على أُسس تتعارض كل التعارض مع مبادىء القانون الدولي وأحكام الشرعية الدولية، علماً بأنها استعملت تلك الشرعية، باندفاع وحماس لم يشهد لهما التاريخ مثيلاً في حربها ضد العراق؟

مبدأ «الارض مقابل السلام» والشرعية الدولية

يتعارض مبدأ «الارض مقابل السلام» مع أحكام الشرعية الدولية في ما يتعلّق بحل اي مشكلة نشأت عن احتلال قوات دولة لأراضي دولة أخرى بالقوة العسكرية. اذ ان هذا الاحتلال يشكّل، في نظر القانون الدولي، عدواناً؛ والعدوان العسكري جريمة مخلّة بسلم الانسانية وأمنها. ولذلك، فان أحكام الشرعية الدولية تفرض على الاحتلال الاجنبي ان يزول دون قيد أو شرط. وأعطت قرارات الامم المتحدة، في هذا الصدد، الحق للشعوب الواقعة تحت الاحتلال الاجنبي في ازالة هذا الاحتلال بالعمل العسكري المسلّح، أو بالكفاح المسلّح. ولذلك، فان الاحتكام، في حل مشكلة الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية والعربية الاخرى، الى مبدأ غير الشرعية الدولية يولّد الشكوك حول نوايا أصحاب المبدأ الجديد في حل المشكلة؛ بل ان فرض مبدأ «الارض مقابل السلام» كحل للمشكلة يتعارض كلياً مع مبادىء القانون الدولي والشرعية الدولية، في ما يتعلّق بالاحتلال العسكري؛ وبالتالي، فهو مبدأ خطر بالنظر الى طبيعة السيطرة الاسرائيلية على الارض؛ اذ عندما يرفع هذا الشعار أساساً للتوصل الى حل سياسي للمشكلة، أو لقضية فلسطين، لا بدّ من السؤال حول ماذا يعنى بالارض؟ أيّة أرض تلك التي يجب ان تقايض بالسلام؟ هل هي الارض التي امتلكتها اسرائيل بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الرقم ١٨١ في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧؟ أم هي الاراضي التي أضافتها الى تلك، بحكم الأمر الواقع اثر اتفاقيات الهدنة لعام ١٩٤٩؟ أم تلك الأراضي التي اكتسبتها بالاغتصاب والتوسّع في العام ١٩٥٢؟ ام أنها تلك التي أصبحت تسيطر عليها، من طريق القوة العسكرية والأمر الواقع في العام ١٩٥٦؟ أم هي كل فلسطين التي احتلتها بالحرب في العام ١٩٦٧؟

فعندما نضع مقولة «الارض مقابل السلام»، يعني ان المعادلة تقوم على مبدأ التبادل. ومبدأ التبادل يقوم على أساس ما يمتلكه الطرفان من قِيَم يقدمها كل الى الآخر، مقابل الحصول على

نتيجة ترضي الطرفين في النهاية. وهذا يفترض ان اسرائيل تمتلك الارض، والعرب يمتلكون قرار السلام. فهل اسرائيل تمتلك أرضاً تمنحها حق المقايضة عليها؟ وما هي هذه الارض، وحدودها؟ واذا كان المقصود من هذه العملية هي أراضي الـ ١٩٦٧، وهذا واضح جداً، فان الأمر هنا باطل، لأن تلك الاراضي، سواء أكانت فلسطينية أم عربية، هي أراض وقعت تحت الاحتلال من طريق الحرب؛ وهي، بالتالي، أراض لا تمتلكها اسرائيل، وانما تحكم علاقة اسرائيل بها مبادىء القانون الدولي التي تحرّم احتلال أراضي الغير بالقوة، والتي يجب ان يجلو عنها الاحتلال الاجنبي بدون قيد أو شرط. وان القبول بمبدأ «الارض مقابل السلام» على أساس ان الارض هي تلك التي احتلت في العام ١٩٦٧، يعني ان ما احتلته اسرائيل من أراضٍ بالقوة، سواء بحكم اتفاقيات الهدنة العام ١٩٤٩ أو باقي فلسطين التي احتلتها العام ١٩٦٧، هي ملك لاسرائيل؛ وبالتالي «يحق» لها ان تقايض على ما تريد منها مقابل السلام مع العرب، ويسقط الحق عن أية جهة في المطالبة بانسحاب اسرائيل من على أي بقعة أرض اغتصبتها، أو احتلتها، منذ العام ١٩٤٨ وحتى الآن؛ ويمنح اسرائيل «حق» المفاوضة على جزء، والامتناع عن آخر، باعتبارها «صاحبة الارض» وطرف في المقايضة، وهي تملك حرية ذلك.

ولا شك في ان لجوء الولايات المتحدة الاميركية الى مبدأ «الارض مقابل السلام» بديلاً من الشرعية الدولية، ممثلة بمبادىء القانون الدولي وقرارات مجلس الامن الدولي والجمعية العامة، يشكّل السند الأساس الذي تستند اليه اسرائيل في رفضها مشاركة الامم المتحدة، أو اشرافها على المفاوضات، لأن اشراف الامم المتحدة على هذه العملية سيفرض، بشكل أو بآخر، المقاييس والاعتبارات الدولية الثابتة، التي يجب ان تستند اليها العملية. وهي مقاييس واعتبارات تتصل بصلب مبادىء القانون الدولي وقرارات مجلس الامن الدولي وأحكام الشرعية الدولية وقرارات الامم المتحدة. أمّا عزل هذه العملية عن الامم المتحدة، سواء بحرمانها من المشاركة الفعّالة فيها أو الاشراف عليها، فانه يترك الأمور مرهونة بالمواقف المختلفة لأطراف النزاع والتي تتفوّق فيها اسرائيل بحكم قوّتها الناتجة عن احتلالها للأرض ودعم الولايات المتحدة الاميركية لها، التي منحتها «الحق» في تفسير قرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢ على هواها، والذي تسترّت به الولايات المتحدة الاميركية كأساس للمؤتمر، وعلى انه هو وقرار مجلس الامن الدولي الرقم ٣٣٨ يمثّلان الشرعية الدولية.

وهذا يعني، من ناحية أخرى، ان طرح شعار «الارض مقابل السلام» كمبدأ وهدف للمفاوضات الجارية، وكبديل من الشرعية الدولية، يخلق سابقة خطرة في حل مشاكل العالم تستند الى عامل القوة والسيطرة، على حساب مبادىء القانون الدولي وأهداف الأمم المتحدة التي وُجدت الهيئة الدولية من أجلها. ولقد وضعت الولايات المتحدة الاميركية قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٣٣٨ مكملاً للقرار الرقم ٢٤٢ لكي تحدّد الاشراف على المؤتمر خارج نطاق الأمم المتحدة، واستعملته لقضية تختلف، تماماً، عن تلك التي جاء القرار نفسه ليعالجها عند صدوره.

قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٣٣٨

من المعروف ان القرار الرقم ٣٣٨ اتخذه مجلس الامن الدولي في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، وخاطب فيه أطراف النزاع المتحاربة في حرب تشرين الاول (اكتوبر) من ذلك العام، وهو مكوّن من ثلاث فقرات: تتحدث الاولى عن وقف اطلاق النار عند حدود تاريخ ٢٢/١٠/١٩٧٣؛ وتتحدث الثانية عن مطالبة أطراف النزاع بتنفيذ أحكام قرار المجلس الدولي الرقم ٢٤٢؛ وتتحدّث الثالثة عن دخول الاطراف في مفاوضات تحت الاشراف الملائم للتوصّل الى سلام عادل، ودائم،

في المنطقة. والفقرة العاملة الاخيرة من القرار المذكور هي المطلوبة في العملية الاميركية الجارية، والتي تتعلّق بمسألة الاشراف على المفاوضات، والتي نصّت على الاشراف الملائم، بديلاً من اشراف الامم المتحدة التي طالبت فيه الجمعية العامة عند دعوتها الى عقد المؤتمر الدولي للسلام.

بالنظر الى ما تقدّم، فان حقوق الشعب الفلسطيني، وفي مقدّمها حقه في تقرير المصير باعتباره سيد الحقوق على الاطلاق، قد تتعرّض الى الطمس بكل أنواع القمع السافرة التي تقودها الولايات المتحدة الاميركية في الأمم المتحدة والمحافل الدولية الاخرى، كما كان يحدث في مجلس الأمن الدولي، وكما حدث في منظمة الصحة العالمية واليونسكو وانضمام دولة فلسطين الى اتفاقيات جنيف، وكما وقع، مؤخراً، من ضغط اميركي هائل للحؤول دون مشاركة فلسطين في المؤتمر الدولي السادس والعشرين للصليب الأحمر، أضف الى ذلك ما تقوم به اسرائيل، يومياً، من أعمال تنتهك فيها مبادىء حقوق الانسان وحرياته الأساسية، وتتنكّر فيها لمبادىء القانون الدولي وتعرّض بذلك الى الخطر أرواح أبناء الشعب الفلسطيني دون الاهتمام بأي مبادىء، أو قِيَم، أو أخلاق، ممّا أدّى الى ان يقدم الشعب الفلسطيني الضحايا والشهداء، موجة وراء موجة، في دفاعه عن حقه في تقرير المصير، وكل حقوقه الاخرى. كل ذلك يحدث على مرأى ومسمع من العالم كله، وباثبات تقارير المراجع الرسمية للأمم المتحدة ولجانها الخاصة وتقارير موفدي السكرتير العام التي لم تتوقّف منذ عهد الكونت برنادوت السويدي، في العام ١٩٤٨ وحتى الآن.

ويمكن القول، بناء على كل ما تقدّم، ان المشكلة الفلسطينية برمّتها يتوقف حلّها على تمتّع الشعب الفلسطيني بحقوقه الوطنية الثابتة، كما تعرّفها مبادىء القانون الدولي، وكما حدّدتها اعلانات وقرارات الأمم المتحدة. وان أي حل لا يستند اليها، أو ينطلق منها، كأساس، سيبقى محاولة عاجزة، لا تساهم في صنع السلام العادل والدائم، بل تزيد في عمر الاحتلال العسكري الاسرائيلي لأرض فلسطين، وتمنح العدوان فرصة جديدة للتمكّن من الاستمرار والبقاء بما يتعارض مع مبادىء القانون الدولي، وارادة المجتمع الدولي في آن. ومن هذا المنطلق بالذات، يطرح المرء السؤال حول مصداقية ما يسمّى بعملية السلام الاميركية التي بدأت بمدريد والتي خطّطت لها الولايات المتحدة الاميركية في ادعاء بحلّ المشكلة، بعد ان وقفت هي نفسها عقبة كأداء على طريق حل المشكلة على أساس الشرعية الدولية ومبادىء القانون الدولي لسنين طويلة، حتى كانت تبدو في الأمم المتحدة والمحافل الدولية الاخرى معزولة في ما يتعلّق بمعالجة قضية فلسطين على مدى تلك السنين الطويلة في مواجهة رغبة الغالبية العظمى من دول العالم، التي كانت تعبّر عنها قرارات الجمعية العامة بشكل متواصل ومتكرر. وهذا يعني ان منهجية العمل في مؤتمر مدريد لا تستند الى الشرعية الدولية ومبادىء القانون الدولي، وهذا ما يؤكده رفع شعار «مبدأ الارض مقابل السلام»، واعتبار قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨ فقط الأساس الذي يستند اليه المؤتمر باعتبارهما يشكّلان الشرعية الدولية.

ان حلّ المسألة على أساس مبادىء القانون الدولي والشرعية الدولية وأحكام الميثاق، لا يحتاج الى ابتداع مبدأ جديد وانتقاء قرار أو اثنين من قرارات مجلس الأمن الدولي فقط، لكي تُكوَّن مع المبدأ الجديد الأساس الذي تستند اليه المحاولة الجارية، وتصويره على انه هو الشرعية الدولية.

ان مؤتمر مدريد، وعملية المفاوضات الجارية بعده، لم تؤسس على ان تمتّع الشعب الفلسطيني بحقوقه الوطنية الثابتة شرط في احلال السلام في المنطقة كما أكدت ذلك قرارات الامم المتحدة. ولهذا نرى كيف تمّ ترتيب أسس عقد المؤتمر بما يتفادى الوصول الى هذه الحقوق في النهاية. ولهذا،

أيضاً، تمّ استبعاد العمل بالشرعية الدولية بما تتضمّنه من مبادىء القانون الدولي، وأحكام الميثاق، وقرارات الأمم المتحدة واشرافها على المؤتمر والمفاوضات، لارتباط الشرعية الدولية عموماً بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرّف، وفي مقدمها حقه في تقرير المصير، وهذا ما ترفضه الولايات المتحدة الاميركية. وهي، بحكم كونها الآن القوة العظمى، تستطيع فرض تجاهل الشرعية الدولية عندما تريد؛ كما تستطيع استثمارها وتوظيفها وفقاً لمآربها، وبما يتفق مع مصالحها، وتسخرها لذلك، كما حدث في حربها ضد العراق. فقد أُستعملت الشرعية الدولية من خلال عصبة الأمم وصك الانتداب في الماضي من أجل حقن فلسطين بيهود العالم، بسبب تحكّم الدول المنتصرة بالعصبة في العام ١٩٢٢؛ كما أُستعملت الشرعية الدولية من خلال الأمم المتحدة في أول عهدها من أجل خلق دولة اسرائيل والاعتراف بها، بسبب اتفاق الدولتين العظميين على ذلك في العامين ١٩٤٧ و١٩٤٨؛ كما أُستعملت الشرعية الدولية في حرب الخليج من أجل خلق المناخ المناسب لحل مشكلة اسرائيل مع الدول العربية، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وانفراد الولايات المتحدة الاميركية كقوة عظمى وحيدة في العالم. واليوم يتمّ تجاهل الشرعية الدولية من قبل الولايات المتحدة الاميركية وفرض هذا التجاهل على العالم كله بطريقة سافرة. فحقوق الشعب الفلسطيني، في نظر الولايات المتحدة الاميركية، لها «شرعية» أخرى، تلك التي لا تتعامل مع حقوق الشعوب المكافحة الاّ من أجل انكارها وطمسها وقمعها.

ومن الواضح ان هيمنة الولايات المتحدة الاميركية على المؤتمر والمفاوضات جاءت في ظل ظروف دولية وعربية سمحت لها بذلك. وهذا يعني ان الاستمرار بالمخطط الاميركي يشترط استمرار هذه الظروف، وان أي تغيير بهذه الظروف، وخاصة العربية والفلسطينية على وجه التحديد، من شأنه ان يغيّر من طبيعة وآلية المفاوضات، ومن ثمّ يوقع تغييراً في نتائجها. ولمّا كانت ظروف الواقع العربي، والعلاقات العربية ـ الفلسطينية اثر حرب الخليج هي المناخ المناسب للولايات المتحدة الاميركية كي تبدأ بالعملية الاميركية في ظلّه، وهي التي مكّنت الولايات المتحدة الاميركية من دفع جميع الاطراف الى المشاركة، فان الادراك العربي للأخطار الجسيمة المحدقة بواقعه ومستقبله على المستويات الثقافية والحضارية والانسانية، ومواجهتها بما يتفّق مع درء هذه الاخطار من تجاوز لجراحات الواقع والماضي، وبلورة موقف عربي يرتقي الى مستوى هذه الأخطار بنوايا مخلصة وثابتة تبدأ بالتنسيق والتكامل في موقف جدّي وصلب داخل المؤتمر والمفاوضات، وتستند الى حقوق الشعب الفلسطيني وحقوق هذه الأمة ومستقبلها والاصرار الثابت على العودة الى الشرعية الدولية والاحتكام اليها في كل مراحل المفاوضات، من شأنه ان يقدّم حقائق واقعية جديدة تفرض نفسها على المؤتمر وتُحدث التغيير فيه باتجاه الحل السليم، والوصول الى حل عادل يقوم على أساس استعادة الحقوق والارض ويعرّي النوايا الاسرائيلية وأهدافها، التي تؤكد نفسها دوماً في العمل ضد السلام. ان هذا الموقف العربي المطلوب لا يتحقّق الاّ بموقف فلسطيني بارز صلب وفاعل على جميع المستويات. وهذا ما عبّر عنه الوفد الفلسطيني، خلال المؤتمر، من أداء متوازن ولامع على مستويات استقلالية التمثيل ومرجعيته، والتمسّك الشديد بحقوق الشعب الفلسطيني، وفي مقدّمها حقه في تقرير المصير، وصدق نواياه في التوصّل الى السلام القائم على العدل، والاصرار على تحكيم الشرعية الدولية مرجعاً وأساساً للمفاوضات، الأمر الذي أكسب الوفد الفلسطيني اعجاب واهتمام واحترام جميع الأوساط في العالم. ومن هنا نجعل من المفاوضات التي بدأت بمؤتمر مدريد امتحاناً لسيادة القانون، وامتحاناً جديداً للشرعية الدولية، من حيث وحدانيتها في حل مشاكل العالم.

المصلحة الاسرائيلية في الغاء التحدي الاستراتيجي العراقي

د. عدنان عبد الرازق

واجهت اسرائيل في الثمانينات أفضل الاعوام وأنسب الظروف منذ نشأتها؛ حيث ان اتفاقيتي كامب ديفيد أزاحتا من أمامها عنصراً أساسياً في التحالفات العسكرية العربية ضدها. فمنذ الاتفاقية في العام ١٩٧٩، ومصر تعلن، باستمرار، ان السلام مع اسرائيل هو هدف استراتيجي بعيد المدى. وبناء عليه، تعمل مصر جاهدة لتثبيته ولتوسيع حلقته لتضمّ أعضاء جدداً من الدول العربية. بالاضافة الى ذلك، لقد عملت الحرب العراقية ـ الايرانية، في الثمانينات، على ازاحة عنصر أساسي آخر من التحالفات العسكرية العربية ضد اسرائيل. فانشغال العراق في حربها مع ايران والتزام مصر بمعاهدة الصلح مع اسرائيل تركت اسرائيل في وضع من حرية العمل والحركة لم يسبق له مثيل منذ نشأتها في العام ١٩٤٨، وأعطت الحكومات الاسرائيلية المتتالية الظروف المهيّأة للانتهازية وانعدام الردع العربي.

ففي هذه الظروف سنحت الفرصة لاسرائيل لأن تُعيق مسيرة السلام، ولأن يشدّد جيشها قبضته العسكرية على الاراضي الفلسطينية، والسورية، المحتلة؛ ومن ثمّ أعطيت الفرصة لشنّ حرب ضد منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، في العام ١٩٨٢؛ وكل ذلك بانعدام أي امكانية ردع أو تحرّك عربي مضاد. بالاضافة الى ذلك، قامت الطائرات الاسرائيلية بضرب، وتعطيل، المفاعل النووي العراقي «اوزيراك»، في العام ١٩٨١، ممّا أدّى الى تأجيل بناء طاقة نووية عربية في المنطقة. لقد رافق هذه الحرية من التحرّك والعبث العسكري ـ السياسي تخفيض ملموس في الميزانية العسكرية التي لم تحلم به القيادة الاسرائيلية منذ عهد بعيد[١].

مع انتهاء الثمانينات وبالذات مع انتهاء الحرب العراقية ـ الايرانية في العام ١٩٨٨، بدأت الصورة الاستراتيجية تتغيّر، وبدأت اسرائيل تواجه وضعاً جديداً، اختلف، نوعياً وكمياً، عن الثمانينات، بعيداً من حرية الحركة التي ميّزتها. وباتت اسرائيل تشعر بضرورة اعادة النظر في تسلّحها العسكري وفي التوازن الاستراتيجي بينها وبين الجيوش العربية المحيطة والمعنيّة بالصراع معها، وكذلك نشطت في البحث عن الاجوبة المناسبة للوضع الجديد الذي صوّرته بأنه تغيّر نوعي وخطر بالقدرات العسكرية العربية[٢]. ذكر تقرير سرّي للمخابرات المركزية الاميركية (C.I.A.) في نهاية العام ١٩٨٦ ان كميات الاسلحة التي تتزوّد بها الجيوش العربية والنظم العسكرية المكمّلة لهذا التسلّح، وتحسين قدرة هذه الجيوش على استعمال الاسلحة المتطوّرة، قد تعمل، تدريجياً، وحتى نهاية الثمانينات، على تقليص التفوّق النوعي للجيش الاسرائيلي[٣].

ان الحديث الاسرائيلي، والاميركي جزئياً، عن الحاجة الى اعادة النظر في تسلّح اسرائيل، وفي استراتيجيتها العسكرية، في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، نابع من، ومبنيّ على، تقويم اسرائيل لثلاثة تطوّرات مركزية ومميّزة للوضع العسكري في المنطقة.

اولاً: ترى اسرائيل ان التزايد في اقتناء، وتطوير العرب لأسلحة الدمار غير التقليدية تعمل على بناء توازن جديد في الرعب المتبادل، وعلى ابطال فاعلية نظرية الردع النووي الاسرائيلي.

ثانياً: ان كمية الاسلحة، ونوعها، وحجم الجيوش المحيطة، وامكانية التعاون بينها، قد تؤدي الى الغاء التفوّق الاسرائيلي النوعي ـ البشري والاستراتيجي.

ثالثاً: لقد استطاع العرب تزويد جيوشهم بأسلحة متطوّرة، ودقيقة، وبعيدة المدى، بحيث أصبحت فعّالة في تكوين خطر على المراكز السكّانية والمؤخرة الاستراتيجية لاسرائيل.

ولقد اصبح هذا التحليل الاسرائيلي، في بداية التسعينات، أكثر تركيزاً وحصراً في الجبهة العراقية، التي برزت، منذ انتهاء حربها مع ايران، في اعطاء صورة لقفزة نوعية في كمّية، ونوعية، تسلّحها، خصوصاً في اقتنائها وتطويرها لأسلحة الدمار غير التقليدية. وقبل الخوض بالتقويم الاسرائيلي لفاعلية القدرات العسكرية العراقية وتهديدها للاستراتيجية الاسرائيلية ذات الأبعاد الثلاثة المذكورة، يجدر بنا ان نتناول باقتضاب المصلحة الاسرائيلية في استمرار الحرب بين العراق وايران.

ان انشغال العراق في حربه مع ايران خلال الثمانينات كان ذا فائدة كبيرة لاسرائيل، ولجيشها. وكان القادة الاسرائيليون والمسؤولون عن الخطط الأمنية الاسرائيلية يودّون لو تستمر تلك الحرب الى ما شاء الله. واذا ما قُدّر لها ان تنتهي، لكان الاسرائيليون يأملون في ان ينهك العراق وتستنزف قدراته، بحيث لا يتمكّن من الاشتراك مع دول المنطقة في صراع مع اسرائيل في المستقبل المنظور. ففي تقرير للجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست حول الاستراتيجية الأمنية الاسرائيلية، وهو الأول من نوعه وذو قيمة استراتيجية، أقرّت اللجنة، في منتصف العام ١٩٨٨، بأن الحرب العراقية ـ الايرانية قد خلقت ظروفاً استراتيجية عسكرية وسياسية لصالح اسرائيل فريدة من نوعها، وقد لا تتكرّر هذه الظروف في المستقبل[٤]. وفي حلقة دراسية حول الحرب العراقية ـ الايرانية، نظّمها مركز يافيه للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل ـ أبيب، ودامت ثلاثة أيام، كان هناك توافق في الرأي للحاضرين، ومعظمهم من كبار الضباط المتقاعدين، على أن استمرار الحرب، من وجهة النظر الاسرائيلية، هو البديل الأفضل والمفضل. وقيل ان تلك الحرب قلّلت امكانية وقوع حرب ضد اسرائيل، ومكّنت الجيش الاسرائيلي من تخفيض ميزانيته السنوية بمبلغ ٦٠٠ مليون دولار، وذلك على امتداد سنين عدّة[٥]. هذا وقد احتلت فرضية استمرار الحرب المذكورة مكانة دائمة ومهمّة بين الفرضيات المركزية التي كانت تطرحها رئاسة أركان الجيش الاسرائيلي في تقريرها السنوي لطلب الميزانية السنوية، ولتخطيط استراتيجية التسلّح المطلوبة.

المنعطف الاستراتيجي

عندما تأكد، في صيف العام ١٩٨٨، ان الحرب العراقية ـ الايرانية كما أرادتها اسرائيل قد انتهت، وان وقف اطلاق النار أصبح ثابتاً، كتب المعلّق العسكري الاسرائيلي زئيف شيف ان

لانهاء الحرب أبعاداً مباشرة على الاستراتيجية الاسرائيلية، وان الوضع الجديد قد فرض على اسرائيل ان تعيد النظر في تقويمها للوضع، الذي يشير الى امكانية حدوث منعطف عسكري هامّ في المنطقة. وذكر، أيضاً، ان انهاء الحرب سيفتح صفحة جديدة في المنطقة، حيث سيتسبب في ايجاد طاقات عسكرية فائضة يمكن ان تتحوّل ضد اسرائيل. وأضاف ان اعادة النظر الاسرائيلية في هذا الواقع الجديد يجب ان تبدأ بتقويم مخابراتي شامل لنوايا العراق وتوجّهاته في المستقبل المنظور[٦]. وخلال حلقة الدراسة للحرب العراقية ـ الايرانية في معهد يافيه المذكورة آنفاً، طرحت آراء عديدة حول توجّهات العراق فيما لو انتهت الحرب، وقيل ان لايقاف الحرب دون انهاك العراق ثلاثة أبعاد، هي: اولاً، تفرغ كميات هائلة من الاسلحة ووسائل الدمار لدى العراق؛ وثانياً، ابطال فوائد استمرار الحرب ومردودها على الاستراتيجية الاسرائيلية؛ وثالثاً، زيادة احتمال تجديد الجبهة الشرقية ضد اسرائيل. كما ذكر ان العراق سيصبح قادراً على ارسال ستة الى ثماني فرق الى الجبهة الشرقية، وانه اصبح ذا خبرة، وتجربة، هامتين في مجال نقل قوات عسكرية كبيرة، وكذلك في مجال استعمال سلاح الطيران والصواريخ والسلاح الكيميائي.

لم تكتمل سنة على انتهاء الحرب العراقية ـ الايرانية حتى بدأت اسرائيل وخبراؤها العسكريون بالتحذير من القوة العسكرية العراقية المتزايدة، ومن امكانية توجّه العراق غرباً في نواياه العسكرية والسياسية. وفي صيف العام ١٩٨٩، كتب زئيف شيف سائلاً عن نوايا العراق العسكرية تجاه اسرائيل، وقال انه، بخلاف التقويم الاسرائيلي السابق، القائل انه سوف يمضي وقت طويل قبل ان يطوي العراق صفحة حربه مع ايران ونتائجها السلبية، فقد اتضح، مؤخراً، ان بضعة شهور انقضت منذ وقف اطلاق النار كانت كافية ليعيد العراق قوته الذاتية وليبدأ بتطوّر عسكري سريع. وأضاف شيف ان على اسرائيل تقويم الوضع بناء على الحقائق الميدانية، وعليها ان تأخذ بالحسبان ان العراق يطوّر قدرة عسكرية هائلة. وردّد شيف حديثاً لرئيس شعبة المخابرات العسكرية السابق، الجنرال ساغي، حيث قال انه مع انتهاء الحرب العراقية ـ الايرانية سيصبح العراق دولة عظمى في المنطقة. وذكر المعلّق العسكري ان العراق استطاع ان يبني مصانع عسكرية متطوّرة، تنتج الصواريخ، وتقوم بتحسينات جذرية لأسلحة مستوردة متعدّدة. ويقوم العراق، أيضاً، بتحسين أداء وفاعلية الاسلحة النووية والالكترونية المتطوّرة اصلاً؛ وان لكل هذا تأثيراً استراتيجياً هامّاً في السياسة العسكرية[٧].

منذ بداية العام ١٩٩٠، بدأت تتصاعد الاصوات والتحليلات الاسرائيلية المحذّرة، والمنذرة، من التطوّرات العسكرية العراقية، ومن التصاعد في التسلّح المتطوّر وأسلحة الدمار غير التقليدية. ففي بداية شباط (فبراير)، صرّح مسؤول كبير في المخابرات العسكرية بأن اسرائيل أخطأت بتقويمها للخط العسكري العراقي. وأشار الى ان انهماك العراق بتطوير صواريخ بعيدة المدى وتقاربه العسكري مع الاردن، وخصوصاً في مجال الطيران، يؤكد ان العراق ينفق الكثير من موارده على بناء قوة عسكرية تهدف التهديد المباشر لاسرائيل. وأضاف المسؤول العسكري، انه من الممكن ان تكون نيّة العراق بناء قوة عسكرية تردع اسرائيل من أي محاولة لضرب مفاعله النووي ومصانع الصواريخ والأسلحة المتطوّرة[٨]. امّا بخصوص التقارب العراقي ـ الاردني في المجال العسكري، فقد أكد وزير الدفاع آنذاك، اسحق رابين، للجنة الخارجية التابعة للكنيست ان اسرائيل «سوف لا تنظر بارتياح الى وجود جيش عراقي في الاردن»[٩]. وكتب مدير معهد السياسة الخارجية والأمن للولايات المتحدة الاميركية، دور غولد، في صحيفة «جيروزاليم بوست» الاسرائيلية، ان العراق قد تقدّم وتطوّر،

مؤخـراً، في ثلاثـة مجـالات كانت عائقـاً أمام اشتباكه العسكري المباشر مع اسرائيل. فالعلاقات الاستراتيجية الجديدة مع الاردن تمنح العراق بوّابة مباشرة على اسرائيل، وتعطيه غطاء جوياً كان دائماً عائقاً أمام الطيران العراقي، بالاضافة الى كون العراق قادراً على نقل قوات كبيرة، وبشكل سريع، الى خارج الاراضي العراقية، الأمر الذي لم يكن متوفّراً قبل حربه مع ايران(١٠).

وفي أعقاب تصريح الرئيس العراقي، صدام حسين، في نهاية آذار (مارس) ١٩٩٠، بأن العراق سوف يحرق نصف اسرائيل اذا ما أقدمت هذه على ضرب العراق جواً، علّق زئيف شيف بأن اسرائيل تركز على موضوعين هامّين متعلّقين بالتهديد العراقي. الأول موضوع تطوير العراق للسلاح النووي، الأمر الذي بات معروفاً لدى اسرائيل وانتشر مؤخراً بعد القبض على كبسولات كهربائية من صنع الولايات المتحدة الاميركية مهربة الى العراق، وهي مناسبة لاطلاق سلاح نووي؛ والثاني، عملية نشر بطاريات صواريخ أرض ـ أرض عراقية قرب الحدود مع الاردن. وذكر شيف انه ليس من المعروف اذا ما كانت هذه الصواريخ تحمل قذائف كيميائية، ولكن على أية حال تنظر اسرائيل بقلق الى هذا الأمر، وقـد ناقشت الموضوع مع الادارة الاميركية لرسم خطة عسكرية ـ سياسية مشتركة للردّ على هذا التصرّف العـراقي. وأضـاف انـه من المعتقد بأن الخطوة العراقية هذه ستتبعها خطوات أخرى، خصوصاً ان العراق بحاجة الى تأمين غطاء جوي لهذه الصواريخ. ولخّص شيف الوضع بأنه خطر، ويشـير الى انهماك عراقي عسكري متزايد في جبهته الغربية الموجّهة ضد اسرائيل. وأبدى شيف اعتقاده بأن نشر الصواريخ العراقية غرباً هو تلميح لاسرائيل، هدفه ردعها من محاولة ضرب صناعاته المتطوّرة.

كل هذه التطوّرات في الفهم الاسرائيلي للوضع العراقي يشير الى ان اسرائيل بدأت تركّز اهتمامها العسكـري الاستراتيجي على العراق والتطوّرات العسكرية فيه. وكما ذكرنا في المقدمة، فان الفهم الاسرائيلي تركّز على ثلاثة ثوابت عسكرية استراتيجية تشعر بأن العراق بدأ يتخطّاها، وراح يهدّد فعالية اسرائيل، ومن ثمّ يزعزع تفوّقها الاستراتيجي العسكري في المنطقة. وفي ما يلي الثوابت الثلاثة، ونظرة اسرائيل الى تهديدها من قِبَل العراق.

١ ـ الردع النووي الاسرائيلي كاستراتيجية عليا

منذ نهاية الستينات، وخصوصاً في أعقاب حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ التي فهم منها اسرائيليـاً انهـا اختـراق وزعزعة لاستراتيجيتها العسكرية التي كانت مبنية على الردع بالأسلحة التقليدية وبالضربات المسبقة الواقية، بدأت تتحوّل الاستراتيجية الاسرائيلية، وبشكل ملموس، الى استراتيجية الردع النووي كمتغيّر أساسي ومضمون للجم وتحجيم القوى العسكرية العربية. وقد كُتب الكثير عن هذه الاستراتيجية، يمكن تلخيصه في ما يلي.

تقوم هذه الاستراتيجية على أساس ان اسرائيل تمتلك مخزوناً كبيراً من السلاح النووي. وعليه، يتـوجّب على الذين يريـدون افتعال حرب معها ان يدركوا خطورة عملهم، وان أي محاولة لاحداث «هولوكوست» في اسرائيل سوف ينقلب دماراً كاملاً ضد المعتدين. أي ان القدرة النووية يجب ان تردع أي هجوم عربي، سواء أكان الهجوم تقليدياً أو غير تقليدي.

وصف البروفيسور الخبير في التسلّح النووي في الشرق الاوسط، يائير عبرون، العلاقات النووية العـربيـة والاسرائيلية بأنها شبكة علاقات غير رسمية ذات شروط مكتومة، وفهم صامت. ان هذه العـلاقـات مبنيّـة على قبول الدول العربية، وتعايشها مع القدرات النووية العسكرية الاسرائيلية؛

وان هذه الاسلحة يمكن ان تستعمل في ظروف متطرّفة جداً، وذلك عندما تشعر اسرائيل بالخطر على وجودها، وليس في الظروف العادية. وأضاف عبرون ان هذا الفهم العربي للردع الاسرائيلي ليس خياراً بل ناتجاً عن التفوّق التكنولوجي الاسرائيلي الذي لم يستطع العرب الوصول اليه، وكذلك هنالك فهم دولي لوضع اسرائيل، مبنيّ على التفهّم لتجربة «الهولوكوست» اليهودية واحتياجات اسرائيل لردع أي محاولة عربية لمسّ كيانها[١١].

وكتب دان مرغليت ان قوة اسرائيل النووية هي «انعكاس للصهيونية العقلانية»، حيث ان «الملجأ الأمن لليهود» هو اعتماد «قصاص هيروشيما» (القنبلة الذرية) ردّاً على التهديد ومنع تدمير طرف واحد، هو اسرائيل[١٢].

هنالك، أيضاً، كتابات تفيد بأن التسلّح النووي الاسرائيلي لا يقتصر على الحاجة الى الردع في حالات قصوى تهدّد اسرائيل، بل ان لهذا التسلّح أهدافاً تكتيكية لتحقيق نصر عسكري في معارك تقليدية غير مهدّدة للكيان. كتبت مجلة التايم انه خلال حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣ بين اسرائيل من جهة، ومصر وسوريا من جهة أخرى، وبالتحديد بتاريخ ١٩٧٣/١٠/٩، اقترح وزير الدفاع آنذاك، موشي دايان، على رئيسة الوزراء، غولده مائير، تجهيز عدّة صواريخ أو طائرات تحمل قذائف نووية، وذلك لاشعال الضوء الاحمر لمصر وسوريا. وكتب افنير ريغف في «هآرتس» ان الرئيس أنور السادات ارتكز على فرضية امكانية استعمال اسرائيل للسلاح النووي عندما اعتمد استراتيجية عسكرية محدودة في حرب تشرين الأول (اكتوبر)، وكذلك عندما قرّر الذهاب الى القدس لعقد صلح معها[١٣]. وكتب المعلّق عوزي بنزيمان، ان حقائق ووقائع عدة تشير الى ان اسرائيل تنوي استعمال سلاحها النووي لانجاز تفوّق تكتيكي في حرب تقليدية، وليس فقط لأهداف استراتيجية لحماية كيانها. وأضاف ان المعلومات المتوفّرة الأن حول الاسلحة النووية الاسرائيلية تشير الى ان اسرائيل تمتلك، وتطوّر، أسلحة نووية تكتيكية، ليس هدفها الردع الاستراتيجي، بل يمكن استعمالها تكتيكياً، وبشكل محصور، وفي جبهات معيّنة وعند الحاجة[١٤].

هناك مؤشرات كثيرة تؤكد ان اسرائيل بدأت، منذ انتهاء الحرب العراقية ـ الايرانية، تعتقد بأن العراق بدأ يتخطّى نظرية الردع الاسرائيلية، وانه «خرج» على «التفهّم العربي الصامت» بقبول عدم التوازن في الردع النووي لصالح اسرائيل. ويعتقد الاسرائيليون بأن العراق يمتلك التكنولوجيا والعلم الكافيين لانتاج وتصنيع السلاح النووي.

ذكر المعلّق عوزي بنزيمان، في المقالة المشار اليها آنفاً، ان العراق جاهد في بناء شبكة علمية كاملة لانتاج السلاح النووي الشبيه بذلك الذي أنتجته الولايات المتحدة الاميركية خلال الحرب العالمية الثانية. واستشهد بنزيمان بأقوال خبراء اميركيين (طريقة اسرائيلية للالتفاف حول الرقابة العسكرية)، انه عندما ضربت اسرائيل المفاعل الذري العراقي في العام ١٩٨١، كان العراق آنذاك بحاجة الى خمس الى عشر سنوات لانتاج قنبلة ذرية. واستشهد كذلك بتحليل للبروفيسور الاسرائيلي افنير كوهين، الذي قال، مؤخراً، ان العراق يقترب من صنع القنبلة الذرية أكثر ممّا يتوقعه الاسرائيليون. وأضاف بنيامين أن الاخطر من ذلك كله ان العراق يمتلك قدرات الاطلاق والقصف التي قد تصل كل بقعة في اسرائيل، وان الصواريخ العراقية، اذا ما حملت رؤوساً فتّاكة كيميائية، فهي كافية لتعدم النوم من عيون الاسرائيليين.

أمّا زئيف شيف، فقد رأى ان تهديدات الرئيس صدام حسين، في نيسان (ابريل) ١٩٩٠،

ضد اسرائيل ومواقعها المدنية تشير بالأخص الى التغيّر الاستراتيجي البطيء الذي كان مستتباً في الشرق الاوسط. فهناك تغيّر ملحوظ في ميزان الردع المتبادل، الناتج عن تراكم وتزايد في نظم القذف والارسال المتطوّرة لوسائل التدمير الشامل. فلقد طالت الذراع العراقية والعربية وأصبحت قادرة على انـزال الضربات القاسية بالمؤخرة الاسرائيلية. وضمن هذه القدرة ادخال طائرات بعيدة المدى في استطاعتها اختراق الأجواء الاسرائيلية وذات حمولة كبيرة لوسائل التدمير؛ وكذلك اقتناء، وتطوير، صواريـخ أرض ـ ارض، وتـطويـر أسلحة كيميائية وبيولوجية ونووية. وأضاف شيف ان الخبراء الاميركيين بدأوا بملاحظة التغيّر الاستراتيجي في المنطقة، بما في ذلك التغيّر في ميزان الردع، وان اسرائيل فقدت السيطرة ووحدانية القدرة على استعمال «الذراع الطويلة» وضرب العمق العربي، الأمر الذي كانت تتحصّن به على امتداد سنين طويلة. واستشهد شيف بخبراء عسكريين اميركيين ليخلص بأن الشرق الاوسط يشهد ميزان ردع جديداً مبنياً على عدم قدرة الطرفين على انزال ضربة أولى تقضي على نظم الاسلحة الاستراتيجية للعدو دون ان يأت هذا برد فعل عنيف ومؤلم. وكاثبات لنظرية الردع المتبـادل، كتب شيف، بعـد انتهاء الحرب الاميركية ـ الغربية على العراق، ان العراق لم يستعمل السلاح الكيميائي ضد اسرائيل، على الرغم من ضربها بصواريخ «سكود»، وذلك لأن العراق كان يعي ان معنى ذلك اجبار اسرائيل على ضربه بسلاح غير تقليدي وتدمير جزء كبير من بغداد؛ أي ان هناك ردعاً متبادلاً من استعمال سلاح التدمير غير التقليدي؛ وان الوضع الجديد هذا أغلق في وجه اسرائيل خيارات عدّة كانت متوفّرة سابقاً، ممّا يلزم قيادة أركان الجيش باجراء تغيير في استراتيجية الخطط العسكرية[١٥].

٢ ـ التفوّق النوعي ـ البشري والتكنولوجي

لم يعد سراً ان اسرائيل باتت تشعر، في السنوات الثلاث الأخيرة، بضرورة اعادة النظر في تسلّحهـا العسكـري، وفي التوازن الاستراتيجي بينها وبين الجيوش العربية المحيطة والمعنيّة بالصراع ضدها. ويذكرنا ذلك بنشاط مماثل في أعقاب حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، التي حقّقت الجيـوش العربية فيها مفاجأة استراتيجية، وتمكّنت من انزال خسائر فادحة بالجيش الاسرائيلي أفراداً ومعدّات، واستطاعت، في المراحل الاولى، التقدّم داخل خطوط الدفاع، ممّا سبّب الذعر لدى الاسرائيليين، وحثّهم على اعادة التفكير في استراتيجية التفوّق النوعي على العرب، وفي أهلية القوات المسلّحة، بأذرعتها المختلفة. وبعد دراسات مكثّفة وتمعّن في نجاح الهجوم العربي وفشـل اسرائيـل في ردعـه، جاءت خطة الجيش Matmon - B ، في العـام ١٩٧٤، لتحـديد استراتيجية اسرائيلية جديدة، جوهرها اعادة بناء القوات المسلّحة على نحو يمكّنها من اعادة تفوّقها والقيام بهجوم سريع وكاسح ضد قوات العدو، وذلك قبل ان تتمكّن أي قوة خارجية من التدخّل في المعركة. لقد تضمّنت الخطة زيادة ملحوظة في الكوادر البشرية ذات التأهيل العالي، وزيادة هائلة في مخزون الاسلحة، ورفع مستواها التكنولوجي؛ وكذلك شرع في تعديل بنية القوات المسلّحة والتغيّر النوعي في التنسيق فيما بينها[١٦].

امّا الحديث الاسرائيلي في الآونة الاخيرة، فقد تركّز على ما يسمونه بالقفزة النوعية في القدرات والامكانات العسكرية العربية، الامر الذي «يحتّم» على اسرائيل القيام بقفزة مماثلة، من أجل الحفاظ على تفـوّقهـا العسكري على الجيوش العربية. وبمناسبة اصدار التقرير العسكري السنوي لعام ١٩٨٨ لمركز الابحاث الاستراتيجي في جامعة تل ـ أبيب، قال الجنرال المتقاعد أهارون ياريف ان هنـاك بوادر خطرة تشـير الى ان الفـارق النـوعي بين القـوة العسكرية الاسرائيلية وبين الجيوش

العربية بدأ بالتناقص لصالح العرب، ممّا قد يوحي لهم بأنهم يستطيعون حل النزاع مع اسرائيل بقوة السلاح[١٧].

لقد تركّزت التحسّبات والتخوّفات الاسرائيلية، والاميركية، للتسلّح وللاستعدادات العربية على الجبهة العراقية بشكل خاص، وبالذات منذ انتهاء الحرب العراقية ـ الايرانية في صيف العام ١٩٨٨. وكما ذكرنا سابقاً، فلقد سبب وقف اطلاق النار مع ايران اعادة النظر في الخطط العسكرية الاسرائيلية، وفي تحسباتها العسكرية في المنطقة. وتتلخّص المخاوف الاسرائيلية من الجبهة العراقية في ثلاثة عناصر مكمّلة، يعتقد الاسرائيليون بأنها تمكّن الجيش العراقي من اختراق التفوّق العسكري التكنولوجي الاسرائيلي، الذي هو عماد استراتيجية اسرائيل في المنطقة. وهذه العناصر هي: اولاً، تطوير وتنشئة الخبرات الذاتية لتطوير الاسلحة المتطوّرة وصناعتها؛ وثانياً اتقان استعمال الاسلحة المتطوّرة واقتنائها بكميات فاعلة؛ وأخيراً تطوير واستعمال الاسلحة التكتيكية غير التقليدية، كالأسلحة الكيميائية والقذائف الغازية الفتّاكة وغيرها.

فالعراق فاجأ اسرائيل حين أعلن عن اطلاق صاروخ تجريبي مداه ٦٥٠ كيلومتراً، وهذا يعني ان العراق أصبح قادراً على تحسين، وتطوير، الصاروخ السوفياتي «سكود». وهذه القدرة على التطوير ليست، في نظر الاسرائيليين، سهلة، بل معناها ان العراق قد أتمّ سلسلة من التجارب لعشرات من الصواريخ، واستطاع بناء، أو تحسين، محرّك الصاروخ، واطالة مداه، ونجح في التغلّب على كثير من العوامل المرتبطة بصنعه. أضف الى ذلك قدرة العراق على بناء الرؤوس المتفجّرة المعدّلة والملائمة للصاروخ الجديد. وبناء على ذلك، فان العراق أصبح ذا خبرة ومعرفة هامّة في صنع الصواريخ وتطويرها[١٨]. وحول هذا الامر، علّقت «الجيروزاليم بوست» بأن قدرة العراق على تحسين وتطوير صاروخ «سكود»، بما في ذلك اطالة مداه ودقّة اصابته للهدف، تجعله قادراً على تغطية كل شبر في اسرائيل بالصواريخ، دون ان يغادر أي جندي عراقي حدود بلاده.

وفي بداية شباط (فبراير) ١٩٩٠، صرّحت مصادر عسكرية اسرائيلية بأن سلاح الطيران العراقي قد ازداد عدده وازدادت خبرته خلال الحرب مع ايران؛ كما ان الطيّارين العراقيين أصبحوا قادرين على ضرب عمق العدو والقيام بغارات جوية بعيدة المدى متزوّدين بالوقود في الجو. وعلّقت تلك المصادر بأن العراق يحاول بناء قوة رادعة لاسرائيل فيما لو حاولت ضرب منشآته العسكرية المتطوّرة، بما في ذلك صناعة الصواريخ[١٩]. وبعد أسابيع من هذه التصريحات ذكرت الصحف العربية، والاجنبية، ان العراق قام ببناء قواعد صاروخية على حدوده الغربية مع الاردن. وقد أثار هذا الخبر أسئلة اسرائيلية وأجنبية عدّة حول توازن الردع في المنطقة. وعلّقت مصادر مخابراتية اميركية على الموضوع بقولها ان بناء قواعد صاروخية ثابتة من شأنها تحسين القدرة على اصابة الهدف معناه اعلان العراق عن عزمه على الانتقام والردّ على أي محاولة اسرائيلية لضرب منشآته العسكرية، بما في ذلك مصانع الاسلحة الكيميائية والصواريخ. وفي تصريح من البيت الابيض في واشنطن، قيل «ان الخطوة العراقية هي بمثابة عامل في عدم الاستقرار في المنطقة»[٢٠].

في أعقاب التهديد العراقي بحرق نصف اسرائيل، اذا ما قامت هذه بضرب العراق، صرّح خبراء عسكريون اميركيون بأن العراق يمتلك السلاح الكيميائي ووسائل القذف التي تصل الى عمق اسرائيل. وقال عضو مؤسسة كلية البحرية الاميركية، سيث كاروس، ان العراق يمتلك أكبر برامج التسلّح الكيميائي وأكثرها تقدّماً في العالم الثالث. وباعتماده على مصادر مخابراتية عسكرية،

أشار الى ان العراق طوّر قدراته لتصنيع ٧٠٠ طن من العناصر الكيميائية في السنة، وانه يمتلك غاز الخردل وقذائف مضادة للاعصاب وأسلحة كيميائية أخرى[٢١]. وفي اليوم عينه، كتبت صحيفة «الجيروزاليم بوست» ان معلّقين غربيين، من الذين يراقبون الشرق الاوسط عن كثب، يعتقدون بأن تصريحات الرئيس صدام قد غيّرت جذرياً المعادلة في الشرق الاوسط، حيث سيشعر العرب الآن بأنه في استطاعتهم مواجهة اسرائيل على قدم المساواة[٢٢].

وفي تعليق للصحيفة البريطانية «لندن تايمز»، جاء انه «اذا لم يتمّ الردّ على تحدّي صدام، فان الاتفاقيات الدولية حول منع نشر الاسلحة الكيميائية سوف تلغى، حيث أن لهذه التهديدات أبعاداً دولية تتجاوز اسرائيل». وزعمت الصحيفة ان هناك «واجباً دولياً شرعياً» لاجبار العراق على الانقياد للاتفاقيات الدولية، بما في ذلك امكانية الضربات العسكرية المسبقة ضد أهداف عراقية[٢٣].

وفي تحليل للجنرال المتقاعد أهرون ليفران عضو في مركز الدراسات الاستراتيجية لجامعة تل ـ أبيب، أشار الى ان للعراق تجربة ميدانية مكثّفة في مجال استعمال الصواريخ واستعمال الأسلحة الكيميائية، وأثبت العراق قدرات جيدة في المجالات التكنولوجية العسكرية، وخصوصاً في مجال تطوير الصواريخ. واعتقد ليفران بأن العراق يطوّر هذه الاسلحة، لغرض الردع على الارجح، ومن أجل التوازن العسكري مع اسرائيل، وردّاً على تفوّقها العسكري التكنولوجي. وأضاف ان هذا التطوّر يشير الى تحوّل استراتيجي في التوازن العسكري في المنطقة، وفي نظرية التفوّق العسكري الاسرائيلي[٢٤].

أمّا قائد المخابرات العسكرية، الجنرال امنون شاحاك، فاعتقد بأن تهديدات الرئيس العراقي نابعة من معرفته بأن العراق يقوم بصنع أسلحة عسكرية قد تقلق اسرائيل، وان اسرائيل قد تقوم بضرب العراق، خصوصاً اذا ما كانت هذه الاسلحة نووية. وأضاف شاحاك ان العراق يعرف ان اسرائيل لن تمكّن العراق من الوصول الى انجازات معيّنة قد تؤثر في التوازن العسكري الحالي. وبناء عليه، فان الرئيس العراقي يدلي بتصريحاته ليخفي الانجازات العراقية غير المقبولة لدى اسرائيل[٢٥]. وكتب المعلّق الصحفي رؤوفين فدهتسور ان هذا الوضع الجديد يلزم مقرري السياسة الأمنية الاسرائيلية بشكل مستعجل أخذ قرارات ذات آثار استراتيجية بعيدة المدى، بما في ذلك التغيير في بعض عناصر رؤيا الأمن القومي[٢٦].

ان قضية تحدّي العراق لاستراتيجية التفوّق النوعي الاسرائيلي قد تتلخّص في بحث مطوّل قام به ضابط المخابرات الاسرائيلية السابق دانيئيل ليشم، في معهد يافيه للأبحاث الاستراتيجية في جامعة تل ـ أبيب. وعلى الرغم من ان البحث لم ينشر حيث حصر استعماله في الأوساط الأمنية فقط، الّا ان بعض الصحف تناول العناصر الهامّة فيه. أورد ليشم في بحثه انه اذا ما قرّر العراق ضرب اسرائيل، فانه سيطلق عشرات الصواريخ في آن وليس بشكل مفرد كما حصل الأمر مع ايران؛ وسوف يكون لهذه الصواريخ تأثير سيكولوجي ملحوظ على اسرائيل. ان العراق منهمك في برامج تصنيعية عدّة، ويتعاون مع عدة دول أخرى، الأمر الذي يزوّده بالمعرفة وبالمواد اللازمة وبالتكنولوجيا المناسبة. لقد طوّر العراق شبكة صناعات عسكرية مستقلة. ومن الأمور التي تثير قلق اسرائيل برامج تصنيع الصواريخ، وخصوصاً تطوير صاروخ سكود الذي يمكّن العراق من اطلاقه من على بعد ٦٠٠ كيلومتر، وكذلك تطويره لصاروخ «العباس» الذي سيصل مداه الى ٩٠٠ كيلومتر. كذلك قام العراق بتطوير أنواع أكثر تطوّراً من الصواريخ مثل «الكوندور ـ ٢»، وهو يمتلك الآن المعرفة والقدرة

والتكنولوجيا والشبكة الصناعية للقيام بذلك. كذلك قام العراق بالتجربة الأولى في ارسال صاروخ فضائي؛ ويعمل على تطوير نموذجين من صاروخ «فهد» وكذلك صاروخ «تموز» الذي سيصل مداه ٢٠٠٠ كيلومتر. وبتزويد هذا الصاروخ بكمية أكبر من المتفجّرات عمّا هو مفروض يصبح بالامكان تقصير مداه بحيث يضرب أي بقعة في اسرائيل. وذكر ليشم ان صاروخ الحسين ذو قدرة على حمل ١٥٠ كيلوغراماً من الغاز، وان العراق يطوّر رؤوساً قاذفة ملائمة لقذف سلاح بيولوجي، ويقوم بمحاولات لصنع سلاح نووي. وخلص ليشم بأن العراق قام ببناء قواعد صاروخية على الحدود الغربية مع الاردن وزوّدها بالصواريخ الدفاعية ووسائل الدفاع الاخرى؛ وان كل هذا يجعل اسرائيل، بسلاحها الجوي، غير قادرة على القضاء على هذه الاسلحة المتطوّرة في طلعة، أو هجمة، جوية واحدة، وان الامر يحتاج الى قوات متعدّدة، وضربات مكثّفة ومتواصلة، ولمدة طويلة[٢٧].

ان هذه الكتابات وأخرى عديدة متنوّعة، تشير الى ان اسرائيل باتت تتحسّب من التطوّرات العربية والعراقية في مجالات التكنولوجيا الرفيعة وفي مجالات الاسلحة الفتّاكة وامكانية القذف بعيد المدى. وهذا التحسّن يدور حول تهديد هذه التطوّرات للتفوّق النوعي البشري والتكنولوجي الاسرائيلي، وهو أحد أعمدة الأمن القومي الاسرائيلي. فمنذ حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، وخلال الثمانينات، عملت اسرائيل، بشكل نشط، على تطوير هذا التفوّق، آملة في ان يستمر الى أجل بعيد، ويكون كفيلاً بردع أي محاولة عربية لاستعمال الخيار العسكري. ولقد بدأ القلق الاسرائيلي يتزايد ليس فقط للاعتقاد بأن العراق بات متقدّماً بالتكنولوجيا العسكرية، بل بالأخص لأن اسرائيل بدأت تشعر بأنه مع تزايد هذا التطوّر أصبحت قدرة اسرائيل على ازالة الانجاز العربي تتناقص، وأصبحت تلك القدرة ذات تكلفة عالية ممّا قد يرغمها على الاعلان عن استعمال السلاح النووي، بدلاً من الردع التقليدي.

٣ ـ المراكز السكانية ومؤخرة الجبهة كعمق استراتيجي

يقول الاسرائيليون ان عمق اسرائيل الاستراتيجي والمراكز السكانية لم تمسّ بأي أذى يذكر، منذ حرب العام ١٩٤٨ والحروب التي تلتها، نتيجة لاتباعها الاستراتيجية العسكرية الرادعة. وتقوم هذه الاستراتيجية، أساساً، على عنصرين عسكريين هامين، هما: اولاً، ضرب القوات العربية على أرضها قبل ان تستعمل ضد اسرائيل؛ وثانياً، استعمال عامل الردع، بمعنى اقناع العرب عسكرياً بأن أي محاولة لضرب المراكز السكانية الاسرائيلية سوف يكلفهم ما لا طاقة لهم على تحمّله. وذكر الاسرائيليون ان المحاولات العربية القليلة لضرب المؤخرة السكانية في السابق قوبلت بضربات اسرائيلية عنيفة. ففي خلال حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ أصابت بعض الصواريخ السورية مستوطنة اسرائيلية في الجليل الأعلى، الّا انه تمّ الرد عليها بضرب رئاسة أركان الجيش السوري في قلب دمشق، الأمر الذي دفع السوريين الى الامتناع عن أي محاولة جديدة لضرب العمق الاسرائيلي[٢٨]. كما حاولت مصر، من جانبها، اطلاق عدد من الصواريخ الى تل ـ أبيب، فردّت عليها اسرائيل بالتهديد النووي، ممّا جعل المصريين يمتنعون عن ضرب أي مراكز سكانية اسرائيلية خلال أيام الحرب المذكورة.

وما ان هدّد العراق بحرق نصف اسرائيل، حتى علت أصوات في اسرائيل مطالبة بالتفكير، جدياً، بتعزيز الاستراتيجية العسكرية، لأن للقدرات العراقية على ضرب المؤخرة الاسرائيلية السكانية أبعاداً استراتيجية يجب الرد عليها. كتب رؤوفين فدهتسور[٢٩]، ان هناك أربعة طرق يمكن استعمالها،

أو استعمال بعضها، كردّ على التهديد العراقي. فهناك، اولاً، اسقاط الصواريخ العراقية بعد اطلاقها؛ وثانياً العمل على تقوية الدفاع المدني وتحصين الملاجىء وتحسين الاجهزة الواقية ضد الكيماويات والغازات؛ وثالثاً ضرب قواعد الصواريخ على أرضها قبل اطلاق الصواريخ؛ وأخيراً الارتكاز على عامل الردع النووي بالتهديد بانزال خسائر من الصعب على العراق تحمّلها. وأشار فدهتسور الى ان الطريقتين الثالثة والرابعة كانتا مستعملتين دائماً وكانتا فعّالتين. غير ان القدرات العسكرية العراقية الجديدة ونوايا العراق المعلنة، أي التوفيق بين الارادة والقدرة، جعلت هاتين الطريقتين غير كافيتين لحماية العمق الاستراتيجي. فأي محاولة اسرائيلية لضرب الصواريخ العراقية يجب ان تأخذ في الحسبان ردود الفعل العراقية والخسائر الاسرائيلية التي قد تنجم عن ذلك. ان ضرب المفاعل الذري العراقي، في العام ١٩٨١، كان ممكناً حيث ان العراق حينها لم يكن قادراً على ردّ فعل مؤلم لاسرائيل. أمّا الآن والصورة قد تغيّرت، فيجب على اسرائيل التمعّن في استراتيجيتها، وفي الخطوات التي يمكن اتخاذها. واعتقد فدهتسور بأن المعادلة قد انقلبت من ردع اسرائيل كحامية لعمقها السكاني الى ردع عراقي كحام لمنجزاته العسكرية الاستراتيجية. وأضاف ان أي محاولة اسرائيلية لتطوير سلاح مضاد للصواريخ ستكون ذات تكلفة باهظة، ومن ثمّ سوف لا تكون محكمة لمنع العراق من الوصول الى المؤخرة السكانية.

أمّا جيمس هاكت، عضو اللجنة الاستشارية للرئيس الاميركي لشؤون الحدّ من انتشار الاسلحة، كتب ان شبكات الصواريخ في الشرق الاوسط، وخصوصاً تلك التي تطوّر في العراق، أصبحت تهدّد قلب اسرائيل. ومع انه أشار الى ان اسرائيل بامكانها ازالة بعض هذا الخطر من طريق الضربات المسبقة من الجو، من خلال تطويرها لصواريخها بعيدة المدى، مثل «اريحا ـ ١» و«اريحا ـ ٢»، الّا ان عدد الصواريخ المحيطة باسرائيل، وجودتها، يصعب عملية تدميرها، ويضع اسرائيل في مأزق يجب البحث عن حلول له. واقترح هاكت ان تأتي هذه الحلول من خلال البرنامج الاميركي لتطوير برامج الدفاع الفضائي (S.D.I)[٣٠].

لقد أثارت هذه التطوّرات في القدرة العربية، وخاصة العراقية، على ضرب المراكز السكانية في اسرائيل نقاشات وبحوثاً عديدة، منها العلنية ومنها السرية، تمحور النقاش الاسرائيلي في مواضيع الصواريخ المضادة مثل «الباتريوت» الاميركي الذي يعتقد بأنه غير كاف، والصاروخ الاميركي ـ الاسرائيلي «حيتس»، وهو غير جاهز بعد، وكذلك الاستعدادات في الدفاع المدني، مثل الملاجىء والكمّامات الواقية قبل ضرب المراكز السكانية[٣١]. ومن ناحية أخرى، هناك نقاش طويل ومتواصل حول البحث عن طرق ووسائل لازالة هذا الخطر العربي، بما في ذلك حرب واقية وضربات مسبقة للمنشآت الاستراتيجية وردع نووي، الخ.

المطلب الاسرائيلي

يستنتج من البحث في الامور آنفة الذكر ان الاعتقاد الاسرائيلي أخذ يتعزّز بأن العراق يتّجه بتطوّراته العسكرية والسياسية نحو مسّ فاعلية العناصر الاساسية في التفوّق والردع الاسرائيلي الاستراتيجي. لقد تعمّق الاعتقاد منذ انتهاء الحرب العراقية ـ الايرانية بأن التطوّرات العلمية والتكنولوجية النوعية والكمّية التي تجرى في القوات المسلّحة العراقية وقدرة الجيش العراقي على الردع والقتال قد وصلت حدّاً يشكّل خطراً على الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية في المنطقة.

قد يسأل البعض عن موضوعية هذا الاعتقاد الاسرائيلي، أو عن واقعية هذا التقويم على

أرض المعركة. وقد يقال ان التقويم الاسرائيلي يقوم، عادة، على تعداد واحصاء القوى البشرية والآلية لكل الجيوش العربية مجتمعة، وان هذا التعداد غير واقعي[٣٢]. وقد يضيف آخرون انه منذ حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ تتسم القراءة العسكرية الاسرائيلية، أحياناً، بالمبالغة، النابعة من الحذر الشديد وتقويم الحدّ الاقصى للأمور. وهناك، أيضاً، الرأي السائد بأن اسرائيل باتت أسيرة شعورها بضرورة استمرار تفوّقها العسكري، والحفاظ على هذا التفوّق ولو على حساب البحث في بديل منه، أي ان التفوّق العسكري، بحدّ ذاته، هو الاستراتيجية[٣٣]. ومهما تعدّدت وتكاثرت الاسئلة، فان الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية هي الاطار الفكري المسيّر لسياسة الحكومات الاسرائيلية المتتالية. وتبعاً لذلك، فان التقويم العسكري الذاتي لاسرائيل هو أساس تحرّكها، بغض النظر عن مصداقية، أو واقعية، هذا التقويم.

انطلاقاً من هذه الفلسفة والممارسة، بدأت اسرائيل تتحدّث عن الخطر في التوازن العسكري في المنطقة، وعن ضرورة ازالة، أو ايقاف، هذا الخطر، للحفاظ على تفوّقها. وهي، في هذا الصدد، بحثت في أربعة خيارات، هي:

○ العمل على تطوير وسائل دفاع تبطل فاعلية الصواريخ العراقية بعد اطلاقها. ويتمحور العمل في هذا المجال في بناء الصاروخ المضاد «حيتس»، الذي يأمل الاسرائيليون والاميركيون في ان يشكّل ردّاً فعّالاً على الصواريخ بعيدة المدى؛ وكذلك في بناء وسائل استكشاف مبكر تعطي اسرائيل الوقت الكافي لاسقاط الصواريخ الموجّهة ضدها. وفي هذا المجال، أرسلت اسرائيل القمر الاصطناعي «افق» وتعمل جاهدة على الاستفادة الثابتة من وسائل الانطلاق والانذار المبكر الاميركي في المنطقة.

○ العمل على تدعيم، وتطوير، وسائل الدفاع المدني ومراكز الحماية واللجوء الجماعي في المراكز السكانية وغيرها من استعدادات هدفها ابطال، أو التقليل، من فاعلية الصواريخ والقذائف التقليدية وغير التقليدية. وفي هذا المجال، قام، ويقوم، سلاح الهندسة الاسرائيلي بتطوير أقنعة واقية ضد السلاح الكيميائي والغازات السامّة الاخرى.

○ ضرب، وتعطيل، الصواريخ العراقية في قواعدها قبل اطلاقها. وفي هذا المجال، قامت قيادة أركان الجيش الاسرائيلي باعداد خطط وخطط بديلة تهدف ابطال فاعلية القدرات العراقية قبل استعمالها. كذلك جهّزت القوات المسلّحة بالطائرات بعيدة المدى وبصواريخ أرض ـ أرض، مثل «اريحا ١» و«اريحا ٢»، وكذلك صواريخ جو ـ أرض متطوّرة من صنع أميركي ومن صنعها الذاتي.

○ الارتكاز على السلاح النووي كعامل ردع، أو كسلاح تكتيكي، قد تستعمله اسرائيل، اذا ما تمكّن العراق من التهديد الفعلي للعمق الاستراتيجي الاسرائيلي ولقواتها المسلّحة.

ان البحث المطوّل في هذه الخيارات الاربعة أصبح مجرّد بحث تطوّري، لأن الميزان العسكري في المنطقة، وعلى الاقل بالنسبة الى العراق، قد تغيّر جذرياً. فمنذ اللحظة التي دخلت فيها القوات العراقية أرض الكويت بدأت الصورة تتبلور، بحيث أصبح ضرب القدرة الاستراتيجية العراقية وقوات العراق الضاربة هدفاً اميركياً ـ اطلسياً، الامر الذي تعتبره اسرائيل فرصة تاريخية لازالة خطر كان يهدّد استراتيجيتها في المنطقة.

ولقد كثر الحديث عن دور اسرائيل المعلن، والخفي، في التخطيط لضرب العراق، وعن اشتراكها مع قوات التحالف ضد العراق، الامر الذي يحتاج الى وقفة مفصلة. غير ان الأهمّ من كل هذا هو وجود مصلحة اسرائيلية في الغاء التحدّي العراقي العسكري، وقد جاءت نتائج الحرب على العراق في مصلحة الاتجاه الذي كانت تخطط له اسرائيل، قبل الحرب وخلالها.

فخلال أيام قليلة بعد غزو العراق للكويت، قال سفير اسرائيل السابق في واشنطن، ان الحصار الاقتصادي على العراق يجب ان يدعّم باستعمال القوة العسكرية، وان اسرائيل على استعداد لأن تقوم بهذا الدور[٣٤]. وفي تقرير لصحيفة «الواشنطن بوست» جاء ان اسرائيل بدأت، منذ الاسبوع الاول لغزو الكويت، تحريض الادارة الاميركية لضرب العراق عسكرياً. وذكر التقرير ان اسرائيل أرسلت رسائل عدّة لأعضاء الكونغرس الاميركي توضح لهم ان اسرائيل ليست معنيّة بالتوصّل الى الاتفاق السياسي مع العراق، بل هي معنيّة بضربه عسكرياً. كذلك قامت السفارة الاسرائيلية في واشنطن بارسال معلومات مخابراتية سرية الى داعمي اسرائيل في الكونغرس. وذكر التقرير أيضاً ان اتصالات وزير الاسكان والبناء الاسرائيلي، اريئيل شارون، كانت تحرّض، بشكل سافر، على ضرب العراق عسكرياً. ولخّص التقرير واسع الانتشار انه من وجهة النظر الاسرائيلية فان أي اتفاق سياسي مع العراق دون ضرب قدراته العسكرية سيكون مصيبة على اسرائيل[٣٥]. وكتب معلّق صحيفة «هآرتس» العسكري، زئيف شيف، انه اذا ما قامت القوات الاميركية والقوات المتحالفة معها بسحق القوة العسكرية العراقية، فان ذلك سوف يتسبب في تغيير جذري للتوازن الاستراتيجي العسكري في المنطقة، وسوف يلغي خط تصادم نووي عراقي ـ اسرائيلي في التسعينات. وأبدى شيف تخوّفه من ان الاهداف العسكرية الاميركية، والاسرائيلية، قد لا تكون مماثلة حيث يمكن ان تكتفي اميركا بالانسحاب العراقي من الكويت بينما تأمل اسرائيل في ان تنتهي الأزمة بسحق القوة العسكرية العراقية. ومن الأدلّة الاكثر وضوحاً على الموقف الاسرائيلي الرسمي ما قاله وزير الخارجية، دافيد ليفي، للسفير الاميركي لدى اسرائيل، خلال أزمة الخليج، من ان اسرائيل تتوقّع ان تقوم الولايات المتحدة الاميركية بتنفيذ الوعد التي تعهّدت به لاسرائيل اثر غزو العراق للكويت. ويتضمّن هذا العهد ان تقوم الولايات المتحدة الاميركية بالقضاء على «التهديد العسكري» في المنطقة. وأضاف ليفي ان اسرائيل تلتزم الهدوء قناعة منها بأن اميركا سوف توفي بوعدها[٣٦].

أمّا اسحق رابين، فقد صرّح في اثناء الحرب على العراق بأن ما يحصل في الخليج هو «معجزة»، لأن «الآخرين يقومون بدلاً منّا بالعمل لصالحنا، والثمن الذي دفعناه لحدّ الآن بخس». وأضاف قائلاً، ان هذه الحرب، من وجهة النظر الاسرائيلية، هي حرب «ديلوكس»[٣٧]. وبعد شهور على انتهاء الحرب، عزا زئيف شيف عدم ردّ اسرائيل على ضربها بالصواريخ العراقية الى ان المصلحة الاسرائيلية كانت تقضي القضاء على القوة العسكرية العراقية، الامر الذي فعله الاميركيون وشركائهم[٣٨].

على أي حال، اذا كان من المبكر ان نخوض في الاتفاقيات العسكرية والسياسية التي تمّت بين الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل بخصوص ضرب العراق لأن هذه الاتفاقيات ستبقى سرية الى سنين عدة مقبلة، من الصعب حصر دور اسرائيل في العملية العسكرية والمخابراتية لسريتها وللتكتم عليها من أجل الحفاظ على «التحالفات» الجديدة في المنطقة. فان الواضح هو ان القضاء على

التحدي العراقي الاستراتيجي كان مطلباً اسرائيلياً عملت اسرائيل كل ما في وسعها من أجله، فقام الاميركيون وحلفاؤهم بتحقيقه.

---

(١) Har-even, Alouph; "Toward a Coalition of Peace or War", *New Outlook*, No. 37, 1990.

(٢) من مقابلة مع اهارون ياريف، هآرتس، ١٩٨٨/٩/٨.

(٣) *Draft Document, CIA*, U.S. Government, 1986.

(٤) هآرتس، ١٩٨٨/٧/٣١.

(٥) *Seminar on the Gulf War*, Organized by Jaffee Center for Strategic Studies, Tel-Aviv University, on 30 March 1988.

(٦) هآرتس، ١٩٨٨/٩/٢.

(٧) المصدر نفسه، ١٩٨٩/٨/٢٤.

(٨) معاريف، ١٩٩٠/٢/٩.

(٩) هآرتس، ١٩٩٠/٢/٢١.

(١٠) الجيروزاليم بوست، ١٩٩٠/٢/٢٣.

(١١) هآرتس، ١٩٩٠/٤/٦.

(١٢) المصدر نفسه، ١٩٩٠/١٠/٣.

(١٣) المصدر نفسه، ١٩٩٠/١١/٢٨.

(١٤) المصدر نفسه، ١٩٩٠/٤/٦.

(١٥) المصدر نفسه، ١٩٩٠/٤/٩.

(١٦) Luttwak, Edward N.; "Defense Planning in Israel", in Newman (Ed.), *Defense Planning Less Industrialized States*, Boston: Lexington Books, 1984, pp. 131 - 144.

(١٧) هآرتس، ١٩٨٨/٩/٨.

(١٨) زئيف شيف، المصدر نفسه، ١٩٩١/٤/٧.

(١٩) هآرتس، ١٩٩٠/٢/٩.

(٢٠) *The New York Times*, 30/3/1991

(٢١) المصدر نفسه، ١٩٩٠/٤/٣.

(٢٢) الجيروزاليم بوست، ١٩٩٠/٤/٥.

(٢٣) *The London Times*, 4/4/1990.

(٢٤) الجيروزاليم بوست، ١٩٩٠/٤/١٣.

(٢٥) يديعوت احرونوت، ١٩٩٠/٥/١.

(٢٦) هآرتس، ١٩٩٠/٤/٢٦.

(٢٧) الجيروزاليم بوست، ١٩٩٠/١١/٢٣.

(٢٨) هآرتس، ١٩٩٠/٤/٢٦.

(٢٩) See Hackett, James T.; "The Ballistic Missiles Epidemic", *Global Affairs*, Winter 1990, pp. 39 - 57.

(٣٠) الجيروزاليم بوست، ١٩٩٠/٤/٤.

(٣١) "Draft Document, CIA", *op. cit.*

(٣٢) هآرتس، ١٩٨٨/٦/٢٩.

(٣٣) الجيروزاليم بوست، ١٩٩٠/٨/١٥.

(٣٤) *The Washington Post*, 24/8/1990.

(٣٥) هآرتس، ١٩٩٠/١٠/١٢.

(٣٦) الجيروزاليم بوست، ١٩٩١/١٢/٦.

(٣٧) المصدر نفسه، ١٩٩١/٢/٢٢.

(٣٨) هآرتس، ١٩٩١/٥/٣.

ظاهرة معاداة اليهـود بين الحقيقة والحقائق

ا. د. عبدالوهاب محمد المسيري

تحرص أدبيات معاداة اليهود (التي يقال لها «معاداة السامية») على تصوير اليهود، كل اليهود، باعتبارهم خونة وقتلة ومرائين بشكل مطلق، وعلى تأكيد ان اليهودي كذا بطبعه، وان «الطبيعة البشرية اليهـوديـة» جُبلت على الطمـع، أو البخـل، أو ما شابه من صفات سلبية. ومن المفارقات الجديرة بالتسجيل ان موقف أعداء اليهود هو موقف صهيوني تماماً. فكل من الصهيوني وعدو اليهود يرى اليهودي على انه شخص فريد لا يخضع للحركيات الاجتماعية التي يوجد فيها، ولا ينتمي الى الأمّة التي يعيش بين ظهرانيها، وكلاهما يعتقد بأن اليهودي يقف، دائماً، في مقابل الاغيار (غير اليهود)، اذ انه ـ حسب وجهتي نظرهما ـ ثمّة خاصية ما في اليهود، ثمّة خصوصية كامنة فيهم، تجعل من العسير على كل المجتمعات الانسانية دمجهم، أو استيعابهم، وتجعل من العسير عليهم الاندماج فيها. وقد يخلص الفريقان الى نتائج مغايرة شكلاً، ولكنها، في نهاية الامر، متّفقة من ناحية البنية. فكلاهما يتفق على ضرورة « خروج اليهودي» من المجتمع الذي ينتمي اليه. ويجب ان نتذكر ان اليهودي الذي يفرّ من كره أعداء اليهود هو الذي يصبح مستوطناً صهيونياً يغتصب الارض العربية، ويتحوّل، هو ذاته، بعد قليل، الى الجندي الصهيوني الذي نراه على شاشات التلفزيون يقتل الاطفال العرب. وقد أدرك الصهيونيون ذلك تماماً؛ ولذا فتاريخهم هو تاريخ التحالف مع أعداء اليهود؛ بل ان الصهيونية وصفت بأنها تعيش على الكوارث اليهودية. ومن المعروف لدى الدارسين ان الحركة الصهيونية نظّمت هجمـات (أحيـانـاً مسلّحة) على الأفراد والجماعات اليهودية، لترغمهم على الخروج من بلادهم، ليتحـوّلوا الى مادة استيـطانيـة وقتـالية في المستوطن الصهيوني. واشاعات الهجمات على اليهود السوفيات وظاهرة نبش قبور اليهود في اوروبا هي، في أغلب الظن، من تدبير الحركة الصهيونية. وقد جاء في احد تواريخ الصهيونية انه اذا كان ثيودور هرتسل هو ماركس الصهيونية، أي منظّرها، فهتلر هو لينـين الصهيونية، أي من وضعها موضع التنفيذ، وذلك من طريق تصعيد اضطهاد اليهود في اوروبا، فهاجرت الآلاف الى فلسطين، وهو ما فشلت الحركة الصهيوينة فيه حتى ذلك التاريخ.

وهذا التحالف التاريخي المباشر بين الفريقين أصبح أمراً معروفاً، وتناوله العديد من الدراسات، ولن نتطرّق اليه في مقالتنا هذه؛ ولكننا سنتناول موضوعاً قريب الصلة به، لم يتنبّه له الكثيرون، وهو نجاح الصهيونيون في اشاعة ادراكهم للواقع، وموقفهم منه، من طريق تناول احداث ووقائع وأساطير العداء لليهودية، بعد تجريدها من سياقها التاريخي وعزلها عن أي قوى اجتماعية، أو انسانية، بحيث يمكن للصهيـونيـين فرض معنى صهيـوني عليهـا، وهذا ما يحدث لأي واقعة تاريخية تتحوّل الى

مجـرّد واقعـة ليس لها أبعاد تاريخية. وفي هذه المقالة، سنتناول ثلاث وقائع، ونبيّن كيف يتناولها الصهيونيون؟ وكيف يفرضون الدلالة عليها؟ وسنقوم، بعد ذلك، بربط هذه الوقائع، ذاتها، بوقائع أخـرى (استبعدها الصهيونيون) وبسياقها التاريخي والانساني، حتى تكتسب معناها التاريخي الانساني الأعمق الذي يحرص الصهيونيون على حجبه.

الوقائع الثلاث

أولى الوقائع هو ما يسمّى بـ «تهمة الدم» أي اتهام اليهود بأنهم يقتلون صبياً مسيحياً في عيد الفصح، سخرية واستهزاء من صلب المسيح. ونظراً الى ان عيد الفصح المسيحي واليهودي قريبان، فقـد تطوّرت التهمـة وأصبـح الاعتقاد بأن اليهود يستعملون دماء ضحيتهم في طقوسهم الدينية وأعيادهم، وخصوصاً في عيد الفصح اليهودي الذي أُشيع ان خبز الفطير غير المخمّر (الماتزوت) الذي يؤكل فيه يعجن بدماء الضحية.

وتمتد جذور «تهمة الدم» الى عصر الاغريق، والرومان، أي الى ما قبل العصور المسيحية. فقد أتى في كتـابات آبيون الهيليني (السكندري) وديمقريطس الروماني اشارة الى ان اليهود يقدّمون ضحايا بشرية الى آلهتهم. ولكن هذا الادعاء لم يصبح جزءاً من صورة اليهود الذهنية، ولم توجّه هذه التهمة اليهم بشكل متكرر، الاّ في القرون الوسطى في العالم الغربي.

وقد وجّهت أول تهمة دم في القرن الثاني عشر في انكلترا (في وقت كان اليهود يمارسون نشاطهم التجـاري والمالي، ممّا كان يعني ان هناك افراداً كثيرين اقترضوا اموالاً من المرابي اليهودي، ولم ينجحوا في تسديدها، وآلت ملكية بعض أراضيهم أو ربما منازلهم الى المرابي)، وذلك حين اتهم اليهود بأنهم ذبحوا طفلاً عمره أربعة أعوام ونصف العام، يدعى وليام، في الجمعة الحزينة في العام ١١٤٤. وقد قال أحد اليهود المتنصّرين ان هذا هو عيد الفصح الذي تقوم فيه احدى الجماعات اليهودية، في احدى مدن اوروبا، بذبح طفل مسيحي (وقد نُصّب وليام قديساً فيما بعد). ثمّ وجّهت تهمة دم أخرى في مناطق مختلفة في انكلترا، بين العامين ١١٦٨ و١١٩٢. وقد انتشرت التهمة الى فرنسا، فوجّهت التهمة في بلوا، في العام ١١٧١. كما وجّهت التهمة الى اليهود خمس عشرة مرة في القرن الثالث عشر، ومن بينها حالة هيو من لنكولن (١٢٥٥) التي يذكرها تشوسر في حكايات كانتربري. وقد استمر توجيه التهمة حتى منتصف القرن العشرين، ومن أشهرها حادثة دمشق (١٨٤٠) وقضية بيليس في العام ١٩١٣. وتعد حادثة دمشق استثناء في انها حدثت في العالم الاسلامي؛ اذ انها تكاد تكون ظاهرة مقصورة على العالم المسيحي. وكانت تهمة الدم تأخذ الشكل التالي: يختفي شخص مسيحي (في العـادة طفـل) أو يوجد ميتاً، فيتذكر احد الاشخاص ان هذا الطفل شوهد آخر مرّة بجوار الحي اليهودي او ان هناك عيداً يهودياً ما (تتطلب شعائره دم نصراني) فيوجّه الى اليهود تهمة قتله ويتمّ القبض على بعض اعضاء الجماعة اليهودية، ويتمّ تعذيبهم ثمّ شنق بعضهم.

امّا الواقعة الثانية، فهي حادثة دريفوس الشهيرة، وبطلها هو الفريد دريفوس الذي كان من كبار الضباط الفرنسيين وكان اليهودي الوحيد في هيئة اركان الجيش الفرنسي. وقد ولد دريفوس في الألزاس لأسرة يهودية ثريّة مندمجة في محيطها الفرنسي. ونظراً الى ان اسمه كان مولهاوزن، وهو اسم ألماني النكهة، فقد غيّره الى اسمه الفرنسي الذي اشتهر به. وقد اتهم دريفوس بأنه أعطى وثائق سرية عسكرية للملحق العسكري الالماني في باريس، فوجّهت اليه تهمة الخيانة العظمى والتجسّس لحساب ألمانيا في العـام ١٨٩٤. وقـد قامت السلطات العسكـريـة بمحـاكمتـه. وتـابعت الصحافة المعادية لليهود

آنـذاك الأحداث. وكانت تعبيء الرأي العام ضد دريفوس، ممّا خلق جواً غير ملائم لضمان حياد المحـاكمـة. وفي نهاية الأمر، قضت المحكمة عليه بالسجن مدى الحياة، وجُرّد من رتبته علناً أمام الجمـاهـير، ونفي الى «جـزيـرة الشيطان» (ديفلز أيلاند) التي تقع على الساحل الافريقي، وكانت مستعمرة من قبل فرنسا. وقد رحّبت الصحافة المعادية لليهود بالحكم.

أمّا الواقعة الثالثة، فهي حادثة ليو فرانك، وهو يهودي اميركي ولد في تكساس، ونشأ في بروكلين، واتهم في قضية العام ١٩٠٨. ويقال ان كونه يهودياً كان عنصراً هامّاً أثّر في محاكمته، وفي الاحداث التي تلتها. كان فرانك يعمل مديراً لمصنع أقلام في اتلانتا جورجيا، حيث قبض عليه بتهمة قتل فتاة بيضاء عمرها ١٣ عاماً، تدعى ماري فيغان، بعد محاولة اغتصابها. وقد حوكم فرانك وأُصدر حكم باعدامه. وحينما خفّف حاكم الولاية الحكم الى السجن مدى الحياة، هاجمت مجموعة من المواطنين السجن واختطفت فرانك وشنقته في المدينة التي ولدت، ودفنت، فيها ضحيّته المفترضة، وهو ما يسمّى في اللهجة الانكليزية ـ الاميركية lynching .

«تهمة الدم» في سياقها التاريخي

وترد الوقائع الثلاث السابقة في الكتابات الصهيونية بهذا التجريد. والنتائج التي يستخلصها القارىء، أو التي تُستخلص له، هي ان اليهود لا ينتمون الى مجتمعاتهم؛ اذ ان مجتمعات الأغيار تنبذهم وتضطهدهم، لا لذنب اقترفوه سوى لأنهم «يهود»! والفارق الوحيد هنا بين الصهيونيين وأعداء اليهـود ان الفـريق الثاني يقول ان كل المجتمعات تنبذ اليهود وتضطهدهم لأنهم يستحقون ذلك! ولكن الفريقين يتفقان على حتمية النبذ والاضطهاد، بسبب طبيعة اليهود الخاصة، وبالتالي حتمية «خروجهم».

وطبيعـة اليهـود الخـاصـة هذه هي التي تصبح «القومية اليهودية» في الخطاب الصهيوني، والاضـطهـاد و«النبـذ» همـا الحـركـة الطاردة من المجتمعـات الاصلية، و«الخروج» هو الهجرة الاستيـطانية الى فلسطين. وبالتالي، فنحن، من منظور أخلاقي ومعرفي وعملي، يجب ان نقف ضد معاداة اليهود. ومن النادر ان نجد مثل هذا التوافق شبه الكامل بين المستويات الثلاثة المتناقضة في أي قضية من القضايا؛ اذ عادة ما يوجد تناقض بين المنظورين، الاخلاقي والعملي؛ كما ان المنظورين، المعرفي والأخلاقي، قد لا يتفقان بالضرورة.

ولنبدأ بتهمة الدم، ولنحاول ان نضعها في سياق تاريخي انساني عام. ظهرت تهمة الدم بعد ان تحـوّل اليهـود في العـالم الغربي الى جماعة وسيطة تشتغل بالتجارة والرباء. وكان يتمّ تشبيههم بالأسفنجـة التي تمتص نقود كل الطبقات، والطبقات الشعبية على وجه الخصوص، ثمّ يعتصرها الامبراطور لحسابه بعد ذلك (وهو أمر لم تكن تدركه الطبقات الشعبية). ومن هنا الاشارة الى اليهود كأعضـاء جمـاعة وسيطة (لا الى اليهود كيهود) على انهم مصّاصو دماء، وليس من الصعب على الوجدان الشعبي تحويل المجاز الى حقيقة.

وتوجيه تهمة الدم كان يعني، في واقع الأمر، شنق يهود عدّة، من ضمنهم عدد كبير من المرابين. فقد كانت هذه هي احدى أهمّ الوظائف التي اضطلع بها اليهود في التشكيل الحضاري الغربي. وكان هذا يعني، في كثير من الأحيان، سقوط الديون؛ أي ان توجيه تهمة الدم يشبه، من بعض الوجوه، التخـطيـط لسرقـة مصرف من المصـارف؛ وشنق اليهود كان بمثابة النجاح في هذه العملية؛ وهي

عملية تشبه، أيضاً، عمليات روبن هود، الذي كان يسرق من الأثرياء ليعطي الفقراء. ولكن الخزانة الملكية كانت تستفيد أحياناً من تهمة الدم، حينما كانت ترث ديون المرابي الذي يشنق أو يطرد؛ كما ان النخبة الحاكمة كانت تنتهز الفرصة لابتزاز أعضاء الجماعة اليهودية لحمايتهم.

ويبدو ان تهمة الدم صورة ادراكية نمطية تتكرر في الوجدان الشعبي؛ وهي، عادة، اتهام يستخدمه فريق ضد أعدائه ليسقط عنهم انسانيتهم. وقد اتُهم الغجر بأنهم يخطفون الاطفال ويمصّون دمهم؛ كما وجّهت التهمة عينها الى المسيحيين الأول؛ وكذلك الى الغنوصيين والى احدى الفرق الدينية الايطالية في العام ١٤٦٦. وقد اتهم المبشّرون المسيحيون في الصين، في العام ١٨٧٠، بأنهم يسرقون الاطفال الصينيين، ليصنعوا منهم دواء سحرياً. واتهم الاجانب في مدغشقر، في العام ١٨٩١، بابتلاع قلوب البشر. أمّا الرهبان الدومينكان، فقد اتهمهم اعداؤهم من الرهبان الفرنسيسكان باستخدام دم وحواجب طفل يهودي في بعض طقوسهم السرية! أي ان تهمة الدم لم تكن مقصورة على اليهود. واذا كان المرابون الآخرون في العصور الوسطى الغربية، مثل اللومبارد والكوهارين (وهم مسيحيون)، لم توجّه اليهم تهمة الدم ـ حسب علمنا ـ فقد وجّهت اليهم تهم أخرى، لا تقل عنها سوءاً؛ كما انهم كانوا عرضة للطرد، وللمصادرة، وللشنق.

وقد ساعد تكرار مناظر الدم والقتل في العهد القديم على الصاق التهمة باليهود دون المرابين المسيحيين. كما ان طقوس اليهود الدينية، خاصة طقوس عيد الفصح، كانت تثير الريبة في نفوس أعضاء الاغلبية، الأمر الذي كان يجعلهم يبحثون عن تفسير لها (هذا مع العلم بأن العهد القديم يمنع شرب الدم، أو أكل اللحم قبل تصفية الدم منه).

ولم يكن اليهود يقفون في مقابل الأغيار كما يدّعي الصهيونيون بذلك. فالنخبة الحاكمة (الكنيسة والامبراطور والملوك) كانت تدافع عن أعضاء الجماعة ضد هذه التهم التي كانت توجّهها اليهم عامة الشعب. فبيّن البابا انوسنت الرابع، في مرسوم أُصدر العام ١٢٤٥، ان التهمة باطلة، وحرّم على المسيحيين توجيهها الى اليهود. ودافع البابا غريغوري العاشر، في مرسوم أُصدر العام ١٢٧٤، عن اليهود. كما فعل بابوات آخرون الشيء عينه. وفي العام ١٧٥٨، أصدر الكاردينال لورنز جانجانلي (البابا كليمنت الرابع عشر، فيما بعد) مذكّرة يدين فيها تهمة الدم. وقد أصدر التحريم عينه الامبراطور الألماني فريدريك الثاني (حكم من ١١٩٤ الى ١٢٥٠) وامبراطور النمسا رودولف من أسرة الهابسبرغ في العام ١٢٧٥. وقد أصدرت الحكومة في بولندا، في العصور الوسطى، قراراً بأن من يوجّه التهمة الى اليهود دون ان يثبتها ببراهين قاطعة يحكم عليه بالاعدام. وقد حاول الكثير من المسيحيين والعلماء تفنيد التهمة واقناع الناس ببطلانها؛ ولكنهم، مع هذا، فشلوا في مسعاهم، واستمرت تهمة الدم مرتبطة، ارتباطاً وثيقاً، بصورة اليهودي، حتى عهد قريب.

أمّا تهمة الدم في حادثة دمشق، فقد كانت مرتبطة بالصراع بين الاستعمارين، البريطاني والفرنسي، اللذين كانا يتنافسان على مدّ نفوذهما من طريق «حماية أعضاء الاقليات الدينية». فكان الفرنسيون يحمون الكاثوليك والمارونيين (الذين وجّهوا تهمة الدم). وكان البريطانيون، نظراً الى عدم وجود مسيحيين بروتستانت بأعداد كبيرة في العالم العربي، يحمون اليهود! خاصة وان روسيا، وهي بلدهم الأصلي، لم تكن مهتمة بهم كثيراً، بسبب وجود المسيحيين الارثوذكس، ولأن روسيا لم يكن لها أطماع في الشرق الأوسط، اذ ان مشروعها الاستعماري كان موجّهاً الى مناطق أخرى. وقد أصدر السلطان العثماني فرماناً يجرّم فيه تهمة الدم.

دريفوس والصراع بين الكنيسة والقوى العلمانية

امّا الواقعة الثانية، فهي واقعة الفرد دريفوس، التي وصفت بأنها تركت أثراً عميقاً في هرتسل، الى درجة انه اكتشف عبث محاولة الاندماج، فتبنّى، بدلاً من ذلك، الحل الصهيوني. وهذه، في حدّ ذاتها، عملية تبسيط فجّة للعوامل التي أدّت بهرتسل الى اقتراح الدولة الصهيونية حلاً للمسألة اليهودية. ولكن من الحقائق التي لا توردها المراجع الصهيونية ان هرتسل نفسه كان مقتنعاً، في بادىء الامر، بأن دريفوس كان مذنباً وخائناً؛ ولا أعرف ما الذي جعله يغيّر رأيه فيما بعد. ولكن ليس هذا هو موضوع المقالة؛ ولذلك، فلنحاول ان نضع واقعة دريفوس في اطارها التاريخي، والاجتماعي، والانساني.

ابتداء، كان دريفوس محل شك المخابرات الفرنسية، لأسباب وجيهة. فالقوات الفرنسية كانت تجنّد كثيراً من يهود المانيا ويهود الالزاس واللورين للعمل جواسيس لحسابها. ولذا ساد الاعتقاد بأنه لا بدّ وان ألمانيا ذاتها كانت تفعل الشيء نفسه (وهو أمر متوقّع). ويجب ان نتذكّر ان هذا جزء من الادراك الاوروبي لليهود؛ وهو ادراك كان يدعمه بعض الممارسات التاريخية. ففي القرن السابع عشر، لعب أفراد الجماعات اليهودية في اوروبا دوراً أساسياً في عملية التجسّس بين الدول؛ وقد حاول اوليفر كروميل ان يخطب ودّ اليهود ويوطّنهم في انكلترا، حتى يستفيد من خدماتهم كجواسيس له.

ويلاحظ ان تلك الفترة شهدت كساداً اقتصادياً في اوروبا، الأمر الذي ادّى الى انتقال اعداد كبيرة من المهاجرين الى فرنسا؛ فجاء مهاجرون من ايطاليا وغيرها من البلدان الاوروبية، فكان عدد العمال الايطاليين ١١٢ ألفاً في العام ١٨٧٢، ازداد الى ٣٠٠ ألف في العام ١٨٩٠. وقد جاء معهم قرويون، من القرى الفرنسية، يتحدثون لهجاتهم المحلية، مثل البريتون والاوفيرنا Auvergnat. كما هاجرت أعداد كبيرة من يهود الالزاس واللورين، الذين لم يكونوا قد اصطبغوا، بعد، بالصبغة الفرنسية. ووصلت أعداد كبيرة كذلك من يهود شرق أوروبا، الذين يتحدثون اليديشية (وهي رطانة المانية). وقد أدّى كل هذا الى زيادة عدد الأجانب. كما ان تزايد يهود شرق اوروبا ويهود الالزاس واللورين على حساب العنصر اليهودي الفرنسي المحلي أدّى الى تصنيف كل أعضاء الجماعة اليهودية على انهم أجانب. ومن المعروف انه، في فترات الكساد الاقتصادي، تتعرّض العناصر الاجنبية للهجوم من قبل السكان المحليين الذين يتهمون العناصر الوافدة بأنها سبب الأزمة؛ اذ ان العامل الاجنبي يرضى بأجر أقلّ ومستوى معيشي أكثر انخفاضاً. علاوة على هذا، كان الجو العام في فرنسا آنذاك متوتّراً، خاصة بالنسبة الى أفراد الجماعة اليهودية، بعد هزيمة الجيش الفرنسي على يد الألمان في العام ١٨٧٠؛ اذ كانت العناصر الليبرالية (التي كانت تضمّ نسبة عالية من اليهود) تقف ضد فكرة الانتقام من ألمانيا. كما ان المدّ العلماني كان آخذاً في التزايد، وفي الاصرار على فصل الدين عن الدولة. ويجب ان نتذكّر ان الثورة الصناعية قد اقتلعت الكثيرين من جذورهم، وأدّت الى افقارهم، وقذفت بهم الى المدن الكبرى، مثل باريس. وكان المقتلعون هؤلاء يشعرون بعدم الأمن تجاه المجتمع الجديد، بعلمانيته وثوريته وقيمه التجارية، والذي كان اليهود يتواجدون في مركزه. اضافة الى ذلك، كان هناك عدد كبير من اليهود بين قادة كومونة باريس في العام ١٨٧١. وقد أدّى هذا كله الى الربط بين الجماعة اليهودية والعناصر الثورية والعلمانية والفوضوية في المجتمع. وعلى الرغم من هذا، ارتبط اليهود (عبر تاريخ أوروبا، منذ العصور الوسطى حتى العصر الحديث) بالمصالح المالية الكبيرة، وبالمصارف، وبالشبكات المالية والتجارية، وهي صورة دعمها بروز أسرة روتشيلد في عالم التجارة والمال.

وهكذا أصبح اليهودي رمزاً متبلوراً لكثير من العناصر محط شك الجماهير وكرهها. فهو الأجنبي البغيض؛ وهو الثوري العلماني التقدمي الذي يحمل لواء المجتمع الجديد المدمّر؛ وهو، أيضاً، رجل المال الذي لا يكترث بأي قيَم سوى بالربح، ولا يرتبط بأي أرض سوى بالسوق. وقد كانت الصحف المعادية لليهود تشير الى دريفوس باعتباره الزاسياً وأجنبياً وعضواً في طبقة المموّلين الأثرياء.

وقد انضمت اعداد كبيرة من ضحايا الثورة الصناعية الى التنظيمات المعادية لليهود، التي كانت تستخدم خليطاً جذّاباً ومريحاً من الديباجات المسيحية، والاشتراكية، والعرقية، وتطرح صورة لمجتمع مبنيّ على التضامن المسيحي، والتكافل الاجتماعي، والتعاون الاقتصادي، يقف على طرف النقيض من المجتمع الصناعي الجديد، المبنيّ على التنافس والتقاتل، والذي يؤمن بامكانية البقاء للأصلح وللأقـوى وحسب. وقـد انضمّت غالبية أفراد الجماعة اليهودية المتركزين في العاصمة الى القوى العلمانية و«التقدمية» التي أدارت المعركة مع العناصر الدينية والمحافظة. فاليهودي كان، بلا شك، رمزاً هامّاً للقوى الجديدة؛ ولكنه لم يكن، قط، أحد أطراف المعركة؛ اذ انه كان جزءاً من كل؛ والكل هو القوى الاجتماعية المتصارعة في المجتمع الفرنسي في أواخر القرن التاسع عشر، والتي كانت كل واحدة منها تحاول ان تصوغ المجتمع حسب رؤيتها. وقد حوّلت هذه القوى قضية دريفوس الى حلبة صراع فيما بينها.

ففي العـام ١٨٩١، اكتشف جورج بيكار، رئيس مخابرات الجيش الفرنسي والبطل الحقيقي لواقعة دريفوس، أدلّة تثبت براءته من التهمة المنسوبة اليه، وتشير بأصابع الاتهام الى شخص آخر، هو الميجور استرهازي، الذي كان لعب دوراً هامّاً في سير احداث القضية، بحيث انتهت الى الادانة التامّة للكابتن دريفوس. وقد حاول بيكار اقناع المسؤولين باعادة المحاكمة، ولكنه أُمر بالتزام الصمت، ونقل الى تونس بسبب ذلك.

وقد شنّت حملة اعلامية مكثّفة، قادها المفكّر الفرنسي اليهودي، برنارد لازار، للمطالبة باعادة النـظر في القضية؛ وكتب مقالات عدّة دافع فيها، بحماس، عن دريفوس؛ كما طالب رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي باعادة النظر في القضية، لاقتناعه ببراءة دريفوس. وتحت الحاح الموقف المتفجّر واصرار بيكار قبض على الميجور استرهازي، وحوكم ذرّاً للرماد في العيون، ولكنه بُرّىء بسرعة، لعدم كفاية الأدلّة. فكتب الروائي الفرنسي اميل زولا سلسلة مقالات تحت عنوان «انّي اتهم»، هاجم فيها المحاكمتين؛ وكانت النتيجة ان اتهم زولا بالقذف العلني، وحكم عليه بالسجن، فهرب الى انكلترا.

وفجأة برزت احداث جديدة غيّرت مجرى القضية. فقد انتحر شاهد الاثبات الأول في القضية، الكولونيل هيوبرت جوزيف هنري، في اثناء استجوابه، وذلك بعد ان اعترف بتزويره للوثائق التي أدّت الى ادانة دريفوس. وعندما علم استرهازي بحادث الانتحار، اعترف بجريمته، وفرّ الى انكلترا. وفي صيف العام ١٨٩٩، أمرت محكمة النقض باعادة محاكمة دريفوس في ضوء الاحداث التي استجدت؛ ولكن تحت ضغط بعض الشخصيات ذات النفوذ في الجيش، أُعلن، مرة أخرى، انه مذنب. وفي هذه المرة، حكم عليه ـ مع مراعاة الظروف المخفّفة ـ بالحبس عشر سنوات، كان قضى خمساً منها في المنفى. وبعد أيام عدّة، أمر الرئيس الفرنسي اميل لوبيه بالعفو عنه. وقد حثّه كثير من أصدقائه والمدافعين عنه على استئناف المعركة لاثبات براءته التامّة، ولأن القضية قضية مبدئية تتجاوز الاشخاص، غير ان دريفوس نفسه لم يكن مدركاً للابعاد السياسية التي اتخذتها هذه القضية، فكان كل ما يتمنّاه، وتتمنّـاه عائلته الثرية المندمجة، هو الافراج عنه، سواء من طريق العفو أو التبرئة؛ ولذا قبل قرار

العفو. أمّا بيكار، فقد أصبح بطلاً قومياً، ورقّاه رئيس الجمهورية الى مرتبة بريغادير جنرال، وعُيِّن، فيما بعد، وزيراً للحرب.

وقد فتحت محاكمة دريفوس، مرة أخرى، في العام ١٩٠٣، بضغط من القوى العلمانية والثورية، وأُصدر الحكم بتبرئته؛ وأُعيدت اليه حقوقه السابقة؛ وعيّن في هيئة الاركان، مرة أخرى، بوظيفة ميجور؛ وتلقّى وسام شرف؛ ولكنه ما لبث ان ترك الخدمة. وقد عيّن، في اثناء الحرب العالمية الاولى، كولونيلاً وقائداً لأحد قطاعات باريس. وقد عمّقت هذه القضية الخلافات الموجودة بين مؤيدي، وخصوم، النظام الجمهوري في فرنسا، وأدّت الى تقوية الاحزاب الاشتراكية، وكانت وراء القانون الذي أُصدر، في العام ١٩٠٥، بفصل الدين عن الدولة.

واقعة ليو فرانك

امّا الواقعة الثالثة، فهي واقعة ليو فرانك، الذي كان ينظر اليه لا باعتباره يهودياً، وانما باعتباره رمزاً متبلوراً لعناصر تاريخية واجتماعية وثقافية عدّة، ليس لها علاقة وثيقة بيهوديته، شأنه في هذا شأن دريفوس. وأهمّ هذه العناصر على الاطلاق هو ان المجتمع مسرح الواقعة كان يخوض هو الآخر ثورة صناعية حقيقية متأخرة، مع كل ما يصاحب مثل هذه الانقلابات من ظروف صحية سيئة وأمراض اجتماعية عاش في ظلها أعضاء الطبقة العاملة من البيض المحليين، أو المهاجرين المقتلعين من جذورهم الزراعية، سواء في اوروبا أم في الجنوب.

ومن مظاهر الثورة الصناعية تركّز السكان في المدن. وقد تضاعف عدد سكان مدينة اتلانتا، في ولاية جورجيا، بين العامين ١٩٠٠ ـ ١٩١٣؛ اذ زاد من ٨٩٨٧٠ نسمة الى ١٧٣٧١٣ نسمة، وهو يعدّ أعلى معدّل ارتفاع لأي مدينة اميركية في الفترة عينها (باستثناء برمنغهام). وكان نمو المدينة عشوائياً، فلم تتوجد المؤسسات اللازمة للحياة الانسانية الكريمة، مثل أماكن الترويح، أو أماكن السكن، أو ما يكفي من المستشفيات العامة. وكانت اتلانتا تعاني من أزمة مساكن. فقد كان يوجد ٣٠٣٠٨ مساكن لـ ٣٥٨١٣ أسرة؛ ونصف المساكن لا تصله المياه؛ وكان حوالى ٥٠ ألف شخص يعيشون في منازل لا يوجد فيها نظام للصرف. وكانت نسبة تلوّث الجو عالية للغاية؛ ولهذا انتشرت الامراض، مثل التيفوئيد وغيره، وارتفعت معدّلات الوفاة. ويقال ان ٩٠ بالمئة من المساجين كانوا يعانون من مرض الزهري. وقد زاد فقر سكان اتلانتا بشكل رهيب (كان الطفل يتقاضى ٢٢ سنتاً نظير عمله لمدة أسبوع، وكانت ماري فيغان قد ذهبت لتتقاضى دولاراً وعشرين سنتاً أجرها عن اسبوع كامل).

ولم يكن الجو موبوءاً من الناحية المادية فحسب، وانما من الناحية الاخلاقية أيضاً (وهذا أمر متوقّع في مثل هذا المجتمع). وقد انتشرت كل أنواع الجرائم، من السرقة والقتل والدعارة والسكر. وكانت نسبة الجريمة في اتلانتا من أعلى النسب في الولايات المتحدة الاميركية، وتعادل نسبتها في شيكاغو عاصمة الجريمة في العالم. وقد قبضت الشرطة، في العام ١٩٠٧، على ١٧ ألف شخص من مجموع السكان البالغ عددهم ذلك العام ١٠٢٧٠٠. ومع هذا، كان جهاز الشرطة هزيلاً للغاية؛ اذ ان مجموع عدد العاملين في قوة الشرطة كان لا يزيد على ٢٠٠ شرطي. وكان يوجد في هذه المدينة الواسعة مركز شرطة واحد؛ ولذا كان كثير من المجرمين يفرّون من قبضة القانون؛ وقيل انه من كل مئة جريمة قتل كانت تضبط جريمة واحدة. وفي العام ١٩١٢/١٩١٣ بالذات، كان هناك ١٢ جريمة قتل لم يتمّ الاهتداء الى مرتكبيها.

هذه هي بعض مظاهر الثورة الصناعية في اتلانتا. ويجب التنبيه الى ان هذه الثورة كانت

جزءاً من عملية غزو واسعة. فالجنوب الاميركي مسرح الواقعة كان لا يزال يشعر بمذاق الهزيمة في الحرب الاهلية (١٨٦١ ـ ١٨٦٥) حين هزم الشمال الصناعي الجنوب الزراعي وأكد سلطة الحكومة الفدرالية على حساب استقلال الولايات. وقد فقد ما يقرب من ٦٠٠ ألف شخص حياتهم ابّان هذه الحرب. وبعد انتصار الشمال، تمّ فتح الولايات الجنوبية للرأسمال الشمالي، وللنخبة الشمالية التي أسّست الصناعات وغزت السوق. ورأى بعض المؤرخين ان العلاقة بين الشمال والجنوب كانت علاقة شبه كولونيالية، وان ما سمّاه الشماليون «توحيد» الولايات المتحدة الاميركية هو، في واقع الامر، غزو شمالي للجنوب وهيمنة عليه. وهو غزو لمجتمع زراعي، كانت تسود فيه علاقات شبه اقطاعية، توجد على قمّته ارستقراطية تعتز بمكانتها الرفيعة، وبقيَم الشرف، وبالالتزام الاقطاعي. وكان مجتمعاً انجلو ـ ساكسونياً بروتستانتياً متجانساً، لم يستوطن فيه ملايين المهاجرين، كما حدث في بقية الولايات المتحدة الاميركية، خاصة على الساحل الشرقي. وكانت مؤسسة الأسرة قوية للغاية في مجتمع الجنوب، وتتّسم بقدر كبير من التماسك. وكانت المرأة هي رمز هذا التماسك الأسري. ولذا كانت محط تقديس المجتمع. وأعضاء مثل هذا المجتمع الزراعي الارستقراطي عادة ما ينظرون بكثير من الاحتقار، بل والبغض، الى الاقتصاد النقدي، المبني على التعاقد وعلى آليات العرض والطلب.

وقد كانت شكوكهم في محلها. اذ انه بعد «توحيد» الشمال مع الجنوب فتح الجنوب للصناعات الشمالية، التي هاجرت لتستفيد من العمالة الرخيصة والأراضي قليلة التكاليف والسوق البكر. وهي صناعات لم تخدم كثيراً تقاليد المجتمع، وساهمت في تفكيك نسيجه المجتمعي، وفي تحطيم بنية الأسرة. فكان الاطفال يعملون في المصانع لساعات طويلة، وكذلك النساء. وقد أدّى دخول الصناعات الى تزايد معدّلات التحديث والعلمنة بكل ما يتبعها من تفكك اجتماعي، على الأقل في المراحل الاولى، خاصة وان هذه الصناعات لم تظهر نتيجة تطوّر عضوي وتفاعل عناصر محلية وظهور بورجوازية في رحم المجتمع ذاته، وانما فرضت عليه فرضاً من مجتمع اليانكي الشمالي.

كان ليو فرانك رمزاً لهذه القوة الغازية. فهو شمالي، كان في الجنوب صاحب ومدير مصنع في مجتمع زراعي ينظر بعين الشك الى الصناعة. يقوم باستئجار النساء والاطفال كعمالة رخيصة في مجتع كان يقدّس الأسرة حتى عهد قريب. وكان يتمّ الاشارة الى ماري فيغان على انها «عاملة المصنع الصغيرة»، أي انها تحوّلت الى رمز الطفولة البريئة التي استغلّها المستثمرون من الشمال. وهو كان خريجاً جامعياً وعضواً في النخبة العلمانية المهيمنة، التي لا تكترث كثيراً بالقيَم التقليدية، في وسط بيئة جنوبية عمّالية مقتلعة من بيئتها الزراعية، لا تزال تؤمن بالقيَم التقليدية والمسيحية (البروتستانتية) تحلم بالمجتمع المتماسك الذي دُمّر ابّان الحرب الأهلية. ولم تكن يهودية فرانك سوى بلورة لكل هذه العناصر السابقة؛ اذ ان المعركة الحقيقية كانت بين الشمال الصناعي الغازي والجنوب الزراعي الذي تمّ غزوه؛ بين ضحايا التقدّم والصناعة، من جهة، وممثلي هذا المجتمع الجديد الرهيب، من جهة أخرى.

ولعله يكون من المفيد ان نتوقف، عند هذه النقطة، عند انتماء فرانك اليهودي. فقد كان يشغل منصب رئيس فرع جماعة بني بريت اليهودية في المدينة. ولا بدّ من ان نعرف كذلك، على وجه الدقّة، موقف الجنوب الاميركي من اليهود. وقد حدّد الجنوب الاميركي التضامن على أساس عرقي: أبيض في مقابل أسود؛ على عكس الشمال الذي عرّفه على أساس عرقي، أو اثني ديني: بروتستاني ابيض انجلو ـ ساكسوني في مقابل كاثوليكي ابيض من أصل ايطالي أو ايرلندي، أو كاثوليكي اسباني، او كاثوليكي او بروتستانتي أسود؛ وكل هذا في مقابل يهودي بطبيعة الحال (وبالتالي يكون

اليهـودي الأسود في أسفل الدرك). ومن الواضح، ان التعريف الجنوبي لم يستبعد اليهود، وانما صنّفهم على انهم بيض، تماماً كما يحدث في جنوب افريقيا. وقد سمح لهم هذا التصنيف بدرجة عالية من الانـدماج والحراك الاجتماعي؛ وأصبحوا جزءاً عضوياً من المجتمع؛ وكانوا أعضاء في النخبة الحاكمة، وامتلكوا العبيد وتاجروا بهم. فلم يكن هناك مقولة مستقلة لليهودي في الوجدان الجنوبي التقليدي.

وقد أشرنا آنفاً الى ان فرانك كان رمزاً للقوة الغازية الشمالية. ويمكن ان نضيف، هنا، انه مع التحـوّلات التي أُدخلت الى الجنوب اكتسبت كلمة «يهودي» مدلولاً جديداً. فاليهود في جورجيا لم يكونوا يهود الجنوب التقليديين، وانما كانوا وافدين، عنصراً غريباً جديداً، له طابع اثني وظيفي مميّز. واليهود في اتلانتا، في العام ١٩١٠، كانوا يشكّلون أكبر جماعة من المهاجرين الاجانب؛ اذ بلغ عددهم ١٣٤٢ أي ٢٥ بالمئة من مجموع كل الأجانب. وعلى الرغم من ان نسبتهم لم تتجاوز واحداً بالمئة من عدد السكان، الاّ انهم كانوا يشكّلون جماعة وسيطة حقّقت بروزاً مشيناً. فاليهود المهاجرون كانوا يمتلكـون معـظم الحـانات ومحلات الرهونات وبيوت الدعارة (وهذا جزء من ميراثهم الاقتصادي الاوروبي). وكان زبائنهم، أساساً، من الزنوج. وقيل ان بيوت الدعارة التي امتلكها اليهود، كانت تزيّنهـا صور نسـاء بيض تثـير شهوة الزنوج، الذين كانوا يحتسون الخمر في الحانات اليهودية «وينطلقون بعدها كالوحوش»، وهذه صورة ادراكية عنصرية؛ ولكنها، مع هذا، ربطت الجرائم الجنسية في ذهن سكان اتلانتا باليهود. وكان فرانك، نفسه، مشهوراً بمغازلة العاملات وملاحقتهن. وقيل ان ماري فيغان، نفسها، شكت الى صديقاتها من محاولات فرانك الاباحية. وقد تكون هذه الاتهامات باطلة تماماً؛ وقد يكون سلوك فرانك «الاباحي» ليس سوى سلوك أي شخص من مجتمع حضري مفتوح يتصرّف بحرية زائدة في مجتمع مغلق أو قيّمه مغلقة، فتفسّر كل حركاته بشكل مبالغ فيه. قد يكون هذا هو الوضع؛ ولكن المهمّ ادراك الناس له، ولسلوكه، خاصة وان اشتغال اليهود بالمهن المشينة عزّز هذا الادراك.

الى جانب كل هذه الخلفيـة الاجتمـاعيـة، والتـاريخية، والثقافية، ثمّة جانب احصائي هامّ. فالدراسات الصهيونية لا تكفّ عن الاشارة الى قضية فرانك، والى الظلم الذي حاق به، نتيجة اختطافه من السجن وشنقه، بعد ان خفّف الحاكم الحكم عليه. ولكن هذه الدراسات لا تذكر هذه الحقائق:

١ ـ ان احترام القانون لم يكن سمة سائدة في المجتمع. فعلى سبيل المثال، لجأت الشرطة، ذات مرة، الى القبض على كل الذكور القادرين، لأن اتلانتا كانت تعاني من نقص في العمالة. كما انه من المعروف انه، في العام ١٩٠٩، اتّهمت الشرطة بضرب احد الزنوج ضرباً أفضى به الى الموت؛ وانهم قاموا بتقييد امرأة بيضاء الى الحائط، حتى زهقت روحها.

٢ ـ اندلعت، في العام ١٩٠٦، اضطرابات بين السكان البيض، الذين هاجموا حي السود لعدّة أيام واشتبكوا معهم، فقتلوا عشرة زنوج وجرحوا ستين (بينما قتل من بينهم رجلان وجرح عشرة)، واضطرت المدينة الى استدعاء الحرس الوطني. وقيل ان الاضطرابات اندلعت نتيجة تقارير مثيرة نشرت في الصحف عن هجوم السود على النساء البيضاوات.

٣ ـ كانت المدينة محتاجة الى مزيد من الايدي العاملة؛ وبالتالي الى مزيد من المهاجرين. ولكن كلّمـا كان يزداد عدد المهـاجرين كانت تزداد نسبة غضب السكان المحليين المقتلعين. ففي العام ١٨٩١، تمّ اختـطاف، وشنق، احـد عشر مهـاجـراً ايـطاليـاً. وفي العام ١٨٩٩، اختطف خمسة

آخرون. وفي العام ١٩٠٠، اختفى ثلاثة آخرون تحت ظروف غامضة.

٤ ـ شهدت الفترة من ١٨٨٩ الى ١٩١٨ ما مجموعه ٢٥٠٠ حالة «لينشنغ» أخرى (اختطاف مساجين وشنقهم ضد سلطة القانون). وكان معظم ضحايا الاختطاف من السود؛ كما تمّ اختطاف قلّة من أعضاء الأقليات الأخرى. ولكن لم يكن هناك سوى حالة واحدة فقط اختطف فيها يهودي، وشنق، وهي حالة ليو فرانك! وهكذا تحوّل الاستثناء الى قاعدة؛ وتحوّل الخاص الى عام؛ وتحوّلت الواقعة العابرة الى رمز عالمي مركزي! وقد أُصدر عفو عن فرانك في العام ١٩٨٦، وبرّىء اسمه.

بين حشد الحقائق ومعرفة الحقيقة

في هذه المقالة، لم نحاول ان نفرض معنى انسانياً على الحقائق بدلاً من المعنى الصهيوني العنصري اللاانساني، وانما وضعناها في سياقها التاريخي ـ الاجتماعي ـ الانساني العريض، فظهر معناها الكامن لوحده، وتكشّف لنا ان الضحايا اليهود لم يسقطوا بسبب يهوديتهم المطلقة ولسبب غير مفهوم أو ميتافيزيقي، وانما سقطوا نتيجة لمركّب من الأسباب الاجتماعية ـ التاريخية المفهومة، وان يهوديتهم لم تكن سوى عنصر واحد ضمن عناصر كثيرة؛ بل ولم تكن يهوديتهم ذاتها سوى بلورة لعناصر أكثر عمقاً؛ اذ لا يظهر اليهودي كيهودي، وانما كمراب (تهمة الدم) أو كألزاسي أو عميل ألماني أو أجنبي (دريفوس) أو شمالي علماني جامعي صاحب مصنع (ليو فرانك)؛ وان الهجوم الذي كان يتمّ على اليهود ليس مقصوراً عليهم، وانما هو هجوم موجّه ضد كل القوى المماثلة في المجتمع.

وقد ذكرنا كل هذا لا من قبيل تبرير الهجوم على اليهود، أو غيرهم من أعضاء الأقليات؛ فهذا ممّا لا يسمح به الاسلام (على عكس ما قد يتصوّره البعض، وعلى عكس ما يشاع) ولا يمكن تبريره، وانما ذكرناه من قبيل محاولة فهم الوقائع واستخلاص معناها الحقيقي. ويلاحظ اننا بهذه الطريقة نسقط عن اليهودي عجائبيته واعجازه وفرادته (التي يصرّ عليها الصهيونيون والمعادون لليهود)، ونستعيد له انسانيته. واذا ما أدركنا المغزى الانساني الكامن في واقعة ما، يكون الحزن من أجل الضحية حزناً انسانياً لا يوظف في خدمة عقيدة عنصرية استيطانية؛ اذ انه اذا سقط اليهودي (شأنه شأن أعضاء الأقليات والجماعات الاخرى) ضحيّة العنف في مجتمعه، يصبح الحل هو ان ينضمّ الى الجماعات التي تدافع عن حقوق الانسان (من أعضاء الأقليات الاخرى وأعضاء الأغلبية)، وان يناضل من اجل حقوقه داخل مجتمعه. وتصبح القضية هي كيف ندافع عن حقوق اليهود السياسية، والمدنية، والدينية (وغيرهم من الأقليات) داخل وطنهم، مثل الاتحاد السوفياتي، لا ان نطالب بتهجيرهم (أو خروجهم) كما يفعل العنصريون من الصهيونيين وأعداء اليهود.

وثمّة قضية أخرى تتجاوز اليهود والصهيونيين والمعادين لليهود؛ اذ انها قضية معرفة ذات طابع نظري، وهي علاقة الحقيقة بالحقائق. فنحن كثيراً ما نتصوّر ان الحقائق هي الحقيقة. ولذا، فنحن نحاول ان نكون «موضوعيين في رصد الحقائق». ولكن الحقائق التي أتى بها الصهيونيون كانت، كلها، حقائق موضوعية، ووقائع ثابتة، حدثت تحت سمع الناس وبصرهم.

فالصهيونيون، في أغلب الاحوال، لا يختلقون الحقائق، وانما يجتزئوها وحسب. ومن خلال اجتزائها ونزعها من سياقها يفرضون عليها المعنى الذي يريدون. وحيث انه من المستحيل ان يرصد الانسان كل الوقائع الخاصة بحدث ما، يصبح الاختيار مسألة حتميّة، ويصبح أساس اختيار الحقائق، لا الحقائق ذاتها، هو ما يشكّل مدى صدقها من زيفها. فالصدق والكذب ليسا كامنين

في الحقائق الموضوعية ذاتها (هل هي صادقة أم كاذبة؟)، وانما في طريقة تناولها، وفي القرار الخاص بما يُضَمّ، ويُستَبعد، منها. ومن هنا قولي ان الحقائق شيء والحقيقة شيء آخر (والحق شيء ثالث). فالحقائق شيء مادّي صرف يوجد في الواقع على هيئة تفاصيل متناثرة؛ أمّا الحقيقة، فهي لا توجد في الواقع، وانما يقوم العقل بتجريدها واستخلاصها بعمليات عقلية، حتى نصل الى هذه الفكرة الكلية التي تفسّر أكبر قدر ممكن من الحقائق المتناثرة (أمّا الحق، فهو ينتمي الى عالم المثل والايمان، وهو يشكّل المنظور الاخلاقي المطلق الذي يحاكم الانسان منه كلاً من الحقائق المادية والحقيقة الفكرية العقلية).

«التقدمي» عارياً !

رياض بيدس

استطاعت الناقدة العبرية نوريت غيرتس ان تنفذ الى ادق خصائص عالم عاموس عوز في كتابها «عاموس عوز: مونوغرافيا». فكتبت حول كتابه الاول «بلاد بنات آوى» (مجموعة قصصية كتبت في سنوات ١٩٦٢ ـ ١٩٦٥، واعاد الكاتب تصليحها ثانية سنة ١٩٧٥) ما يلي: «في كل قصص ' بلاد بنات آوى ' يدور صراع بين الانسان المتحضّر «عضو الكيبوتس عادة» الذي يعيش في ظل ايديولوجية صهيونية وبين الطبيعة التي تهدّد بالخطر مع ممثليها ـ بنات آوى، العرب والجبال. وهذا ليس صراعاً بسيطاً بين مجالين متعارضين، وانما صراع بين عالمين، يحمل كل منهما التناقضان ذاتهما ـ تعتمل في داخل الانسان المتحضّر غريزة متوحشة، وعالم الطبيعة ليس عالماً خطراً فقط، وانما هو عالم هام وحقيقي وجذّاب ايضاً. وخلال القصة يتأرجح البطل، الذي هو نفسه يتكوّن من تلك الاقطاب، بين علاقات عنيفة مع قوى الطبيعة وبين الهروب للعودة الى حياة التحضّر الكئيبة، حتى تكون ذروة او نهاية القصة حين تنتهي العلاقة المدّمرة بكارثة او تنازل.

«لا مكان لكل ابطال ' بلاد بنات آوى ' في بلاد بنات آوى، أو في بلاد التحضّر. انهم لا يستطيعون العيش في عالم مرّبع من القوانين والكليشهات، لكنهم لا يستطيعون ان يخترقوا هذه القوانين والاطر، لأن الاختراق يستحضر الدمار والموت معه. ولا يستطيعون الاختيار بين هاتين الامكانيتين ـ موت في الحياة، او حياة في الموت ـ لا بهذه ولا بتلك»[1].

عالم عاموس عوز

وحسب هذا الاقتباس الهام جداً نستطيع ان نسترشد، كلما اردنا الرجوع الى قصص مجموعة «بلاد بنات آوى»؛ وحتى انه يناسب تفكير عوز في اعماله اللاحقة فيما بعد. ولهذا سنطل على عالم عوز الاول من خلال قصتين من المجموعة تمثلان حقيقة الصراع الذي قدّمته غيرتس، من جهة، وتكونان بمثابة الدالّة المنطقية على تطور عوز اللاحق ولوضوح غموضه ـ الرمزي والاستعاري الكنائي ـ ولتناوله القضايا العينية الواضحة، من جهة أخرى، كما في روايته الاخيرة «علبة سوداء»؛ وذلك بدلاً من التعامل الرومانسي مع البدوي، الذي هو صورة أولى للعربي؛ وما اكثر ما يلجأ عوز الى الانماط الاولية لكي يستعين بها على رؤية الصراع من وجهة نظر غريبة ومقولبة جداً، مما يسيء للحقيقة والعمل الادبي ذاته.

تدور احداث القصة الاولى «دير الصامتين» حول كتيبة تقوم بعملية انتقامية لاحتلال قرية عربية هي دير الناشف، والصراع القائم بين الكيبوتس والمناطق الاخرى هي الارضية الغنية التي يستغلها عوز لبناء قصة. وطبعاً، فان الدخول الى تفاصيل عالم عوز لا يهمنا كثيراً. فما يهمنا اكثر

هو كيفية تناول عوز العربي في هذه القصة.

وبداية القصة توحي بعالمها الحربي: «في الخريف ازدادت التحديات ولم يعد هناك معنى للسكوت. وتلقت كتيبتنا امراً بعبور الحدود والهجوم على دير الناشف».

وبما ان هذه الافتتاحية تستدعي معها توضيحات تفصيلية اخرى، فالمفروض ان نعرف سبب هذا الهجوم. وطبعاً، يوضّح عوز سبب الهجوم، دون ان يقدّم سبب الخلاف الحقيقي بين العالمين، او الجهتين المتحاربتين. وعبر العلاقات والتناظرات المختلفة كتب في القصة: «ودوى الانفجار الاخير في مكان قريب الى جانب المعسكر تماماً، ومن المحتمل ان ما وقع انما وقع لـ ' ابن آوى ' تائه سار على احد الالغام المزروعة بين المعسكر، فتمزّق ارباً في الظلام، ويموت ' ابن آوى ' هذا، عاد الهدوء العميق وحلّت على السهل الساحلي المعذّب نسمات هادئة خفيفة رحيمة وغطته كله».

وما النص اعلاه الاّ محاولة لتطبيق المقولة الصهيونية على فلسطين المستنقعات والامراض وبنات آوى والقادم الجديد الذي سيقوم بسكن وزراعة هذه الارض والقضاء على بنات آوى بكل ما تحمله بنات آوى من دلالات أخرى. وبالطبع، فان صياغة عوز لهذه القصص تختلف عن قصص كتاب فترة «البلماح»، كما نرى في هذه القصة وغيرها. لكنه، وكما يبدو واضحاً، انه استلهم افكارهم الجذرية مع التراوح بين عنصري الاقدام والتردد في تغيير بعض المفاهيم الهامشية التي تتعلق بحقيقة الصراع وما اليه. وهذا يعود لترسّخ الافكار الصهيونية في عقله، عدا عن انه لم يستطع ان يرى بالصراع الدائر في المنطقة اكثر من صراع بين اليهودي القادم الجديد المتحضّر واهل المنطقة المتخلفّين ذوي الملامح غير الواضحة بالنسبة اليه ولغيره. ويبدو ان فكرة «الاستشراق»، بكل ما في هذه الكلمة من دلالات وتداعيات، ليست مقصورة على الغربي الذي يسحره الشرق، انما نرى ان عوز ما زال يتعامل مع العربي حسب مفاهيم «الف ليلة وليلة» والافكار الستريوتيبية تغلب على نثره: «لروزنتال شقة احلام. في دار عربية متروكة، هناك ضوء بنفسجي في غرف الدار. شبابيك الدار واسعة ومحصنة وجدرانه سميكة وقوية وكلها مبنية من الحجر القدسي. وتغطي ارض الدار سجاجيد عربية الصنع. والى جانب الحيطان كنبايات شرقية واطئة وبرخوة تزدحم بالمخدات الناعمة الموزعة توزيعاً دقيقاً. وعلى الحيطان خناجر ذهبية معقوفة معلقة ومجموعة من الاراجيل تزيّن الزوايا. وكر سرّي للغراميات الحارة وملجأ للملذات الشائعة...»

وبعد ان احتلت الكتيبة القرية العربية، وفي الطريق الى القدس تعطلت السيارة قبالة دير اللطرون ـ «دير الصامتين»، فترك عوز كثيراً من المفاتيح لفهم مغالق الصراع: «وفجأة ارتفعت اصوات الضباع. جاءت الاصوات من وراء الحدود وارتخت في الوديان العميقة وانتشرت على السهول الحبيسة في البلاد المحاصرة.

«وانطفأ النور الكاشف القادم من عند العدو. انتهى بقسوة لم تكن متوقعة سلفاً. فقد سار الضوء نحو الشرق وتوقف، ثم عاد على اعقابه قليلاً، والتفت فجأة نحو الغرب في زاوية حادة وسريعة، وعند ذلك اصطاد النور الكاشف وحشاً صغيراً من حيوانات الليل وانصبّ الضوء وتجمدّ على الضحية. أمّا الحيوان، فقد تحجّر في الم وتجمدّ قبالة الضوء وارتجفت فروته القذرة ارتجافة الموت ثمّ قفز فجأة وهرب الى اعماق الظلام»[٢].

وعلى الرغم من قدرتهم على احتلال قرية العدو، فما زالت اصوات الضباع ترتفع. وهذه الاصوات جاءت من وراء الحدود، دلالة على ان الصراع لم ينته باحتلال دير الناشف، وانما هو في حالة مستمرة.

أمّا الفقرة الاخيرة المقتبسة اعلاه، فتكاد توجز عالم القصة الاستعاري ـ الكنائي: انطفاء النور بمثابة حالة التخلّف. والحيوان (الذي يهدّد بالخطر) يغشيه الضوء ويجمدّه في مكانه، لكنه يستطيع الهرب والاختفاء في الظلمة (والتي هي دلالة واضحة للجهل والتخلّف). ونرى ان الصراع الرمزي والاستعاري الذي رسمه عوز في هذه القصة طويل الامد. وهناك ومضات مجازية تشير الى اليأس من القدرة على اضاءة المنطقة. وبهذا نرى ان عوز يتعامل مع المنطقة من منطلق ايديولوجي ضيّق: حضارة الكيبوتس، او اليهودي وتخلفّ ابن المنطقة الذي يرفض النور والثقافة والتحضّر والنظافة. ويستمد عوز هذه الافكار عن الشرق المتخلّف من مقولات صهيونية روّجت في السابق لاقامة الدولة العبرية على انقاض الدولة الفلسطينية.

وفي القصة الثانية «الرّحل والافعى» يقترب عوز من عالم الصراع اكثر بتصويره البدوي. ففي احدى سنوات القحط ترك البدو الصحراء واقتربوا من الكيبوتس: «لأن الجوع يأتي بهم».

وتطوّر الصراع في القصة حين اكتشف الكيبوتس ان بعض الاغراض البسيطة سرقت منه. فدار جدل بين فرقة تريد تلقين البدو درساً واخرين يمانعون القيام بذلك. وحين التقت غيئولاه مع البدوي أثار فيها البدوي مشاعر متضاربة من القرف والتقزز، وذلك بسبب مشكلاتها النفسية. وبعد ان اتجهت غيئولاه نحو قاعة الاجتماعات تذكرت البدوي فتقيأت . وهنا جاءت أفعى سامة ولدغت غيئولاه لتقتلها.

في هذه القصة يظهر لنا اللقاء غير الممكن مع العربي ـ البدوي: لقد تعامل عوز مع مفاهيم منمّطة، واحداها البدوي، وكأن العربي يجلب معه الامراض والموت والأفعى والظلمة. ومن هذا كله استمد عوز صورة العربي، ليوصل قارئه الى حل واحد وحيد: علوّ وسموّ فهم وحضارة القادم الجديد العالق في ادران واوساخ ومشاكل المنطقة وعدم امكانية اللقاء مع ابن المنطقة الاصلي، وذلك لتخلّفه المزري وللخطر المنبعث منه والاوساخ والحقد!

ان صورة العربي (البدوي) في هذه القصة هي صورة منمطّة استمدها عوز من خيال جامح اكثر ممّا استوحاها من الواقع: «فقّرت غيئولاه، في قرارة نفسها، ان هذا الانسان ـ البدوي ـ اوتي جمالاً بغيضاً». ويتضّح من هذا ان لقاءها مع البدوي اعجبها (بمعنى آثارها). ولكنه بغيض، لأنه كان السبب في وصول الأفعى اليها وقتلها.

ان الصورة المشوّهة الكريهة التي رسمها عوز في مجموعة قصص «بلاد بنات آوى» ترددت في اعماله الأخرى. ولكي ندلّل على بشاعة الصورة التي جاءت في كتاب عوز نجتزىء هذه القطعة من القصة الاولى في الكتاب «بلاد بنات آوى» التي تشوه العربي تشويهاً تاماً وتجمل وجهة نظر عوز للعربي: «... في البداية تظهر جداول تندفع من منحدرات الجبال، عشرات الجداول تتصادم وتتعرّج وتتقطّع وتتقاطع بعضها مع بعض، وبلمح البصر تبدو جماهير الناس الصغار في السفح كأنها النمل الاسود يندفع كالشلال. انهم عدد كبير من الناس السمّر يندفعون من على السفح. انهم قريبون منك. جمهور قذر غامق اللون ينشر القمل والبراغيث وله رائحة كريهة. والجوع والكراهية سبب جفاء وجهه. تتوقّد عيونهم توقّداً جنونياً. غمرت كثرتهم السهول الخصبة. وهم يمرّون على القرى الخربة والمتروكة ولا يتوقفون. غير انهم يحرقون وهم يتدفقون نحو الغرب كل ما يصادفهم، ويقتلعون الاوتاد، ويتلفون الحقول، ويشقّون الاسيجة، ويدوسون الحدائق، ويحوّلون لون البساتين الاخضر الى اصفر...

«يتسلّقون الجدران كالقِرَدة المتوحشة. ويمضون في السير الى امام نحو الغرب الى رمال البحر... عيونهم تشتعل كراهية، افواههم فاغرة، ويتنفسّون تنفساً ثقيلاً، واسنانهم صفراء خبيثة والخناجر تلمع بين اصابعهم. انهم يشتمونك بعبارات متقطعة يخنقها الغضب، او الشهوة الداكنة. وايديهم تعبث على جسدك وكذلك السكين... ومن ثمّ الصرخة...»(٣)

وكتب الكاتب غانم مزعل معلقاً على هذا: «وبهذا الكلام وغيره ينعت عاموس عوز العرب بأسوأ النعوت التي يحتويها المعجم العبري. ولعله استنفذها كلها. ففي هذه القطعة وفي غيرها: العربي عند عامـوس عوز هو الظلمة والصحراء والمرض والافعى؛ وهي صفات مخيفة مرعبة لو نعت الانسان بواحدة منها، فكم ستكون مخيفة لو اجتمعت في انسان واحد؟ ان الصحراء رهيبة مخيفة، فكيف اذا غطاّهـا اللون الاسـود والمرض والافاعي؟ يريد عوز ان يقول ان اسرائيل محاطة بدائرة كبيرة من الظلام. ولا داعي للذهاب بعيداً كي نعرف ما يعني هذا الكاتب بالدائرة الخارجية. العرب بلا ريب. وهـذه الدائرة الخارجية المظلمة تحارب الدائرة الداخلية المشعّة بالنور. اي ان العالم العربي هو الدائرة الخارجية المظلمة المحيطة باسرائيل التي هي الدائرة الصغيرة المنيرة. ويعني بذلك ان اسرائيل هي الممثل للحضارة الغربية في المشرق العربي. وما العرب الا اعداء الحضارة والانسانية. فهم اذا جاءوا الى منطقة متطورة معمورة دمروها وجلبوا اليها الويل والثبور والبراغيث والقمل، ويولّد مجيئهم من الصحراء الامراض والاوبئة على اختلاف انواعها»(٤).

هذا هو العربي بصورته الاولى؛ البدوي شبه الصحراوي، المنمطّ غير الطبيعي كما صوّره عوز. وهذه الرؤية المتحيّزة والعنصرية والشوفينية ظلت تتحكّم بأدب عوز حتى هذه الايام. وصدور روايته الاخيرة «علبة سوداء» هي تحقيق لعجز عوز عن تفهّم، وتقبّل العربي. وان تجدّدت رؤيته الشاملة للصراع القائم، فان ذلك لا يعني حدوث تغيّر في تصور عوز للعربي. والظاهر ان المستجدات الطارئة على اوضاع المنطقة هي التي دفعت عوز الى كتابة رواية بهذا الشكل المباشر. فلقد صوّر، في الرواية، شرائح مختلفة من المجتمع الاسرائيلي واجزاءً اخرى لحالات مغايرة، وترك فراغات كثيرة مع المغالاة في تشويه العربي وتنميطه وابداء عجزه ازاء كل ما يحدث. بقي ان نشير الى ان عوز يتعامل مع العربي كـ «مجموعة» او كـ «شيء» يريد تنميطه، لكن هذا لا ينجح.

ان اتكاء عوز على استعارات واقامة تناظرات وبنىً تضادّية في قصص «بلاد بنات آوى»(٥) ـ كالظلمة والافعى والاوبئة ودلالاتها الحياتية كما سبق ورأينا ـ توصل به، في عمله الروائي، الاخير، الى الافصاح عن مواقفه اكثر واكثر. وتسقط الاستعارات والكنايات، لتظهر صورة العربي كما يراها عوز، او كما تتشكّل في عقله ووجدانه، دون غموض أو ابهام او اهتمام بتغليفها بابعاد حياتية خرافية ويتضح الصراع ويظهر عالمه في الرواية في حالة جذب وتوّتر وانشداد واضح.

العربي «البشع» في رواية «علبة سوداء»

ان احتفاء الاوساط الادبية الاسرائيلية بمناسبة صدور عمل أدبي لعاموس عوز ليس غريباً. فعوز من أكثر الكتّاب العبريين رواجاً، لقدرته النثرية العالية ولقربه من المؤسسة الحاكمة، كما ان موضوع «العربي» لم يلق اهتماماً في رواياته السابقة، باستثناء الشخصيتين العربيتين اللتين ظهرتا على شكل كابوس في روايته الهامة «عزيزي ميخائيل» وكناياته في بعض قصصه الاولى.

وخلافاً لاعماله السابقة، فان مسألة الصراع العربي ـ الاسرائيلي هي المحور الرئيس الذي دارت حوله احـداث «علبـة سوداء»(٦). ومن الممكن اعتبـار هذه الروايـة استمـراراً وتـطويـراً روائيـاً

لمجموعة المقابلات والمقالات التي كان الكاتب نشرها في كتاب تحت عنوان «هنا وهناك في ارض ـ اسرائيل» (١٩٨٢)، والتي اثارت، في حينه، ضجة كبيرة لفضحها تفكير المستوطنين في الضفة الفلسطينية المحتلة والمتدينين في اسرائيل، ومع ان عوز كان يبدو كمشاهد «متملّص ومراوغ» لا يريد الادلاء بشيء من عنده في كتابه ذاك، الاّ انه عزم، في روايته الجديدة هذه على ان يسدّ النقص الذي ابداه في كتابه السابق، الى درجة انه «تورّط» في عمله الروائي الاخير في اشكاليات طرح مسألة الصراع الدائر في المنطقة بشكل واضح.

رواية «علبة سوداء» هي رواية رسائل (اسلوب ساد في القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر) اضافة الى البرقيات. واحداث الرواية تدور سنة ١٩٧٦، ممّا يحمل دلالة كبيرة. فعاموس عوز اراد مناقشة بقايا «نصر» ١٩٦٧ والعلاقات السياسية والاجتماعية والفكرية المترتبة على الاحتلال والناجمة عن سياسة الضم الاسرائيلية.

مجموع افراد العائلة في «علبة سوداء» كانوا يتكاتبون ويتبادلون الرسائل؛ اذ انه بعد طلاق وانقطاع سبع سنين كتبت ايلانه سومو الى زوجها السابق البروفسور الكسي جدعون، الذي ترك اسرائيل، ليساعدها في ايجاد ترتيب لابنهما بوعز المطرود من المدرسة الزراعية. (العلبة السوداء هي الطلاق الذي نوقش بعد انقضاء عشر سنين عليه). وقد ردّ الكس بسرعة على الرسالة. وتطور الحوار ثانية بين الزوجين السابقين. وتبادل زوج ايلانه الثاني، ميشيل سومو، الرسائل مع بوعز وجدعون أيضاً. وكتبت راحيل، التي تقيم في كيبوتس في الشمال، رسائل الى اختها ايلانه التي تقيم في القدس. واشترك المحامي مانفريد زكهايم، المسؤول على توظيف النقود لصالح عائلة جدعون، بكتابة الرسائل أيضاً. واستمرت المراسلة بين افراد العائلة لثمانية شهور. وفي النهاية ـ ان كانت هناك ثمة نهاية ـ يلتقي افراد العائلة في «زخرون يعقوب»، داخل «الخط الاخضر»، للعناية بجدعون المريض بسرطان الكلية وانضمت الام ايلانة سومو، مؤقتاً، الى زوجها السابق وابنها بوعز.

للشخصيات، في الرواية، دلالات هامة جداً. فالكسي جدعون يتحدّر من اصل غربي لعائلة روسية، وهو رجل فكر وحرب، شارك في اكثر من حرب وقتل الكثير من العرب.

بعد الطلاق، ترك الكسي اسرائيل وكتب كتاباً أثار جدلاً واسعاً: «العنف اليائس؛ بحث في التطرف المقارن». وعلى الرغم من ان ما يرد في الرواية من اقتباسات حول الكتاب المذكور مختلق ومفتعل الى اقصى الحدود، فانه يجدر نقل احد هذه الاقتباسات الهامة: «الكتاب (العنف اليائس) يتهم: الفاشية، والقومية، والصهيونية، والعنصرية، والعسكرية واليمين المتطرف» (الاقتباس مأخوذ عن مجلة سوفياتية).

أمّا سومو، فكما يبدو، في الرواية، فانه شخصية مقولبة (منمطّة) اجتهد الكاتب في صنعها ولم ينجح في اضفاء أبعاد حقيقية عليها. فسومو اراد طرد العرب من البلاد، لكنه يتظاهر بالرحمة والرأفة والتسامح المسيحي، وأشياء من هذا القبيل تتناقض، تمام التناقض، مع مواقفه وارائه بشكل فاضح. وهو مثّل، في الرواية، اليمين المتطرف في اسرائيل. فسومو من مواليد شمال افريقيا (الجزائر) وابن لعائلة فقيرة وخرّيج حركة «بيتار» في فرنسا، ومتدين، ويعمل معلماً للفرنسية في مدرسة دينية. وقد وجد سومو في حركة «اغودات يسرائيل» (حركة دينية رجعية متطرفة) مكاناً مناسباً لتحقيق آرائه. ومن خلال هذه الحركة فكر بالعمل على تفريغ البلاد من العرب، وشراء الأراضي، واستغلال أموال الكسي جدعون لشراء ممتلكات في الخليل مع المحامي مانفرد زكهايم. واجتهد سومو في ضم الابن، بوعز،

الى حركة «غوش ايمونيم، فرتّب له سكناً في كريات اربع ونصحه بأن يتوب وان يهتم بخلاص البلاد. لكن بوعز تمردّ وترك كريات اربع، مبدياً تحفظاً شديداً من الحياة الكريهة هناك.

أمّـا ايلانه، فهي اطار هام في الرواية. وربما كانت هي البلاد التي تعيش انقسامين هائلين: شخصية جدعون، الذي أُصيب بخيبة أمل وترك البلاد، وشخصية سومو الحالم بـ «أرض ـ اسرائيل الكاملة».

العربي في الرواية

على الرغم من ان الرواية تعاني من سقطات فنية بليغة (الافتعال) الشخصيات ابواق لتفريغ اراء الكـاتب، استذكار احداث وقعت في السابق دون ان تفيد السياق الروائي، ممّا يعيق التطور الطبيعي لرواية الرسائل، عدم النجاح في نقل لغة بوعز المليئة بالاخطاء اللغوية وسذاجة الطرح ـ فان الرواية كانت جريئة جداً في طرح مسألة العربي وان كنّا لا نوافق الكاتب على شكل هذا الطرح السلبي للموضوع، جملة وتفصيلاً.

ففي احدى الرسائل كتب المحامي مانفرد زكهايم، رداً على رسالة سومو: «... اعترف ولا استحي، من انه ليست لي اية عواطف خاصة تجاه المناطق [المقصود المناطق المحتلة] الخ. ربما كنت اميل حقاً لابتلاعها مريئاً مثلك، لولا العرب الذين يعيشون هناك. انا اتنازل عنهم. فكرت، أيضاً، بعمق، في بيان منظمتكم الذي تفضلّت وارسلته طي رسالتك: برنامجك هو ان تدفع لكل عربي مبلغاً مناسباً مقابل املاكه وارضه مع تذكرة سفر باتجاه واحد على حسابنا. ان الجانب الذي يبدو انه الاكثر اشكالاً هو المضاعفة طبعاً. لنقل عشرين ألف دولار ضرب مليون عربي، اعط او خذ من ذلك اثنين ـ ثلاثة مليارات دولار. لكي تموّل هجرة الشعوب هذه نضطر ان نبيع كل الدولة وسندخل في ديون أيضاً. هل من المناسب، حقاً، ان نبيع دولة اسرائيل لكي نشتري المناطق؟ أليس من الممكن، بدلاً من هذا، ببساطة، ان نتبادل، نحن نرتقي الجبال المقدسة والباردة، وهم يأخذون مكاننا في ساحل الشاطىء الرطب. على هذا ربما يوافقون بمشيئتهم الحرة؟».

هذا ليس كل ما في الرواية من احلام الصهيونية لاقتلاع العرب وتهجيرهم؛ بل ان اخطر ما في الرواية هو شخصية سومو المتدين والمقولبة الى ابعد الحدود. وقولبة هذه الشخصية المسطحة روائياً، ستدفع القارىء، حتماً، الى السؤال: كيف عرف عوز ان محبة وتسامحاً يكمنان في شخصية سومو، تتم الاجابة عن هذا السؤال بقراءة هذه الاقتباسات: «قل لي ـ كتب سومو لبوعز ـ هل انت عربي؟ هل انت حصان؟» و«لذلك قلت لك سابقاً انك لست انساناً. ومؤكد لست يهودياً. ربما يناسبك ان تكون عربياً او ثموي [غريباً]»، و«لتفعل ما تريده ولتتحول أيضاً الى عربي اذا كنت تناصرهم [المقصود العرب] لتهبني حسنة واحدة فقط وهي ان لا تبدأ بتعليمي من هو العربي. لقد نشأت بينهم، واعرفهم جيداً: ربما تفاجأ ان تسمع مني ان العربي ايجابي جداً منذ نشأته يمتاز بكثير من الخصال الحميدة وثمة في دينه بعض الامور الجميلة المأخوة مباشرة من اليهودية. لكن اراقة الدماء متجذرة عميقاً في تقاليدهم. عندهم مكتوب في القرآن: دين محمد بالسيف. وللتفريق عندنا في التوراة مكتوب: صهيون ستفدى بالقانون. هذا كل الفرق. لتختر الآن، لوجدت ما يناسبك اكثر»، و«لتؤمن، على فكرة، حتى للعرب، حين اتهمتني انني اريد الاساءة اليهم قدر الامكان، حتى لهم فانني اتمنى من كل قلبي ان يعيشوا بسلام حسب دينهم وعاداتهم وان يحظوا بالرجوع الى بلادهم بسرعة، كما حظينا نحن بالعودة الى بلادنا [!]، الا اننا خرجنا من عندهم عراة وخاويي الوفاض وحتى ببهدلة. أمّا هم،

فاقترح عليهم ان يخرجوا من عندنا بكرامة وبممتلكات كثيرة ودون ان نسرق نحن منهم، لا سمح الله، شيئاً من الخيط حتى سيور الحذاء».

وفي احدى الرسائل، كتب سومو رداً عنيفاً على المحامي زكهايم، الذي حاول ان يبدو ليبرالياً: «الحقيقة، انه ربما انت محام كبير للعرب، ومزعج لاسرائيل. لكنك ارقت دم العرب كالمياه في الحروب، ويقيناً بين فترات الحروب أيضاً؛ بينما انا، الانسان القومي والمتعصّب قدر ما استطيع، لم اسكب، طيلة حياتي، دماً، حتى ولا نقطة واحدة، ولم اسقط شعرة واحدة من رأس عربي على الأرض، على الرغم من انني، وابائي، شبعنا منهم عاراً وبصاقاً واشياء اخرى أسوأ. لم أسيء، ولم اسبب، كرباً لا ليهودي ولا لغريب. صبرت وصمتّ فقط. لكن ماذا؟ انت تعتبر شفوقاً عظيماً ومتسامحاً وانساناً، وانا اعتبر متعصباً وقاسياً. انت انسان العالم وانا المحدود ضيق الافق. انت معسكر السلام وانا دائرة الدماء. لماذا تضع هذه الوشاية جناحين لها؟ لأنه لك ولامثالك العظمة مناسبة، ولامثالي السكون. ربما لكثرة دماء العرب التي ارقتها. اصبحت ساكب دماء كهذا».

هذا هو العربي في رسائل سومو، المتطرف دينياً وسياسياً. والاهمية الخاصة لتصريحات سومو هي انها جمعت بين النقيضين اللذين لا يلتقيان: بين كراهية العرب ومحاولة اقتلاعهم وتهجيرهم والتمنيات الطيبة لهم ولحياتهم في ظلال عاداتهم وتقاليدهم. ان ما قاله سومو عن العرب هام جداً. اولاً، لأنه فضح ـ الى حد ما ـ تفكير المستوطنين في الضفة الفلسطينية المحتلة؛ وثانياً لأنها المرة الاولى التي يتمّ فيها نقل التفكير الصهيوني الى هذا المستوى من الحدة والصراحة في الادب العبري الحديث. لكن ما يزعج حقاً هو التفكير المسيحي المفتعل الذي صبّه عوز قسراً في تفكير سومو والذي لا يمكن لسومو ان يفكر بهذه الصورة ابداً ما دام يكره العرب الى هذا الحد؛ لأنه من الصعب ان تجد مستوطناً يحمل الشفقة والرحمة كسومو حقاً. وهل حقاً عانى اباؤهم وهم من اضطهاد العالم العربي لهم الى درجة انه حوّلهم الى فاشيين؟

ان اتكاء عوز على أكاذيب السلطة الصهيونية أجاز لابطاله تحولهمّ الفاشي واعطاهم المبرّر الطبيعي لتصرفاتهم الهمجية، اضافة الى ممارسته لعبة ممجوجة في الفكر والادب الصهيونيين بتأكيده «شرقية» بطله سومو كما لو ان المستوطنين في الضفة والقطاع المحتلين ليسوا الاّ شرقيين وحسب!

امّا التفكير الذي أراده عوز ان يكون مناقضاً لتفكير سومو فهو بوعز، الفتى الذي بعث عنفاً وفوضى في كل شيء. ففي احدى الرسائل كتب الى سومو من كريات أربع: «لا يعجبني كيف يتكلمون هنا عن العرب من وراء ظهرهم (قسم فقط) من الممكن حقاً ان يظل العربي عربياً. اذن، ماذا في هذا؟ هذا ليس سبباً للاستهتار والاستهزاء. انا ضد الاستهزاء». وفي رسالة اخرى كتب: «... يعيشون من التوراة؛ يعيشون من السياسة، يعيشون من الحكي والنقاشات بدلاً من ان يعيشوا من الحياة. العرب صاروا مثلنا أيضاً. تعلّموا من اليهود كيفية أكل انفسهم، وان يأكل الواحد منهم الآخر، وان يأكلوا اناساً بدلاً من الاكل الطبيعي. انا لا انفي ان العرب ليسوا عاهرين، عاهرون في مرّبع، وماذا في ذلك؟ العاهرون هم بشر، ليسوا زبالة، خسارة ان يموتوا. في النهاية يقضي عليهم اليهود، أو يقضي احدهما على الآخر، وثانية لن يكون شيء في البلاد عدا التوراة والقرآن وثعالب وخرائب محترقة».

ان اللعبة التي لعبها عوز مفضوحة على المستوى الادبي، حتى لكاتب ناشيء. فالقاريء البسيط يعرف سلفاً ان عوز لن يتخلى عن صهيونيته كغيره من الكتّاب العبريين. لكن ان يقول عن العرب

انهم «عاهرون»، فهذا مرفوض، حتى لو كان على لسان بوعز الفوضوي، وغير المتعلم، والجاهل، والذي يبدو في الوقت عينه انه ينفذ الى عمق الواقع بكل تناقضاته.

ولكي لا يسقط عوز فريسة لهجوم اليمينيين (كتّاباً ومفكرين)، فانه لم يكتب حقيقة ما يدور في كريات أربع عن العرب. بل كتب بوعز في الرسالة «قسم فقط» مستثنياً قسماً منهم. اذن، أليس هذا دفاعاً غير مباشر عن معقل صهيوني استعماري ناشىء؟

استطاع بوعز ان يسبّ العرب بـ «عاهرين»، كما لو انه كان ليس واعياً لما يقوله. وفي الوقت عينه، استثنى قسماً من كريات اربع ممّن لا يحكون على العرب، وفي هذا حاول عوز ان يكتب ما يريد قوله هو عبر ابطاله، متمسكاً بصهيونيته وعنصريته وشاتماً من ناحية أخرى كل العرب بطريقة مفضوحة، كطرق الصهيونيين الليبراليين الآخرين.

أمّا الكسي جدعون، فلعب دور الصهيوني الخائب من تحقيق الحلم الصهيوني الاشتراكي في دولة اسرائيل. فكتب الى زوجته السابقة ايلانه: «هل تريدين، حقاً، ان اتبرع له لانقاذ الخليل؟ لا يهمني. اشتري له الخليل. وبعدئذ نابلس». و«قبل الاف السنين تأمل رجلٌ من ابسوس اليونانية النار الملتهبة امامه، تأمل واستنتج: ' انتصارها هو انتهاؤها ' و' سأشتري لكم ما تريدونه. رام الله؟ باب ـ الله؟ بغداد؟ ساستغل اموالي لتسليح الطرفين في معركة لا بد ان تنشب ذات يوم بين بوعز وسومو' ».

أمّا ايلانه التي طُلقّت لمعاشرتها الرجال الكثيرين، فانها كتبت الى زوجها الاول الكسي: «صمتك قاتل» لي «كالبكاء» و«الآن قل لي انت: لماذا كتبت لك عن تلك الامور المنسية؟ لحك الندوب القديمة؟ لأن نظل عبثاً في جروحنا؟ لتفسير مغالق علبة سوداء؟ لنتألم ثانية؟ لايقاظ اشواقك؟ ربما كان هذا أيضاً مكيدة للايقاع بك ثانية في شباكي». وهي ـ ايلانه ـ التي تنهي الرواية بنداء صارخ هو نداء المؤلف اكثر منه نداءها: «كما لو انهم يقولون انها توجد بلاد، لكننا لم نعثر عليها. اي مهرّج تسلّل وحملنا الى بغض وجدنا فيه. حاول ان تستوضح كيف نخرج، اين تلك البلاد؟»

لقد اوردت هذه الاقتباسات للتدليل على تفكير عوز الذي كتب، للمرة الاولى، عملاً سياسياً كاملاً. ويبدو ان محاولة عوز خلق شخصيات كاملة ذات ابعاد انسانية متكاملة باءت بالفشل، فبوعز استطاع ان يعمّ بالنسبة الى العرب؛ لكن بوعز لم يعمّ بالنسبة الى موقف المسؤولين في كريات اربع من العرب. كما ان الصاق النعوت الحقودة والسافلة بالعرب على لسان بوعز كانت مسيئة لمصداقية العمل. والكاتب، في هذه الحالة، هو المسؤول عما بدر عن الشخصية وليس الواقع ذاته الذي فرض نفسه على الشخصية ودفعها الى قول ما قالت. فهناك حدود ومقاييس معقولة لا يتخلى الكاتب عنها، ولا يتجاوزها أيضاً.

ان عاموس عوز، الذي عرفناه كاتباً «متملّصاً» في كتابه «هنا وهناك في أرض ـ اسرائيل» ما زال يحاول ان يناور الواقع، وان يطلق النعوت التعسفية على العرب، وان لا يندّد، مباشرة، بجهاز الحكم الاسرائيلي التوسعي، الذي سبّب كل الكوارث والويلات.

ولئن حاول عوز، في هذه الرواية، ان يمسك بكل الاطراف والكتابة عنها، والاشارة الى الامراض الخطرة، فان مناورته والتصاقه بصهيونيته كفيلتان بالّا يصل الى غايته، مهما حاول ان يجمّل، ويرقّع، وينتقد، ويصرخ. لذا، احترق عمله الادبي، وظل بمثابة بيان سياسي هام لمن يريد الاطلاع قليلاً على السياسة الاسرائيلية وعلى صورة العربي «البشعة» بالنسبة الى الاسرائيلي، وعن عمليات

شراء الاراضي في الضفة الفلسطينية والاحلام الصهيونية المريعة كافة.

لقد كان العربي «بشعاً» في هذه الرواية التي حاولت ان تتلمّس دربـاً في عتمة السياسة الصهيونية الاظلامية. لكن عوز، وخوفاً من ان يتهم بالعنصرية، ارتأى طريقة مراوغة باطلاق النعوت السامّة على العرب على السنة ابطاله. لكن هذا لا ينفي، ابداً، ان كاتب الرواية، وهذه الرواية بالذات، هو عاموس عوز وليس ابطاله.

---

(١) نوريت غيرتس، **عاموس عوز: مونوغرافيا**، تل ـ ابيب: سفريات بوعليم، ١٩٨٠، ص ٩٣٩.

(٢) كل الاقتباسات المجتزأة من قصة «دير الصامتين» هي من ترجمة مجلة **الشرق** (شفاعمرو).

(٣) غانم مزعل، **الشخصية العربية في الادب العبري الحديث**، عكّا: دار الاسوار ١٩٨٥، ص ١٧٢.

(٤) **المصدر نفسه**.

(٥) عاموس عوز، **بلاد بنات آوى**، تل ـ ابيب: عام عوفيد، ١٩٨٤.

(٦) عاموس عوز، **علبة سوداء**، تل ـ ابيب: عام عوفيد، ١٩٨٧.

الصهيونية الجديدة بين الارض والسماء

ايان لوستيك، الاصولية اليهودية في اسرائيل، من اجل الارض والربّ (ترجمة حسني زينة)، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩١، ٢٨٥ صفحة.

في درس الظاهرة الاسرائيلية، يصعب تطبيق النظريات المسبقة والمقاييس الجاهزة. فثمة ظاهرة خاصة تملي على الدارس خصوصية مماثلة لدرسها، أو لمقاربتها مع غيرها من الظواهر.

وفي تفاصيل الظاهرة الاسرائيلية تحتل الدهشة والغموض حيّزاً كبيراً من المساحة المخصصة للدرس الموضوعي. ولعل ظاهرة الأصولية اليهودية المعاصرة، بما هي موضوع للدرس، تنطوي على قدر كبير من المفارقات والملابسات، التي لا يمكن تفسيرها، أو تبريرها، بمعزل عن فهم خصوصية الظاهرة الكلية ـ المشروع الصهيوني.

الباحث الاميركي ايان لوستيك درس الظاهرة الاصولية اليهودية في اسرائيل، في كتابه «الأصولية اليهودية في اسرائيل؛ من أجل الأرض والرب»، محاولاً الاجابة عن جملة الاسئلة التي واكبت نشأة هذه الظاهرة، وتطورها، وتلمّس الآفاق المستقبلية لهذه الظاهرة.

يتألف الكتاب من تمهيد وسبعة فصول، وتشمل مساحة البحث كامل الظاهرة الأصولية في اسرائيل، بدءاً من تعريف مصطلح الأصولية، وانتهاء باستقراء مستقبل الأصولية في اسرائيل.

حدد لوستيك هدفه من وضع الكتاب عندما أورد في التمهيد: «ان غايتي من هذه الدراسة هي المساهمة في النقاش بشأن مستقبل اسرائيل، وذلك ببسط ما يريده الأصوليون، وكيف يعتقدون بأنهم سيفوزون بما يريدون، وما يخشونه، وما يختلفون بشأنه فيما بينهم...».

وفي الفصل الأول من الكتاب، الذي سمّاه المؤلف «مقدمة» تعرض الى ظاهرة الأصولية والملابسات التي رافقت ولادتها، عقب حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، والهدف الأساس للاصولية اليهودية، المتمثل في بسط الحكم اليهودي على «أرض ـ اسرائيل الكاملة»؛ كما أوجز أهم الحقائق المتصلة بهذه الظاهرة، على الصعيدين، الداخلي والخارجي. فعلى الصعيد الداخلي تعرض الوزن الكبير للأصوليين اليهود في الحياة السياسية الاسرائيلية، وتناقض هذا الوزن مع نسبتهم العددية الضئيلة في اسرائيل، ومحاولات الأصوليين لنقض الاجماع الوطني الاسرائيلي على معنى «القومية اليهودية» وحدود دولة اسرائيل. كما بيّن الخطر الذي يمثله الأصوليون على الديمقراطية الاسرائيلية. أمّا على الصعيد الخارجي، فاستعرض المؤلف الخطر الذي تمثله الأصولية على احتمالات التسوية وتصعيد النزاع الاقليمي في المنطقة.

ولعلّ أهمّ ما انطوى عليه الفصل الأول من الكتاب هو محاولة تعريف الأصولية اليهودية وتمييزها عن الظواهر الأخرى في العالم، التي يمكن ان يستعار لها المصطلح ذاته. فبعد ان استعرض المؤلف التعريفات السائدة لمصطلح الأصولية، اعتمد تعريفاً خاصاً للأصولية، من أجل أهداف الدراسة، وهو: «يعد نظام ما من العقائد أصولياً بنسبة ما يعتبر أتباعه مقولاته مقتضيات قطعية سامية مباشرة لا تقبل المساومة والتسوية، بل تملي العمل السياسي الموجّه نحو اعادة بناء المجتمع بناءً شاملاً وسريعاً».

وطبق المؤلف، في هذا الفصل، تعريفه السابق على حركة غوش ايمونيم باعتبارها نواة الاصولية اليهودية المنظمة، حيث رأى ان نجاحها يرجع على علاقة التكافل التي اقامتها مع الليكود، أكبر أحزاب اليمين السياسية في اسرائيل. هذا التزاوج الذي منح الافاً عدة من غلاة المتطرفين القدرة على ان يصبحوا «القلة التي تصنع، اليوم، تاريخ اليهود»، الى حد ان عدداً من المنظّرين ذهبوا الى ان غوش ايمونيم «ساهمت في تشكيل الخلق السياسي والأيديولوجي لجيل كامل».

نشأة الأصولية وتطورها

قدّم الكاتب، في الفصل الثاني «نشوء الأصولية اليهودية من منظور تاريخي»، عرضاً تاريخياً مسهباً امتد، في عمقه الى مرحلة ما قبل دمار الهيكل الثاني والثورات اليهودية ضد روما. وقد سعى الكاتب، من خلال هذا العرض، الى البحث في جذور تاريخية قديمة للحركة الأصولية المعاصرة، وذلك باستحضار الروح اليهودية المسيحانية التي حفزت اليهود في فلسطين على التمرد على الحكم الروماني، ومقاربتها بالروح اليهودية الخلاصية التي تميّز الأصولية اليهودية المعاصرة، والتي تستعجل قدوم المسيح من خلال ممارساتها المتطرفة لاستكمال احتلال فلسطين وطرد بقية الشعب الفلسطيني منها، واستجلاب بقيّة يهود العالم اليها.

امّا الأصول المعاصرة للأصولية اليهودية، فأرجعها المؤلف الى الانتصار السهل والمذهل الذي أحرزه الاسرائيليون في حرب العام ١٩٦٧، وما نجم عنه من سيطرة اليهود على قلب فلسطين الذي يضم مدينة القدس القديمة والخليل، وغيرها من المواقع ذات الأهمية التوراتية، الأمر الذي أجج المشاعر الصهيونية والدينية الرومنطقية، وخلق سابقة تاريخية خطرة، تمثّلت بالتعاون بين المتدينين اليهود وغير المتدينين من أجل انجاز مهمة استكمال السيطرة على كامل الوطن الفلسطيني عبر عمليات الاستيطان المكثّف في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، والدعوة الى التخلّص من الوجود العربي الفلسطيني داخل فلسطين.

وفي الفصل الثالث، «تطور غوش ايمونيم»، شرح الكاتب الظروف التي هيّأت لنمو وتطور، هذه الحركة التي كانت تطمح الى قيادة حركة جماهيرية «لا من أجل تغيير سياسة الدولة حيال الأراضي المحتلة فحسب، بل، أيضاً، من أجل تغيير الأسس الثقافية والايديولوجية التي يقوم المجتمع عليها». ففي أعقاب حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣، وما ولّدته داخل المجتمع الاسرائيلي من احباط وخيبة أمل، انبثقت حركة غوش ايمونيم كتعبير ديني عن موجة عارمة وشاملة من الاستياء عمّت اسرائيل. وكانت نشاطات غوش ايمونيم الاستيطانية الاستعراضية التعبير العملي عن وجود هذه الحركة، ممّا أضفى عليها طابعاً رياديا داخل اسرائيل، ولفت أنظار القوى الحزبية اليمينية، وخاصة الليكود، الى امكانية الاستفادة منها لدعم سياسته التي تلتقي مع أهداف غوش ايمونيم في ضمّ المناطق المحتلة، من جهة، وفي تدعيم وزنه السياسي في مواجهة حزب «العمل»، من جهة أخرى.

وفي الفصل الرابع، «نظرة الأصولية اليهودية الى العالم: مدى الاجماع»، قدّم لوستيك عرضاً للاطار الفكري العقائدي الذي تتبناه الأصولية اليهودية. ويستحق هذا الفصل شيئاً من الافاضة في عرضه، حيث ينطوي على تحليل لأهم المقولات التي يرتكز عليها التيار الأصولي في اسرائيل، والتي تختلف، وأحياناً تتناقض، مع المقولات الصهيونية التقليدية. فاذا كانت الصهيونية التقليدية ترى ان حياة اليهود قد تشوّهت بسبب حالة الشتات، وان عودتهم الى فلسطين وتأسيس دولة مستقلة لهم سيعيدهم أمة «سويّة» كبقية الأمم، فأن الأصولية اليهودية تقلب هذه المقولة رأساً على عقب، فترى ان اليهود ليسوا شعباً سويّاً، ولا يمكن ان يكونوا كذلك. قال هارولد فيش، أحد زعماء غوش ايمونيم: «ان فكرة ان الأمة اليهودية أمّة سوية، وانه ينبغي على المجتمع الدولي ان يعاملها من حيث هي كذلك... هي الوهم الأصلي الذي توهّمته الصهيونية العلمانية». ويترتب على هذه المقولة، في نظر الأصوليين اليهود، أن الله وان ألزم الامم السويّة بطاعة قوانين العدل والاستقامة، فان هذه القوانين المجرّدة لا تلزم اليهود».

أمّا الصراع مع العرب على أرض فلسطين، فيجرده الأصوليون من سياقه التاريخي الموضوعي، وينظرون اليه باعتباره «الحقبة الأخيرة والحاسمة في معركة اسرائيل الدائمة لقهر قوى الشر...» وينفي الأصوليون أي علاقة للفلسطينيين والعرب بفلسطين، وبالتالي فهم ينكرون أي حق للفلسطينيين في وطنهم، وأية حقوق سياسية للمقيمين منهم داخل فلسطين، بمن فيهم الفلسطينيون الذين يعيشون في المناطق المحتلة العام ١٩٤٨. والحل الوحيد الذي يقدّمه الاصوليون لمشكلة الفلسطينيين يتمثل باسترجاع الخيارات التي عرضها يهوشع بن نون على الكنعانيين القدماء، وهي: الفرار، أو القبول بالحكم اليهودي، أو القتال.

وفي رؤية الأصوليين الى علاقة اسرائيل بدول العالم، تتبدى نظرة لاهوتية قدرية، ترى في عزلة اسرائيل الدولية دليلاً على اختصاص الشعب اليهودي بكونه «مختاراً». فاسرائيل هي «مركز الكون» أو هي «الميزان الذي يسجل الحال الخلقية لأمم الأرض». وبالتالي، فعلى اليهود أن لا يضعوا في الحسبان ردود فعل العالم على سياسات اسرائيل تجاه العرب، لأن قدر اسرائيل هو ان تكون معزولة، فهذه العزلة، عينها، هي، كما قال فيش، «علامة لاهوتية على انتقائها».

واذا كان السلام، كشعار، يمثل مطلباً رئيساً في الخطاب السياسي الرسمي الاسرائيلي، فانه لدى الاصوليين ينطوي على مخاطر جسيمة، لا تقتصر على خسارة الأرض أو اضعاف اسرائيل فحسب، بل، الأخطر من ذلك، ان السلام مع العرب يؤخر عملية الخلاص الالهي، خاصة اذا انطوى على تنازلات عن الأرض. وعليه، فان الأصوليين يرون استحالة التوصل الى السلام بالمفاوضات، وان «السلام الحقيقي» هو السلام الذي سيصاحب «اتمام اسرائيل وراثة أرضها بالكامل...» وتسليم الآخرين بهذا الواقع!

واستناداً الى ما تقدّم، فان الأرض تحتل مكانة مركزية في فكر الحركة الأصولية. فالشعار شبه الرسمي لحركة غوش ايمونيم هو «أرض ـ اسرائيل لشعب اسرائيل بحسب توراة اسرائيل»؛ حيث تتضح، هنا، أولوية الأرض في هذا الالتزام الثلاثي الذي يجعل الأرض قبل الشعب والتوراة. أما لدى الأصوليين غير المتدينين، فتقوم الأرض بدور يوازي، وظيفياً، دور الله في منظومة عقائد الأصوليين المتدينين.

وخصّص المؤلف الفصل الخامس من كتابه لعرض بعض التباينات الفكرية داخل التيار الأصولي المعاصر. فتحت عنوان «مدى التباين داخل الأصولية اليهودية» عرض الكاتب تباينات المواقف الفكرية المتعددة داخل الحركة الأصولية اليهودية والتي تعكس حالة من عدم الانصهار الفكري التام للقوى الدينية والعلمانية التي تنضوي تحت اطار الحركة الأصولية. وتتمحور هذه التباينات في اجتهادات أقطاب الأصولية اليهودية لحل مشكلات اسرائيل الراهنة والمستقبلية، مثل حدود اسرائيل المستقبلية، أو ما يسميه الأصوليون «أرض ـ اسرائيل الكاملة». ففي حين يراها البعض تمتد من الفرات الى النيل، يكتفي بعضهم بضم الأردن وجنوب لبنان، بينما يركز البعض الآخر على ان مهمة هضم الأراضي المحتلة حالياً، من خلال تكثيف الاستيطان واستيعاب المهاجرين الجدد، ينبغي ان تستبق الخطوات التوسعية الجديدة وتمهد لها.

كما تتباين مواقف الاصوليين من الدولة والنظام في اسرائيل. فبينما يرى «الطليعيون» منهم ان «حكومة اسرائيل ليست ملزمة ولا مقدّسة»، وبالتالي يمكن نقض قراراتها، اذا تناقضت مع ما يراه الأصوليون حقاً، فان الذين يطلقون على أنفسهم تسمية «بناة الاجماع» من الأصوليين يرون ان اسرائيل بحدّ ذاتها «المرحلة البدائية في عملية الخلاص»، ويركزون على تعاليم الحاخام تسفي يهودا التي أضفت مسحة من القداسة على دولة اسرائيل، وشعبها، وحكومتها، «بغض النظر عن عيوبها». ولهذا، فان بناة الاجماع يتفقون مع الطليعيين في أهدافهم النهائية، ولكنهم يدعون الى اتباع اساليب أقل استفزازاً واحراجاً للسلطة الرسمية الاسرائيلية.

على انه ينبغي التأكيد ان مثل هذه التباينات الجزئية في الرؤى والمواقف داخل الأصولية اليهودية لا تلغي التقاء أصحابها على الرؤى والمواقف والأهداف الكلية التي تشكل جوهر الأصولية

اليهودية المعاصرة.

الأصولية بين الحاضر والمستقبل

فرد الكاتب الفصل السادس، «الاتجاهات الحالية وما يترتب عليها في المستقبل»، لتناول احتمالات نمو واتساع الحركة الأصولية في اسرائيل، وأهم المعضلات التي تواجهها هذه الحركة. ولعل أبرز هذه المعضلات يتمثل في موضوعة الاستيطان الذي كان الأداة الأساسية لنجاح الأصوليين السياسي. فقد انخفضت وتيرة الاستيطان نتيجة الأزمة الاقتصادية التي تفاقمت في اسرائيل في السنوات الأخيرة، ونتيجة لفشل الأصوليين في اجتذاب أعداد كبيرة من اليهود للاستيطان في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وعدم قدرة الحركة الأصولية على توفير فرص العمل للمستوطنين داخل مناطق استيطانهم؛ هذا اضافة الى ضعف الحوافز الصهيونية والدينية لدى المستوطنين اليهود في الضفة والقطاع، حيث تبيّن ان اكثر من ثلثهم انتقلوا الى الاستيطان في الضفة والقطاع لأسباب اقتصادية واجتماعية، ولم يكونا مدفوعين بحوافز أيديولوجية.

واضاف المؤلف، الى معضلة الاستيطان، معضلات أخرى تعوق نمو الحركة الأصولية، منها اشكالية العلاقة بين الأصوليين وقطاع واسع من المتدينين الشباب الذين ينزعون نحو المغالاة في التديّن والاهتمام بأمور الآخرة والانصراف عن القضايا الوطنية التي ارتبطت بفوش ايمونيم، الأمر الذي يفقد الأصولية جزءاً هاماً من احتياطها البشري الذي اعتمدت عليه عند نشأتها.

ختم لوستيك كتابه بالفصل السابع «تقويم امكانات الأصولية اليهودية في المدى البعيد»، ليقدم قراءة استشرافية للوقوف على المصادر التي تستمد منها الأصولية قوّتها الكبيرة، وما يمكن ان تؤول اليه الأمور اذا ما اتيحت الفرصة للأصوليين للسيطرة على دفّة السياسة الاسرائيلية.

ومع ان الكاتب لا يبالغ في قوة الأصولية اليهودية الراهنة، أو المحتملة مستقبلاً، فانه جزم بأن حالة الارباك التي تسود في الحياة السياسية في اسرائيل تشكل المناخ الملائم لنمو الأصولية اليهودية. فهو يرى «ان الجو السياسي المحموم الناتج عن عجز اسرائيل عن الفكاك عن المناطق المحتلة، أو عن ضمّها، مع ما يرافقه من دورات عنف، وخزي دولي، وتهديدات بالحرب... تخلق أوضاعاً مؤاتية لتعزيز جاذبية الأفكار الأصولية».

أمّا عواقب نمو الأصولية، فيرى لوستيك انها تتركز في مجالين: الأول المجال الداخلي الاسرائيلي، حيث مخاطر التمزق بين تصوّرين متناقضين للكيان الاسرائيلي؛ والثاني هو المجال الخارجي، حيث يتجسّد خطر اغلاق السبل أمام التسوية السياسية، وتزايد احتمالات الحرب. والأخطر من كل ذلك، من وجهة نظر الكاتب، هو تأثر مصالح الولايات المتحدة الأميركية وعلاقاتها باسرائيل. كتب لوستيك: «ان نشوء نظام اسرائيلي يعتمد على النخبة الأصولية، ان لم يكن منقاداً لها، سيقضي على العلاقة الخاصة بالولايات المتحدة الأميركية. تلك العلاقة القائمة على مدركات من الغايات الخلقية والسياسية والثقافية». وهو يرى ان دولة اسرائيلية تحكمها الأصولية يمكن ان تمنع السياسة الخارجية الأميركية ومصالحها الأمنية في مواجهة تحديات صعبة، لا تقل عن التحديات التي نجمت عن الثورة الاسلامية في ايران. وهو لذلك، يدعو صانع القرار الأميركي الى دعم اولئك الذين يعملون في اسرائيل ضد الأصوليين وحلفائهم.

لقد وضع لوستيك كتابه «الأصولية اليهودية في اسرائيل» بموجب عقد لصالح برنامج دعم البحث الأكاديمي في مجال الدفاع التابع لوزارة الدفاع في الولايات المتحدة الأميركية. أي ان الكتاب، بحد ذاته، يعكس اهتمام الولايات المتحدة الأميركية الرسمي بظاهرة الأصولية اليهودية في اسرائيل، ورغبة صاحب القرار الأميركي في تحييد هذه الحركة ومنعها من تخريب العلاقات الأميركية ـ الاسرائيلية، واعتراض عملية التسوية السياسية في الشرق الأوسط التي ترعاها الولايات المتحدة.

ولم يغب هذا الهدف عن مؤلف الكتاب. ولكنه، في الحقيقة، لم يوفق في تحديد أساليب عملية واضحة

لمواجهة الحركة الأصولية. فهو لم يقدّم سوى اقتراحات عامة، مثل: «يجب ان تلتمس واشنطن السبل التي من شأنها الحؤول دون انفجار الشحنة المتفجرة، المحيقة بالاصولية نحو المنطقة والعالم»، أو اقتراحه كيفية تشكيل الأوضاع بطرق «من شأنها ان تقضي على جاذبية الرسالة الأصولية».

غير ان ذلك لا يقلّل من أهمية الدراسة التحليلية القيّمة التي قدّمها لوستيك حول نشأة الأصولية اليهودية في اسرائيل، والعوامل التي ساعدت على نموّها، وأهدافها الراهنة، والمستقبلية، والأخطار التي تمثلها الأصولية اليهودية، ليس على الفلسطينيين والعرب واليهود فحسب، بل وعلى مصالح الغرب أيضاً.

عمر سعادة

المرحلة الثانية من المفاوضات

دخلت عملية السلام في الشرق الاوسط مرحلة جديدة اثر انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في الثلاثين من تشرين الاول (ديسمبر) ١٩٩١، وكان طبيعياً ان تدور النشاطات السياسية الفلسطينية كافة حول أعمال المؤتمر، وان تطغى أخبار الوفد الفلسطيني المفاوض على ما عداها من اخبار سياسية. فالحدث بحدّ ذاته شكّل نقلة نوعية لم يشهد الصراع العربي ـ الاسرائيلي مثيلاً لها من قبل.

وازاء ما أحدثته تلك النقلة من ردود فعل داخلية، وما تمخّضت عنه من تساؤلات مشروعة، عقد المجلس الثوري لـ «فتح» دورة اجتماعاته العادية يوم الاربعاء الموافق في الرابع من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١، بحضور الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، وأعضاء اللجنة المركزية لـ «فتح». وقد قدّم الرئيس عرفات تقريراً سياسياً شاملاً شارحاً، بالتفصيل، القرارات التي تمّ اتخاذها في الأطر الشرعية الفلسطينية، وصولاً الى مؤتمر مدريد للسلام.

وفي ختام أعماله، أكد المجلس الثوري، في بيانه، على «وحدة الموقف الفلسطيني في الداخل والخارج تحت قيادة م.ت.ف. وعمودها الفقري حركة «فتح». ودعا البيان الى «ضرورة رصّ الصفوف الوطنية، وقطع دابر الفتنة، وتفويت الفرصة على عدوّنا، الذي يحاول بث الفرقة وتقسيم الصفوف لينفّذ أغراضه التوسّعية والعدوانية» (وفا، تونس، ١٩٩١/١٢/٥).

وفي السياق ذاته، رأت أوساط اعلامية فلسطينية، ان عوامل قوة الموقف الفلسطيني، ذاتياً، لا تزال تتركّز على الانتفاضة وانجازاتها، ومن ثمّ «قدرة الطرف الفلسطيني على تعطيل أي حل»، وذلك عبر الانسحاب من عملية السلام «حينما لا يخدم ذلك تكتيكات العدو، أو يشكّل أحد مطالبه غير المعلنة، بل أداة ضغط عليه، وبحيث يرجح ميزان الربح والخسارة كفّة مثل هذه الخطوة. أمّا موضوعياً، فان عناصر قوة الموقف الفلسطيني هي في موطن ضعف وثغرات موقفي الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل» (احمد عبدالحق، فلسطين الثورة، نيقوسيا، ١٩٩١/١٢/٢٢).

ومقابل ما لاقاه القرار الفلسطيني بالمشاركة في مؤتمر مدريد وتسمية الوفد المفاوض الى مدريد وتشكيل الوفد الاستشاري من تأييد واسع، فقد برز موقف فلسطيني رافض للمشاركة في مؤتمر مدريد، تمثّل في الرفض الذي عبّر عنه موقف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية. فقد أعلنت الأولى رفضها لمشاركة م.ت.ف. في مؤتمر مدريد جملة وتفصيلاً، موضحة ان رفضها للمؤتمر لا يأتي «لرغبة في الرفض أو التماين، أو لمجرّد العناد، بل لأننا [الشعبية] نعرف النتيجة التي تريد الولايات المتحدة الاميركية بلوغها؛ وقلنا: اذا كانت الولايات المتحدة الاميركية والمجتمع الدولي جادّين في الوصول الى حل عادل وشامل، فان عليهم العمل لتطبيق قرارات الشرعية الدولية، كلها، وعقد مؤتمر دولي تحضره الدول دائمة العضوية في مجلس الامن وبقية الاطراف المعنيّة بما فيها م.ت.ف. باعتبارها، دون سواها، الممثّل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني» (الهدف، دمشق، ١٩٩١/١١/١٠). وتأسيساً على ذلك، قرّرت الجبهة الشعبية تعليق عضوية مندوبها في اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. معلّلة قرارها هذا برغبتها في عدم تحمّل «مسؤولية الخط السياسي الخاطىء الذي اتخذته وتتخذه القيادة المتنفّذة». وفي السياق ذاته، لفت الأمين العام للجبهة الشعبية، د. جورج حبش، الانتباه الى «ان هذه الخطوة، قد تكون بداية او مؤشراً لمزيد من الخطوات الاجرائية والاحتجاجية المندرجة تبعاً لما ستتخذه القيادة [الفلسطينية] من خطوات ومواقف في اتجاه تكريس الخطة الاميركية، لكنها، في

نفس الوقت، تعني اننا سنعود الى ممارسة دورنا في اطار اللجنة التنفيذية حال تراجعها عن هذه السياسة» (**المصدر نفسه**).

امّا الجبهة الديمقراطية، فقد تمثّل موقفها الرافض في ما أعلنته من ملاحظات واشتراطات على قيادة م.ت.ف. فقد أكدت الجبهة، عبر البلاغ الختامي الصادر عن أعمال الدورة الكاملة للجنتها المركزية، على ضرورة «تمسّك م.ت.ف. بحقها في تمثيل الشعب الفلسطيني بشكل مباشر وعلى قاعدة التكافؤ في أيّة مفاوضات للسلام» (**الحرية**، بيروت، ١٠/١١/١٩٩١). كذلك دعا المكتب السياسي للجبهة قيادة م.ت.ف. الى ضرورة اتخاذ الخطوات التالية، الكفيلة، في نظرها، بأن تشكّل عوامل ضغط من أجل تصويب مسار العملية السلمية، وهي:

١ ـ دعوة الوفد الفلسطيني المفاوض الى اعلان صلته الرسمية بـ م.ت.ف. علناً وعلى مائدة المفاوضات، بصفتها الممثّل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

٢ ـ الاصرار على ضرورة وقف الاستيطان كشرط لا غنى عنه قبل الانتقال الى أية نقطة أخرى، وتعليق المفاوضات في حال رفض اسرائيل الاستجابة لهذا المطلب.

٣ ـ الاصرار على ادراج قضية اللاجئين قضية رئيسة في جدول أعمال المفاوضات الفلسطينية ـ الاسرائيلية، وضرورة ايجاد حل لها على قاعدة قرارات الأمم المتحدة.

٤ ـ الاصرار على التطبيق الفوري لاتفاقية جنيف الرابعة وضمان السيطرة الفلسطينية على الارض والمياه وسائر المصادر الطبيعية، ووضع الارض المحتلة تحت اشراف الأمم المتحدة خلال المرحلة الانتقالية.

٥ ـ الاصرار على ربط المفاوضات متعدّدة الاطراف حول مستقبل العلاقات العربية ـ الاسرائيلية بتحقيق نتائج ملموسة في تطبيق مبدأ «مبادلة الارض بالسلام» في المفاوضات الثنائية (**المصدر نفسه**).

من جهة أخرى، وعلى الرغم من شدة الاحتجاجات الفلسطينية، فقد رأت أوساط سياسية فيها انها «احتجاجات صحيحة»، الّا انها لا تنفي حقيقة ان الفلسطينيين قد نجحوا بشكل ذكي وخلّاق في قطع الطريق على اسرائيل التي كانت تستهدف عدم تواجد الفلسطينيين اطلاقاً في المؤتمر» (ادوارد سعيد، **القدس العربي**، لندن، ٢/١١/١٩٩١).

الوفد الفلسطيني ومسار المفاوضات

أجمعت الاوساط السياسية، كافة، على الرغم من تباين مواقفها ازاء مؤتمر مدريد، على ان المنظمة، دون سواها، هي التي اختارت جميع أعضاء الوفد الفلسطيني، بشقّيه، الاستشاري والمفاوض، وانها، وبغرض الحفاظ على وحدة الموقف الفلسطيني، شكّلت لجنة توجيه برئاسة رئيس اللجنة السياسية في المجلس الوطني عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، د. نبيل شعث، «كان من أبرز مهامها قيادة عملية المفاوضات والتنسيق الفاعل بين القيادة الفلسطينية في تونس والوفد المفاوض» (**المصدر نفسه**، ٢٩/١١/١٩٩١). وكان هذا التنسيق واضحاً في خطاب رئيس الوفد الفلسطيني، د. حيدر عبدالشافي، عبر تأكيده على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ووحدة هذا الشعب، والتفافه حول قيادة م.ت.ف. ممثّله الشرعي والوحيد. وفي هذا السياق، أشارت أوساط اعلامية الى انه، وبالرغم من ان التمثيل الفلسطيني قد جرى تحت غطاء م.ت.ف. وبشرعية منها، وبمتابعتها الدقيقة، فقد توقّعت تلك الاوساط ان تدفع «صيرورة المسار نفسه بقوة باتجاه تعزيز تمثيل 'الداخل'، خاصة اذا ما ارتبط ذلك باجراءات متوقّعة في عملية التسوية، كالانتخابات وانتقال السلطات من يد الاحتلال الى يد الشعب الفلسطيني» (عوض خليل، **المصدر نفسه**، ١٩/١٢/١٩٩١).

من جهة أخرى، وعلى صعيد رسمي، أكد عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. سليمان النجاب، ان مؤتمر مدريد مثّل بداية جديدة. فعلى مشهد من العالم تمّ تمهيد الطريق للخطوات التالية. وأضاف النجاب ان العالم الذي تابع، باهتمام، وقائع مؤتمر مدريد، يشهد بأن الفلسطينيين والعرب يريدون السلام، والحل الشامل، واحترام الشرعية الدولية، وفتح مرحلة جديدة في تاريخ شعوب منطقة

الشرق الاوسط.

وكتسهيل لعملية السلام، قال النجاب: «يمكننا، فلسطينياً، ان ندعو الى وضع أراضينا المحتلة تحت الاشراف الدولي ووقف الاستيطان والاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني؛ وان القبول بالتسوية على مراحل هو بهدف تسهيل عملية الانسحاب الاسرائيلي، وليس، كما يرى شامير، البقاء عند هذه المرحلة، وتثبيت ضمّ الاراضي العربية والفلسطينية الى اسرائيل. والمهمّ هو ان لا تبقى السيادة على أرضنا المحتلة في يد الاسرائيليين» (**الشرق الاوسط**، لندن، ٤/١١/١٩٩١).

وفي أعقاب انتهاء المرحلة الاولى من مفاوضات السلام، شكّلت م.ت.ف. لجنة طوارىء، برئاسة الرئيس عرفات، بهدف صوغ الموقف الفلسطيني أثناء المفاوضات الثنائية المرتقبة. وذكرت مصادر فلسطينية ان اللجنة المذكورة التي تضمّ الى جانب عرفات أعضاء اللجنة التنفيذية، بدأت بالاعداد لتشكيل لجنة أخرى مشتركة من داخل الاراضي المحتلة والشتات على ان تعطى صلاحيات أكبر للداخل، وكذلك الاعداد الضروري لعمل المؤسسات الفلسطينية في الاراضي المحتلة عندما يحين الوقت المناسب (**القدس العربي**، ٤/١١/١٩٩١).

الى ذلك، ثمّنت أوساط م.ت.ف. الجولة الاولى من مفاوضات مدريد، معتبرة ايّاها نصراً واضحاً للأداء الدبلوماسي الفلسطيني؛ ذلك ان اسرائيل فشلت في استبعاد م.ت.ف. وقيادتها من حضور المؤتمر. «فقد اختارت المنظمة الوفد واحداً واحداً، وفشلت [اسرائيل] أيضاً في ابعاد المسؤولين الفلسطينيين عن توجيه سير المفاوضات، فالاتصالات كانت مفتوحة بين قيادة المنظمة في تونس والوفد المفاوض في مدريد من خلال لجنة التوجيه التي يقودها د. نبيل شعث ولجنة من الخبراء والشخصيات القانونية والوطنية» (عبدالباري عطوان، **المصدر نفسه**، ٣١/١٠/١٩٩١).

كما كان من شأن الأداء الفلسطيني الناجح، دفع اسرائيل الى الكشف عن حقيقة نواياها، الامر الذي لخّصه الرئيس عرفات، في كلمته التي ألقاها في أعمال الندوة الدولية للدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني، بأنها سياسة «اللاءات»: «لا لممثلي م.ت.ف. لا لممثلي القدس، لا لصائب عريقات لأنه يحمل الكوفية الفلسطينية» (**الشرق الاوسط**، ٤/١١/١٩٩١). وانتقد الرئيس عرفات أيضاً سياسة شامير في مدريد، فوصفها «بأنها غير مفهومة، وغير منطقية، وليس لها أية علاقة لا بالتاريخ ولا بالجغرافيا» (**المصدر نفسه**).

وعلى الصعيد عينه، ذكرت أوساط اعلامية فلسطينية ان الاختلاف الفلسطيني ـ الاسرائيلي كبير، «فحيث يصرّ الاسرائيليون على عدم الانسحاب فان الفلسطينيين يرون الأولوية، على هذا الصعيد، هي نقل السلطة في أراضي دولة فلسطين من الاسرائيليين الى الفلسطينيين باتجاه السيطرة الفلسطينية المباشرة والكاملة على المياه ومختلف المصادر الطبيعية والبشرية ومصادر التشريع والقضاء، وصولاً الى الوضع النهائي الذي يعطي للشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره، عندما تصبح له السيادة على الارض» (**فلسطين الثورة**، ١٧/١١/١٩٩١).

وقد تجلّت هذه الاختلافات، وسواها، بشكل واضح وصريح، خلال الجولة الثانية من المفاوضات في واشنطن، الامر الذي كان من شأنه وضع الولايات المتحدة الاميركية تجاه امتحان هامّ لاثبات مصداقيتها. «ففي حين أكد الوفد الفلسطيني ومعه الوفود العربية الشقيقة صدق توجّهاتها كأمة عربية وكشعب فلسطيني نحو السلام، فان الايام تكشف، أكثر فأكثر، ان اسرائيل لا تريد السلام، وانما تريد الاستسلام» (**المصدر نفسه**، ١٥/١٢/١٩٩١).

الى ذلك، أكدت أوساط سياسية فلسطينية ان ما جرى في أروقة وزارة الخارجية الاميركية، خلال الجولة الثانية من المفاوضات الثنائية، من شأنه ان يطرح مسألتين في غاية الدقّة والخطورة. المسألة الاولى تتعلّق بالتمسّك الاسرائيلي بتجاهل الوفد الفلسطيني، وبالتالي تجاهل الشعب الفلسطيني والعمل على استبعاده من الخارطة السياسية للمفاوضات، وهو أمر يقود، على الفور، الى المساس بمبدأ «الارض مقابل السلام»؛ والمسألة الثانية تتعلّق بالموقف الاميركي، أو بالرؤية الاميركية الملتبسة لمسار السياسة الجارية. ذلك ان اسرائيل دأبت، منذ البداية، على وضع العراقيل في وجه

العملية السلمية، بغية تحقيق «الهروب من اللحظة الحرجة التي لم يشهد التاريخ الصهيوني مثيلاً لها من قبل» (المحرر السياسي، وفا، ١٦/١٢/١٩٩١).

وأيّاً تكن النتائج الاولية المترتبة على جولتي السلام في مدريد وواشنطن، فقد بات واضحاً، للاطراف كافة، ان عملية السلام قد بدأت جدياً، الاّ ان هذا البدء، وبكل ما يحمله من زخم، لا يمكنه ان يشكّل نهاية المطاف، وان الايام والشهور، وربما السنوات المقبلة، التي ستستغرقها المفاوضات قد تحمل مفاجآت تعكس نفسها على مسار التسوية برمّته.

سميح شبيب

في انتظار «غودو»

التأم عقد الوفود المشاركة في مؤتمر السلام في مدريد، في ١٩٩١/١٠/٣٠، بعد ان وافقت جميع الاطراف المعنيّة على مضمون الدعوة التي وجّهتها الدولتان اللتان ترعيان المؤتمر. وقد قال نائب الرئيس السوري، عبدالحليم خدام، في مقابلة مع صحيفة «الراية» القطرية: «ان نجاح المبادرة الاميركية وتحقيق السلام استناداً الى الدعوة التي قامت عليها العملية السلمية أمر مهمّ يخدم المنطقة ويحقق أهدافنا في استعادة الاراضي والحقوق العربية؛ وعلى هذا الاساس قبلنا المشاركة في مؤتمر السلام» (السلام، الجزائر، ١٩٩١/١٢/٢٣). كما صرّح الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، عشية افتتاح مؤتمر مدريد «بأنه يعتمد على الولايات المتحدة الاميركية لانجاح مؤتمر السلام في الشرق الاوسط... [و] ان الفلسطينيين يريدون ان يتفاوضوا بكل كرامة وواقعية» (المصدر نفسه، ١٩٩١/١٠/٣٠). وأوضح رئيس لجنة التوجيه الفلسطينية، فيصل الحسيني، «ان المفاوضات لن تقتصر على نهاية معيّنة ترتبط بالحكم الذاتي للفلسطينيين؛ فآفاق البحث مفتوحة أمامنا لطرح كل ما نعتقد بأنه حقنا... [كما] ان منظمة التحرير الفلسطينية ستشارك مشاركة فعلية في مؤتمر السلام... [لكن] الفلسطينيين لم يتلقّوا أية ضمانات حول هذا الموضوع؛ الّا ان هذا لا يمنع من مشاركة كل الشعب الفلسطيني، بما فيهم منظمة التحرير الفلسطينية...» وقال «ان التطمينات الاميركية للفلسطينيين تؤكد اقامة دولة كونفيدرالية مع الاردن، وانسحاب اسرائيل، وتطبيق قرارات الامم المتحدة» (المصدر نفسه).

وقد افتتح مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الاوسط الرئيسان، الاميركي جورج بوش والسوفياتي ميخائيل غورباتشيوف. وقال الرئيس الاميركي، في كلمة الافتتاح «ان الوقت حان لانهاء الحرب واحلال السلام وهذه ارادة الولايات المتحدة... حتى تتمكّن شعوب المنطقة من معرفة معنى السلام ونعمته...» ودعا «كل أطراف النزاع في الشرق الاوسط الى عدم تضييع فرصة السلام المتاحة وتجنّب أي عمل فردي من شأنه عرقلة مسيرة السلام...» وتوقّع ان تواجه المفاوضات «لا محالة، صعوبات ' وربما قد تعرف توقّفات؛ لكن الأهمّ ان نسلط انظارنا على ما يمكن ان يحقق السلام الحقيقي' » (المصدر نفسه، ١٩٩١/١٠/٣١).

عدا الرئيس الاميركي تحدث في جلسة الافتتاح كل من رئيس وزراء اسبانيا ورئيس الاتحاد السوفياتي. واختتم كلمات الافتتاح وزير خارجية مصر، عمرو موسى، الذي كان من بين ما قاله «ان الانسحاب الكامل من الاراضي التي احتلت منذ عام ١٩٦٧ في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية وغزة ومرتفعات الجولان وجنوب لبنان، هو المدخل الصحيح لاقرار سلام حقيقي... [كما] ان الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني هو الضمان الاول للتعايش بين الاسرائيليين والفلسطينيين، بل ومع العرب جميعاً في كافة أوطانهم... ولذلك فان: ١ ـ الوضع القانوني للشعب الفلسطيني لا يقبل الطعن... [فهو] شعب له تاريخ وحضارة؛ ٢ ـ الضفة والقطاع والجولان أرض عربية محتلة، واحتلالها غير مشروع ولا سند له في القانون الدولي؛ ٣ ـ المستوطنات في المناطق سابقة الذكر، وفي القدس، هي مستوطنات غير مشروعة...؛ ٤ ـ لمدينة القدس وضعها الخاص، حيث يتعيّن ان تظل حرة مفتوحة ومقدّسة لكل المسلمين والمسيحيين واليهود... والقرارات المنفردة التي أصدرتها سلطة الاحتلال بضمّ المدينة لا تمثّل، بالنسبة لنا... قرارات تتمتّع بأي مصداقية أو مشروعية؛ ومن ثمّ يجب ان يخضع وضع المدينة للتفاوض، ويتقرّر بالاتفاق في اطار الشرعية التي صاغتها قرارات أجمع عليها المجتمع الدولي» (المساء، الجزائر، ١ ـ ١٩٩١/١١/٢).

تبادل الاتهام

بدأت الوفود المعنيّة مباشرة بالعملية السياسية، في اليوم التالي للافتتاح، بعرض رؤيتها للوضع. وكان أول المتحدثين رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، الذي دعا العرب الى قبول اسرائيل «ككيان ثابت في المنطقة». ونفى ان «تكون اسرائيل قد احتلت أرضاً أجنبية»، وقال ان الموضوع بين اسرائيل والعرب «ليس موضوع أرض، لكنه موضوع وجود» (**الشعب**، الجزائر، ١٩٩١/١١/٢).

وبعد ذلك، عرضت الوفود العربية رؤيتها للصراع. فقد قال رئيس الوفد الفلسطيني الى مفاوضات السلام، د. حيدر عبدالشافي «ان الشعب الفلسطيني شعب واحد، صهره العيش قروناً من التاريخ على أرض فلسطين»*. وان الوفد الفلسطيني جاء «من أجل تطبيق القرار ٢٤٢... [و] ان السلام يتطلّب امتثال اسرائيل للشرعية الدولية وارجاع الاراضي المحتلة الى أصحابها... [و] ' للفلسطينيين الحق في أراضيهم وفي اقامة دولة مستقلة... [وقد قبل] التفاوض على هذا الاساس في ظل اللاتكافؤ بين المحتل والمحتل' » (**السلام**، ١٩٩١/١١/٢). كما أعلن وزير خارجية سوريا، فاروق الشرع، «ان موقف سوريا يستند الى الشرعية الدولية وقرارات الامم المتحدة... [وهو] ما يحتّم الانسحاب الاسرائيلي اللامشروط من جميع الاراضي العربية المحتلة، وتأمين الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدّمها حقه في تقرير المصير». وطالب الشرع بازالة المستوطنات الاسرائيلية من الاراضي العربية المحتلة، موضحاً «ان الاراضي العربية وكل شبر منها يجب ان تعود الى اصحابها الشرعيين» (**الشعب**، ١٩٩١/١١/٢).

وفي اليوم التالي، قدّم رؤساء الوفود المعنيّة مباشرة بالعملية تعقيبهم على الكلمات التي ألقوها في اليوم السابع، فاتهم شامير «البلدان العربية بعرقلة مساعي السلام، وطالب فلسطينيي [الاراضي المحتلة] بالعمل على ايجاد تسوية حسب المقترحات [التي قدّمها]... أي حكم ذاتي في اطار سيادة اسرائيلية على الاراضي... واتهم سوريا بأنها «تمارس الارهاب ضد اليهود...» وأعلن استعداد اسرائيل للانسحاب من لبنان «في اطار معاهدة سلام، وبعد الانسحاب السوري... [ودعا] الى اجراء مفاوضات ثنائية مباشرة في عواصم بلدان المنطقة على ان تكون اسرائيل مرحلتها الاولى» (**السلام**، ١٩٩١/١١/٢). وجاء الردّ على خطاب شامير على لسان وزير خارجية سوريا، حيث بادله اللغة نفسها والاتهامات عينها، وقال: «كنت أنوي ان أكرر حديثي حول السلام الذي جئت من أجله»، لكن بدلاً من ذلك عرض للحضور صورة شامير الارهابي وتاريخه وتاريخ دولة اسرائيل وممارستها للارهاب (**المصدر نفسه**). وعلّق الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، على خطاب شامير بالقول انه «يتضمّن تجاهلاً متعمّداً للحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، ورفضاً جديداً للالتزام بقرارات مجلس الامن الدولي بهذا الخصوص» (**الشعب**، ١٩٩١/١١/٢). لكن مواقف شامير هذه، قال عرفات، «لن تدعونا للانسحاب من مؤتمر مدريد وسوف نواصل اظهار ارادتنا بأننا نعمل من أجل السلام» (**المصدر نفسه**).

بعد اختتام جلسات افتتاح المؤتمر، كان من المقرّر الانتقال الى المفاوضات الثنائية. لكن مسألة مكان المفاوضات التي أثارها شامير في كلمته أربكت أعمال المؤتمر. ودعا وزير خارجية سوريا «الوفود العربية في مؤتمر مدريد لعقد اجتماع... لتقييم أعمال [المؤتمر] والتنسيق بشأن الخطوات التي ستتم مستقبلاً» (**السلام**، ١٩٩١/١١/٢). وقد قبلت اسرائيل افتتاح المفاوضات الثنائية في مدريد لبحث سبل اجراء المفاوضات ومكانها؛ لكن سوريا ولبنان رفضتا ذلك، حيث كانتا «تريدان بحث المسائل الجوهرية، في حين ان اسرائيل أرادت تخصيص اللقاء الثنائي الاول للمسائل الاجرائية» (**المصدر نفسه**، ١٩٩١/١٢/٤). وبعد مشاورات دبلوماسية شارك فيها دبلوماسيون من الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي والمملكة العربية السعودية ومصر، وافقت سوريا ولبنان

---

* من نص خطابه في مؤتمر مدريد. انظر **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٢٣ ـ ٢٢٤، تشرين الاول (اكتوبر) ـ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩١، ص ١٥٠.

على افتتاح المفاوضات الثنائية (المصدر نفسه). وبدأت أعمال مؤتمر السلام في ٣/١١/١٩٩١، واختتمت الجولة الاولى منه في ٤/١١/١٩٩١. وقد علّق دبلوماسي سوري على مفاوضات سوريا مع اسرائيل بأنها كانت سلبية تماماً، و«ان اسرائيل رفضت بشكل قاطع أي التزام» (الشعب، ٥/١١/١٩٩١). وقال رئيس الوفد السوري في المفاوضات، موفق العلاف: «ان الاسرائيليين لم يتباحثوا بشأن مبدأ الارض مقابل السلام... [لكن] سوريا لم تفقد الأمل بشأن احراز تقدّم في نهاية المطاف، وستواصل مساعيها لمساعدة الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي على أمل التوصّل الى اتفاق» (المصدر نفسه). وقالت الاذاعة السورية، في تعليق لها على سير المفاوضات: «ان سوريا مصمّمة على تحقيق السلام كيفما كانت نوايا اسرائيل» (المصدر نفسه). مع ان دبلوماسي سوري قال «ان الجانب الاسرائيلي رفض التطرّق الى الانسحاب من الجولان وتنفيذ قرار الامم المتحدة رقم ٢٤٢ وتجميد بناء المستوطنات في الاراضي المحتلة» (السلام، ٥/١١/١٩٩١).

أمّا بالنسبة الى الوفد الفلسطيني ـ الاردني المشترك، فقد عقد الوفد جلستين مع الوفد الاسرائيلي، وصدر في ختامهما بيان، ممّا جاء فيه «ان الوفود التي شاركت في المفاوضات قد اجتمعت لتبدأ مفاوضات مباشرة على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨... [و] هذه المفاوضات سوف تستمر من خلال شقين، أحدهما فلسطيني ـ اسرائيلي والآخر أردني ـ اسرائيلي» (الشعب، ٥/١١/١٩٩١).

وقد قيّم الطرف الفلسطيني مشاركته في مؤتمر مدريد ايجابياً، حيث قال الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في رسالته الشهرية الى الشعب الفلسطيني: « ان مشاركة الوفد الفلسطيني في مؤتمر السلام شكّلت تثبيتاً لوجود الشعب الفلسطيني على الخارطة السياسية للعالم وتكريساً لحضوره في النظام العالمي الجديد... [وان] الذهاب الى مدريد كان من أجل النضال لانتزاع الحقوق الفلسطينية» (السلام، ١١/١١/١٩٩١). وأوضحت الناطقة باسم الوفد الفلسطيني، د. حنان عشراوي، «ان الفلسطينيين حقّقوا انجازاً تاريخياً في مدريد، اذ حصلوا على الاعتراف العالمي بالهوية الفلسطينية وبمشروعية الحقوق الفلسطينية» (الشعب، ٩/١١/١٩٩١). وقال رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (أبو اللطف) انه «بعد افتتاح مؤتمر مدريد... نشعر بأن العالم يدعمنا... [و] لقد كسبنا... مسألة التمثيل، حيث للمرة الاولى في التاريخ ندخل مؤتمراً دولياً بتمثيل فلسطيني مستقل» (المصدر نفسه).

وقد اعتبر ملك المغرب، الحسن الثاني، مؤتمر مدريد «بأنه تغيير تاريخي هامّ، حيث اجتمعت الاطراف المعنيّة بالمشكلة لأول مرة وجهاً لوجه» (الرأي، عمّان، ٢٢/١١/١٩٩١). وقال وزير خارجية الولايات المتحدة الاميركية، جيمس بيكر: «ان مؤتمر السلام قد خطا مرة أخرى ' الخطوة الحرجة' ... بعد افتتاح المفاوضات الثنائية» (السلام، ٥/١١/١٩٩١).

مراوحة في المكان

بعد مدريد، شكّلت مسألة مكان المفاوضات العقبة الرئيسة في طريق استئنافها. فردّاً على دعوة اسرائيل لاجرائها في منطقة الشرق الاوسط، أوضح وزير خارجية سوريا، فاروق الشرع، في حديث الى صحيفة «اليوم» السعودية، «ان قرار سوريا بشأن اجراء المفاوضات مع اسرائيل في منطقة الشرق الاوسط... هو قرار نهائي ولا رجعة فيه... [و] قد أبلغنا موقفنا بكل صراحة ووضوح... لراعيي المؤتمر قبل اليوم الأخير في مدريد، عندما أثار الوفد الاسرائيلي هذه المشكلة» (الشعب، ٢١/١١/١٩٩١). وقال الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، «ان كل عمل يرمي الى تحويل مكان المفاوضات يجب ان يكون ناتجاً عن موافقة الاطراف المعنيّة» (المصدر نفسه، ٢/١٢/١٩٩١). وكانت الولايات المتحدة الاميركية طالبت «اسرائيل وبقية الدول العربية المعنيّة بمؤتمر السلام بالاتفاق على مكان عقد المفاوضات الثنائية في مدة لا تتجاوز الاسبوعين». وقال وزير خارجيتها «انه في حال عدم وجود أي اتفاق ستكون الولايات المتحدة الاميركية حرّة في تقديم العديد من الاقتراحات» (المصدر نفسه، ٧/١١/١٩٩١).

ولم تتفق الأطراف ايّاها حول ذلك. وهكذا

وجّهت الولايات المتحدة الاميركية الدعوة اليها لعقد الجولة الثانية من المباحثات في واشنطن في ٤/١٢/١٩٩١. وبدأت الادارة الاميركية بتوجيه الدعوات للاطراف المعنيّة في ٢٧/١١/١٩٩١؛ كما حدّدت فيها مضمون المفاوضات. فعلى الصعيد الفلسطيني، اقترحت «صياغة نمط حكم محلي للاراضي المحتلة خلال المفاوضات الثنائية بواشنطن» (**المصدر نفسه**، ٢٧/١١/١٩٩١). وبالنسبة لسوريا واسرائيل التفاوض حول «ما اذا كانتا مستعدتين لابرام معاهدة سلام مقابل الانسحاب الاسرائيلي من مرتفعات الجولان السورية» (**المصدر نفسه**)؛ وبالنسبة للاردن «ان تجرى المفاوضات حول المسائل ذات الاهتمام المشترك، كالماء والفوسفات والسياحة والتعاون المرفئي على البحر الاحمر ورسم معالم الحدود في وادي عربة جنوبي البحر الميت» (**المصدر نفسه**)؛ وبالنسبة للبنان «وجوب التوصل بين اسرائيل ولبنان الى اتفاق حول انهاء السيطرة الاسرائيلية ' لفترة تجريبية' على مدينة جزين المسيحية التي توجد خارج الشريط الامني الذي تسيطر عليه ميليشيا الجنرال لحد» (**المصدر نفسه**).

وقبلت الاطراف العربية المعنيّة دعوة الادارة الاميركية. وقال بسام ابو شريف، مستشار الرئيس الفلسطيني «ان الفلسطينيين قرروا قبول الدعوة الاميركية لحضور الجولة الثانية من محادثات السلام العربية ـ الاسرائيلية في واشنطن» (**الجزائر اليوم**، الجزائر، ٢٧/١١/١٩٩١). وأوضح عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. عبدالله حوراني «ان الوفد الفلسطيني... سيذهب مزوّداً بخطة تفاوضية جرى اعدادها بدقّة» (**السلام**، ٢/١٢/١٩٩١). وأكد رئيس الوفد الفلسطيني الى مفاوضات السلام، د. عبدالشافي «ان هناك نقاطاً حمراء لا يمكن تجاوزها... [و] هي الثوابت الفلسطينية التي حدّدتها قرارات المجلس الوطني الفلسطيني التي تصرّ على تقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وحقوق اللاجئين الفلسطينيين ضمن القرار ١٩٤ للامم المتحدة» (**الشعب**، ٢٣/١١/١٩٩١)؛ ورفض عبد الشافي اعتبار «الوفد الفلسطيني بديلاً من منظمة التحرير الفلسطينية... [فـ] هدفنا مؤقت ومرتبط بزمن محدود تقود، في نهايته، منظمة التحرير الفلسطينية مسيرة الشعب الفلسطيني» (**الرأي**، ٢٢/١١/١٩٩١).

وقبلت سوريا المشاركة في محادثات واشنطن، بعد زيارة قصيرة لسوريا قام بها الرئيس المصري، حسني مبارك. ونقلت وكالة الانباء القطرية عن مصادر دبلوماسية في دمشق «ان الرئيسين، الأسد ومبارك، قد توصّلا الى اتفاق بشأن المشاركة في الجولة الثانية من محادثات السلام التي ستعقد في واشنطن في الرابع من كانون الاول (ديسمبر) على ان لا يتمّ نقل هذه المفاوضات فيما بعد الى أي مكان آخر، وان يتمّ التركيز على ضرورة البدء بتنفيذ القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ اللذين يرتكزان على مبدأ مقايضة الارض بالسلام» (**الشعب**، ٢٧/١١/١٩٩١). وشرح وزير الدفاع السوري، مصطفى طلاس، في مقابلة مع صحيفة «البيان» الاماراتية «ان سوريا لن تقبل اليوم من اسرائيل سلاماً منفرداً كانت قادرة على أخذه منذ زمن بعيد لو قبلت اتفاقيتي كامب ديفيد. فسوريا تريد تحقيق سلام شامل في المنطقة على أساس تمسّكها بموقف عربي موحّد من أجل استعادة كل الاراضي العربية وتسوية عادلة للقضية الفلسطينية» (**المصدر نفسه**، ٢١/١١/١٩٩١).

وقبلت المملكة الاردنية الدعوة. ففي خطاب الملك الاردني حسين بتكليف الشريف زيد بن شاكر بتشكيل الحكومة الاردنية، اعتبر الملك «ان من أكبر مهام الحكومة في هذه المرحلة مواصلة المشاركة في عملية السلام التي بدأت... والنجاح في مفهومنا يعني التوصّل الى سلام عادل دائم شامل على أساس معادلة الارض مقابل السلام، تنفيذاً لقراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨ اللذين ينطبقان على سائر الاراضي العربية المحتلة، بما في ذلك القدس العربية، وحلّ القضية الفلسطينية بكل أبعادها على أساس قرارات الامم المتحدة، وهو الحل الذي يؤمن للشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية المشروعة، بما في ذلك حقه في تقرير مصيره على ترابه الوطني» (من خطاب التكليف، **الرأي**، ٢٢/١١/١٩٩١، ص ٦). وذكرت صحيفة «الشعب» الاردنية، في ٢٠/١١/١٩٩١، «انه تمّ تشكيل هيئة اردنية تسمّى ' الهيئة المائية' ، تتولّى صياغة واعداد ورقة عمل حول الوضع المائي

لمناقشتها في المفاوضات الخاصة بمؤتمر السلام ضمن الجوانب المختلفة التي سيتولّى الوفد الاردني طرحها على مائدة المفاوضات» (**الشعب**، عمّان، ٢١/١١/١٩٩١).

وأعلنت المملكة العربية السعودية، اثر اجتماع للحكومة برئاسة الملك فهد بن عبدالعزيز، «تأييدها للمفاوضات الثنائية بواشنطن، وذلك أملاً في انجاح الجهود المبذولة لاقامة سلام عادل وشامل في الشرق الاوسط» (**المصدر نفسه**، ٢٧/١١/١٩٩١).

ووافقت اسرائيل على اجراء المحادثات الثنائية في واشنطن. لكنها رفضت التاريخ الذي حدّدته واشنطن، وحدّدت تاريخ ٩/١٢/١٩٩١ كموعد تكون فيه مستعدة لبدء المحادثات. وقال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير «ان قرارنا بعدم المشاركة في المفاوضات الثنائية الاّ بحلول يوم ٩ كانون الاول (ديسمبر) هو اشارة الى ان اسرائيل تتصرّف بكل حرية وسيادة... [و] ان أولئك الذين حاربوا من أجل حرية اسرائيل لن يقبلوا بمشاريع سياسية ستنتهي الى بيع جزء من وطننا»، على حدّ زعمه، «وانهم لا يقبلون الرضوخ أمام كبار هذا العالم بالتخلّي عن مبادئهم المقدّسة» (**المساء**، ٦ ـ ٧/١٢/١٩٩١).

وانتظرت واشنطن، والوفود العربية، التي وصلتها في الموعد المحدّد في دعوة الادارة الاميركية، اسرائيل، الاّ ان المفاوضات بدأت في العاشر من كانون الاول (ديسمبر) بدلاً من التاريخ الذي حدّدته اسرائيل؛ فالتاسع من كانون الاول (ديسمبر) هو ذكرى الانتفاضة، كما قال رئيس الوفد الفلسطيني.

وبدأت المفاوضات بين وفود الدول العربية المعنيّة والوفود الاسرائيلية المقابلة لها. ففيما يخص المفاوضات بين لبنان واسرائيل، طالب الوفد اللبناني «بالتطبيق الكامل للقرار ٤٢٥ الصادر عن الامم المتحدة والذي ينصّ على استعادة لبنان لكل أراضيه المحتلة» (**الشعب**، الجزائر، ١٩/١٢/١٩٩١)؛ ورفض الوفد اللبناني «عرضاً اسرائيلياً... لتوقيع معاهدة أمنية بينهما مقابل انسحاب اسرائيل من الاراضي اللبنانية في الجنوب» (**السلام**، ١٤/١٢/١٩٩١). وقال رئيس الوفد اللبناني، سهيل شماس، في حديث مع صحيفة «الشعب» الاردنية، «ان رئيس الوفد الاسرائيلي قام بقراءة بنود المعاهدة علينا خلال المباحثات والتي كان من أبرزها بند تطبيع العلاقات... الاّ أننا رفضنا بشدة حتى استلامها» (**السلام**، ٢٣/١٢/١٩٩١). واتهم شماس الاسرائيليين «بالمراوغة واضاعة الوقت من خلال طرح معاهدات سلام وطرح مسألة انسحاب القوات السورية من لبنان» (**المصدر نفسه**). كما اتهم وزير خارجية لبنان، فارس بويز، «اسرائيل باتخاذ موقف سلبي في مفاوضات السلام» (**الشعب**، الجزائر، ١٩/١٢/١٩٩١).

ولم تكن المفاوضات بين الوفدين السوري والاسرائيلي حسنة. فبعد جلسة المفاوضات الاولى، قال رئيس الوفد السوري، موفق العلاف: «ان الوفد السوري عاد ليطرح مسألة المكان؛ الاّ اننا رفضنا أية مناقشة لهذه النقطة، لأننا جئنا الى واشنطن لنبقى فيها، ونأمل في ان نتوصل الى نتائج حقيقية» (**السلام**، ١٤/١٢/١٩٩١). وأضاف: «ان الوفد الاسرائيلي قد بذل كل ما في وسعه لعرقلة أية مباحثات جدية، وانه أثار المشاكل وألقى بالتهم على الوفد العربي» (**المصدر نفسه**، ٢٤/١٢/١٩٩١). وأعرب العلاف عن أسفه «لعدم احراز أي تقدّم في المحادثات نتيجة الرفض المتكرّر من جانب الوفد الاسرائيلي للدخول في مناقشة ما طرحه الوفد السوري والمتمثل في التباحث على أساس القرار ٢٤٢ واستعادة الاراضي المحتلة التي ترى اسرائيل انها قد أرجعتها عندما أعادت سيناء الى مصر ولم تعد ملتزمة بالقرار ٢٤٢» (**الشعب**، الجزائر، ١٩/١٢/١٩٩١). وأوضح وزير خارجية سوريا، فاروق الشرع «ان جولة واشنطن لم تسفر عن أي نتيجة تذكر» (**السلام**، ٢٣/١٢/١٩٩١). كما لاحظ نائب الرئيس السوري، عبدالحليم خدام، في مقابلة مع صحيفة «الراية» القطرية «ان الضغوط توجّه الى الجانب العربي لتقديم تنازلات بينما تقدم المكافأة للعدو الاسرائيلي» (**المصدر نفسه**).

أمّا المشكلة الرئيسة فكانت في مفاوضات الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك مع الوفد الاسرائيلي، اذ بدأت بخلاف حول شكل الوفود. ففي الوقت الذي أصرّت فيه على التفاوض معه على انه وفد

واحد «أصرّ الفلسطينيون على التوجّه الى المفاوضات منفصلين للتأكيد على استقلاليتهم» (السلام، ١٩٩١/١٢/١١). وقال عضو الوفد الفلسطيني، د. زكريا الآغا: «لن نكون في أية جلسة نحن الفلسطينيين والاردنيين معاً. هناك اتفاق بهذا الشأن مع باقي الوفود العربية... [و] حذّر من ان الوفد سينسحب من المفاوضات، اذا رفضت اسرائيل الجلوس معه منفرداً في الغرفة التي خصصتها له الولايات المتحدة الاميركية في مبنى الخارجية» (المصدر نفسه). وهكذا تفاوض رؤساء الوفود الاسرائيلية والاردنية ـ الفلسطينية لمدة ٢٠ ساعة في كواليس وزارة الخارجية الاميركية دون التوصل «الى حل يذكر بشأن الوفد الفلسطيني المستقل، والاسرائيليون يتهمون الفلسطينيين في كل هذا بتعطيل السلام» (الشعب، الجزائر، ١٩٩١/١٢/١٧)؛ اذ ان الوفد الاسرائيلي يرى «في الوفد الفلسطيني المستقل اعترافاً بكيان فلسطيني» (المصدر نفسه، ١٩٩١/١٢/١٢). وقال رئيس الحكومة الاسرائيلية، ان هذا «أمر غير ممكن، بل انه أمر غير متصوّر على الاطلاق» (المصدر نفسه، ١٩٩١/١٢/١٥). بالمقابل، قال رئيس الوفد الاردني، د. عبدالسلام المجالي: «ان الوفدين، الاردني والفلسطيني، قد تمسّكا بثوابت موقفهما تجاه الوفد الاسرائيلي، مؤكدين على ان الفلسطينيين وحدهم المخوّلون ببحث القضية الفلسطينية بكل جوانبها» (الجزائر اليوم، ١٩٩١/١٢/٢٤). وقال المجالي أيضاً: «ان اسرائيل قد حاولت أن تهدم بعض الاسس التي تأكدت في مؤتمر مدريد، وذلك فيما يتعلّق بتأكيد خصوصية الشخصية الفلسطينية» (السلام، ١٩٩١/١٢/٢٤). من جهته، شدّد الملك الاردني حسين على «ان بلاده تُصرّ على ان يُجري الاسرائيليون محادثات مع الاردنيين والفلسطينيين كل على حدة في اطار مفاوضات احلال السلام...» وقال: «ممّا يبعث على الأسف ان الكثير من الوقت والجهد يضيع فيما يبدو انها مناورة في هذه المرحلة» (المصدر نفسه، ١٩٩١/١٢/١٨).

وحمّل الطرف الفلسطيني مسؤولية الارباك الذي حصل للولايات المتحدة الاميركية، فقالت الناطقة باسم الوفد الفلسطيني، د. حنان عشراوي: «ان الولايات المتحدة الاميركية كان بامكانها التدخّل، ولكن لمّا لم تفعل ذلك فانها خالفت الوعود والضمانات التي جاءت في رسالة التطمينات التي قدّمتها للفلسطينيين» (المصدر نفسه، ١٩٩١/١٢/٢٤). واتهم الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، «الولايات المتحدة الاميركية بالوقوف وراء تعطّل مسار السلام، حيث تقوم ادارة الرئيس جورج بوش، بكل ثقلها، حتى لا تطبق قرارات الامم المتحدة التي تنص على انسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة» (الشعب، الجزائر، ١٩٩١/١٢/٢٣). وانتقد المستشار السياسي للرئيس الفلسطيني، د. نبيل شعث، «الموقف الاميركي، ووصفه بأنه في حالة تراجع عمّا سبق الوصول اليه، وان المواقف الاميركية الآن تحاول الغاء ثلاثة مظاهر تبلورت في مؤتمر مدريد هي: استقلالية الوفد الفلسطيني؛ وحدة الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج؛ وكذلك ظهور دور منظمة التحرير الفلسطينية كاحدى القوى المحرّكة لعملية السلام في المنطقة» (السلام، ١٩٩١/١٢/١٧).

وهكذا انتهت جولة مفاوضات السلام الثانية في واشنطن دون أية نتيجة «باستثناء الايجابية المؤكدة التي ينطوي عليها بدء المحادثات في حدّ ذاته» (المصدر نفسه، ١٩٩١/١٢/١٤). وخيّمت «حالة من التشاؤم وخيبة الأمل على الوفود العربية، وذلك بسبب فشل مجموعات التفاوض الثلاث في احراز تقدّم ملموس... وكانت الوفود العربية عامة والوفد الفلسطيني خاصة قد طلبت من الولايات المتحدة الاميركية القيام بدور أكثر ايجابية لدفع الجانب الاسرائيلي الى بدء المحادثات جدياً والتخلي عن الجدل حول الشكليات... [لكن] الولايات المتحدة الاميركية لم ترد على هذا الطلب سواء سلباً أو ايجاباً» (المصدر نفسه، ١٩٩١/١٢/١٩). وعلّق وزير خارجية مصر، عمرو موسى، بالقول: «ان الصعوبات التي تواجهها المفاوضات العربية ـ الاسرائيلية لا تعني فشل هذه المفاوضات... [و] استمرارها... هو الخيار الوحيد لحل مشكلات الشرق الاوسط... [كما] انه ليست هناك أزمة كبيرة في مفاوضات واشنطن، بالرغم من وجود صعوبات وتعنت اسرائيلي [واعتبر] ذلك من طبيعة

المفاوضات» (**المصدر نفسه**، ١٩٩١/١٢/٢١). لكن رئيس الحكومة الاسرائيلية، شامير، اعتبر «أن اسبوع المفاوضات الذي جرى بين الاسرائيليين والعرب كان ايجابياً، لأنه عرف انطلاق المفاوضات بين العرب والاسرائيليين... [و] اسرائيل لن تكون سباقة الى قطعها... [كما] ان العرب لن يتخلّوا عن هذه المفاوضات، لأن لا بديل لهم منها» (**الشعب**، الجزائر، ١٩٩١/١٢/١٥). الاّ ان الرئيس الاميركي، بوش، انتقد سير المحادثات «بسبب وقوع الوفود في جدل أضاع الكثير من الوقت حول طريقة اجراء المحادثات ومكان انعقادها... [و] كنّا نتمنّى ان تكون هناك نتائج ملموسة» (**السلام**، ١٩٩١/١٢/٢١).

وعلى أمل انعقاد الجولة القادمة، قال رئيس الوفد السوري، موفق العلاف: «ان الولايات المتحدة الاميركية ستلعب دوراً حيوياً خلال الجولة القادمة من المباحثات الثنائية» (**المصدر نفسه**، ١٩٩١/١٢/٢٦).

أحمد شاهين

عملية «شدّ الحبال»

مثلما تعدّدت الآراء وتفاوتت في تقدير نتائج الاتصالات والمشاورات بين الوفود العربية والاسرائيلية، خلال الشهرين الماضيين، تعدّدت الآراء في الحكم على الدور الذي قام به «الراعي» الاميركي؛ كما تفاوتت التوقّعات في شأن الدور المقبل الذي سيقوم به خلال جولة المباحثات التالية؛ حتى ان البعض تساءل عن حجم، وفعالية، ذلك الدور في ضوء تعدّد اهتمامات ومشاغل الادارة الاميركية في الداخل والخارج، على حدّ سواء.

هذه الحقيقة، في حد ذاتها، جعلت عدداً كبيراً من المراقبين والخبراء والمحلّلين يهرعون الى طرح أسئلة، تركّزت، في الاجمال، على الانعكاسات الحالية، والمرتقبة، على نتائج مفاوضات السلام، بعد ان لمس الجميع الفرق الكبير بين مؤتمري مدريد وواشنطن. ففي العاصمة الاسبانية، كانت اليد الاميركية قابضة مباشرة على كل ما يحدث في مؤتمر السلام، لكنها غابت، على الأقل علناً، في العاصمة الاميركية مع بدء الجولة الثانية من المفاوضات الثنائية بين كل من الاطراف العربية المعنيّة والطرف الاسرائيلي. بل ان البعض تساءل هل وهنت حماسة وعزيمة «الراعي» الاميركي، أم ان ما يجرى هو سياسة مرسومة ومقصودة لوضع جميع الاطراف تجاه مسؤولياتها، ودفعها الى التفاوض مباشرة، من دون تدخلات خارجية؟

الظاهر الذي لاحظه الجميع واختلف في تفسيره، هو ان ثمّة تحوّلاً من «حرارة مدريد» الى «برودة واشنطن». ففي العاصمة الاسبانية، حدّد الرئيس الاميركي، جورج بوش، في افتتاح المؤتمر، الأهداف النهائية للمفاوضات بين أطراف النزاع العربي ـ الاسرائيلي، داعياً الى تسوية شاملة وعادلة، وراسماً دور بلاده كوسيط نشط للمساعدة ليس في بلورة المواقف المتعارضة فحسب، بل في رسم الخطوط العريضة للتسوية أيضاً، لكنه ترك لأهل المنطقة مسؤولية بناء نظام جديد (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢ ـ ٣/١١/١٩٩١). كما ان وزير خارجيته، جيمس بيكر، كان واضحاً وصريحاً، في كلمته التي اختتم بها المؤتمر، حين قال: «ان الولايات المتحدة الاميركية مستعدة لأن تكون القوة المحفّزة وشاحنة الطاقات والقوة المحرّكة في عملية التفاوض»؛ وان دور بلاده، في هذه العملية، يستند الى المبادىء التي أعلنها الرئيس بوش في آذار (مارس) الماضي، «وهي ستبقى حجر الزاوية الذي يقود مشاركتنا في عملية التفاوض». وقال أيضاً: «ان الولايات المتحدة الاميركية ستكون وسيطاً نزيهاً. لدينا مواقفنا وآراؤنا في شأن عملية السلام، ولن نتخطى حقوقنا بتعداد هذه المواقف. ولكن كوسيط صادق لديه خبرة ناجحة في مفاوضات الشرق الاوسط، نعلم، أيضاً، ان مساهمتنا الحسّاسة ستكون، في غالب الأحيان، تأثيراً واقناعاً هادئاً وراء الكواليس». وأضاف: «لا يخطىء أحد في تفسير دورنا كوسيط نزيه ويظن اننا سنغيّر مواقف السياسة الاميركية، أو نخفض تصميمنا على مساعدة الاطراف في التوصل الى حلول للمشاكل، مقبولة لدى الجانبين» (**المصدر نفسه**، ٥/١١/١٩٩١).

ولكن، على الرغم من ذلك، فان ما بدا بوضوح هو ان الادارة الاميركية لا تزال تعتمد أسلوب «الغموض البنّاء» الذي سار عليه وزير الخارجية الاميركية منذ جولاته الاولى على المنطقة. والهدف، بالطبع، حدّدته واشنطن وأعلنته غير مرة، وهو ان لا تدخّل في فرض حلول، أو في رسم تسويات. فهي تعتقد بأن جلوس المتفاوضين في غرفة واحدة للنقاش هو الذي سيطوّر معالم الحلول وخطوط التسويات الممكنة؛ وليس على اللاعب الاميركي الّا ان يجلس في غرفة مجاورة للمراقبة والاستماع والتدخّل، عند الضرورة، «لفضّ أي اشتباك» قد ينشأ بين الاطراف المتنازعة. أي ان الادارة التي أعطت

الاطراف المتفاوضة ضمانات غير واضحة تعتقد بأن التسوية ستولد من خلال المناقشات الثنائية (دونالد نيف، **ميدل ايست انترناشونال**، ٢٢/١١/١٩٩١، ص ٣ - ٤).

هذا على الأقل، ما شدّد عليه الوزير بيكر، حين نفى ان تكون بلاده تنوي فرض خطة عمل كاملة على الاطراف المتنازعة، لأن من شأن ذلك ان يؤدي الى «إحباط الافكار الاميركية». وأكد انه ينوي الاستمرار في اعطاء عملية السلام الاهتمام الكافي والضروري. لكنه أشار الى ان واشنطن ستعمل على «تقديم اقتراحات مسهّلة عندما يحين الوقت من أجل مساعدة الاطراف على التغلّب على الصعوبات التي يواجهونها»، وقال: «ستكون لدينا مقترحات. وبالفعل لدينا بعض الافكار». وشدّد القول ان بلاده تحتفظ بحق اقتراح مجموعة من السبل لحل المشاكل العالقة (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٤/١١/١٩٩١).

مفاوضات واشنطن

وبالطبع، لم ينقض وقت طويل حتى اقترحت الادارة الاميركية على الاطراف المتنازعة استكمال الجولة الثنائية من محادثاتها في واشنطن، عبر رسالة لحظ فيها وزير الخارجية الاميركية انه «نظراً الى عدم توصّل الاطراف الى اتفاق على مكان المفاوضات، وعدم الموافقة على مدريد، تمّ الاتفاق بعد مشاورات مع الاتحاد السوفياتي على اجراء المفاوضات في واشنطن». وأكد ان واشنطن وموسكو لا تنويان التدخّل في مضمون المحادثات «لكننا نرى ان علينا اقتراح المواضيع التي ينبغي مناقشتها». واقترح بيكر الفصل بين المواضيع التي ستناقش مع الفلسطينيين والاردنيين، واقترح، أيضاً، ان «يكون معظم أعضاء الوفد الاردني ـ الفلسطيني من الفلسطينيين مع وجود أردني بسيط، عندما يتعلّق الأمر بالارض الفلسطينية المحتلة». وقال انه ينبغي على الوفدين، الفلسطيني والاسرائيلي، تقديم «صيغة حكم ذاتي للارض الفلسطينية المحتلة، وعدم التركيز على مسألة السلطة التي ستكلّف بادارة هذا الحكم؛ وهذه المسألة التي ستبحث في وقت لاحق». وأضاف: «حسبما نرى، فان المحادثات بين اسرائيل والاردن ستجرى بصورة منفصلة، مع مشاركة بعض الممثّلين الفلسطينيين، حفاظاً على مبدأ الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك» (**الحياة**، لندن، ٢٧/١١/١٩٩١).

لكن ذلك لم يمنع الناطقة باسم وزارة الخارجية الاميركية، مارغريت تتوايلر، من تكرار القول، مرة أخرى، ان بلادها لا تسعى الى فرض تصوّرها للحلول أو الى املاء جدول أعمال للمحادثات، مستبعدة ان تكون رسائل الدعوات تضمّنت تفاصيل عن الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، الّا انها أكدت، في المقابل، ان الرسائل تضمّنت اقتراحات وأفكاراً لتسهيل عملية التفاوض، ويمكن الأطراف الأخذ بها أو رفضها (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٢٦/١١/١٩٩١).

واستناداً الى ما تسرّب من معلومات صحافية في العاصمة الاميركية، فان ادارة بوش اقترحت على الجانبين، الفلسطيني والاسرائيلي، ان يباشرا التفاوض على ترتيبات المرحلة الانتقالية، على ان يجرى البحث في الوضع النهائي للارض الفلسطينية المحتلة بعد ثلاث سنوات من قيام الحكم الذاتي. واقترحت، أيضاً، تفادي الطرفين البحث في مَنْ سيكون «مصدر السلطة»؟ خصوصاً لجهة السيادة على الارض، والتركيز على صلاحيات سلطة الحكم الذاتي، كالبلديات والتعليم والقضاء، الخ (**نيويورك تايمز**، ٢٦/١١/١٩٩١).

وبغية اضفاء المزيد من التوضيح للمقترحات الاميركية، رأى عدد من المسؤولين الاميركيين، ان الدعوة التي وجّهتها الادارة الاميركية الى كل من اسرائيل والفلسطينيين، أشارت الى ضرورة ان يبدأ الجانبان بمناقشة ترتيبات الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، على ان ينظر الجانبان في تقرير مصير الاراضي المحتلة بعد انقضاء ثلاث سنوات على تطبيق الحكم الذاتي. وبغية مناقشة ترتيبات ذلك التطبيق، اقترحت الولايات المتحدة الاميركية على الجانبين، الاسرائيلي والفلسطيني، عدم بدء المفاوضات بالجدل حول المبادىء الاساسية، خاصة حول مسألة الجهة التي ستكون «المرجع الأعلى للسلطة» خلال المرحلة الانتقالية للحكم الذاتي. ذلك ان الخلاف الذي نشأ على «مرجع السلطة» كان السبب في فشل مفاوضات الحكم الذاتي في مطلع الثمانينات، بين مصر

واسرائيل في إطار اتفاقيتي كامب ديفيد. وبدلاً من ذلك، اقترح خطاب الدعوة ان يركّز الجانبان اهتمامهما على الجوانب العملية للحكم الذاتي، أي الجوانب المعيشية والبلدية والتربوية والقضائية، التي يأمل الجانب الفلسطيني في تسلّم مهمة الاشراف عليها، وتكون اسرائيل مستعدة للتخلّي عنها. كما اقترح خطاب الدعوة الى الجانبين، الفلسطيني والاسرائيلي، ان يقدّم كل طرف خطة حول تسلسل الخطوات التي تتخلّى بها اسرائيل عن بعض صلاحيات الحكم الذاتي؛ ويجب ان يكون الهدف من كل خطة تحديد الجانب الذي تتداخل فيه صلاحيات الطرفين. وبعد ان يتّفق الجانبان على معظم الجوانب العملية الاساسية للحكم الذاتي، ينتقلان الى معالجة المسائل الكبرى المتعلّقة بالاشراف أو السيادة على الارض والموارد المائية، وغيرها (توماس فريدمان، **كريستيان ساينس مونيتور**، ٢٨/١١/١٩٩١).

غير ان المشكلة الحقيقية التي واجهتها الادارة الاميركية إنصبّت على الكيفية التي يمكن بها إخراج الجولة الثانية من المفاوضات من الاحتكاك مع الطرف الاسرائيلي، الذي أرفق قبوله خطاب الدعوة الاميركية بشروط ثلاثة: أولها، عدم التدخّل في جدول أعمال المفاوضات؛ وثانيها، ان تكتفي الوفود، في واشنطن، بمناقشة الجوانب الاجرائية لعملية التفاوض، من دون التطرّق الى القضايا الجوهرية، حتى يتمّ الاتفاق، في صورة نهائية، على المكان. امّا الشرط الثالث، فيطلب اعتبار واشنطن مجرّد المكان لبدء المفاوضات فقط، وليس لمتابعتها (**جيروزاليم بوست**، ٢٨/١١/١٩٩١).

وما برز، بشكل واضح، هو ان واشنطن بذلت جهوداً مكثّفة لامتصاص خلافها مع تل ـ أبيب، منها ما ذكره مسؤولون أميركيون عن استعداد الادارة الاميركية لدرس طلب حصول اسرائيل على تعهّد بتقديم قروض الاسكان، في شكل ايجابي، اذا ما أظهرت الحكومة الاسرائيلية الجدية اللازمة في عملية التفاوض مع الفلسطينيين. وان هذه الجدية يجب ان تترجم بالقبول بشروط، منها ألّا تصرف القروض على بناء مستوطنات جديدة في الارض الفلسطينية المحتلة، مع تفضيل تجميد بناء المستوطنات (**نيويورك تايمز**، ٢٢/١١/١٩٩١).

وبصرف النظر عن اعتبار أن هذا الطرح ينطوي على خلفيات وأبعاد مختلفة، فان ثمّة اعتقاداً راسخاً لدى العديد من المسؤولين الاميركيين، بأن الرئيس بوش وقع بين الرغبة الاسرائيلية في الابطاء والرغبة الفلسطينية في الاستعجال. وأول ما يود انجازه، على هذا الصعيد، هو وقف بناء المستوطنات الجديدة (**المصدر نفسه**). من هنا، أعرب، خلال استقباله رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، عن رغبته في ان تسير العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية على طريق ثابت، معتبراً «ان الوسيلة الوحيدة لتحقيق ذلك هو في اجراء محادثات صريحة، من دون أي نوع من المواقف المسبقة». وأعلن، في المقابل، ان بلاده ستستمر في لعب دور «الوسيط الصادق» في عملية السلام، لكنها لن تستعمل «العصا السحرية» لتملي حلولاً على الاطراف المتنازعة؛ ووصف المستوطنات بأنها «عقبة في وجه السلام» (**الحياة**، ٢٣/١١/١٩٩١).

بيد ان هذا الامر أثار اضطراباً بالغاً في اسرائيل، التي طالما دأبت حكومتها على ان تردّد على مسامع مواطنيها، ان العلاقة مع الولايات المتحدة الاميركية مبنيّة على أساس مصالح استراتيجية مشتركة ووثيقة. وعلى هذا الاساس، حاولت تل ـ أبيب «جسّ نبض» عزم الادارة الاميركية في شأن الموعد الذي حدّدته الاخيرة لمعاودة المفاوضات في واشنطن، فأعلنت، من جانبها، عن تأجيل موعد المفاوضات الى التاسع من كانون الأول (ديسمبر) بدلاً من الرابع منه. الّا ان البيت الابيض حاول التقليل من أهمية هذا التأجيل؛ وقال الناطق باسمه، مارلين فيتزووتر، ان الرئيس بوش لا ينوي التدخّل شخصياً لدى الاطراف المعنيّة من أجل استعجال عقد المحادثات. ورفض اعتبار غياب اسرائيل عن المحادثات «صفعة» الى الادارة؛ وقال ان بلاده ستستمر في اجراء المشاورات مع الاطراف المعنيّة. أمّا الناطقة باسم وزارة الخارجية الاميركية، تتوايلر، فقالت، ان بلادها أُصيبت بـ «خيبة أمل» لعدم حضور الوفد الاسرائيلي الى المحادثات الثنائية في واشنطن. وكشفت عن ان الحكومة الاسرائيلية أبلغت الى الادارة الاميركية عزمها على ارسال وفدها الى المحادثات «في أقرب فرصة ممكنة» (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٥/١٢/١٩٩١).

دبلوماسية الأروقة

لكن الانتظار اتجهت، بعد وصول الوفد الاسرائيلي، نحو الدور الاميركي الوسيط من جوهر السجال الذي دار حول شكل المفاوضات بين الطرفين، الاسرائيلي والفلسطيني ـ الاردني. في هذا الصدد، رفضت واشنطن التدخّل في الخلاف الاجرائي بين الاسرائيليين والفلسطينيين، على شكل مفاوضات السلام، واعترفت، في الوقت عينه، بأنها تقدّمت «باقتراحات عملية» لكل من الوفدين المتفاوضين. بل أكثر من ذلك، لاحظت الناطقة باسم وزارة الخارجية الاميركية، تتوايلر، ان الاطراف «لم توجّه الينا دعوة لأخذ مكان في قاعة المفاوضات لحل هذه المشكلة؛ وعندما نتلقّى مثل هذه الدعوة من قبل الطرفين، فاننا سنتدخّل». غير انها اعترفت بأن الخبراء الاميركيين قدّموا «اقتراحات» خلال مناقشات جدية مع الطرفين، لكنها لم تكشف عن طبيعة هذه الاقتراحات. واعتبرت ان التدخّل من دون تلقي دعوة رسمية للقيام بذلك من قبل الاطراف يعني «تعديل الضوابط الاساسية التي وافق الجميع عليها»، وأضافت «لا يمكننا سلوك هذا الطريق» (**الحياة**، ١٣/١٢/١٩٩١).

من جهته، كشف الناطق باسم البيت الابيض، فيتزووتر، ان الرئيس الاميركي أكد لوزير الخارجية الاسرائيلية، دافيد ليفي، ضرورة انتقال المفاوضات الثنائية من المسائل الاجرائية الى القضايا الجوهرية. وقال ان المفاوضات، خصوصاً الاردنية والفلسطينية ـ الاسرائيلية، دارت حول قاعات التفاوض، «ونريد ان نحضّهم على المسائل الجوهرية»، لكنه رفض ان يضع اللوم على أي طرف بعينه (**المصدر نفسه**، ١٨/١٢/١٩٩١).

وفي اليوم التالي لانتهاء المفاوضات، أعلن الرئيس الاميركي عن اصابته بالاحباط من النتائج التي أسفرت عنها هذه الجولة، لكنه، في الوقت عينه، أكد ان تقدّماً تمّ احرازه، وانْ لم يكن بالقدر الذي كان يأمل فيه، وان الاطراف أهدرت وقتاً ثميناً في الحديث عن الامور الاجرائية ومكان المفاوضات. وفي معرض ردّه على الانتقادات التي وجّهت للدور الاميركي، قال: «ان الولايات المتحدة الاميركية ستواصل القيام بالدور نفسه الذي قامت به، وهو دور الوسيط الصادق، وانها لن تقدم على محاولة لفرض الحلول، وستظل ملتزمة بهذا الدور الذي لمسه الجميع (**نيويورك تايمز**، ٢١ ـ ٢٢/١٢/١٩٩١).

هذا التقويم للنتائج التي أسفرت عنها الجولة الثانية من المحادثات ورد على لسان غير مسؤول اميركي، بل ذهب البعض الى القول، ان تلك المحادثات، التي أُجريت في واشنطن، كانت خطوة هامّة، وحقّقت نتائج كانت بمثابة خطوة تمهيدية للانتقال نحو بحث في القضايا الجوهرية في الجولة التالية. وشدّد على ان الولايات المتحدة الاميركية قامت بدورها حسب ما تمّ توضيحه مسبقاً للاطراف جميعها، وانها لم تخرج عن ذلك الدور، ولم تُحدث أي تغيير على قواعد وأسس العملية التي تمّ الاتفاق عليها (**المصدر نفسه**).

هل كان الدور الاميركي مستجيباً، بصورة أو بأخرى، للرؤية الاسرائيلية التي لا ترى ما يبرّر تدخّلاً اميركياً في العملية التفاوضية؟

اختلفت الاجابات، في هذا الشأن. فالبعض أشار الى ان هناك استياء عاماً لدى الادارة الاميركية من أسلوب المفاوض الاسرائيلي، ومن اعتقاده بأن الدور الاميركي الاساس تمثّل في جلب الاطراف المتنازعة الى طاولة المحادثات، وان عليه التنحّي جانباً. وأكد هذا البعض ان دور الولايات المتحدة الاميركية لن يتوقف عند التفسير الاسرائيلي له، بل سيتعدّاه، في مراحل لاحقة، الى دفع الاطراف، عند الضرورة للقيام بالخطوات المطلوبة نحو احراز التقدّم. وفسّر النهج الاميركي في عدم التدخّل بأنه جزء من استراتيجية جرى توضيحها للاطراف، بأن عليهم محاولة حل كل مشكلة تعترض المفاوضات بأنفسهم، وان الولايات المتحدة الاميركية تريد، في نهجها هذا، ان ينصب الاطراف على التحدث الى بعضهم بعضاً وتوفير أجواء من الثقة تساعدهم على احراز التقدّم، وان «الراعي» الاميركي لن يتردّد في حثّ الاطراف على التحرّك قدماً، وهو ما أكد المسؤولون الاميركيون انهم قاموا به خلال محادثات واشنطن (**المصدر نفسه**).

ورأى البعض الآخر، ان الدور الاميركي لن يتوقّف عند متابعة المفاوضات، ولم يكن كذلك في

أي مرحلة سابقة؛ اذ وهو يراقب سير العملية دون تدخّل، فانه يقدّم المقترحات لمساعدة الأطراف على التحرّك؛ وهي مقترحات تتضمّن الحلول الوسط للمشكلات العالقة، وغالباً ما يقبلها المفاوضون (**المصدر نفسه**).

الى ذلك يرى فريق ثالث، ان دور «الراعي» الاميركي في عملية السلام أكثر فاعلية ممّا يعتقده الكثيرون؛ اذ ان تركه الأطراف من دون تدخّل خلال محادثات الجولة الثنائية في واشنطن هو ضغط عليها لتتحرّك قدماً، والّا فان الطرف المعنيّ سيتحمّل المسؤولية، وهو أمر يعمل كل طرف على تجنّبه. ويرى هؤلاء ان التصريحات العلنية القائلة باحساس «الراعي» بالخيبة من المفاوضات هي نوع من الضغط غير المباشر، لكي يتلاقى المتفاوضون ما جرى في المحادثات السابقة من «هدر للوقت» (**المصدر نفسه**).

وفي السياق نفسه، كشف مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، ادوارد جيرجيان، عن ان الخلاف الاجرائي في شأن قضية الفصل بين الوفدين الاردني والفلسطيني لم يعد شاسعاً، وان محادثات واشنطن الاخيرة «قلّصت الفجوة» بين مواقف هذه الاطراف في شأن كيفية عقد المفاوضات الثنائية، وأدّت الى تعاطٍ ديناميكي فيما بينها، «نعتقد بأنه سيساعد في المستقبل». لكنه اعترف، في المقابل، بوجود خلاف في تصوّر الاطراف لما يجب ان يكون عليه الدور الاميركي. وقال ان بعض الاطراف العربية يريد مشاركة الولايات المتحدة الاميركية، في شكل مباشر، أكثر في العملية، بينما يريد الطرف الاسرائيلي التعاطي مباشرة مع الجانب الآخر. وقال: «دورنا واضح. ونحن مستعدون للمساعدة في إطار القواعد والشروط لدفع العملية الى أمام. والرئيس بوش والوزير بيكر مصمّمان على ان تسير العملية نحو الحل الشامل» (**الحياة**، ١٩٩١/١٢/٢٢).

ولا يغيب عن البال ان هذه التصريحات، وإنْ لم ترد مباشرة على منتقدي الدور الاميركي، فانها تضمّنت الاشارة الواضحة الى الاطراف التي أعلنت عن انتقادها لبقاء «الراعي» الاميركي جانباً، يراقب تعثّر المحادثات، بل جمودها، وهي تجرى في أروقة وزارة الخارجية الاميركية، من دون ان يحاول التدخّل لاخراجها من المأزق الذي أدّى اليه تعنّت الطرف الاسرائيلي، وكذلك تتضمّن تلك التصريحات ردّاً على ادّعاء المفاوض الاسرائيلي بأن الولايات المتحدة الاميركية «منحازة» الى المفاوض العربي، وهو أمر ينفيه المسؤولون الاميركيون، بشدة، مكرّرين الاشارة الى «دورها الصادق» (**الواشنطن بوست**، ١٩٩١/١٢/٢٤).

السؤال الذي يطرح في كل وسط سياسي وتختلف الأجوبة عنه، هو: كيف ستنتهي عملية «شدّ الحبال» بين الاطراف المتنازعة في جولة المفاوضات المقبلة؟ وهل سيستمر الدور الاميركي على ما كان عليه في ظل استئناف الجدل والمناكفة، والقاء كل طرف اللوم على الطرف الآخر؟

في اعتقاد بعض المصادر السياسية والدبلوماسية في واشنطن، ان الدور الاميركي سيتجه، بصورة أوضح، نحو الضغط على الاطراف، وهو ما سيظهر عندما يأتي وقت مناقشة ضمانات القروض لاسرائيل في أواخر كانون الثاني (يناير)، وسيتوضّح بما سيطرأ على قضية بناء المستوطنات، التي يعتبرها «الراعي» الاميركي عقبة على طريق السلام. بل ان الدور الاميركي سينشط لازالة العقبات من على طريق تقدّم المفاوضات عبر الاقناع، وليس عبر إملاء الحلول، أو فرضها على الاطراف (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٩٩١/١٢/٣٠).

وتشير المصادر الى انه، برغم انشغال الادارة الاميركية بتطوّرات الاحداث في الجمهوريات التي كانت تشكّل الاتحاد السوفياتي، وبمصير الاسلحة النووية التي كانت تحت هيمنة السلطة المركزية، فان عملية السلام لا تزال محل اهتمام الادارة ومتابعتها، مؤكدة للأطراف ان الفشل ممنوع، وان عملية السلام التي وافقت على الدخول فيها لن تتوقّف دون هدفها (**المصدر نفسه**).

د. نبيل حيدري

تصعيد المواجهات المسلّحة

شهدت فلسطين المحتلة تصاعداً وتكثيفاً ملحوظيْن للعنف خلال الآونة الاخيرة بموازاة انطلاق المسيرة السلمية في مدريد وواشنطن، في نهاية تشرين الاول (اكتوبر) وأوائل كانون الاول (ديسمبر). وجاء العنف من الجانبين، الفلسطيني والاسرائيلي؛ اذ ارتفعت وتيرة استخدام الاسلحة النارية والمتفجّرات والاساليب الاخرى من قبل الخلايا المسلّحة الفلسطينية، بينما ابتدأت سلطات الاحتلال بالتركيز على «نقاط ضغط» مختارة ضد المواطنين، تمهيداً لبلورة استراتيجية جديدة لمواجهة المقاومة الوطنية. ويبدو ان رغبة التأثير، سلباً أم ايجاباً، في صراع الارادات الدبلوماسية كان احد دوافع تزايد العنف؛ اذ اتضح ان ثمّة عوامل ومآزق داخلية سياسية وتنظيمية تدفع مختلف القوى المعنيّة الى تكثيف المواجهة المسلّحة. وانعكست اعتبارات مماثلة بتصاعد حدّة العنف في جنوب لبنان ايضاً، في الفترة ذاتها، حيث تزايدت عمليات المقاومة الوطنية والعمليات المضادة الاسرائيلية والعميلة.

حرب الخلايا المسلّحة

ادّى النمو المتسارع لعدد العمليات المسلّحة التي ينفّذها أعضاء الخلايا الفلسطينية السرية، منذ الصيف، الى وضع بات يدفع المسؤولين الاسرائيليين الى التعبير عن قلقهم الشديد. وأوضح ذلك قائد المنطقة الوسطى في الجيش، اللواء داني ياتوم، في ١٦ تشرين الاول (اكتوبر)، حين اعترف بفقدان السيطرة على جنين، وبالعجز عن القاء القبض على الناشطين الفلسطينيين العاملين بالمنطقة (**القدس العربي**، لندن، ١٧/١٠/١٩٩١). وأضاف الى ذلك نائب رئيس الاركان، اللواء امنون شاحاك، وهو يتحدث أمام لجنة برلمانية، في ٢٠ الشهر، ان الجيش قد فقد سيطرته على مناطق عدة (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ٢٠/١٠/١٩٩١).

غير ان عمليات المقاومة المسلّحة بقيت على نموها في الفترة التالية؛ اذ سجّلت التقارير الاولية وقوع ما لا يقل عن ٣٠ حادثة طعن واطلاق رصاص وزرع عبوّات أو القاء قنابل خلال الشهرين التاليين؛ علماً بأن بعض المصادر المحلية أشار الى معدّل أكبر بكثير. فقد دلّ احصاء فلسطيني على حدوث ٣٨ حالة اطلاق نار و١٢ حالة زرع أو القاء عبوات وقنابل خلال شهر تشرين الثاني (نوفمبر) وحده، عدا ١٧ حادثة القاء قنابل حارقة («مولوتوف») و٣١٠ حالات قذف حجارة (**المصدر نفسه**، ١٥/١٢/١٩٩١).

هذا وقد انطلق مسلسل العمليات المسلّحة الجديدة مع محاولة فتاة طعن عدد من الجنود في سيارة «جيب» عسكرية كانوا قد اعتقلوها واصطحبوها دون ان يدركوا انها تحمل سكيناً، في ٢٤ تشرين الاول (اكتوبر) (**القدس العربي**، ٢٦ ـ ٢٧/١٠/١٩٩١). ثمّ جُرح جندي اسرائيلي بانفجار قنبلة أُلقيت على دوريته في مدينة نابلس، في اليوم التالي. ولكن لم تحدث اصابات نتيجة انفجار عبوة داخل صندوق الكهرباء في احد مباني تل ـ أبيب، في ٢٧ الشهر؛ وقد ردّت قوات الامن باعتقال ٢٠ مواطناً فلسطينياً بحثاً عن الناشطين (**المصدر نفسه**، ٢٦ و٢٨/١٠/١٩٩١).

أمّا الحادثة الملفتة، فوقعت في ٢٨ تشرين الاول (اكتوبر)، حين تعرّضت حافلة صغيرة تنقل مستوطنين الى تظاهرة تأييد للاستيطان لاطلاق نار قرب مستوطنة اريئيل، فسقط بين الركاب قتيلان وخمسة جرحى. وقد تبنّت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين العملية، علماً بأن حزب الله اللبناني تبنّاها ايضاً (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٢٩ و٣٠/١٠/١٩٩١؛ **والحياة**، لندن، ٣٠/١٠/١٩٩١). وصادف ان أعلنت سلطات الاحتلال عن التصدي لمحاولة تسلّل عبر الحدود الاردنية، في اليوم ذاته. وحسب بيانها، فقد

قتلت متسلّلاً واحداً وأسرت ثلاثة عند نقطة تبعد ثمانية كيلومترات شمال ميناء ايلات، وثبت انهم ايرانيون، علماً بأن السلطات لم تكشف عن انتمائهم، أو دوافعهم. غير انه على ما يبدو، لم يكونوا مسلّحين. والمعروف انه سبق لستة ايرانيين ان تسلّلوا وطلبوا اللجوء السياسي في اسرائيل (**القدس العربي**، ٣١/١٠/١٩٩١).

وقد علّق المسؤولون الاسرائيليون على بدايات التصعيد بربطها بموعد انعقاد مؤتمر مدريد للسلام. فتوقّع رئيس الاركان، ايهود براك، حدوث المزيد من العمليات مع المؤتمر؛ بينما صرّح قائد الشرطة في لواء القدس، حاييم البالديس، بأنه أمر بتعزيز وحداته تحسّباً للطوارىء (**المصدر نفسه**). الاّ ان عملية المقاومة التالية وقعت في القدس، في ٣٠ تشرين الاول (اكتوبر)، بانفجار عبوة محلية الصنع أُلقيت على سيارة اسرائيلية دون احداث اصابات. ثم عُثر على عبوة مشابهة في بستان مقابل مركز الحكم العسكري في مدينة بيت لحم، في الثاني من تشرين الثاني (نوفمبر)، وأُبطل مفعولها؛ بينما انفجرت عبوة ثالثة وضعت قرب معسكر اسرائيلي في قباطية، في السادس من الشهر (**المصدر نفسه**، ١ و٤ و٨/١١/١٩٩١).

استمرت العمليات الفلسطينية بقيام فتاة (١٦ عاماً) بمحاولة طعن ضابط اسرائيلي عند مدخل مكتب الادارة المدنية في جنين، في السادس من تشرين الثاني (نوفمبر)، غير انه تمّ القبض عليها (**المصدر نفسه**، ٨/١١/١٩٩١). وبالمقابل، أُصيب سائق سيارة أجرة اسرائيلي بجروح على يد فلسطينيَيْن أقلّهما من القدس الى قلندية، في الثامن من الشهر (**الحياة**، ٩/١١/١٩٩١). وشهد اليوم ذاته اطلاق رصاصات عدّة من قبل مجهولين على دورية اسرائيلية، في جنين. كما تعرّضت امرأة اسرائيلية للاصابة حين هوجمت بقضيب حديد في زلافون؛ وفلت جندي غير مسلّح من محاولة خطفه في موقف باص في حيفا على يد مواطنَيْن في سيارة مسجّلة في جنين، في العاشر من الشهر (**المصدر نفسه**، ١٠ و١١/١١/١٩٩١).

مرة أخرى، انتقلت الانظار نحو النقب، بعد ان قتلت القوات الاسرائيلية اربعة متسلّلين عبر الحدود المصرية، في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر). وقد عثر معهم على خمس بنادق آلية (كلاشنكوف) وعشرات القنابل والمال والوثائق، ولكن لم تعلن سلطات الاحتلال المزيد عن انتمائهم (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٢/١١/١٩٩١). غير ان مجموعة جديدة مجهولة اعلنت مسؤوليتها عن ذلك، لاحقاً، تسمّى «قوات الاقصى وحراس كنيسة القيامة» (**الحياة**، ١٨/١١/١٩٩١). وتلا ذلك انفجار عبوة قرب مركز الشرطة في بيت لحم، في ١٢ الشهر، وقيام شابين بمهاجمة موقع عسكري اسرائيلي في جنين بأسلحة آلية، في ١٤ منه، علماً بأن الحدث الاخطر تمثّل بالعثور على جثة ضابط برتبة نقيب ملقاة على مقود سيارته العسكرية وسلاحه بجانبه، قرب طولكرم، وقد أُصيب بعيار ناري في رأسه (**القدس العربي**، ١٤ و١٥/١١/١٩٩١؛ **والحياة**، ١٧/١١/١٩٩١).

وحصلت عملية خطف باص تابع لشركة «ايغد» ينقل العمّال بين تل ـ أبيب ونابلس في ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) على يد شابين احدهما مسلّح بمسدس والآخر بسكين. وقد حوّلا الحافلة الى بيت سوريك، حيث اضرما النار بها وأصابا السائق بطعنات ولاذا بالفرار (**القدس العربي**، ١٩/١١/١٩٩١). وفي ٢١ الشهر، تعرّض جنود الاحتلال لاطلاق الرصاص وأربع قنابل «مولوتوف» حين اقتحموا قرية برقين لاعتقال قائد جماعة «الفهد الأسود» التابعة لـ «فتح»؛ بينما شهد يوم ٢٤ منه اطلاق النار على سيارة اسرائيلية والقاء عبوة على دورية، ممّا ادّى الى جرح امرأة فلسطينية في نابلس وطعن سائق اجرة اسرائيلي في العفّولة على يد مجهول تمكّن من الفرار (**المصدر نفسه**، ٢٣ ـ ٢٤ و٢٦/١١/١٩٩١). كما احتشدت الحوادث يوم ٢٦ منه أيضاً؛ اذ جُرح جنديان اسرائيليان بانفجار عبوة في طُلّوزة، وتعرّض موقع عسكري للرصاص في سيلة الحارثية، بينما أُطلقت النيران على دورية في مخيم رفح، وقد جرح ثلاثة مواطنين حين ردّ الجنود عشوائياً (**المصدر نفسه**، ٢٧ و٢٨/١١/١٩٩١).

تواصلت العمليات في مطلع كانون الاول (ديسمبر)، باصابة مستوطن بالرصاص عند مفترق البيرة، وقد توفي في الثامن من الشهر متأثراً بجراحه. وأدّت الحادثة الى فرض حظر التجوّل على المنطقة لمدة اسبوعين، وهو الردّ المتكرّر على

غالبية العمليات؛ كما أصدرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بياناً تعلن مسؤوليتها (**الحياة**، ٣ و٤/١٢/١٩٩١). وصادف ان كشفت السلطات ان المنظمات الفدائية تقوم، منذ فترة، بتهريب الاسلحة والمتفجّرات داخل نعوش الفلسطينيين الذين يتوفّون في الخارج (**هآرتس**، ٢/١٢/١٩٩١). ثمّ تعرّضت سيارة اسعاف تابعة للادارة المدنية لاطلاق نار في نابلس، في ١١ الشهر، بينما انطلقت عدة رصاصات صوب مدخل مستوطنة ايلون موريه، في اليوم التالي. وانتهى المسلسل بانفجار عبوة محلية قرب دورية في مخيم البريج، في ١٣ منه؛ وختاماً بالعثور على اخرى في القدس، بعد يومين.

وقد علّق رئيس الاركان الاسرائيلي، براك، على تصاعد العمليات في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر)، متهماً «فتح» بالمسؤولية عن غالبيتها في الوقت الذي تواصل ادارة العملية الدبلوماسية (**بمحانيه**، ٢٢/١١/١٩٩١). وتبعه نائب وزير الدفاع، عوفاديا علي، في التاسع من كانون الاول (ديسمبر) بالقول ان العمليات المسلّحة قد ازدادت بنسبة عشرات بالمئة خلال الشهور الخمسة السابقة، وهي ظاهرة خطيرة (**القدس العربي**، ١٠/١٢/١٩٩١).

الى جانب تلك العمليات المسلّحة، قام الناشطون الفلسطينيون بهجمات عديدة بقنابل المولوتوف. فقد وقعت ٣٣ حادثة، عدا خمس حالات حرق لسيارات وحافلات بطرق اخرى، على الاقل، حسب التقارير غير المكتملة للفترة قيد المراجعة. والى ذلك، تمّ اعدام ثمانية مواطنين يشتبه بتعاملهم مع الاحتلال، ممّا يدل على تراجع الوتيرة عن الفترة السابقة. ولكن استمرار الاعدامات، التي أثارت الاعتراضات والانتقادات الصريحة المتكرّرة، من قبل م.ت.ف. والقيادة الوطنية الموحّدة وغيرهما، انما عكس وجود العوامل الداخلية التي تدفع أيضاً العمل المسلّح. وجاء تضارب بعض البيانات حول المسؤولية عن العمليات ليؤكد دور التنافس التنظيمي في الحفز على تنفذ العمليات. كما أدّت الاختلافات، في ٣٠ تشرين الاول (اكتوبر)، الى وقوع صدامات بين أنصار «فتح» و«حماس» في قطاع غزة.

محاولة اسرائيلية جديدة

تميّزت الآونة الاخيرة بظهور مؤشرات جديدة على محاولة بلورة سياسة اسرائيلية لاحتواء الانتفاضة الشعبية وازالة مظاهرها التنظيمية والعسكرية والمعنوية. وارتكزت هذه السياسة على عناصر رئيسة عدة، هي الارهاب المباشر للناشطين عبر استهدافهم بشكل محدّد، وابتكار الاساليب العملياتية المتطوّرة والمختارة، وممارسة أقصى ضغط على الشعب عامة، عبر وسيلتي التهديد والعقاب المنتقى والمتواصل.

جاءت الترجمة الاولى لهذه السياسة باستمرار أعمال قتل الناشطين الفلسطينيين؛ اذ استشهد عشرة بالرصاص وهم ملثّمون. وقد قتل احدهم على يد «فرقة موت» اسرائيلية في ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر)؛ واستشهد آخر على يد عميل في عزّون، في ١٨ الشهر؛ بينما قضت مواطنة بحادثة سير مع سيارة عسكرية في الزبابدة، في ٢٥ منه (**الحياة**، ١٥ و١٩/١١/١٩٩١؛ و**فلسطين الثورة**، ١٥/١٢/١٩٩١). كما استشهد مواطن كان يحمل عبوة ناسفة انبوبية في غزة، في ١٣ الشهر؛ وطفل انفجرت به قنبلة يدوية كان يلهو بها في غزة، في اليوم التالي؛ واستشهد ناشط كان يستعد لزرع عبوة في مستوطنة كتسونة، في ١٩ منه؛ وقضى رابع بانفجار لغم قديم، في ٢٧ منه (**القدس العربي**، ١٥ و٢٨/١١/١٩٩١؛ و**الحياة**، ١٥/١١/١٩٩١؛ و**فلسطين الثورة**، ١٥/١٢/١٩٩١). وارتفع بذلك عدد شهداء الانتفاضة، بفعل الاسرائيليين أو عملائهم، الى ١٠٩٠ شهيداً.

تدل هذه الاحصاءات على تراجع نسبي في عدد الاصابات الفلسطينية، إمّا بسبب تقلّص وتيرة الصدامات الجماهيرية أو بسبب السياسة الانتقائية الاسرائيلية المتعمّدة. وانعكس الشيء ذاته بخصوص عدد الجرحى، الذي استقر عند معدّل عشرة يومياً تقريباً، فيما عدا حالات معيّنة. ودلّ احصاء لشهر تشرين الثاني (نوفمبر) على اصابة ٢٩٠ فلسطينياً بجراح، منهم ٩٨ بالرصاص الحيّ (**فلسطين الثورة**، ١٥/١٢/١٩٩١).

رافق ذلك تصعيد الحملة لعزل الناشطين وارهاق المواطنين من خلال الاعتقالات المستمرة. وقد أعلنت السلطات في أوائل تشرين الثاني

(نوفمبر) كشف خلايا مسلّحة عدة تابعة لـ «فتح»، في غزة، فيها عشرات الاعضاء، واتهمتها بجرح مستوطن وقتل عملاء (**الحياة**، ١٩٩١/١١/٨). وتمّ اقتحام منزل في رفح، في ٢٥ الشهر، حيث اعتقل الجنود ثمانية مطلوبين من جماعة «الفهد الأسود» وجرحوا أربعة منهم، وعثروا على ثلاثة مسدّسات وقنبلتين (**القدس العربي**، ١٩٩١/١١/٢٧). واختبرت قوات الاحتلال اسلوباً جديداً حين دهمت فجأة أحد أحياء نابلس وفتشته بيتاً بيتاً، في ١٤ كانون الاول (ديسمبر)، فاعتقلت ٢٠ ناشطاً (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٩٩١/١٢/٢٦).

وشملت الحملة اعتقال ثلاثة مواطنين في ام الفحم (الارض المحتلة العام ١٩٤٨) بتهمة ايواء مطاردين من الضفة الفلسطينية، في ٢٣ تشرين الاول (اكتوبر)، تلاهم ١٤ مواطناً في الجليل، في ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر)، بتهم أمنية (**القدس العربي**، ١٩٩١/١٠/٢٤؛ **والحياة**، ١٩٩١/١١/١٥)؛ ثمّ اعتقل مواطن آخر في فريديس (جنوب حيفا)، في ٢٦ الشهر، بتهمة تزويد خلية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين (جناح نايف حواتمة) بالملابس العسكرية (**القدس العربي**، ١٩٩١/١١/٢٧).

الى جانب ذلك، أصدرت المحاكم العسكرية حكماً بالسجن المؤبد على زعيم حركة «حماس»، الشيخ احمد ياسين، بتهمة المسؤولية عن الجناح العسكري وأعمال قتل وحيازة أسلحة، في ١٦ تشرين الاول (اكتوبر)؛ كما أصدرت احكاماً مشابهة على ١٣ مواطناً خلال تشرين الثاني (نوفمبر) وحده، ضمن مجموعة ٢٦١ حكماً صدر في ذلك الشهر (**فلسطين الثورة**، ١٩٩١/١٠/٢٧ و١٩٩١/١٢/١٥). وفي هذه الاثناء، نعت «فتح» المناضل جاسر ابو رميلي الذي قضى في السجن في ١٩ تشرين الاول (اكتوبر)، وهو أسير قديم منذ العام ١٩٧٣ أُطلق سراحه بتبادل الاسرى في العام ١٩٨٥، غير انه اعتقل ادارياً منذ سنة (**المصدر نفسه**، ١٩٩١/١٠/٢٧). ثمّ سمحت السلطات، لأول مرة، بقيام عائلات الاسرى بزيارة المعتقلين في معتقل «انصار ـ ٣»، انطلاقاً من ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر)، بمعدّل ٣٥٠ زيارة يومياً (**القدس العربي**، ١٩٩١/١١/١٨). واخيراً، تمكّن ثلاثة معتقلين من الهروب من المحكمة العسكرية الاسرائيلية في غزة، في ٢٧ الشهر.

وضمن مساعيها لعزل الناشطين وارهاب المواطنين، لجأت قوات الاحتلال، أيضاً، الى اغلاق المناطق وزج القوات الاحتياطية عشية المناسبات الهامّة، ومنها انعقاد مؤتمر مدريد وذكرى انطلاقة الانتفاضة. كما فرضت امراً، حاولت عبثاً تطبيقه مرات سابقة، يقضي بفرض حظر التجوّل التامّ حتى مسافة ١٥٠ متراً على جانبي الطرق الرئيسة في جميع انحاء الضفة الفلسطينية، باستثناء السير على الطرق ذاتها، خلال ساعات الليل (**الحياة**، ١٩٩١/١٢/١٦). وفسّر الجيش قراره، الصادر في ١٥ كانون الاول (ديسمبر)، بأن غالبية الهجمات تتمّ ليلاً قرب الطرق (**القدس العربي**، ١٩٩١/١٢/١٦).

وأضافت السلطات الى ذلك تصعيداً ملحوظاً بعمليات هدم المنازل الفلسطينية، امّا بحجة عدم الترخيص وامّا بسبب التهم الأمنية. وقد هدمت ٣٠ منزلاً ومزرعة واحدة ومخزن وسبع غرف بمنزل، وأنذرت بهدم ٢٣ منزلاً آخر، فيما أغلقت منزلين، وأنذرت بغلق ثالث، في الفترة قيد المراجعة. ولجأت، أيضاً، الى اقتلاع ٣٠ شجرة مثمرة في بديا، في الثالث من تشرين الثاني (نوفمبر)، والى مصادرة ٥٠٠ دونم أرض في كل من نحالين وكفر الديك (**القدس العربي**، ٢٣ ـ ١٩٩١/١١/٢٤ و١٩٩١/١٢/١٦).

«تسخين» جنوب لبنان

كما الحال في فلسطين المحتلة، شهد جنوب لبنان تصعيداً ملموساً للعنف بموازاة انطلاق المسيرة السلمية في مدريد. ونفّذ عناصر المقاومة اللبنانية العديد من العمليات العسكرية، أكثرها تفجير العبوات المسيطر عليها، علماً بأن مسؤولاً عسكرياً في «حزب الله» كشف ان الجنود الاسرائيليين يستخدمون أجهزة تشويش الكترونية تقوم بتفجير العبوّات قبل الأوان، ممّا أدّى الى استشهاد مناضل في مطلع تشرين الثاني (نوفمبر) (**المصدر نفسه**، ١٩٩١/١١/٥). ولقي ثلاثة جنود اسرائيليين مصرعهم وجرح خمسة اثر انفجار

عبوة شرق النبطية، في ٢٠ تشرين الاول (اكتوبر)، كما قتل ثلاثة آخرين وجرح ستة بانفجار ثانٍ قرب عرمتا، في ٢٩ الشهر، عدا جرح أربعة جنود في اليوم ذاته باشتباك مسلّح مقابل زرعيت (**الحياة**، ٢١ و٣٠/١٠/١٩٩١؛ **وانترناشونال هيرالد تربيون**، ٣٠/١٠/١٩٩١). وكانت حصيلة الشهرين مقتل ستة اسرائيليين وجرح ١٦، ومقتل اثنين من جنود «جيش لبنان الجنوبي» العميل وجرح أربعة. وقد نفت اسرائيل ادّعاء لمنظمة «الجهاد الاسلامي» بأن ثلاثة من مقاتليها قد سقطوا فوق الشريط الحدودي وهم في طريقهم لتنفيذ عمليات بواسطة الطائرات الشراعية الفردية (**المصدر نفسه**، ٣٠/١٠/١٩٩١).

في مقابل ذلك، شنّ الطيران الاسرائيلي غارات عدة على أهداف لبنانية وفلسطينية، فيما تكرّرت أعمال قصف القرى والمخيّمات. وبعد غارة جوية على جبشيت، في ٢١ تشرين الاول (اكتوبر)، أطلق زورقان حربيان النيران على مخيم الرشيدية، في ٢٤ الشهر، وتبعتهما طائرتان مروحيتان بالاغارة على المخيم مجدّداً، فقتلت مواطناً وجرحت ثلاثة (**القدس العربي**، ٢٥/١٠/١٩٩١؛ **وانترناشونال هيرالد تربيون**، ٣٠/١٠/١٩٩١). وبلغ القصف الجوي والبري ذروته في الاول من تشرين الثاني (نوفمبر)، بعد أربعة أيام متتالية، عند ضرب أهداف عدة في اقليم التفاح، وعادت الطائرات المروحية في السابع من الشهر، الى ضرب مخيم الرشيدية، فأصابت عشرة أطفال داخل حضانة (كانت مركزاً لـ «فتح» سابقاً) في مخيم عين الحلوة (**القدس العربي**، ٨/١١/١٩٩١). وتلقّت مواقع المقاومة اللبنانية في اقليم التفاح، ومخيم الرشيدية ضربة جديدة من قبل الطائرات المقاتلة والمروحية (على التوالي)، في ١٤ منه، بينما استشهد ثلاثة جنود لبنانيين وجرح آخرون بالقصف الصاروخي الاسرائيلي، في ٢٥ منه (**الحياة**، ١٥ و٢٦/١١/١٩٩١).

د. يزيد صايغ

«مؤتمر مدريد»: بداية لمسار طويل

اذا كانت موافقة الاطراف المعنيّة بعملية التسوية السياسية في الشرق الاوسط، وآخرها اسرائيل، على تلبية الدعوة التي وجّهها كل من الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي، في حينه، الى الاطراف للمشاركة في مؤتمر للسلام، قررا عقده في العاصمة الاسبانية، مدريد، في الثلاثين من شهر تشرين الاول (اكتوبر) الماضي شكّلت نهاية ناجحة لمسار عرف الكثير من حالات الصعود والهبوط في الجهود المبذولة لتقريب وجهات النظر بين الاطراف، والكثير من الاثارة، بفعل الاصرار الاسرائيلي على افراغ المؤتمر من أي مضمون؛ فان هذه النهاية (عقد المؤتمر ومداولاته) شكّلت، بدورها، بداية لمسار جديد، في مجرى الصراع العربي ـ الاسرائيلي وجهود السلام في المنطقة؛ اذ لأول مرة تبدأ مفاوضات مباشرة وثنائية بين اسرائيل، من جهة، وكل من سوريا ولبنان والاردن والفلسطينيين، من جهة أخرى.

ورأى المعلّق الصحفي، غدعون سامط، ان تشكيك البعض في فرص نجاح الجهود لعقد مؤتمر السلام، لأن «هذه المحادثات تتناقض، ظاهرياً، مع ارادة معظم الاطراف» (هآرتس، ٢٣/١٠/١٩٩١)، يتجاهل حقيقة انه «ما كان الاميركيون لينجحوا في جمع كل الاطراف في قاعة واحدة فقط بواسطة خليط من الترغيب والترهيب»، بل لأن «المفاوضات من أجل تسوية النزاعات القديمة أضحت، الآن، جزءاً من تيار جارف وواسع للتاريخ المعاصر. فالضغط من أجل حل القضايا القومية وتسوية نزاعات الحدود، لا يسمح بأن يتركنا في المؤخرة» (المصدر نفسه).

وبينما رأى سامط ان الامور تحصل على الرغم من انه يبدو ان ليس لها فرصة في الحصول، ذلك «لأن اندفاع وزخم التوجّهات الكبيرة يبقى أقوى بكثير من التفاصيل التي تتشكّل منها» (المصدر نفسه)، الاّ ان معلّقاً صحفياً آخر، هو تيدي برويس، خالفه الرأي، حيث لم ير في عقد المؤتمر بمثابة ابرام عقد زواج بين طرفي الصراع «ولم يبق سوى الانتظار تسعة شهور لرؤية اذا كان المولود ذكراً أو انثى» (دافار، ٢٢/١٠/١٩٩١). فكل ما في الأمر، وفقاً لبرويس، «هو ان والدي العريس والعروس وافقا على الالتقاء بحضور طرف ثالث للاشراف على لياقة وعذرية ذوي الشأن» (المصدر نفسه. ولذا، اعتبر برويس ان اطلاق «صرخات الأسى» عن «الخطر الفظيع» و«تنفس الصعداء» لأن «الرجل قدّم تنازلاً كبيراً»، كلاهما مبالغ فيه، «فاذا حصل تنازل، فقد تمّ من جانب الطرف الآخر الذي رفض حتى الآن الظهور مع اسرائيل في وضح النهار» (المصدر نفسه).

وميّز برويس بين ما سمّاه «فرص مؤتمر السلام» و«فرص السلام». ورأى انه من الجدير ادراك هذا الفارق، وتكراره على المسامع في كل حين، «لأنه سبق وعقدت مؤتمرات، قادت الى الحروب، نظراً الى انه لم يتمّ التوصل فيها الى اتفاق، أو لأن ما نتج عنها كان، عملياً، اتفاقاً مفروضاً وغير مقبول من جانب كل الاطراف، كما حصل في ميونيخ» (المصدر نفسه).

اعتراضات اسرائيلية

لم تكن الموافقة الاسرائيلية على المشاركة في المؤتمر على أساس الدعوة الاميركية ـ السوفياتية نهاية المطاف في نهج المماحكة الاسرائيلية حول مختلف الجوانب الاجرائية، المتعلّقة بالمؤتمر، ولا في المحاولات لتحديد جدول أعمال المحادثات ونتائجها. فقد واصل شامير وحكومته هذا النهج الى حين افتتاح المؤتمر. فقد حذّرت اسرائيل الولايات المتحدة الاميركية من انها لن تتحمّل وجود أعضاء

من منظمة التحرير الفلسطينية أو فلسطينيين من شرق القدس [المحتلة] والشتات، في أي من المراتب الرسمية المشاركة في مؤتمر السلام. وجاء التحذير الاسرائيلي عقب معلومات عن مشاركة مزعومة لأعضاء من م.ت.ف. في «مجموعة المساندة» للوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك. وأوضحت اسرائيل، في هذا الشأن، ان كل أعضاء الوفد الفلسطيني بما في ذلك المستشارين ورجال الأمن والطواقم اللوجستية، يجب ان يخضعوا للمعايير التي تقرّرت بالنسبة الى تشكيلة الشق الفلسطيني في الوفد المشترك (**المصدر نفسه**). لكن الولايات المتحدة الاميركية رفضت هذا التحذير الاسرائيلي، وأوضحت ان شخصيات من القدس المحتلة مثل فيصل الحسيني وحنان عشراوي وممثلين عن الشتات الفلسطيني مثل رشيد الخالدي، لم يحصلوا، في الواقع، على كتب اعتماد تمكّنهم من الجلوس الى طاولة المباحثات، ولكن بامكانهم الحصول على مكانة رسمية وبطاقات تعريف تمكّنهم من التحرّك بحرية داخل المبنى (**هآرتس**، ٢٣/١٠/١٩٩١).

وزعم شامير، في مؤتمر صحافي عقده قبل مغادرته اسرائيل الى ستراسبورغ، ان حكومته فوجئت بدعوة مراقبين رسميين من م.ت.ف. الى هوامش مؤتمر مدريد، بصفتهم «لجنة استشارية» للوفد. وأضاف شامير ان اسرائيل ستفحص قائمة المشاركين في المؤتمر (**دافار**، ٢٢/١٠/١٩٩١). وفي ستراسبورغ، تحدّث شامير عن محادثات السلام، فقال ان من يعتقد بأن مؤتمر مدريد سوف يؤدي الى انسحاب اسرائيل من المناطق المحتلة، يتلهّى بالأوهام (**هآرتس**، ٢٢/١٠/١٩٩١).

وحذّر شامير، في كلمة ألقاها في اجتماع ضمّ رؤساء الطوائف اليهودية في اوروبا من انه «اذا واصل العرب مطالبتهم بأن تكون القدس جزءاً من المفاوضات، فانه ليس هناك فرصة للتوصّل الى تطوّرات ايجابية». ورحّب شامير باستعداد العرب للحوار مع اسرائيل والتباحث دون شروط. ورأى في ذلك تغييراً في المقاربة العربية ازاء اسرائيل. مع ذلك أضاف شامير انه من غير الواضح اذا كانت نتائج المؤتمر ستكون ايجابية. فعلى حدّ قوله «يجب، أولاً، فحص الرغبة في السلام، وبعد ذلك اعطاء تعبير سياسي وقانوني لهذه الرغبة» (**المصدر نفسه**). وهاجم شامير سوريا، وقال ان رفضها المشاركة في المحادثات متعدّدة الطرف، يعني انها لا تبغي التوصّل الى سلام حقيقي (**المصدر نفسه**).

وما ان انتهت مسألة الاعتراض الاسرائيلي على موضوع تشكيلة الوفد الفلسطيني بالاعلان عن قبول اسرائيل للايضاحات الاميركية في هذا الشأن، حتى برزت اعتراضات أخرى حول مكان اجراء المفاوضات الثنائية والمباشرة. في هذا الشأن، أبلغت اسرائيل الى الولايات المتحدة انها لن توافق على اجراء المحادثات الثنائية في مدريد، لأن الامر سوف يضفي على تلك المحادثات طابع الاستمرار لأعمال المؤتمر الدولي. واقترحت اسرائيل اجراء جولتين من المحادثات في مدريد، على ان تستمر المحادثات، بعد ذلك، في دول المنطقة. وذكرت المعلومات الصحفية ان العرب رفضوا هذا الاقتراح الاسرائيلي وان الولايات المتحدة الاميركية تقدّمت باقتراح قضى بمواصلة المحادثات في واشنطن، كحل وسط بين الموقفين، العربي والاسرائيلي (**المصدر نفسه**، ٢٣/١٠/١٩٩١).

وفي تطوّر لاحق في هذا الشأن، ذكرت مصادر اسرائيلية ان اسرائيل وافقت على عقد جلسة المحادثات الاولى في مدريد، على ان تكرّس تلك الجلسة للبحث في تحديد اطار المحادثات الثنائية ومكانها (**معاريف**، ٢٥/١٠/١٩٩١). واعترضت اسرائيل، أيضاً، على قرار اللجنة المنظّمة لأعمال المؤتمر تخصيص حصة متساوية من الوقت لكلمة رئيس الوفد الفلسطيني في المؤتمر. وقدّم السفير الاسرائيلي في واشنطن، احتجاجاً شديداً على هذا القرار الى الخارجية الاميركية، لأنه يشكّل خرقاً فاضحاً للتعهّد الاميركي بأن يظهر الوفد الاردني ـ الفلسطيني في مؤتمر السلام كوفد واحد، وليس اثنين (**دافار**، ٢٨/١٠/١٩٩١). لكن الولايات المتحدة الاميركية رفضت التحفّظات الاسرائيلية من القرار. ورفض مصدر اسرائيلي القول اذا كان الردّ السلبي على التحفّظات الاسرائيلية سوف يشكّل سبباً لنسف المؤتمر. من ناحية أخرى، قال المصدر اياه انه لا يمكن التأكيد ان اسرائيل سوف تسلم بالمعطيات الجديدة: «هذا هو احد القرارات التي

يتوجب على رئيس الحكومة ان يتخذها مع وصوله الى مدريد» (**المصدر نفسه**، ٢٩/١٠/١٩٩١). لكن مصادر سياسية أخرى قالت ان ليس لاسرائيل أي خيار في هذا الموضوع، وانها سوف تضطر الى الرضوخ للاملاء الاميركي (**المصدر نفسه**).

في هذه الاثناء، قرّر رئيس الحكومة الاسرائيلية، شامير، ان يترأس بنفسه الوفد الاسرائيلي الى مؤتمر مدريد. وقالت مصادر مقرّبة منه انه سوف يشكّل الوفد من أنصار الخط المتصلّب في الليكود، وفي مقدّمهم نائب وزير الخارجية، بنيامين نتنياهو، وممثل عن المستوطنين وأعضاء كنيست من أنصار اليمين المتطرّف (**هآرتس**، ٢٤/١٠/١٩٩١).

وعن الملابسات التي أحاطت بقراره السفر الى مدريد، قال شامير، في حديث مع مراسل صحيفة «معاريف» الاسرائيلية، يوسف حاريف: «قلّبت الأمر في الموضوع خلال زيارتي لستراسبورغ، حيث هناك ذقت طعم المواجهة، مع انه ليس هناك، بالطبع، من مقارنة بين الحفلين». وأضاف شامير: «لماذا علي ان أفتش عن أعذار وتعليلات مختلفة؛ انني أشعر بثقل المسؤولية الملقاة على عاتقي. ألا يشكّل هذا، بحدّ ذاته، مبرّراً كافياً لكي أقود المعركة» (**معاريف**، ٢٥/١٠/١٩٩١).

وبعد وصول شامير والوفد الاسرائيلي الى مدريد، واصل رئيس الحكومة الاسرائيلية الاحتجاج على الخطوات الاميركية الاخيرة. ففي اللقاء مع وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، كرّر شامير احتجاجه على القرار بمنح حق الكلام المنفرد والمتساوي للوفد الفلسطيني. كذلك أعرب شامير عن استيائه من استمرار مشاركة د. صائب عريقات في الوفد الفلسطيني، بعد ان أعلن ان الوفد الفلسطيني تمّ تعيينه من جانب م.ت.ف. مع ذلك أوضح شامير ان اسرائيل على استعداد للتسليم بكل هذه التطوّرات، اذا وافقت الوفود العربية الى مؤتمر مدريد على اجراء مفاوضات مباشرة في المنطقة (**دافار**، ٣٠/١٠/١٩٩١).

وبينما كان المؤتمر يواصل مداولاته، كانت الجهود تتواصل لحلحلة العقد التي برزت بالنسبة الى المحادثات المباشرة والثنائية. فقد أعلنت مصادر مقرّبة من شامير ان اسرائيل لن تتنازل عن مطلبها اجراء محادثات مباشرة وثنائية مع الدول العربية، حتى لو أدّى الامر الى نسف عملية السلام. وكانت سوريا، في المقابل، طالبت بحضور مراقبين اميركيين وسوفيات جلسات المحادثات الثنائية. كذلك بقي الخلاف على حاله بالنسبة الى مكان المحادثات، حيث وافقت اسرائيل، بعد جهود الوساطة الاميركية، على عقد لقاء ثنائي واحد في مدريد مع كل وفد من الوفود العربية على انفراد، وفي أماكن مختلفة، شرط ان يكرّس اللقاء للبحث في موضوع مكان استئناف المحادثات المباشرة والثنائية (**المصدر نفسه**، ٣١/١٠/١٩٩١).

في المقابل، اشترط السوريون موافقتهم على بدء المحادثات في مدريد بالاتفاق مسبقاً على استمرارها هناك. وازاء هذه الفجوة بين مواقف الطرفين لم تخف مصادر اميركية قلقها من وصول العملية الى طريق مسدود. لذا طُرحت فكرة الاعلان عن تعليق المحادثات، كمخرج، الى ان تتمكّن الاطراف من التوصل الى اتفاق حول مكان استمرار المحادثات (**معاريف**، ١/١١/١٩٩١).

وهنا ألقى الاميركيون بكامل ثقلهم من أجل بدء المحادثات في الثالث من تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، كما هو محدّد في رسائل الدعوة الى الاطراف. وحسم بيكر الخلاف بتحديد مكان وزمان المحادثات في مدريد [استجابة للموقف السوري]. أمّا مسألة المكان الذي ستستأنف فيه المحادثات بعد مدريد، فتركت معلّقة للمفاوضات بين الاطراف (**المصدر نفسه**، ٤/١١/١٩٩١).

واعتبر المعلّق الصحفي، دافيد لنداو، تدخّل بيكر بهذا الشكل في الخلاف بين اسرائيل والوفود العربية حول مكان عقد المحادثات وشروطها، سابقة ومؤشراً الى المستقبل؛ اذ قال: «فالتدخّل المقبل متوقّع في منتصف هذا الشهر [تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩١] عندما سيقرّر الوزير بيكر ثانية المكان الذي ستستأنف فيه جولة المفاوضات الثانية» (**المصدر نفسه**).

خطاب شامير في المؤتمر

أشار قرار شامير السفر الى مدريد على

رأس الوفد الاسرائيلي الى مؤتمر السلام في مدريد تساؤلات عدة في أوساط المعلّقين والصحفيين في اسرائيل. فالمعلّق الصحفي حامي شاليف رأى انه على شامير ان يشارك في المؤتمر «لأن الامر يعزّز التزامه بالعملية السياسية، هذا اذا كان موجوداً في الاصل» (**دافار**، ٢٢/١٠/١٩٩١). كذلك، فان مشاركته في المؤتمر، بحسب شاليف، تحتم عليه ان يتحمّل مسؤولية الاستمرار في عملية السلام أو الانسحاب منها (**المصدر نفسه**).

لكن المعلّق الصحفي عكيفا ايلدار لاحظ ان شامير توجّه الى مدريد على رأس وفد من أقصى اليمين، ممّا يدل على ان أقوال الوزير رحبعام زئيفي في جلسة الحكومة لم تقع على آذان صماء. فالوزير زئيفي هو الذي دعا شامير الى ان يترأس الوفد («وليس وزراء انهزاميين»)، وهو الذي اقترح عليه ان يضمّ الى الوفد احد المستوطنين (**هآرتس**، ٢٤/١٠/١٩٩١).

وقال معلّق صحفي آخر هو دانيئيل بلوخ: «ان أحداً، ربما باستثناء شولاميت شامير، لا يعلم بما هو موقف شامير الحقيقي. هل جرّ الى المؤتمر ويفتش عن فرصة لنسفه، أو انه يدرك عظم الفرصة، ويناور بين الاتجاهات المختلفة داخل الليكود والائتلاف، لتفادي سقوط حكومته قبل ان ينجز تقدّماً فعلياً في المفاوضات الثنائية؟» (**دافار**، ٣٠/١٠/١٩٩١).

اذا حكمنا، وفقاً لخطاب شامير، فالمؤتمر، في نظره، مجرّد «مؤتمر احتفالي» وتمهيدي للمفاوضات الثنائية (**المصدر نفسه**، ١/١١/١٩٩١). الى ذلك، واستناداً الى أقوال بعض المقرّبين من رئيس الحكومة، «فالمؤتمر، على وجه العموم، كان بمثابة ثقب في عجلات سيارة شامير. فقد كان واثقاً، حسب قولهم، من ان سوريا سوف تنسف المؤتمر من خلال رفض المشاركة فيه. لكن [الرئيس] الاسد خيّب أمله ببساطة، لأنه ليس ذلك الشخص الذي يمكن الاعتماد عليه» (يوئيل ماركوس، **هآرتس**، ٢٢/١٠/١٩٩١).

في خطابه، تجاهل شامير الأسس التي قام عليها المؤتمر، وتحديداً قراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨. والرسالة الأساسية التي أراد تبليغها كانت، باختصار شديد، زعمه ان جوهر الصراع ليس المناطق المحتلة، بل العداء العربي وعدم الاعتراف بوجود اسرائيل: «اننا ندرك ان محاورينا سيطالبون بالأراضي. لكن التاريخ أوضح ان جوهر الصراع ليس الأراضي. فالعداء بدأ قبل ان تصبح مناطق 'يهودا والسامرة' [الضفة الفلسطينية المحتلة] وغزة والجولان في أيدينا جرّاء حرب دفاعية. لم يكن هناك اعتراف باسرائيل قبل العام ١٩٦٧، عندما لم تكن تلك المناطق في أيدي اسرائيل وتحت سيطرتها... وسوف يكون من المؤسف ان تتركّز المفاوضات على المناطق فقط، فهذه هي الطريق الأقصر الى الطريق المسدود» (**دافار**، ١/١١/١٩٩١).

الى ذلك، اعتبر شامير «ان المحادثات متعددة الطرف التي سترافق المحادثات الثنائية تشكّل عاملاً حيوياً في عملية السلام. فتلك المحادثات هي مظهر حيوي في المسار برمّته، حيث سيتمّ فيها البحث في كل المواضيع الاقليمية، وليس هناك امكان لتحقيق السلام الّا اذا وجدت حلول لكل تلك القضايا» (**المصدر نفسه**). أمّا المحادثات الثنائية، فرأى شامير ان «دورها يقتصر على التوصّل الى التوقيع على معاهدات سلام بين اسرائيل وجيرانها، وعلى اتفاق مرحلي بين اسرائيل والعرب الفلسطينيين. وهذا لا يمكن تحقيقه دون رغبة صادقة» (**المصدر نفسه**).

وحدّد شامير الأساس الذي تقوم عليه عملية السلام، فقال: «اللقاء اليوم هو نتاج لجهد اميركي متواصل، استناداً الى مشروعنا للسلام في العام ١٩٨٩، الذي يرتكز على اتفاقيتي كامب ديفيد. ووفقاً للمبادرة الاميركية، فهدف اللقاء هو بدء مفاوضات مباشرة بين اسرائيل وكل واحدة من جاراتها، وكذلك مفاوضات متعدّدة الطرف بين كل دول المنطقة. وقد آمنّا دائماً بأن المحادثات المباشرة والثنائية فقط بامكانها جلب السلام. ووافقنا على ان نستبق تلك المحادثات بعقد هذا المؤتمر الاحتفالي: لكننا نتوقع ونأمل ان موافقة العرب على المحادثات المباشرة الثنائية، تدل على ادراكهم ان لا طريق غير هذه الطريق الى السلام. ويوجد لذلك دلالة خاصة، لأن المحادثات الثنائية معناها القبول المتبادل، والمشكلة كانت انعدام الاعتراف من جانب

العرب بشرعية وجود اسرائيل» (**المصدر نفسه**).

ودعا شامير الى الانتقال بالمحادثات الى المنطقة، «لأنها المكان الافضل لاستمرار المحادثات»، حيث تكون الوفود «قريبة من صانعي القرارات». وحثّ شامير الفلسطينيين في المناطق المحتلة على ايقاف الانتفاضة، «والتخلّي عن العنف والارهاب واستخدام الجامعات في المناطق المدارة التي لاسرائيل الفضل في التمكين من اقامتها، للدراسة وليس للتحريض والعنف» (**المصدر نفسه**).

وعلى الصعيد الاسرائيلي الداخلي، حظي خطاب شامير في مؤتمر مدريد، بالترحيب على وجه العموم، باستثناء بعض التحفّظات منه من اليمين واليسار لاعتبارات مختلفة (**معاريف**، ١/١١/١٩٩١). وشارك في هذا الرأي المعلّق الصحفي حامي شاليف الذي رأى ان الخطاب ايجابي من زاوية ما لم يقل فيه. «فشامير لم يقل اننا سنبقى في المناطق الى الأبد او اننا سنبنيها حتى خط الافق. كذلك لم يقل ان القدس لن تقسم الى الأبد، أو انها لن تكون مطروحة على جدول أعمال المفاوضات. وشامير لم يندّد حتى بمنظمة التحرير الفلسطينية كمنظمة ارهابية، بل دعا فقط الى الغاء بنود معيّنة في الميثاق الوطني الفلسطيني» (**دافار**، ١/١١/١٩٩١). وقال المعلق الصحفي، دافيد لنداو، ان الخطاب «بدا معتدلاً نسبياً في الاسلوب، مع انه ضعيف ومتصلّب في مضمونه السياسي» (**معاريف**، ١/١١/١٩٩١). ولم يجد لنداو في الخطاب أية اقتراحات تذكر سوى الاقتراح بالانتقال بالمفاوضات الثنائية الى المنطقة، وامتناع عن الدخول في تفاصيل القضايا موضع الخلاف (**المصدر نفسه**).

ولخّص شامير أعمال مؤتمر مدريد، فقال انه، ومنذ البداية، لم يتوقّع ان يكون المؤتمر «حديقة أزهار». وأضاف: «وبالفعل، فالمؤتمر كان عبارة عن حقل أشواك». وكان شامير يشير بذلك الى خطاب وزير الخارجية السورية، فاروق الشرع (**دافار**، ١/١١/١٩٩١). وفي مقابلة اجرتها صحيفة «معاريف» مع شامير، بعد انتهاء أعمال مؤتمر مدريد، قال رئيس الحكومة: «لم يلحق بنا أي ضرر جرّاء ذهابنا الى مؤتمر السلام» (**معاريف**، ٣/١١/١٩٩١). وقال شامير، أيضاً، انه لا يتجاهل الظواهر السلبية التي اتّسم بها اللقاء الاول بين اسرائيل وسوريا. ولكن على حدّ قوله لم يكن هناك مكان لخيبة الأمل، لأنه لم تكن هناك توقعات كبيرة (**المصدر نفسه**).

بداية بالقدم اليسرى

بنظرة الى الوراء، يمكن القول ان مرحلة المفاوضات المباشرة والثنائية التي بدأت في مدريد، وتواصلت في واشنطن، بعد أكثر من شهر على بدء الجولة الاولى، بدأت بالقدم اليسرى. فالمحادثات بين الاطراف لم تحقق، حتى الآن، أي تقدّم يذكر، باستثناء الاتفاق، في ختام اللقاءات في واشنطن، على استئناف المحادثات في السابع من كانون الثاني (يناير) العام ١٩٩٢. ففي مؤتمر صحافي عقده رؤساء طواقم المفاوضات الاسرائيلية، يوسي بن اهرون والياكيم روبنشتاين ويوسي هداس، وشارك فيه المتحدث باسم الوفد الاسرائيلي بنيامين نتنياهو، لوحظ ان الوفد الاسرائيلي يحاول التغطية على حقيقة ان المحادثات لم تتمكّن من شقّ الطريق حتى الآن. فعلى حدّ تعبير المتحدث باسم الوفد الاسرائيلي، بنيامين نتنياهو، تحقّق «تقدّم بالغ الدلالة» في المحادثات، ولكن التقدّم، حسب رأيه، «لا يعني بالضرورة شق الطريق»، بل يعني «ان العرب تعلّموا ان عليهم اجراء مفاوضات مباشرة معنا، وأملهم في ممارسة الاميركيين ضغوطاً علينا واملاء المواقف، أخذ ويتلاشى» (**دافار**، ١٩/١٢/١٩٩١).

ويتضح من طروحات طواقم المفاوضات الاسرائيلية خلال جلسات المحادثات حتى الآن، ان هناك رأياً اسرائيلياً ثابتاً على تجاهل الأسس التي قامت عليها عملية السلام الحالية، وتركيز البحث خلال المحادثات، على جوانب وتفاصيل تتمحور جميعها في خطوات لتطبيع العلاقات، على طريق التوصل الى معاهدة سلام، دون ان يكون الامر مرتبطاً بموضوع الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية. فالردّ الاسرائيلي الدائم على الطروحات العربية في هذا الشأن كان دائماً طرح سلسلة من المواضيع الاجرائية والخطوات ذات الصلة بالتطبيع بين الأطراف. وعبّر رئيس الطاقم الاسرائيلي

الى المحادثات مع الجانب السوري، المدير العام لمكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية، يوسي بن اهرون، عن هذا التوجّه، عندما قال، في ختام جولة المفاوضات الثانية في واشنطن، انه «قبل ان يصبح بالامكان التقدّم نحو مباحثات حول اتفاق سلام مع السوريين، يجب ان يحصل تغيير في الموقف السوري من حق اسرائيل في الوجود» (**المصدر نفسه**).

وفي جولة المفاوضات الاولى في مدريد، التي لم يتحقّق فيها أي تقدّم، حسب ما ورد في تصريحات بن اهرون في حينه، لوحظ تركيز الجانب الاسرائيلي على عدد من المواضيع، في مقدّمها موضوع البحث في التوقيع على معاهدة سلام بين الطرفين، والاتفاق على عدد آخر من الأمور لتحقيق هذا الهدف، مثل الابقاء على اتصالات مباشرة من أجل الاستمرار في المفاوضات واتخاذ خطوات لبناء أجواء ثقة بين الطرفين، دون ابداء أي استعداد للبحث في موضوع الانسحاب (**معاريف**، ٤/١١/١٩٩١).

واذا كانت جولة المفاوضات الاولى في مدريد، أخفقت، من حيث ان الاطراف لم تتوصل الى اتفاق حول مكان استئناف المفاوضات وموعدها، كما جاء في تصريحات رؤساء الوفود بعد الاعلان عن اختتام المحادثات (**هآرتس**، ٤/١١/١٩٩١)، فان الجولة الثانية في واشنطن لم تكن أوفر حظاً من سابقتها في مدريد. فما كان لها ان تبدأ، أصلاً، الاّ بعد التدخّل الاميركي في الخلاف حول مكان وزمان استئناف المفاوضات، بعد حوالى اسبوعين من المحاولات الفاشلة لتقريب وجهات النظر بين الاطراف. لكن إقدام الولايات المتحدة الاميركية على توجيه الدعوات الى الاطراف لاستئناف المفاوضات في واشنطن في الرابع من كانون الاول (ديسمبر) الماضي، خلق بدوره أزمة تسببت في تأجيل تلك المفاوضات الى العاشر من الشهر ذاته، بسبب رفض اسرائيل للدعوة الاميركية ومحاولتها وضع شروط معيّنة في مقابل موافقتها على استئناف المفاوضات في واشنطن (**المصدر نفسه**، ٢٤/١١/١٩٩١).

واثر رفض الادارة الاميركية لمختلف الشروط والاقتراحات الاسرائيلية، والاصرار على بدء المحادثات في الموعد المحدّد في رسائل الدعوة الى الاطراف، أعلنت الحكومة الاسرائيلية ان لا اعتراض لديها من حيث المبدأ على اجراء جولة المفاوضات الثانية في واشنطن، الاّ انها لا تستطيع بدء المباحثات في الموعد المقترح. واقترحت، كمخرج، تأجيل بدء المحادثات الى التاسع من الشهر ذاته. لكن الولايات المتحدة الاميركية رفضت هذا الاقتراح الاسرائيلي أيضاً (**المصدر نفسه**، ٢٨/١١/١٩٩١).

ورأى بعض المعلّقين والمراقبين الاسرائيليين في اصرار حكومة شامير على رفض المجيء الى واشنطن لاستئناف المحادثات، في الموعد الذي حدّدته الادارة الاميركية، محاولة من جانب شامير وحكومته للردّ على الصفعة التي وجّهتها الادارة الاميركية الى رئيس الوزراء الاسرائيلي، عندما أقدم وزير الخارجية الاميركية على توجيه الدعوات وتحديد مكان وزمان استئناف المفاوضات قبيل اللقاء بين شامير والرئيس الاميركي بقليل، ودون اطلاع رئيس الوزراء الاسرائيلي، خلال المحادثات بينهما، على هذا القرار الاميركي (**يديعوت احرونوت**، ٢٤/١١/١٩٩١).

الى ذلك، وبعيداً عن الخلاف حول الموعد ـ الرابع أو التاسع من شهر كانون الاول (ديسمبر) ـ بدأت تظهر ملامح خلاف آخر اثر قرار وزير الخارجية الاميركية بضرورة انقسام الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك الى قسمين لغرض مواصلة المحادثات مع الجانب الاسرائيلي، وتضمينه الدعوة اقتراحاً لجدول أعمال يتناقض مع التوجه الاسرائيلي. في هذا الشأن، ذكرت مصادر صحفية اسرائيلية ان شامير أعرب عن استيائه من الاقتراح الاميركي الذي اعتبره محاولة لاملاء موقف على حكومته، ممّا يتناقض مع «التفاهمات» الاسرائيلية ـ الاميركية. وكان شامير وجّه تعليماته الى رؤساء طواقم المفاوضات عن الجانب الاسرائيلي الى المحادثات مع سوريا، للتقدّم باقتراح يقضي بأن يتضمّن جدول أعمال المحادثات في المرحلة الاولى من الجولة الثانية فقط موضوع طبيعة ترتيبات السلام والأمن وعدم البحث في موضوع الاراضي والحدود، كما جاء في الاقتراح الاميركي الى جدول الاعمال (**هآرتس**، ٢٤/١١/١٩٩١).

في ضوء ذلك، استؤنفت المفاوضات في العاشر

من كانون الاول (ديسمبر) الماضي، بعد ان أصرّت اسرائيل على رفض المجيء في الرابع منه. لكن المحادثات بين الاطراف واصلت الدوران في حلقة مفرغة. ووفقاً للتقارير الصحفية، لم يتمّ احراز أي تقدّم في أي من المواضيع التي كانت مدار المباحثات (معاريف، ١٩/١٢/١٩٩١). من ناحية أخرى، بقيت العقدة المتمثّلة في الاصرار الفلسطيني على اجراء المحادثات مع وفد اسرائيلي، على حدة، دون حلّ، على الرغم من الجهود التي بذلت لايجاد حل لهذه العقدة خلال ما سمّي بـ «محادثات الممر» بين رؤساء الوفود الثلاثة، الاردني والفلسطيني والاسرائيلي. وذكرت تقارير صحفية، عشية اختتام المحادثات، ان العقدة الفلسطينية لم تجد حلاً لها، وان المحادثات مع السوريين واللبنانيين لم تحرز أي تقدّم ووصلت الى طريق مسدود (يديعوت احرونوت، ٢٤/١١/١٩٩١).

هاني العبدالله

المؤتمر الخامس لحزب «العمل»

عقد حزب «العمل» الاسرائيلي، خلال الفترة ١٩ ـ ١٩٩١/١١/٢١، الدورة الاولى من مؤتمره الخامس، بهدف مناقشة عدد من القضايا الهامّة، على الصعيدين، الفكري والتنظيمي، واتخاذ القرارات فيما يتعلّق بالبرنامج الانتخابي الذي سيطرحه العمل خلال معركة الانتخابات القادمة للكنيست الثالث عشر، في العام ١٩٩٢. وعلى الرغم من اجواء المنافسة التقليدية بين الزعيمين البارزين في حزب «العمل»، شمعون بيرس واسحق رابين، الاّ ان الطابع العقائدي كان المسيطر على جلسات هذا المؤتمر وعلى الاجتماعات الجانبية التي دارت بين ممثلي مختلف التيارات والاتجاهات. وتركّزت مناقشات المؤتمر على المواضيع التالية: السياسة والأمن، والوضع الاقتصادي ـ الاجتماعي، والدين والدولة، ووضع المرأة وحقوقها.

الاعداد للمؤتمر ـ قرارات تمهيدية

شهدت الشهور الاخيرة، قبل انعقاد مؤتمر «العمل»، اجتماعات مطوّلة ومناقشات داخل اللجان الفرعية المكلفة اعداد جوانب من البرنامج الانتخابي، والتي قدّمت توصياتها الى المؤتمر بادخال تعديلات، جذرية في بعض النواحي، على المواقف التقليدية للحزب.

ففي الموضوع الاقتصادي ـ الاجتماعي، اعدّت اللجنة الفرعية برئاسة عضو الكنيست ابراهام شوحاط، مشروع قرارات لمؤتمر الحزب تتضمّن التوصيات التالية: ضمان «سلّة» خدمات للمواطن بواسطة القانون، والسماح بحد أدنى فقط من التدخّل الحكومي في المجال الاقتصادي، وتخفيض الضرائب، وضرورة اعادة تشكيل بنية حفرات عوفديم. أمّا تفاصيل التوصيات الاجتماعية، فقد طالبت بالعمل على تقليص الفوارق الاجتماعية وتوزيع أكثر عدلاً للمداخيل، وضمان حق كل مواطن في العمل والتأمين الاجتماعي وخدمات الرفاه، والصحة والتعليم والاسكان والتقاعد للمسنّين. ويتمّ ضمان هذه الخدمات بتشريع قانوني يكون قابلاً للتعديل من حين لآخر، حسب امكانات الاقتصاد الاسرائيلي واحتياجات المستهلكين. وأكدت هذه التوصيات على المساواة التامّة بين جميع المواطنين في مجال تقديم هذه الخدمات وضمانها (دافار، ١٩٩١/١٠/١٦).

وفي المجال الاقتصادي، تركّزت توصيات اللجنة الفرعية على ضرورة بيع عدد من الشركات الحكومية الى القطاع الخاص وعدم اعطاء أية أولوية للقطاع العام، الامر الذي كان حتى الآن، يشكّل جوهر البرامج الاقتصادية للعمل. وتهدف التوصية الى بيع عدد من الشركات الحكومية لتأمين رأس المال اللازم لتمويل استثمارات التنمية الاقتصادية؛ كما ان انتقال هذه الشركات الى القطاع الخاص سوف يضع حدّاً للاعتبارات السياسية التي قد تعرقل حسن ادارة المؤسسات الاقتصادية. وفي موضوع الضرائب، طالبت اللجنة بتوسيع القاعدة الضرائبية، وتقليص أنواعها، وتخفيض نسبها التصاعدية.

وتطرّقت توصيات اللجنة الفرعية، أيضاً، الى القطاع الهستدروتي، وخاصة مصانع «حفرات عوفديم» الغارقة في أزمات مالية وخلافات ادارية عميقة. وكان من الواضح وجود تيّارين متعارضين في هذا الشأن. طالب الأول، الذي يمثّله يوسي بايلين وجاييم رامون (من حمائم العمل)، بفصل حفرات عوفديم عن الهستدروت، في حين طالب التيّار الثاني، بزعامة البروفسور شيشنسكي، بتعزيز الارتباط ما بين الاثنين. ولكن الصيغة النهائية لتوصيات اللجنة عكست اتجاهاً توفيقياً بين وجهتي النظر، بحيث نصّ على ان «يتوجّه مسار التغيير المنتظر نحو اصلاح أوضاع مصانع حفرات عوفديم من النواحي الاقتصادية والمالية والادارية،

وتعزيز فصلها عن الجهات الحزبية والسياسية (المصدر نفسه). ويستشف من هذه التوصيات ميل واضح، في بعض أوساط العمل، وخاصة جيل الشباب، نحو تقليص نشاطات الهستدروت الذي ما زال يعمل، ومنذ اقامة اسرائيل، وكأنه حكومة داخل حكومة، بل ان العديد من الاسرائيليين لا يميّز بين الهستدروت (نقابة العمّال العامّة في اسرائيل) والحكومة. ولعلّ في هذا ما يعبّر أوضح تعبير عن تراجع الدور التاريخي للحركة العمّالية الاسرائيلية وضعف سطوتها بعد ان سادت في الحركة الصهيونية واسرائيل طوال أكثر من نصف قرن.

أمّا النقاش داخل اللجنة السياسية برئاسة العميد (احتياط)، اهرون ياريف، فقد عكس بوضوح الخلاف الكبير بين «الحمائم» و«الصقور» في حزب «العمل»، وهدّد أحياناً بانشقاق الحمائم وانضمامهم الى أحزاب اليسار. وجاء هذا الموقف واضحاً على لسان عضو الكنيست حاغي ميروم، الذي حذّر من ان عودة حزب «العمل» الى «الكليشيهات» القديمة والمواقف السياسية المألوفة بدون أي تغيير في المجال السياسي، سوف تؤدي الى انشقاق مجموعة من أعضائه في الكنيست وانضمامها الى احزاب اليسار. وتضمّ هذه المجموعة حاييم رامون، رئيس كتلة «العمل» في الكنيست، ويوسي بايلين وابراهام بورغ وأمير بيرتس ونواف مصالحة. ورغم ان قرارات اللجان الفرعية، ومن بينها اللجنة السياسية، لا تعتبر نهائية بل يمكن الاعتراض عليها داخل اللجنة التحضيرية لمؤتمر الحزب، التي ترأسها سكرتيرة «نعمات» (التنظيم النسائي العمالي) ماشا لوفلسكي، أو في داخل مؤتمر الحزب نفسه، الّا ان طرح هذه الخلافات السياسية بهذه الحدّة يشير بوضوح الى الأزمة العقائدية التي تعيشها الحركة العمّالية الاسرائيلية. وقد عرض يعقوب تسور وحاييم رامون، أمام اللجنة السياسية التي يتجاوز عدد أعضائها المئة عضو، مطالب التيّار المعتدل في حزب «العمل»، والذي ينادي بالغاء «لاءات» الحزب المعروفة من برنامجه الانتخابي القادم، وبالتحديد «لا لدولة فلسطينية، ولا لمفاوضات مع م.ت.ف.». وصرّح تسور، أثناء مناقشات اللجنة السياسية، بأنه لا يوجد أي منطق سياسي في العودة الى هذه «اللاءات» في البيان الانتخابي لحزب «العمل»، وأضاف: «ان الواقع السياسي يتغيّر باستمرار أمام أعيننا، ولا يصرّ الفلسطينيون على أي شروط مسبقة للمفاوضات التي تشارك فيها م.ت.ف. وزعماء من القدس الشرقية بموافقة الليكود. وبالتالي، فان برنامج 'العمل' الانتخابي يجب ان يكون الآن، أكثر من أي وقت مضى، مفتوحاً لجميع الاحتمالات السياسية الجديدة والمستجدة». أمّا رامون، فقد طالب بأن يشمل برنامج «العمل» الانتخابي، صراحة، تأييد حق تقرير المصير لعرب المناطق المحتلة وصولاً الى اقامة دولة فلسطينية أو كونفدرالية بين المناطق والاردن. وأكد رامون ان جميع المقترحات الاخرى لتعديل برنامج «العمل» الانتخابي لا تعني أكثر من تحويل الحزب الى مجرّد «قمر اصطناعي يدور في فلك الليكود» (**هآرتس**، ١٠/١١/١٩٩١).

هذه المطالب رفضها «التيار المركزي» أو «صقور» الحزب، رفضاً قاطعاً، كما عبّر عن ذلك كل من جاد يعقوبي وموطي غور وموشي شاحل أثناء مناقشتهم «صورة حزب 'العمل' في العام ألفين» داخل اللجنة التحضيرية للمؤتمر. وتمكّن «صقور» الحزب من الحاق هزيمة قاسية بالتيار المعتدل عندما رفضت اللجنة السياسية مطالب «الحمائم» بتعديل البيان الانتخابي، بل وأدخلت بعض التعديلات المتطرّفة على فقرات البيان الانتخابي (**يديعوت احرونوت**، ١١/١١/١٩٩١). وعلى الرغم من تهديد عدد من المعتدلين في حزب «العمل» بالانفصال عنه في حال اقرار المؤتمر هذه الصيغة المتشدّدة، الّا ان التقدير السائد في أوساط القيادة الحزبية كان يعتبر هذا التهديد مجرّد غطاء ايديولوجي مقبول لتبرير الانشقاق الذي يهدف، في واقع الامر، الى تأمين موقع انتخابي مضمون لحمائم العمل على قوائم مرشّحي احزاب اليسار. ذلك ان عوزي برعام، مثلاً، بامكانه ان يحصل على المكانة الثالثة في قوائم اليسار، في حين ان موقعه في قائمة مرشحي حزب «العمل» قد يهبط الى المكانة الخامسة عشر. كما ان حاييم رامون، الذي يستطيع ان يحتل الموقع السادس، أو السابع، على قوائم اليسار قد يجد نفسه في المرتبة العشرين من قائمة حزب «العمل» (**معاريف**، ١١/١١/١٩٩١).

على ان هذا التبرير، بحدّ ذاته، لا يمكن اعتباره كافياً لتوضيح الخلاف السياسي بين «الصقور» و«الحمائم» داخل حزب «العمل»، ولا بدّ، بالتالي، من عرض تفصيلي للمواقف المختلفة.

تركّزت الخلافات في محاور أساسية ثلاثة: التسوية السلمية مع الفلسطينيين والاردن، والاستيطان، وهضبة الجولان. وقد دعا القرار، الذي اعتمدته اللجنة السياسية بشأن التسوية السلمية، اسرائيل الى دفع المفاوضات باتجاه اتفاق «يقوم على أساس ضمان احتياجات اسرائيل الامنية، وقراري الامم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨، وعلى أساس الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومطالبه العادلة كما جاء في اتفاقيتي كامب ديفيد» (هآرتس، ١٩٩١/١١/١١). وقد حاول الحمائم اضافة عبارة «وعلى أساس الاستعداد للاعتراف بحق تقرير المصير للفلسطينيين»، ولكن محاولتهم فشلت بأغلبية ٤٣ صوتاً مقابل ٢١ للمعتدلين. كما فشلت محاولة أخرى لعضو الكنيست ابراهام كاتس ـ عوز تشير الى استعداد اسرائيل للموافقة على تسوية على مراحل في المناطق المحتلة بهدف تنفيذها أولاً في قطاع غزة.

ونشب خلاف أيضاً بشأن المفاوضات مع الفلسطينيين، حيث دعا النصّ الاصلي للجنة السياسية «اسرائيل الى مواصلة التفاوض، بشأن تسوية مرحلية وادارة الحكم الذاتي، مع الممثلين الفلسطينيين المفوّضين والمتفق عليهم من بين سكان المناطق [المحتلة]، سواء تمّ ذلك ضمن وفد مشترك مع الاردن أو ضمن وفد مستقل». وقد أراد «الحمائم» الغاء عبارة «من بين سكان المناطق [المحتلة]» والابقاء على عبارة «واحتمال التفاوض مع م.ت.ف.». ولكن محاولتهم فشلت بأغلبية ٤٢ مقابل ٢٣ صوتاً، ودفعت بـ «الصقور» الى إضافة عبارة أكثر تشدّداً تدعو الى «عدم التفاوض مع م.ت.ف. كتنظيم ارهابي ومن خارج المناطق». وفاز هذا التعديل المتشدّد بأكثرية ٣٧ مقابل ٢٨ صوتاً.

ولكن النجاح لم يحالف «صقور» «العمل» في محاولة أخرى لهم لاضافة مزيد من التشدّد على فقرات البيان السياسي. ففي موضوع الاطار النهائي لحل المشكلة الفلسطينية، أشار النص الاصلي للبيان على ان «الواقع السياسي في المنطقة، والحاجة الى حل مشكلة اللاجئين، واحتياجات اسرائيل الامنية، تستدعي الاتفاق على اطار اردني ـ فلسطيني يكون على استعداد لتعاون واسع النطاق مع اسرائيل». وكانت رغبة «الصقور» هي في اضفاء مزيد من التشدّد على العبارة الاخيرة، بحيث تتضمّن رفضاً قاطعاً للدولة الفلسطينية. الّا ان المعارضة القوية التي جوبهت بها هذه المحاولة أدّت الى احالة الامر على اللجنة التحضيرية.

استمر الخلاف في وجهات النظر وتناول، هذه المرة، مستقبل غور الاردن، حيث جاء في نصّ اللجنة السياسية ان اسرائيل «وبعد التوصل الى السلام، سوف تصرّ على ان يشكّل وادي الاردن وشمال غرب البحر الميت، تحت السيادة الاسرائيلية، الحدود الآمنة للدولة. وتبقى المناطق التي ستنسحب منها اسرائيل معزولة من السلاح ولا يُسمح لأي جيش أجنبي باجتياز نهر الاردن أو التمركز الى الغرب منه». وهنا نجح مندوب «الصقور»، اورييه بار ـ أون، في اضافة تعديل يشير الى «سعي اسرائيل لفرض سيادتها على مناطق حيوية ليست مأهولة بكثافة سكانية عربية، مثل ضواحي القدس وغوش عتسيون واللطرون». وعندما حاول «الحمائم» الغاء عبارة «تحت السيادة الاسرائيلية»، فشلوا بأكثرية ٣٧ مقابل ١٦ صوتاً؛ كما فشلت محاولة أخرى للنائب افرايم سنيه بشطب عبارة «ضواحي القدس وغوش عتسيون واللطرون» بأكثرية ٣٦ مقابل ٢١ صوتاً.

وشكّل الاستيطان محور الخلاف الرئيس الثاني بين التيارين المعتدل والمتشدّد، اللذين اتفقا، في نهاية الامر، على صيغة معتدلة تقدّم بها عضو الكنيست، جاد يعقوبي، وتنصّ على «عدم اقامة مستوطنات جديدة أو زيادة عدد سكان المستوطنات الحالية في المناطق فيما عدا مناطق القدس وهضبة الجولان ووادي الاردن. وخلال المفاوضات تمتنع اسرائيل عن أيّة أعمال أو نشاطات قد تعرقل حسن سير المفاوضات».

وسجّل «الصقور» نجاحاً في محور الخلاف الثالث مع التيّار المعتدل، حيث فاز اقتراح عضو الكنيست يعقوب تسور، المتشدّد بشأن هضبة الجولان.

وجاء فيه «يستمر، في هضبة الجولان حيث يطبق القانون والقضاء والادارة الاسرائيلية، الوجود والسيطرة الاستيطانية والعسكرية الاسرائيلية» (المصدر نفسه).

لم يتراجع المعتدلون أمام هذه الهزيمة في اللجنة السياسية، رغم ان نظرة سريعة على نسب التصويت تشير الى حصولهم على حوالى ثلث الاصوات، فأصدروا بياناً جاء فيه «ان الحزب لا يدرك، على ما يبدو، مهمته السياسية في الوقت الراهن... والمطلوب موقف سياسي يقدّم ردّاً على عملية السلام في حال استطاع اسحق شامير تدميرها. ان التوصل الى حلول حقيقية للصعوبات المتوقّعة اثناء عملية السلام، لا يمكن ان يتمّ الاّ بالاعتراف بحق تقرير المصير للفلسطينيين والتفاهم مع م.ت.ف... ان من يرغب في الالتفاف حول الليكود يميناً، أو في الزحف نحو الحكومة مهما كان الثمن، لا يملك أي هوية سياسية حقيقية، أو انه يفتقد الى الشجاعة العلنية للتصدي للاسئلة الحقيقية». ولم يتأخّر ردّ «الصقور» الذي جاء على لسان عضو الكنيست، رعنان كوهين، بقوله «ان حزب العمل يتوجه الى المؤتمر ببيان أمني ـ اجتماعي ـ اقتصادي تلتف حوله جميع فئات الحزب. أمّا من لا يستسيغ هذا البيان أو لا يجد فيه تعبيراً عن آرائه، فان الباب مفتوح لكي يجد له سبيلاً في تجمّع اليسار الحمائمي ـ المتطرّف» (يديعوت احرونوت، ١١/١١/١٩٩١).

ازاء هذا التصعيد الحادّ في المواقف السياسية المتباينة داخل الحزب، واحتمالات حدوث انشقاق خطير ينحاز على أثره تيّار الحمائم الى معسكر السلام الصهيوني (قائمة حقوق المواطن، مبام وشينوي)، الأمر الذي شجّعه عضو الكنيست يوسي ساريد المنشق عن حزب «العمل» منذ حوالى سبع سنوات، سارع رئيس الحزب، شمعون بيرس، الى ايجاد تسوية ما يتفق عليها الطرفان. وتشكّلت لجنة ضمّت عن «الحمائم» برعام ورامون وبايلين وبورغ واربيه (لوبا) اليافه، وعن «الصقور» شلومو هيلل وسيمحا دينتس وعمانوئيل زيسمان ويعقوب تسور ومردخاي (موطي) غور (هآرتس، ١٣/١١/١٩٩١). وتمكّنت هذه اللجنة من تحقيق بعض التقارب بين وجهات النظر في النقاط التالية: الرفض القاطع للاستيطان في المناطق المحتلة، وضرورة الاستيطان في مناطق الامن التي سوف تصرّ اسرائيل على الاحتفاظ بها، ورفض أعمال الاستيطان الاستفزازية التي يقوم بها الليكود. وعلى الرغم من استعانة «الحمائم» بأحد أبرز قادة «العمل» المخضرمين وزير الخارجية الاسبق، ابا ايبان، الاّ ان الخلاف بقي على حاله مع «صقور» الحزب، فيما يتعلّق بجميع النقاط الاخرى (دافار، ١٥/١١/١٩٩١).

ومع اقتراب موعد انعقاد مؤتمر الحزب، انتقل التصويت على البيان السياسي الى اللجنة التحضيرية التي مالت، في قراراتها، الى اتجاه معاكس لموقف «الصقور». وأضاف بيرس صوته المؤيّد لهذا الاتجاه المعتدل عندما فاجأ اجتماعاً لـ «الصقور» في رامات إفعال بالقائه كلمة طالب فيها علانية بانسحاب اسرائيل من الجولان لدى التوصّل الى اتفاق سلام مع سوريا. وكانت اللجنة التحضيرية قد اتخذت قراراً، بأكثرية ٥٨ مقابل ٢٨ صوتاً، يدعو الى انجاز تسوية اقليمية في الجولان ضمن اطار سلام دائم يضمن مطالب اسرائيل الأمنية، في حين عارضت توسيع الاستيطان في الجولان. كما اقرّت اللجنة، بأكثرية ٥٥ مقابل ٢٦ صوتاً، ازالة جميع التحفّظات والقيود التي كانت أقرّتها اللجنة السياسية فيما يتعلّق بالتفاوض مع م.ت.ف. وأيّدت، بأكثرية ٤٣ مقابل ٣٤ صوتاً، الحقوق الوطنية للفلسطينيين، بناء على اقتراح عضو الكنيست حاغي ميروم. والى جانب ذلك، أقرّت اللجنة التحضيرية الغاء الشعارات الاشتراكية البارزة، كالعلم الأحمر ونشيد الأممية والاحتفال بالأول من أيار (مايو) (يديعوت احرونوت، ١٧/١١/١٩٩١).

لقي هذا الاتجاه المعتدل ترحيباً من جانب بيرس، الذي أعرب عن رضاه التامّ عن جميع قرارات اللجنة التحضيرية وأمله في ان تنال اقرار المؤتمر. ولكن موقف رابين كان معاكساً تماماً، مع تأكيده، في الوقت عينه، ان اهتمامه بالبيان الانتخابي محدود للغاية. وأضاف «لسنا في الحكم حالياً. وقيمة البيان الانتخابي تتوقّف على مدى ما يقدّمه من اسهام لتوضيح موقفنا المتميّز في مواجهة الليكود واليمين من جهة، واليسار المتطرّف من جهة أخرى...

من المهم، بالنسبة الي، ان يعتمد البيان السياسي على عدد من المبادىء الاساسية التي نلتزم بها، على نحو ' لا لأرض اسرائيل الكاملة' ، و' لا لعدم الانسحاب من شبر واحد' » (هآرتس، ١٩٩١/١١/١٧).

وعشية انعقاد المؤتمر، أقام «حمائم» «العمل» اجتماعاً عاماً في تل ـ أبيب بهدف تعزيز القرارات المعتدلة. وكان أبرز المتحدثين في هذا الاجتماع وزير الدفاع الاسبق، عيزر وايزمان، الذي قال: «عندما توصّلنا الى السلام مع مصر أيضاً، كان هناك اشخاص في حزب ' العمل' أرادوا تعبئة الجيش (في اشارة واضحة الى موطي غور الذي كان آنذاك رئيس الاركان الاسرائيلي). وإني أقول: لنذهب ونجلس مع [الرئيس حافظ] الاسد، ونرى، لربما يكون أفضل ممّا نظن ولربما يكون أسوأ». أمّا نواف مصالحة، فأعلن انه يقاتل من أجل نضال يهودي ـ عربي مشترك، وقال: «لست من راكح، ولكني أطالب بحق تقرير المصير لاخواتي الفلسطينيين». كما وصل فجأة الى مكان الاجتماع عضو الكنيست ميخائيل بار ـ زوهار من زعماء «الصقور»، وتحدّث مطالباً التيّار المعتدل بعدم التسبّب في انشقاق الحزب، وأضاف «اني لا أُطلق عليكم اسم راتس ـ ب أو حداش ـ ج، فلا تطلقوا علي اسم ليكود ـ ب» (دافار، ١٩٩١/١١/١٨).

ميل باتجاه «الصقور»

تميّز المؤتمر الخامس لحزب «العمل» بنسبة كبيرة من المندوبين الجدد، وصلت الى ٦٠ بالمئة من بين ٢٣٠٩ هم مجموع عدد الاعضاء. وأوضح سكرتير عام الحزب عضو الكنيست ميخا حريش ان ١٦ بالمئة من المندوبين (٣٦١ عضواً) هم دون سن الـ ٣٥، و٣٠ بالمئة (٦٥٥ مندوباً) دون سنّ الاربعين، و٤٧ بالمئة (١٠٨١ مندوباً) دون سن الـ ٤٥. وأوضح حريش ان حملة العضوية للحزب سوف تستمر بعد انتهاء المؤتمر، بحيث يتوقع ان يصل مجموع الاعضاء الى نحو ١٧٠ ـ ٢٠٠ الف (المصدر نفسه).

جرت الجلسة الافتتاحية للمؤتمر في «مباني الأمة» في القدس وسط مظاهر احتفالية ضخمة، وشارك فيها رئيس الدولة حاييم هرتسوغ ووفود من ١٨ دولة أجنبية، من بينها الوفد المصري الذي ترأسه رئيس الحكومة الاسبق نائب رئيس الحزب الحاكم في مصر، مصطفى خليل. وقد ركّز رئيس الوفد المصري، في كلمته التي ألقاها باسم الوفود جميعاً، على فرصة السلام الحالية في الشرق الاوسط مشيراً الى مرور ١٤ عاماً بالضبط منذ قيام الرئيس السابق أنور السادات بزيارته اسرائيل أول مرة. وأكد خليل، الذي كان رئيساً للحكومة المصرية اثناء مفاوضات كامب ديفيد، ان «الارض ليست ضماناً للأمن. وان المعدّات والأجهزة التقنية التي ظهرت اثناء حرب الخليج أثبتت ذلك. ولكن الثابت ان الأمن هو كلمة مرادفة للسلام، وهذا ما نحتاج اليه في المنطقة». أمّا الخطاب المركزي، فجاء على لسان رئيس الحزب، الذي استعرض تاريخ حزبه مشيراً الى فشله المتواصل منذ العام ١٩٧٧ في الوصول الى رئاسة الحكومة. وبدلاً من مناقشة أسباب هذا الفشل الانتخابي المريع، توجّه بيرس الى شنّ هجوم شديد على الليكود الحاكم وزعيمه شامير «الذي يؤكد لنا ان الحكم الذاتي سوف يتحقق بواسطة الاستيطان وان ضمّ المناطق سيؤدي الى السلام». وأضاف بيرس ان حزب «العمل» «يجب ان يتجه الى الشعب بصوت واضح قاطع ليقول انه من أجل الوصول الى الحكم الذاتي يجب تجميد الاستيطان؛ ومن أجل الوصول الى السلام يجب التوصل الى تسوية اقليمية». وحدّد بيرس، بشكل قاطع، منطلقات حزب «العمل» السياسية، قائلاً: «لا انسحاب بل تسوية تبقى فيها القدس موحّدة، ويشكّل فيها نهر الاردن الحدود الآمنة، وتكون المناطق التي ستعيدها اسرائيل منزوعة السلاح. ولن تتمّ ازالة أي من المستوطنات، كما لن تكون عودة الى حدود العام ١٩٦٧ في أي من القطاعات الثلاثة». وتحدّث رئيس بلدية القدس، تيدي كوليك، مشدّداً على «القدس الموحّدة عاصمة لاسرائيل» ورافضاً تماماً فكرة عاصمتين في مدينة واحدة. أمّا سكرتير عام الهستدروت عضو الكنيست يسرائيل كيسار، فقد دعا الى ان يشكّل هذا المؤتمر نقطة تحوّل في تاريخ حزب «العمل» وان يقدم، بالتالي، بديلاً من الليكود الحاكم. كما ألقى رئيس الدولة هرتسوغ، وكان ضيف الشرف في الحفل الافتتاحي، كلمة مناسبة، وذلك بعد ان كان سكرتير عام الحزب استهل الحفل بكلمة ترحيبية (هآرتس، ١٩٩١/١١/٢٠). وتجدر الاشارة هنا الى

ان رابين، الذي لا يحتل حالياً أي منصب اداري في الحزب، لم يتمكّن من القاء كلمته في اليوم الأول للمؤتمر، واكتفى بالقائها مساء اليوم الثاني مع بداية النقاش السياسي.

حرص مندوبو المؤتمر، في اليوم الاول، على اتخاذ القرارات التي تتمتّع بتأييد غالبية الاصوات. وكان أولها القرار بانتخاب عضو الكنيست دافيد ليبائي رئيساً لمجلس رئاسة المؤتمر، وتبعه قرار يدعو الى الغاء قانون منع اللقاءات مع م.ت.ف. ثمّ قرار الموافقة على انتخاب كل من رئيس حزب «العمل» وأعضاء الكنيست وسكرتير عام الهستدروت وأعضاء لجنته المركزية بأسلوب الاقتراع القطري المباشر (Primaries). كما وافق المؤتمر على فرض قيود مشدّدة لتقليص حرية أي من الاعضاء المرشّحين لمناصب حزبية في استخدام أجهزة الحزب ومؤسساته، خاصة الهستدروت، لصالح حملتهم الانتخابية (**دافار**، ٢٠/١١/١٩٩١).

انتقلت جلسات المؤتمر، في اليوم الثاني، الى قصر الثقافة في تل ـ أبيب، حيث دارت معارك كلامية حادّة بين مؤيدي الهستدروت ومعارضيه، أثناء النقاش الاقتصادي ـ الاجتماعي صباحاً، وبين «الحمائم» و«الصقور» اثناء النقاش السياسي مساء. وتميّز النقاش الاقتصادي بهجوم عنيف شنّه رامون على الهستدروت وقيادته مطالباً بفصل الحزب عن جهاز الهستدروت، وادخال تعديلات جذرية على ادارة نشاطاته، وتحويل عدد من الشركات التابعة له الى القطاع الخاص. امّا النقاش السياسي، فقد استهله رابين بكلمة دعا فيها الى الحل الاقليمي الذي يشمل «التخلّي عن كيلومترات وليس عن مجرّد سنتيمترات». وامتد النقاش السياسي، بعد ذلك، الى ساعة متأخّرة من الليل، فيما كان احتمال الانشقاق يلوح أكثر من مرة أثناء المواجهة الحادّة بين «الصقور» و«الحمائم». الّا ان التدخّل المباشر والكثيف لرئيس الحزب باتجاه التوصل الى تسوية بين الطرفين أدّى، في نهاية الامر، الى تخلّي كل من «الحمائم» و«الصقور» عن مطالبهم المتطرّفة (**يديعوت احرونوت**، ٢١/١١/١٩٩١).

ولكن المفاجأة الكبرى التي شهدها المؤتمر الخامس لحزب العمل جاءت في اللحظات الاخيرة قبل اختتامه. فقد تقدّم عضو الكنيست ابراهام بورغ (وهو ابن الرئيس السابق للحزب الديني الوطني ـ المفدال) بتحفّظ على مشروع قرار اتخذته «لجنة شؤون الدين والدولة» برئاسة الحاخام مناحيم هكوهين. ولدى موافقة المؤتمر بأكثرية ٣٩٠ صوتاً مقابل ٣٠٢ (أي مشاركة ٦٩٢ مندوباً فقط في التصويت) على تحفّظ بورغ، يكون حزب «العمل» قد أقرّ مبدأ فصل الدين عن الدولة. وقد أثار هذا القرار غضب المتدينين داخل حزب «العمل» وخارجه واعتبر زعماؤهم انه ما لم يعمد بيرس الى الغائه، فان فرص حزب «العمل» في تشكيل أي حكومة قادمة، بالتحالف مع الاحزاب الدينية، أصبحت معدومة (**دافار**، ٢٢/١١/١٩٩١). وعلى الاثر، سارع بيرس، الذي كان غائباً عن المؤتمر أثناء عملية التصويت، الى تأكيد رفضه هذا القرار، وسعيه الى الغائه. وهذا ما حصل بالفعل أثناء الدورة الثانية للمؤتمر التي عقدت في ٢٦/١٢/١٩٩١ (**المصدر نفسه**، ٢٧/١٢/١٩٩١).

والى جانب القرارات المتعلّقة بالانتخابات الداخلية في الحزب والقيود المفروضة لضمان نزاهتها، اتخذ المؤتمر القرارات التالية:

- القراران ٢٤٢ و ٣٣٨: تدعم اسرائيل المفاوضات من أجل التوصّل الى اتفاق سلام على أساس التسوية مع الاردن والفلسطينيين. ويجب ان يرتكز الاتفاق على ضمان أمن اسرائيل وقراري الامم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨.
- الحقوق الوطنية: قرر المؤتمر تغيير البند الذي ينصّ على الاعتراف بـ «الحقوق المشروعة للفلسطينيين» واستبداله بعبارة «حقوقهم الوطنية». وتستكمل اسرائيل المفاوضات مع الممثّلين المعتمدين والمتفق عليهم للفلسطينيين بشأن اتفاق مرحلي وادارة الحكم الذاتي.
- الغاء مقاطعة م.ت.ف: قرر المؤتمر الغاء البند الوارد في البرنامج الحزبي السابق، والذي كان ينصّ على رفض أي تفاوض مع م.ت.ف. باعتبارها «تنظيماً ارهابياً».
- الاستيطان: طالب المؤتمر بعدم اقامة أي مستوطنات جديدة في المناطق المحتلة وعدم اضافة المزيد من المستوطنين الى المستوطنات القائمة حالياً، فيما عدا مناطق القدس وغور الاردن. وتمتنع

اسرائيل، اثناء المفاوضات، عن القيام بأي أعمال أو نشاطات تعرقل حسن سير المفاوضات، ويتمّ تجميد اقامة المستوطنات لمدة سنة واحدة.

○ هضبة الجولان: تعتبر اسرائيل هضبة الجولان منطقة بالغة الأهمية لأمنها وسلامتها وضمان مصادر مياهها، وينطبق ذلك أيضاً في حال تحقيق السلام. ويجب ان يضمن أي اتفاق سلام مع سوريا، وما يرافقه من ترتيبات أمنية، الوجود والسيطرة الاستيطانية والعسكرية الاسرائيلية. وورد في بند آخر ضرورة استمرار الجهود لتدعيم المستوطنات القائمة حالياً في هضبة الجولان.

○ الاقتصاد: ينادي حزب «العمل» بقيام اقتصاد مختلط تنافسي يشمل القطاع الخاص والحكومي والعام الهستدروتي القائم على أساس اقتصادي اداري لا تمييز فيه، مع ضمان تساوي الفرص أمام الجميع.

○ بيع الشركات العامة للقطاع الخاص: ستعمل حكومة «العمل»، في حال انتخابها، على تقليص تدخّلها، بقدر الامكان، في النشاطات الاقتصادية العادية والمباشرة، وتساهم في بيع عدد من المصانع الحكومية. وتهدف عملية البيع الى: تأمين الأموال للاستثمارات ولتنمية الاقتصاد، والقضاء على وجود اعتبارات سياسية خارجية تعرقل حسن ادارة الهيئات الاقتصادية.

○ الدين والدولة: يؤمن حزب «العمل» بأن تسييس الدين تسبّب في نفور وابتعاد اليهود من تراثهم اليهودي. ويرى الكثيرون ان ممثلي المؤسسة الدينية يسيئون استغلال مبادىء الديمقراطية. ويجب، بالتالي، ضمان عدم ارتباط الدين بالدولة (**هآرتس**، ٢٢/١١/١٩٩١).

من الواضح ان هذه القرارات أدّت الى اثارة حفيظة عدد من التجمّعات والكتل داخل الحزب. فأعضاء المستوطنات احتجوا على قرار تجميد الاستيطان في هضبة الجولان، كما عارض مؤيدو الهستدروت توجّه الحزب نحو عملية فصل التنظيم العمالي عن الجهاز الحزبي، الى جانب العاصفة التي أثارها قرار فصل الدين عن الدولة في أوساط المتديّنين. ومع انعقاد الدورة الثانية لمؤتمر حزب «العمل» في ٢٦/١٢/١٩٩١، طرحت هذه المواضيع مجدداً أمام المندوبين، الذين آثر العديد منهم التغيّب عن هذه الدورة، وتوصّل الحاضرون الى قرارات تخالف ما كانت توصّلت اليه الدورة الاولى. وقد مارست زعامة الحزب ضغطاً كبيراً، ارضاء للاحزاب الدينية، من أجل التراجع عن صيغة عدم ربط الدين بالدولة، والاكتفاء بعبارة «عدم ربط الدين بالسياسة». كما تراجع المندوبون في الدورة الثانية عن قرار الاستيطان في الجولان. وجاء في القرار الجديد ان حزب «العمل» يؤيد اقامة مستوطنات جديدة بعد اقرار الموضوع في مكتب الحزب وداخل الكتلة في الكنيست (**دافار**، ٢٧/١٢/١٩٩١).

الى جانب ذلك تمكّن القطاع العربي في حزب «العمل» ممثّلاً بنائب رئيس الكنيست، نوّاف مصالحة، من قرية كفر قرع، من ضمان المركز العشرين على قائمة أعضاء الكنيست لحزب «العمل»، كما ضمن الدروز لنائبهم صالح طريف، رئيس مجلس محلي جولبس ورئيس المجالس المحلية الدرزية في اسرائيل، المركز الثلاثين (**هآرتس**، ٢٢/١١/١٩٩١).

وفي النهاية، بقيت مسألة الزعامة تراوح مكانها بدون حسم، وبانتظار نتائج الانتخابات التي ستجرى في الاسابيع القادمة، للمرة الاولى، بأسلوب الانتخاب القطري المباشر. وعلى الرغم من غياب التنافس الشخصي العلني بين قطبي الحزب، بيرس ورابين، خلال المؤتمر، الّا ان مواقفهما المتميّزة كانت واضحة تماماً من خلال الدعم، غير المعلن، الذي قدّمه رابين الى «صقور» الحزب مقابل لجوء الحمائم باستمرار للحصول على مساندة بيرس وتدخّله لتعديل بعض القرارات المتطرّفة. الّا ان المفاجأة كانت في قرار سكرتير عام الهستدروت، يسرائيل كيسار، ترشيح نفسه لزعامة الحزب (**يديعوت احرونوت**، ٢٩/١١/١٩٩١) بعد انتهاء الدورة الاولى للمؤتمر، وذلك الى جانب بيرس ورابين وأعضاء الكنيست أورا نمير وجاد يعقوبي، في حين تراجع موشي شاحل عن الترشيح، وما زالت الامكانية واردة لترشيح عوزي برعام ونسيم زفيلي ومردخاي غور. وعلى الرغم من ان استطلاعات الرأي العام داخل الحزب وفي أوساط الجمهور الاسرائيلي لم تمنح كيسار أكثر من ٣ ـ ٨ بالمئة من التأييد، الّا ان المراقبين رأوا في قرار الترشيح هذا محاولة أخيرة

من جانب سكرتير عام الهستدروت لضمان مستقبله السياسي بالحصول على موقع متقدّم في زعامة الحزب. ولكن فرص كيسار في النجاح ضئيلة للغاية، حيث يجب ان يحصل على نسبة ٤٠ بالمئة على الأقل من مجموع أصوات الحزب في دورة الاقتراع الاولى، الأمر الذي لا يتمتّع به حالياً سوى رابين (٤٧ بالمئة من الاصوات)، في حين تشير الاستطلاعات الى نسبة ٣٦ بالمئة فقط لبيرس. وبالتالي تشير التكهّنات الى احتمال وجود اتفاق ضمني بين رابين وكيسار ـ المعروف بخلافه الشديد مع بيرس ـ بحيث يضمن زعيم الهستدروت الموقع الثاني في زعامة حزب «العمل» في حال فوز رابين بهذه الزعامة (هآرتس، ١٩٩١/١١/٨).

الى جانب ذلك، سجّلت قوائم العضوية في حزب «العمل» انتقال كل من العميد (احتياط) ابراهام طمير والبروفسورة غاليا غولان الى حزب راتس ـ قائمة حقوق المواطن (دافار، ٨ و١٨/١١/١٩٩١).

ماذا حقّق المؤتمر الخامس لحزب «العمل»؟

باستثناء القرارات المتعلّقة بتطبيق مزيد من الديمقراطية داخل أجهزة الحزب، من خلال اعتماد أسلوب الانتخاب القطري والمباشر لمرشّحي المناصب العليا، والمطالبة بانتخاب مباشر لرئيس الحكومة من مجموع الناخبين في البلد، فان الانجاز «التاريخي» الوحيد الذي حقّقه المؤتمر، على حدّ تعبير جدعون سامط (هآرتس، ١٩٩١/١١/٢٠) هو انه، وخلافاً لجميع المؤتمرات السابقة، كان يسعى الى التشديد على أوجه التشابه مع الليكود، بدلاً من الاختلاف.

مها بسطامي

وقائع عاصفة

تابع المواطنون في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وقائع المفاوضات السلمية في مدريد، منذ الثلاثين من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩١، بتعبيرات تراوحت بين التأييد والمعارضة. فقد سار ثلاثة آلاف متظاهر في قطاع غزة يرفعون أغصان الزيتون تأييداً لعملية السلام. وقام بعض المتظاهرين، في خطوة وصفت بأنها الأولى من نوعها، منذ الاحتلال الاسرائيلي للضفة والقطاع، بتوزيع أغصان الزيتون على جنود احدى الدوريات العسكرية. وبالمقابل، حرق متظاهرون معارضون لعملية السلام، مؤيدون لـ «حماس» علماً اسرائيلياً، وهتفوا ضد مؤتمر السلام. كما دعت الفصائل الفلسطينية المعارضة للمؤتمر وتضمّ «حماس» والجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية (جناح حواتمة) الى اضراب عام في غزة والخليل ومناطق أخرى، وسط توتّر متصاعد أدّى الى مشاجرات بين المؤيدين والمعارضين، واشتباكات بالأيدي بين عدد من أنصار «فتح» ومؤيدين لـ «حماس» (**الحياة**، لندن، ٣١/١٠/١٩٩١). وكانت فتح والجبهة الشعبية اصدرتا، في وقت مبكر قبل ذلك، بياناً مشتركاً حذّر ممّا «يخطط له العدو لضرب الوحدة الوطنية، وتدمير انجازات الشعب الفلسطيني، وتفتيت صفوفه». وأكد البيان «حماية م.ت.ف. والتمسّك بها، وعدم المساس بتمثيلها، ووحدتها على أساس ثوابت النضال الوطني. وان يستند أي نشاط، أو حركة سياسية، الى الشرعية الفلسطينية، والعربية، والدولية، والا يقود الخلاف القائم، حالياً، الى التهاون في المسائل الجوهرية» (**المصدر نفسه**، ٣٠/١١/١٩٩١).

وعلى الرغم من الخلافات التي ظهرت في هذا السياق، فقد تابع المواطنون التعبير عن مواقفهم المؤيدة والمعارضة للمشاركة في عملية السلام. فقد انطلقت عشرات الحافلات والسيارات، من مخيم قلنديا، القريب من القدس، في ثاني أيام مؤتمر مدريد، تعبيراً عن تأييد المشاركين فيها للمؤتمر. كما انطلقت مسيرات أخرى مؤيدة في كل من رام الله وقلقيلية وغزة وجنين (**الرأي**، عمّان، ١/١١/١٩٩١). وشهدت غالبية مدن وقرى ومخيّمات الضفة وغزة، في اليوم الثالث للمؤتمر، مسيرات جماهيرية حاشدة، ومهرجانات خطابية تأييداً للمؤتمر ودعماً للوفد الفلسطيني وم.ت.ف. كان أضخمها نُظّم في رام الله وجنين وخان يونس ورفح وفي بعض ضواحي القدس. في غضون ذلك، فرضت قوات الاحتلال الاسرائيلية حظر التجوّل على غزة ومخيمات الشاطىء وجباليا والبريج ودير البلح والنصيرات في القطاع، وعلى قرية بيت ريما، في الضفة في أعقاب القاء زجاجة حارقة باتجاه دورية عسكرية. وكان مواطنون القوا زجاجة أخرى على مركز للشرطة في رام الله، وعلى أهداف عسكرية اسرائيلية في نابلس والخليل وجنين. فيما اعترضت قوات اسرائيلية متظاهرين رافضين لعملية السلام في مخيم الدهيشة. وفرّقت قوات أخرى تظاهرة لمؤيدين سارت في طولكرم (**الدستور**، عمّان، ٣ و٦/١١/١٩٩١). وكانت قوات الاحتلال شنّت حملة اعتقالات طاولت عدداً من المواطنين في مناطق بيت لحم ونابلس وطولكرم والخليل وغزة وجنين (**الرأي**، ١/١١/١٩٩١). وأُطلقت النار، في وقت سابق، على مواطنين في الخليل، فقتلت سفيان منصور ناصر الدين وأصابت آخرين بجروح (**الحياة**، ٣١/١٠/١٩٩١).

تحوّلات كبيرة

بعد عودتهم من مدريد، باشر أعضاء الوفد الفلسطيني نشاطاً سياسياً مكثّفاً استهدف الردّ على تساؤلات المواطنين وشرح بعض القضايا والمواقف المتعلّقة بالمفاوضات. وللمرة الاولى منذ وقت طويل دخل أعضاء الوفد والمواطنون في حوارات جدّية معلنة. وأُطلقت النقاشات في مختلف مناطق الضفة

والقطاع في شكل ندوات، عقدت بمعدّل اثنتين، على الأقل، يومياً. وكان بعضها تعبيراً عن تأييد الداعين والمحاضرين والمشاركين فيها لعملية السلام. ومثّل بعضها الآخر مناظرات شارك فيها مؤيدون ومعارضون. وخلّفت الندوات، عموماً، انطباعاً بتصاعد موجة التأييد لعملية السلام بشكل قوي وملحوظ في أعقاب عودة الوفد الفلسطيني الى البلاد؛ في حين كشفت عن تطوّر حقيقي في أساليب الحوار والتعبير عن الرأي برز واضحاً في ندوة مشتركة جمعت بين رئيس الهيئة الاستشارية للوفد الفلسطيني، فيصل الحسيني، وأبرز مؤيدي الجبهة الشعبية، د. رياض المالكي، وكانت نموذجاً لمناظرة سياسية من عهد مؤتمر مدريد. عقّب عليها مراقب بقوله «هناك [دائماً] مكان للجميع في السياسة الفلسطينية» (**المصدر نفسه**، ١٤/١١/١٩٩١).

وعكس استفتاء شعبي أجرته اسبوعية «المرايا»، وشمل ٩٢٠ مواطناً، صورة أخرى لتطوّر الرأي العام في الضفة والقطاع والموقف من عملية السلام. فأيّد ٦٦,٦ بالمئة ممّن أُجري استفتاؤهم، عملية السلام. وقال ٣٣,٤ بالمئة «لا» للمشاركة فيها. وجاءت محصلة الاستفتاء طبقاً للتفضيل التالي (**الحياة**، ٩/١١/١٩٩١):

○ أيّد ١٥,١ بالمئة مؤتمر مدريد «لأنه السبيل الوحيد للسلام»؛ و١٠,٩ بالمئة «خوفاً من سلب المزيد من الاراضي» العربية؛ و٣٨,٤ لأنه «قد يتمخّض عن حل مرحلي»؛ و٢,٦ «لأن الانتفاضة فشلت في تحقيق الاهداف المرجوّة منها»؛ و٨,٣ لأن المؤتمر قد يساعد على الخروج من الأزمة الاقتصادية في المناطق المحتلة؛ و٧,٣ للأسباب السابقة مجتمعة. أمّا المعارضون، فأظهروا المواقف التالية: ٣٣,٨ بالمئة عارضوا المؤتمر «لأن موازين القوى في غير صالحنا»؛ و٧,١ لأنه «لا يحقّق أماني شعبنا»؛ و٥,٥ لأن المشاركين فيه «ليسوا القيادة الشرعية»؛ و١٠ بالمئة لأنهم لا يتوقّعون ان يخرج المؤتمر بحلول عملية؛ و٢٤,٧ اعتبروا حضور المؤتمر بداية «لتنازلات عن الثوابت» الفلسطينية؛ و١٥,٣ أكدوا ان الانتفاضة لم تفشل، و٣,٢ عارضوا حضور المؤتمر لجميع الأسباب المشار اليها.

وتعزّزت هذه التحوّلات بنتائج عمليتين انتخابيتين أُجريتا في كل من الخليل وغزة. فقد حقّقت «الكتلة الوطنية» لانتخابات رابطة الخليل فوزاً ساحقاً على «الكتلة المستقلة» المنافسة في انتخابات مجلس الرابطة، وفازت برئاسة مجلس الرابطة وبسبعة مقاعد أخرى في المجلس من أصل تسعة مقاعد؛ وحصلت الكتلة المنافسة على مقعد واحد فقط. أُجريت الانتخابات على مرحلتين، انتهت الاولى باعلان فوز احمد التميمي برئاسة مجلس الرابطة حيث حصل على ٦٦٥ صوتاً مقابل ٥٦٦ لمنافسه د. أديب القيسي. أمّا المرحلة الثانية، فانتهت بفوز عدنان صلاح (٧٣٠ صوتاً)، ورفعت طهبوب (٦٩٤)؛ ود. سفيان سلطان (٦٨١)، والمحامي سليمان ابو سنينة (٦٧٥)؛ ود. حجازي ابو ميزر (٦٥٥)، وعبدالقادر جبارين (٦٢٥)، والمهندس ابراهيم عمرو (٦١٦)، وجميعهم من الكتلة الوطنية، واحمد بصيله (٥٨٨ صوتاً) من الكتلة المستقلة التي ضمّت د. أديب القيسي وعدداً من أنصار «حماس» (**القدس العربي**، لندن، ٢٥/١١/١٩٩١).

أمّا في غزة، فقد أُجريت الانتخابات لغرفة التجارة والصناعة والزراعة، وهي الأولى منذ ٢٤ عاماً. وقد حصلت «الكتلة الوطنية» بنتيجتها على ١٣ مقعداً، وجميعهم من مؤيدي مؤتمر السلام. وحصلت «حماس»، التي تعارض المؤتمر، على ثلاثة مقاعد فقط. وفسّر مراقبون انتصار الكتلة الوطنية بأنه «هدية قدّمها الشعب الفلسطيني الى قيادته [م.ت.ف.] ووفده الى مدريد. وقال المحامي، فايز ابو رحمة، ان آراء التجّار عكست «توجّهاً عاماً لدى الشعب الفلسطيني الذي اندفع في تأييده للسلام». بالمقابل، اعتبر د. محمود الزهار المقرّب من الحركة الأصولية ما قيل عن النتائج «مبالغة لتسويق الاستسلام». يذكر ان الاسلاميين، في غزة، كانوا حقّقوا، في وقت سابق، نجاحات في نقابتي المحاسبين والصيادلة، لكنهم فشلوا في نقابات أخرى (**الحياة**، ١١/١١/١٩٩١).

خطوة نوعية

توقّع مراقبون ان يواجه الوفد الفلسطيني، بعد عودته الى البلاد، بعض «الحقائق الصعبة». اذ يعود مباشرة الى مواجهة واقع احتلال قائم، لم

يغيّره الاهتمام والتعاطف الدولي، ولا المكانة الدبلوماسية الحقيقية التي تمتّع بها أعضاء الوفد في خلال تواجدهم في مدريد. غير ان الاستقبال الحافل الذي لقيه الوفد عند عودته، والنجاحات الهامّة التي أحرزها، كانت كافية لانطلاقة جديدة على مستوى نشاط أعضائه في الضفة والقطاع. وقد لخّص د. غسان الخطيب مكاسب الوفد في ثلاثة: الاول سياسي، حيث أعطى الفلسطينيين فرصة، لم يسبق لها مثيل، لعرض موقفهم السياسي بشكل مبدئي وواقعي ومرن، ممّا مكّنهم من اقناع عدد كبير جداً على مستوى الرأي العام العالمي والدول المختلفة، وساهم في اكساب القضية الفلسطينية تأييداً واسعاً؛ أمّا المكسب الثاني فاعلامي، اذ ان الاقبال الاعلامي على الوفد الفلسطيني، وعلى تغطية المواقف والكلمات والمؤتمرات الصحافية الفلسطينية كان على درجة عالية، وفاق أي اهتمام اعلامي بأي من الاحداث على الساحة الاسبانية في مدريد، وذلك لكون الموضوع الفلسطيني هو جوهر مؤتمر مدريد، وجوهر الصراع، وقد تمّ عرض هذا الموقف بطريقة موفقة؛ امّا المكسب الثالث، وهو الأهمّ، فكان معنوياً؛ اذ ان نجاح الوفد الفلسطيني في مؤتمر مدريد، والتأييد العالمي، والفرصة التي حصل عليها، ساهمت، جميعها، في تعزيز ثقة الفلسطينيين بوفدهم، وعلى رفع معنويات الفلسطينيين، الأمر الذي تجلّى في المظاهرات والمهرجانات الشعبية الواسعة داخل الاراضي المحتلة وخارجها تأييداً لمؤتمر السلام (**الدستور**، ٦/١١/١٩٩١).

في يوم عودته من مدريد، عبر عمّان، استقبل فيصل الحسيني في مسرح الحكواتي في القدس حيث عُقد لقاء جماهيري. وفوجىء الحاضرون، وبضمنهم الحسيني، بالمحامي زياد ابو زياد يقرأ بياناً مكتوباً أعلن فيه عن تشكيل لجان سياسية، قرأ أسماء بعض أعضائها. الّا ان الحسيني تجاوز المفاجأة ودافع عنها في مؤتمر صحافي في اليوم التالي، لأن «قرار تشكيلها [هو] قرار تنظيمي لا يستطيع معارضته»، على حدّ قول مراقب. وقد أوضح الحسيني موقفه من تشكيل اللجان في حضور حشد طلابي في جامعة بيت لحم، حيث أعلن معارضته لتوقيت الاعلان عن ذلك، والذي لم يكن مناسباً ان يتمّ في اجتماع عام، ممّا أدّى، برأيه، الى ظهور نوع من البلبلة، والاعتقاد بأن هذا التشكيل وطني وشامل وهو ليس كذلك (**الحياة**، ١٥/١١/١٩٩١). وكان الحسيني يشير الى ان التشكيل اقتصر على مؤيدين لـ «فتح». يذكر ان ابو زياد دعا التيارات الفلسطينية الاخرى الى تشكيل لجان سياسية مماثلة و«سنتسق بيننا فيما يتعلّق بالنشاطات». واستدرك ابو زياد: «لكننا لا نريد ان نخلط بين التيارات الوطنية» (**المصدر نفسه**، ١٣/١١/١٩٩١).

في مجال انتقادها، وجّه د. غسان الخطيب ملاحظات حول تشكيل اللجان واعتبرها نوعاً من «التهافت على السلطة». وقال ان «الأولويات التي حدّدها الفلسطينيون في مدريد تبدأ بوقف «الاستيطان لا بتسلّم سلطات الحكم الذاتي» (**المصدر نفسه**، ١٥/١١/١٩٩١). كما حذّرت «حماس» من «أي خطوة لتطبيع العلاقات مع اسرائيل»، ودانت «حضور بعض الشخصيات الفلسطينية اجتماعات لأحزاب صهيونية»، واصفة ما أسمته بـ «التنافس على تشكيل اللجان السياسية» بأنه مقدمة للحكم الذاتي الهزيل (**المصدر نفسه**، ٢١/١٢/١٩٩١). الى ذلك، واجه تشكيل اللجان انتقادات أخرى وآراء وصفتها بأنها محاولة لتشكيل «بديل للجهات السياسية الاخرى... العاملة على الساحة الفلسطينية، أو في الخارج». ونفى د. سري نسيبة مثل هذه الاتهامات، وصرّح بأن اللجان ستكون «أداة تعزيز لكل الاطراف والقوى الوطنية، على الرغم من انها [اللجان] مشكّلة من أنصار فتح» الآن. وأضاف، ان الهدف منها هو مساندة المسيرة السلمية وحماية وصون القرار السياسي الفلسطيني، وكذلك، توجيه الشارع الفلسطيني بما يتّفق والاهداف تلك (**القدس العربي**، ٣٠/١٠ ـ ١/١١/١٩٩١).

على الصعيد نفسه، قام فيصل الحسيني، بعد زيارة قام بها الى عمّان، بتاريخ ٢٧/١٠/١٩٩١، بمشاورات استهدفت بحث موضوع اللجان. وقد اجتمع مع أعضاء في لجنة المتابعة الخاصة باللجان التي يرأسها د. نسيبة، وهي مكلفة باعداد برنامج عمل سياسي ونظام خاص باللجان. وتوقّعت مصادر فلسطينية ان يدعى الجمهور الى انتخاب أعضاء اللجان في جميع المناطق المحتلة، بصورة

ديمقراطية، من خلال مؤتمرات تعقد في كل منطقة على حدة. واستند داعمو هذا الاقتراح الى ان الانتخاب الديمقراطي، وليس التعيين هو، وحده، الذي يحرّر هذه اللجان من التناقضات والتناحرات؛ ويحشد حولها تأييد الشارع الفلسطيني. ورأى محلّلون ان الهدف من تشكيل اللجان السياسية هو «الاستعداد لتسلّم السلطات التي ستنتقل الى أيدي الفلسطينيين، ابتداء من نهاية العام المقبل، اذا سارت عملية التفاوض مع اسرائيل كما يراد لها»؛ كما يهدف الى «تفويت الفرصة على السلطات الاسرائيلية لدسّ رجالها في مراكز الحكومة الذاتية». وتوقّع مراقبون ان تعمل اللجان على مستوى الشارع والمؤسسات الفلسطينية، في خلال عام منذ الآن، الى ان يحين موعد انتخابات الحكومة الذاتية، حيث تكون، هذه اللجان، أو بعضها، حصلت على الشعبية المطلوبة لخوض الانتخابات بنجاح (**المصدر نفسه**، ٣٠/١٠ ـ ١/١١/١٩٩١؛ **والحياة**، ١٣/١١/١٩٩١).

بلدية بالتعيين

في خطوة، هي الأولى منذ العام ١٩٨٠، أعربت شخصيات تنتمي الى تيّارات سياسية عدّة، في مدينة غزة، عن استعدادها لتشكيل مجلس بلدي في المدينة يتولّى، مؤقتاً، تصريف شؤون المواطنين. واختلفت التقديرات والروايات حول الجهة المحرّكة لهذه الخطوة المستندة الى مبدأ التعيين وليس الانتخاب. فقد أعلنت مصادر في «الادارة المدنية» ان الادارة باشرت، قبل عام تقريباً، حواراً مع شخصيات من غزة أبدت استعداداً تقنياً لاعادة المجلس البلدي. وذكرت مصادر الادارة انها تلقّت، أخيراً، موافقة أولية على ذلك من قبل شخصيات غزية (**الحياة**، ١٩/١١/١٩٩١). وأكد نقيب المحامين، السابق، في غزة، فايز أبو رحمة، الذي يعتبر الشخصية الوحيدة التي تبنّت خطوة التعيين للمجلس البلدي، وتحدثت، علناً، بشأنها، ان النقاش حول الموضوع بدأ في أيار (مايو) ١٩٩١. وانه، حصل، شخصياً، في آب (اغسطس) ١٩٩١، على موافقة الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، على هذا التوجّه، حيث باشر ابو رحمة، بعد ذلك، اتصالات ومشاورات مع آخرين بهدف التوصّل الى صيغة لتشكيل المجلس (**المصدر نفسه**). غير ان مصدراً فلسطينياً آخر، كشف عن ان سلطات الاحتلال الاسرائيلية عرضت على ابو رحمة تشكيل مجلس بلدي في غزة في مطلع العام ١٩٩١، بدأت بعدها محادثات ومشاورات بين مختلف الاطراف المعنيّة، استمرت الى ان طلبت م.ت.ف. تجميد المشروع برمّته. وقبل اسبوعين، فقط، استؤنفت المشاورات مجدداً، حيث أعطت سلطات الاحتلال الضوء الاخضر لمتابعة العملية، ولم تبد أوساط م.ت.ف. معارضة من جانبها (**المصدر نفسه**). وفي ما يتعلّق بتركيبة المجلس المقترح أوضح ابو رحمة انه سيضمّ ائتلافاً وطنياً (**المصدر نفسه**، ٢٤/١١/١٩٩١)، يشمل جميع التيارات السياسية في غزة (**المصدر نفسه**، ١٩/١١/١٩٩١). وطالبت «حماس»، التي فاوض باسمها ممثّلون لتيّارات أخرى، بعدد من المقاعد يماثل ما هو مقترح لـ «فتح» من أصل ١٧ مقعداً. وقد عُرض على «حماس» خمسة مقاعد، فأبدت موافقتها، لكنها اشترطت الحصول على مقعد نائب رئيس المجلس (**المصدر نفسه**). ووفقاً لما صرّح به أبو رحمة تواصلت الحوارات مع «حماس» غير انها لم تفض الى أيّة نتيجة «بسبب الشروط التي وضعتها «حماس»، مع انه عُرض عليها منصب نائب للرئيس من بين أربعة نواب (فايز ابو رحمة، «جهودنا مع 'حماس' لم تنجح بسبب شروط وضعتها»، مقابلة اجراها محمد الديري، **القدس العربي**، ٢٣ ـ ٢٤/١١/١٩٩١).

من جهتها، دعت حماس، في بيان أصدرته، جميع الفصائل والقوى الفلسطينية الى «افشال سياسة العدو في تعيين أعضاء للمجالس البلدية؛ وإدانة أي طرف فلسطيني يوافق على ذلك» (**الحياة**، ٢/١٢/١٩٩١). وردّ ابو رحمة بأنه لن يسعى الى تجميد عملية تشكيل المجلس، وانه سيجري مشاورات مع م.ت.ف. صاحبة الصلاحية في اتخاذ القرار بهذا الشأن.

في هذا الوقت، ظهرت كتابات على جدران في بعض الشوارع، حملت توقيع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، حذّرت ابو رحمة من نتائج التورّط في تشكيل مجلس بلدي. وجاء فيها: «ان الرصاصات التي اخترقت قلب ظافر المصري، في نابلس [٢/٣/١٩٩١]، ستصيب كل من يقبل التعيين» (**المصدر نفسه**، ٢٤/١١/١٩٩١).

على صعيد آخر، أبدت أوساط في الوفد الفلسطيني الى مؤتمر مدريد معارضتها لخطوة التعيين المقترحة. وانتقد كل من رئيس الوفد، د. حيدر عبدالشافي، وعضوا الوفد، د. زكريا الآغا وعبدالرحمن حمد، الاحاديث عن التشكيل. وقال بعضهم، في حضور ندوات عقدت مؤخراً، انه من السابق لأوانه الدخول في مشاريع من هذا النوع (**المصدر نفسه**، ١٩/١١/١٩٩١)؛ ممّا اضطر ابو رحمة الى تذكير معارضيه، وخصوصاً المطالبين باجراء انتخابات لاختيار أعضاء المجلس البلدي، بأن الموضوع «ليس بأيدينا»، وانه منذ العام ١٩٤٥ لم تشهد غزة أي انتخابات على صعيد مجلسها البلدي، وظلّ تشكيل المجلس يتمّ بالتعيين، وكان آخر المجالس المعيّنة حل من قبل سلطات الاحتلال في العام ١٩٨٠. وأضاف ابو رحمة: «عندما [تقع] الانتخابات سوف نقوم بتسليم المجلس لمن يفوز» (**القدس العربي**، ٢٢ ـ ٢٤/١١/١٩٩١).

غزو استيطاني

فجر التاسع من تشرين الاول (اكتوبر)، أقدم عشرات المواطنين من طلاب المدرسة الدينية «عطيرت كوهانيم» على احتلال منازل عدة في قرية سلوان المجاورة للقدس الشرقية، ورفعوا عليها علم اسرائيل. تقع المنازل على بُعد عشرات الامتار من سور القدس شرقاً. وجاءت عملية احتلالها بعد تسلّم ٢٦ عائلة فلسطينية من سلوان اخطارات من «حارس أملاك الغائبين»، تنذرهم باخلاء بيوتهم التي يقيمون فيها منذ العام ١٩٦٧، في وقت واصلت المحكمة الاسرائيلية بحثها في دعوى أقامها عدد من اصحاب المنازل ضد أوامر اجلائهم عن منازلهم (**الحياة**، ١٠/١٠/١٩٩١). ويعود أحد البيوت المصادرة الى فاطمة احمد قراعين. وتمّ اقتحامه من خلال حفرة احدثها المستوطنون في سقف احدى الغرف بعد ان دخلوا شقة مجاورة يقطنها عمر الطويل وكان وزوجته نائمين في تلك اللحظة. وتصدّى اصحاب البيت والمستأجرون من الجيران العرب وسكان المنطقة للمهاجمين، لكن قوات من الجيش الاسرائيلي حضرت الى المكان واخرجت الجميع من البيت. أمّا البيت الثاني، فيعود لموسى احمد العباسي وشقيقته زريفة، ويقع في المنطقة المسمّاة «وادي حلوة»، واقتحمه المهاجمون من أسوار مجاورة نزلوا من عليها باستعمال الحبال، وتمكّنوا من اقتحام احدى البنايات وأغلقوا أبوابها وسكانها في الداخل، الى ان حضرت قوات الجيش وأخرجتهم عند الساعة الخامسة صباحاً. وقد فشل المستوطنون في اقتحام عدد من البيوت الاخرى، بسبب صلابة ابوابها وتصدّي السكان لهم. ويعود البيت الثالث الى موسى خضر العباسي الموجود في عمّان حيث يقيم، في بيته، قريب له يدعى جميل العباسي. وتمّ اقتحام البيت في الوقت عينه الذي اقتحمت فيه البيوت الاخرى. وكان العباسي وعائلته قد غادروه في زيارة لأحد أقاربهم بعد ان وضعوا اسلاكاً شائكة حول البيت (**القدس العربي**، ١١/١٠/١٩٩١).

وكان أعضاء الكنيست، غيئولاه كوهين واليا كيم عتسيوني (هتحياه) وميخائيل ايتان (ليكود) يتنقلون بين المنازل، داعين الى الاعتصام فيها بعد ان طلبت الشرطة الاسرائيلية من المستوطنين اخلاءها، حيث شاركوهم اعتصامهم محتمين بحصانتهم البرلمانية التي تمنع الشرطة من اخراجهم بالقوة. ولم يخف المفتش العام للشرطة، يعقوب تيرنر، علم الشرطة بنيّة المستوطنين احتلال منازل في سلوان. لكنه صرّح بأنه حذّر من القيام بأي عمل دون ابلاغ الشرطة (**الحياة**، ١٠/١٠/١٩٩١). وكانت دائرة «حارس أملاك الغائبين» وضعت يدها قبل سنوات عدة على بيتين في سلوان، وضعتهما تحت تصرّف شركة عميدار للاسكان، وكلاهما يقع في المنطقة التي تمّ اقتحامها مؤخراً. وهناك جهود مكثّفة للسيطرة على هذه المنطقة العربية بحجة انها تقوم على انقاض مدينة داود. فقد سبق لسلطات الاحتلال ان أغلقت، قبل سنوات، منطقة «طنطور فرعون» في سلوان التي يخترقها الشارع الرئيس الذي يربط سلوان بالقدس قرب كنيسة الثمانية؛ وكانت حجتها ان الشارع يمر فوق قبور يهودية. وتمتد المنطقة من سور القدس، من الجهة الشرقية، الى رأس العامود، وتعود ملكيتها للأوقاف الاسلامية (**القدس العربي**، ١١/١٠/١٩٩١).

لم تأت هذه العمليات الاستيطانية مصادفة، بل جاءت جزءاً من حملة اسرائيلية توقّع مراقبون ان تتواصل في أنحاء مختلفة من القدس الشرقية،

لا سيما في البلدة القديمة منها. فالاجراءات التي عمدت اليها دائرة «حارس أملاك الغائبين» تبين بوضوح وجهة الحملة الراهنة. فقد قامت دائرة «حارس أملاك الغائبين» بتحديد منازل وعقارات في القدس الشرقية يملكها فلسطينيون ولكنهم لا يقيمون فيها، اذ غادر بعضهم الى الاردن في أثناء حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، ولم يتمكّن من العودة اليها؛ وانتقل بعضهم الآخر للسكن في مدن في الضفة الفلسطينية. أمّا الاساس «القانوني» الذي تستند اليه دائرة «حارس أملاك الغائبين» فيعود الى قانون اسرائيلي سنّ في العام ١٩٥٠، وينصّ على ان «كل شخص كان بعد تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ مواطناً في دولة معادية، أو انتقل الى أرض العدو، يعتبر غائباً، وتنقل ممتلكاته الى الوصي [الحارس] على أملاك الغائبين». وينطبق هذا القانون على اللاجئين الفلسطينيين من العام ١٩٤٨، وكذلك على القدس الشرقية التي احتلت وضمّت في العام ١٩٦٧، وتحوّل سكانها، من ناحية رسمية، الى غائبين حتى لو كانوا موجودين في الضفة المحتلة. يذكر ان دائرة «حارس أملاك الغائبين» هي جزء من ادارة الاراضي التابعة لوزارة الاسكان، وترتبط علاقات بادارة المدرسة الدينية «عطيرت كوهانيم» التي تؤول اليها معظم أملاك الغائبين في البلدة القديمة كلّما وضع «الوصيّ» هذا يده عليها (**الحياة**، ١٠/١٠/١٩٩١).

في سياق التوجّه الاستيطاني عينه، قام مستوطنون فجر ١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١، تحت حراسة الشرطة الاسرائيلية وعناصر من «حرس الحدود»، باحتلال خمسة منازل جديدة لمواطنين في قرية سلوان (**المصدر نفسه**، ١٣/١٢/١٩٩١)، في عملية وصفت بأنها «اعلان حرب من حكومة [اسحق] شامير لقتل الوجود العربي في المدينة [القدس]؛ والسيطرة على غالبية الاراضي والممتلكات فيها» (**القدس العربي**، ٢٠/١٢/١٩٩١). وكان المستشار القانوني للحكومة الاسرائيلية، يوسف حريش، أقرّ، قبل اسبوع من ذلك، «حقوق المستوطنين على هذه المنازل». وأمر الشرطة بالسماح للمستوطنين باقتحام المنازل العربية تحت حراسة مشدّدة (**الحياة**، ١٣/١٢/١٩٩١). وقدّرت أوساط اسرائيلية عدد المستوطنين الذين اقتحموا البيوت العربية بثلاثين شخصاً (**جيروزاليم بوست**، ١٣/١٢/١٩٩١). وقد حاول فيصل الحسيني زيارة المنطقة، الاّ ان قوات الاحتلال منعته من ذلك، فقام بتفقّد الفلسطينيين الذين هُجّروا من منازلهم (**الحياة**، ١٣/١٢/١٩٩١). وعقد مؤتمراً صحافياً خارج احدى البنايات التي دخلها المستوطنون وأعلن، في خلاله، ان المستوطنين «يدمّرون عملية السلام وفرص التعايش المشترك» (**جيروزاليم بوست**، ١٣/١٢/١٩٩١). وقال للصحافيين انه طلب من مفاوضي الوفد الفلسطيني اثارة موضوع الاستيلاء على البيوت العربية والاستيطان في واشنطن عند استئناف محادثات السلام.

من جهة أخرى، كشفت معلومات، سرّبت الى الصحافة الاسرائيلية، عن خطة لتهويد المناطق العربية المجاورة للقدس. وتشير الخطة الى انه تمّ رصد ٢٢ موقعاً في وسط المنطقة، وحولها، وخصوصاً في مناطق الشيخ جراح ووادي الجوز وبوّابة دمشق والمستعمرة الاميركية وسلوان وجبل المكبر. وتهدف الخطة الى بناء أربعة آلاف وحدة سكنية، تتولّى شؤونها «عطيرت كوهانيم». وقد تمّت المصادقة على الخطة من قبل وزارة الاسكان، وباتت تحمل توقيع وزير الاسكان، اريئيل شارون (**ميدل ايست انترناشونال**، ٢٠/١٢/١٩٩١).

ربعي المدهون

موجز الوقائع الفلسطينية
من ١٦/١٠/١٩٩١ الى ١٥/١٢/١٩٩١

١٦/١٠/١٩٩١

• تلقّى رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، رسالة من القيادة السوفياتية تتعلّق بالتطوّرات السياسية الراهنة والجهود المبذولة من أجل انجاح مسيرة السلام في الشرق الاوسط. وقد تسلّم الرئيس عرفات الرسالة في خلال استقباله السفير السوفياتي لدى تونس بوريس شيبورين (**وفا**، تونس، ١٦/١٠/١٩٩١).

• أصدرت محكمة عسكرية اسرائيلية حكماً بالسجن المؤبد، بالاضافة الى ١٥ عاماً أخرى، بحق الشيخ احمد ياسين مؤسس «حماس». وكان الشيخ ياسين واجه أصلاً تهمة التحريض على خطف، وقتل الجنديين الاسرائيليين، آفي ساسبورتاس وايلان سعدون، في العام ١٩٨٩، لكن التهمة أسقطت في مناقشة التماس قدّم في اللحظات الاخيرة. في غضون ذلك، عمّ اضراب عام مختلف انحاء قطاع غزة تلبية لدعوة وجّهتها «حماس» في يوم محاكمة الشيخ ياسين. وذكرت مصادر فلسطينية ان اشتباكات وقعت في أماكن متفرّقة بين قوات الاحتلال الاسرائيلية والمواطنين الفلسطينيين (**الدستور**، عمّان، ١٧/١٠/١٩٩١).

• ادرج وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، اقتراحاً في جدول أعمال الحكومة الاسرائيلية يقضي بفرض عقوبة الاعدام على من «ينفّذ عملية ارهابية خطرة» تنتهي بوفاة (**دافار**، ١٧/١٠/١٩٩١)

• تلقّت وزارة الخارجية الاسرائيلية تقريراً حول دور الزعامة اليهودية في الولايات المتحدة الاميركية أشار الى تراجع هذا الدور في أعقاب المواجهة مع الادارة الاميركية حول موضوع الضمانات المالية لاسرائيل. وحسب التقرير، لقد أكد معظم الزعماء اليهود في الولايات المتحدة الاميركية ان وضع اسرائيل في الولايات المتحدة الاميركية «لم يكن في ما مضى أسوأ ممّا هو عليه اليوم» (**دافار**، ١٧/١٠/١٩٩١).

١٧/١٠/١٩٩١

• تواصلت الصدامات في معظم مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، ممّا أدّى الى اصابة عدد من المواطنين بجروح. وقامت قوات الاحتلال بحملة دهم واسعة أسفرت عن اعتقال مواطنين آخرين (**الدستور**، ١٨/١٠/١٩٩١).

• توجّهت رئيسة نقابة الاطباء في اسرائيل، مريم تسنغان، بطلب الى السفير المصري لدى اسرائيل، محمد بسيوني، لتوضيح حقيقة خبر نشر بتاريخ الاول من أيلول (سبتمبر) الماضي في صحيفة «الحقيقة» المصرية، وتضمّن تحذيراً من نقابة الاطباء المصريين لاعضائها من المشاركة في الاجتماعات والمؤتمرات الطبية الدولية التي ينظّمها أطباء اسرائيليون، أو يشاركون فيها (**هآرتس**، ١٨/١٠/١٩٩١).

١٨/١٠/١٩٩١

• انضمّ عبدالمجيد حسين حامد (٢٨ عاماً)، من سلواد، الى قافلة شهداء الانتفاضة، متأثراً بجروح أُصيب بها قبل حوالى العام، وتمّ تشييع جثمانه في مسيرة جماهيرية حاشدة. على صعيد آخر، تواصلت الصدامات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، فأُصيب، في اثنائها، ٣٥ مواطناً بجروح واعتقل اربعة وعشرون (**الدستور**، ١٩/١٠/١٩٩١).

١٩/١٠/١٩٩١

• اجتمع الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في دمشق، مع نائب الرئيس السوري، عبدالحليم خدام؛ وعلم انه بحث في الاجتماع امكان عقد قمّة مصغّرة لقادة الدول العربية الخمس المعنيّة بالنزاع مع اسرائيل، وهي مصر وسوريا والاردن ولبنان

وم.ت.ف. وضرورة التنسيق فيما بينها في المسائل المتعلّقة بمؤتمر السلام. وكان الرئيس عرفات وصل دمشق صباح اليوم، حيث كان خدام في استقباله (**وفا**، ١٩/١٠/١٩٩١).

• اعتقلت سلطات الاحتلال الاسرائيلية، مجدّداً، ابراهيم اليازوري، الذراع اليمنى لزعيم «حماس» الشيخ احمد ياسين. وكان اليازوري (٤٨ عاماً) اعتقل قبل شهرين، ثمّ أُخلي سبيله. من جهة أخرى، تواصلت الاشتباكات بين المواطنين في مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وقوات الاحتلال، فأسفرت عن اصابة خمسين مواطناً بجروح، بينهم تسعة أطفال من عائلة واحدة أُصيبوا جرّاء اربع قنابل غاز أُلقيت داخل منزلهم في مخيم النصيرات، في قطاع غزة. كما اعتقلت سلطات الاحتلال ٣٥ مواطناً آخرين، في اثناء عملية دهم قامت بها لعدد من المدن والقرى والمخيّمات (**الدستور**، ٢٠/١٠/١٩٩١).

• طلب وزير البناء والاسكان الاسرائيلي، اريئيل شارون، من رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، الاستقالة من منصبه. وقال في مقابلة اذاعية أُجريت معه ان من أوصل اسرائيل الى الطريق الخاطىء وفشل ينبغي عليه ان يستقيل (**دافار**، ٢٠/١٠/١٩٩١).

• أعلن كل من وزير الخارجية الاسرائيلية، دافيد ليفي، ونظيره السوفياتي، بوريس بانكين، ان الاتحاد السوفياتي واسرائيل قررا اعادة العلاقات الدبلوماسية فيما بينهما، ابتداء من نشر هذا الاعلان (**دافار**، ٢٠/١٠/١٩٩١).

• وجّه الرئيسان، الاميركي، جورج بوش والسوفياتي ميخائيل غورباتشيوف، دعوة الى الاطراف المتنازعة، نصّت على استعدادهما لمساعدة الاطراف على تحقيق تسوية سلمية ودائمة وعادلة، من خلال مفاوضات مباشرة ترتكز على قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨. وأوضحت الدعوة ان الحكومات المدعوّة هي اسرائيل وسوريا ولبنان والاردن؛ امّا الفلسطينيون، فيدعون جزءاً من الوفد الاردني ـ الفلسطيني؛ وستدعى مصر «بصفة مشارك»؛ وسيكون المجتمع الاوروبي «مشاركاً في المؤتمر» و«ممثلاً في رئاسته» (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٩ ـ ٢٠/١٠/١٩٩١).

٢٠/١٠/١٩٩١

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في دمشق، مع الرئيس السوري، حافظ الاسد، بحضور عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. وعدد من الوزراء السوريين، حيث بحث الرئيسان في التحرّكات المتعلّقة بمؤتمر السلام. وقد أكد الرئيس الاسد موقف سوريا الثابت بأن السلام العادل والشامل يجب ان يقوم على أساس الانسحاب الاسرائيلي من على الاراضي العربية المحتلة وضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وتمّ التأكيد، في خلال الاجتماع، على أهمية التنسيق بين الاطراف العربية المشاركة في مؤتمر السلام (**وفا**، ٢٠/١٠/١٩٩١).

• استشهد جاسر حمد ابو ارميلة، من مخيم طولكرم، داخل معتقل جنين في نابلس، بعد امتناع سلطات الاحتلال الاسرائيلية عن تقديم العلاج اللازم له. وكان ابو ارميلة يعاني من مرض في القلب. من جهة أخرى، اعلنت الاذاعة الاسرائيلية عن انفجار سيارة ملغومة في السوق المركزي في القدس، أسفر عن اصابة عدد من المستوطنين بجروح واشعال النار بمحال تجارية وعربات متوقّفة قرب مكان الانفجار؛ كما أُصيب جندي اسرائيلي بجروح بعد ان طعنته فتاة فلسطينية بسكين قرب باب العمود في القدس؛ وقد أطلق الجندي النار على الفتاة فأصابها بجروح. الى ذلك، أُصيب جنديان آخران بجروح، اثر رشقهما بالحجارة في رفح وقباطية (**الدستور**، ٢١/١٠/١٩٩١).

• قتل ثلاثة جنود اسرائيليين وجرح اثنان، جرّاء انفجار شحنة شديدة الانفجار على حدود منطقة «حزام الأمن» في جنوب لبنان، وعلى بُعد سبعة كيلومترات غرب بلدة مرجعيون (**هآرتس**، ٢١/١٠/١٩٩١).

• أقرّت الحكومة الاسرائيلية، بأغلبية كبيرة (١٦ ضد ثلاثة وامتناع واحد) اقتراح رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، بالاستجابة لدعوة الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي للمشاركة في مؤتمر السلام، الذي سيعقد في الثلاثين من الشهر الجاري في مدريد (**هآرتس**، ٢١/١٠/١٩٩١).

٢١/١٠/١٩٩١

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في القاهرة، مع الرئيس المصري، حسني مبارك، وبحث الرئيسان في الجهود المبذولة لعقد مؤتمر السلام

في مدريد، في نهاية الشهر الجاري، وفي سبل التنسيق بين الدول العربية المشاركة في المؤتمر (وفا، ٢١/١٠/١٩٩١). كما اجتمع الرئيس عرفات في وقت لاحق، في عمّان، مع ملك الاردن، حسين وبحث معه في سبل التنسيق الفلسطيني ـ الاردني قبل مؤتمر مدريد (المصدر نفسه).

• تعرّضت دوريات اسرائيلية عدة لهجمات مسلّحة من قبل فلسطينيين. وأعلنت الاذاعة الاسرائيلية ان دورية كانت تتجوّل في مخيم عسكر القريب من نابلس تعرّضت لاطلاق نار، ولم تشر الى وقوع خسائر. كما شهد مخيم عسكر اشتباكات بين دوريات اسرائيلية وشبان فلسطينيين. الى ذلك، تعرّضت نقطة مراقبة عسكرية اسرائيلية في جنين لهجوم بالاسلحة؛ وانفجرت عبوة ناسفة في منطقة التلة الفرنسية في القدس، فأصيب جرّاء انفجارها مواطن من بيت لحم كان يحاول وضعها قرب نصب تذكاري في المكان (الدستور، ٢٢/١٠/١٩٩١).

• حذّرت اسرائيل الولايات المتحدة الاميركية من تواجد عناصر من م.ت.ف. أو فلسطينين من القدس الشرقية أو الشتات في أي وسط رسمي يشارك في مؤتمر السلام؛ وأوضحت انها لن تتحمّل مثل هذا الوجود (دافار، ٢٢/١٠/١٩٩١).

• أعلن الناطق بلسان وزارة الخارجية الاسرائيلية ان الحكومة الاسرائيلية أقرّت تعيين آرييه لفين، سفيراً لاسرائيل لدى الاتحاد السوفياتي، وهو أول سفير لها منذ قطع العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين، في العام ١٩٦٧ (دافار، ٢٢/١٠/١٩٩١).

٢٢/١٠/١٩٩١

• اجتمع الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في القاهرة، مع وكيل أول وزارة الخارجية المصرية مدير مكتب الرئيس المصري للشؤون السياسية، د. اسامة الباز. وتناول الاجتماع بحث الجهود المبذولة لتحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الاوسط، من خلال مؤتمر السلام المزمع عقده في مدريد، في نهاية الشهر الجاري (وفا، ٢٢/١٠/١٩٩١).

• تواصلت الصدامات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، فأصيب، في خلالها، عدد من المواطنين بجروح واعتقل عدد آخر. ووقع اشتباك مسلّح بين مجموعة فلسطينية ودورية عسكرية في البلدة العتيقة من نابلس. وهاجم فلسطينيون سيارات عسكرية بالحجارة والزجاجات الحارقة في بيت جالا ومنطقة جنين وغزة فألحقوا اضراراً مادية بها، كما أصابوا جندياً اسرائيلياً بجروح في نابلس (الدستور، ٢٣/١٠/١٩٩١).

٢٣/١٠/١٩٩١

• تواصلت الاشتباكات في مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، فأسفرت عن اصابة ٢٥ مواطناً بجروح واعتقال عشرين آخرين. وساد الاضراب في بعض مناطق الضفة والقطاع، وهاجم ملثّمون دورية اسرائيلية متحرّكة عند المدخل الرئيس لمدينة قلقيلية بالاسلحة الرشاشة والقنابل الحارقة. واعترفت الاذاعة الاسرائيلية باصابة عدد من أفراد الدورية بجروح (الدستور، ٢٤/١٠/١٩٩١).

• طلبت اسرائيل من الولايات المتحدة الاميركية ابعاد عضو الوفد الفلسطيني صائب عريقات من الوفد بعد ان أعلن، بشكل واضح وصريح، ان م.ت.ف. هي التي عيّنته، وان الوفد الفلسطيني بأكمله هو وفد م.ت.ف. وأوضح مصدر رفيع المستوى، في مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية، ان اسرائيل لن توافق، بأي شكل من الاشكال، على الجلوس مع وفد يشمل عريقات، وان الازمة حوله تهدّد موضوع عقد مؤتمر السلام (دافار، ٢٤/١٠/١٩٩١).

٢٤/١٠/١٩٩١

• أسفرت الاشتباكات التي وقعت اليوم في مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية عن اصابة حوالى ٣٥ مواطناً بجروح واعتقال ثلاثين آخرين. من جهة أخرى، قام مستوطنون باحتلال منزل في منطقة الواد، في القدس (الدستور، ٢٥/١٠/١٩٩١).

• ندّد سكرتير عام حزب «العمل» الاسرائيلي، ميخا حريش، بشدة، برئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، بسبب تحويله موضوعاً هاماً، مثل مشاركة زعماء دول من الشرق الاوسط في مؤتمر السلام، الى حرب عصابات داخل الليكود. وقال حريش: «تسبّب شامير، عبر مساراته الاخيرة، في اهانة اسرائيل بين شعوب العالم. فهو يتصرّف كزعيم عصابة في الشارع تجاه الصراع الدائر داخل الليكود،

وليس كرئيس حكومة» (دافار، ٢٥/١٠/١٩٩١).

• قرّر رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، ترؤس الوفد الاسرائيلي الى مؤتمر السلام في مدريد. وعلم ان الوفد سوف يضمّ بين أعضائه عضو الكنيست، عدنه سولودر، من حزب «العمل» الاسرائيلي (دافار، ٢٥/١٠/١٩٩١).

• أكد الناطق باسم وزارة الخارجية الاميركية، ريتشارد باوتشر، ان بلاده لم تقدّم الى الحكومة الاسرائيلية «قائمة بأسماء الوفد الفلسطيني» كما «لم تسع الى الحصول على موافقتها». وأضاف ان واشنطن أكدت، في المقابل، ان شروط عملية السلام التي طوّرها وزير الخارجية، جيمس بيكر، «تنطبق على قائمة أسماء الوفد الفلسطيني» (انترناشونال هيرالد تريبيون، ٢٥/١٠/١٩٩١).

٢٥/١٠/١٩٩١

• أغلقت سلطات الاحتلال الاسرائيلية مدينة القدس ومنعت المواطنين من دخولها، وكثّفت الحواجز العسكرية والدوريات الراجلة والآلية وخصوصاً في المناطق المؤدية الى المسجد الاقصى والحرم القدسي، للحؤول دون تصعيد المواجهات. من جهة أخرى، اعترفت الاذاعة الاسرائيلية بالقاء عبوة ناسفة على دورية عسكرية اسرائيلية قرب مخيم النصيرات في قطاع غزة، وزجاجتين على منزلي مستوطنين في القدس، واشعال النار بسيارة اسرائيلية في القدس أيضاً. كما اعترفت المصادر الاسرائيلية بتعرّض دورية عسكرية لهجوم بالاسلحة في جنين، ووقوع هجوم آخر على طريق القدس ـ الخليل، والقاء زجاجة حارقة في اتجاه نقطة عسكرية بين قباطية وجنين، وأخرى على صهريج للمياه في جنين (الدستور، ٢٦/١٠/١٩٩١).

٢٦/١٠/١٩٩١

• تقبّل رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، أوراق اعتماد السيد لي جن جيو سفيراً مفوّضاً فوق العادة لجمهورية كوريا الديمقراطية لدى دولة فلسطين. وجدّد السفير الكوري، في خلال مراسيم الاستقبال، موقف بلاده الداعم والمؤيد لنضال الشعب الفلسطيني وانتفاضته البطولية (وفا، ٢٦/١٠/١٩٩١).

• هاجم شبان فلسطينيون، أمس، دورية اسرائيلية وأهدافاً للمستوطنين بالزجاجات الحارقة والحجارة في مناطق القدس والخليل وجنين ورام الله، وتمّ تحطيم زجاج سيارات عدّة يملكها مستوطنون؛ فيما واصلت سلطات الاحتلال الاسرائيلية فرض حظر التجوّل على نابلس ومخيم العين في أعقاب مهاجمة مركز الشرطة الاسرائيلية ودورية عسكرية بقنبلتين يدويتين، أسفر انفجارهما عن اصابة جندي اسرائيلي بجروح (الدستور، ٢٧/١٠/١٩٩١).

• أعدّت وزارة الخارجية الاميركية مشروعاً لتسوية مرحلية في هضبة الجولان ترتكز على مبدأ تأجيل الحسم في موضوع السيادة الى المرحلة النهائية من المفاوضات، بعد انتهاء الفترة الانتقالية، ويشترط هذا اعلان اسرائيل مسبقاً عن انها لا تستثني التوصّل الى تسوية دائمة ترتكز على مبدأ «أراضٍ مقابل السلام» (هآرتس، ٢٧/١٠/١٩٩١).

٢٧/١٠/١٩٩١

• تصاعدت المواجهات العنيفة والهجمات المسلّحة في الاراضي المحتلة وداخل اسرائيل. فقد انفجرت قنبلة وضعت في صندوق المصهرات الكهربائية في مبنى في تل ـ أبيب، ولم تذكر المصادر الاسرائيلية التي أوردت النبأ وقوع خسائر نتيجة الانفجار، وأشارت الى اعتقال عشرين فلسطينياً. وفي بيان سلّم للصحافة، ذكرت منظمة تطلق على نفسها «حزب الله ـ فلسطين» ان احدى مجموعاتها هاجمت بالاسلحة الرشاشة مركزاً للشرطة في نابلس. الى ذلك، القى مواطنون في المدينة ذاتها كتلة خرسانية على رأس جندي اسرائيلي، فأصابوه بجروح خطرة (الدستور، ٢٨/١٠/١٩٩١).

• تظاهر آلاف المستوطنين في «ساحة ملوك اسرائيل» في تل ـ أبيب، احتجاجاً على عقد مؤتمر السلام في مدريد، وطالب احد زعمائهم، المدعو اوري اريئيل، الحكومة بعدم التراجع عن المبادىء التي أعلنتها وهي عدم التحدث مع م.ت.ف. وعدم اجراء مفاوضات حول القدس، وتجميد المستوطنات (دافار، ٢٨/١٠/١٩٩١).

• قال وزير البناء والاسكان الاسرائيلي، اريئيل شارون، في حضور مجموعة من أعضاء الجباية الموحّدة من ميامي، انه يرفض، بشكل مطلق، أي طلب عربي، أو اميركي، لايقاف الاستيطان كشرط لاستمرار مفاوضات السلام في مدريد. وأضاف ان الولايات المتحدة الاميركية تجري مفاوضات مع م.ت.ف. وينبغي على اسرائيل ايقاف هذا المسار

(دافار، ٢٨/١٠/١٩٩١).

• اكتفى وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، بالتعليق عن النتائج المتوقّعة لمؤتمر السلام، في قوله، ان بلاده ستقوم بدور «منصف»، لكنها لن تشارك في المفاوضات الثنائية بين اسرائيل والدول العربية الاطراف في النزاع، ما لم يوافق على ذلك طرفا أي خلاف (انترناشونال هيرالد تربيون، ٢٨/١٠/١٩٩١).

١٩٩١/١٠/٢٨

• استقبل الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، سفير فرنسا لدى تونس، الان غرينيه. وعلم ان اللقاء تناول آخر التطوّرات في الشرق الاوسط في ضوء مؤتمر السلام في مدريد (وفا، ٢٨/١٠/١٩٩١). من جهة أخرى، تلقّى الرئيس عرفات رسالة من الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي تضمّنت دعوته الى حضور القمة الاسلامية في داكار (المصدر نفسه).

• واصل المواطنون في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة تصدّيهم لقوات الاحتلال الاسرائيلية والمستوطنين، ممّا ادّى الى اصابة ثلاثة جنود بجروح، احدهم ضابط في قوات «حرس الحدود»، أُصيب في الخليل؛ كما تمّ تحطيم زجاج أكثر من عشرين سيارة يملكها مستوطنون. وأطلقت مجموعة من «الفهد الاسود» النار من أسلحة اوتوماتيكية ورشاشة على نقطة عسكرية في جنين، وأُلقيت زجاجتان حارقتان على دورية عسكرية اسرائيلية في القدس. الى ذلك، اعترفت الاذاعة الاسرائيلية بانفجار سيارة ملغومة كانت متوقّفة بالقرب من مجمّع سكني في منطقة جبل المكبّر في ضواحي القدس، وأسفر الانفجار عن اصابة بعض المارة وتحطيم زجاج المباني المجاورة، واشعال حرائق بعدد من السيارات (الدستور، ٢٩/١٠/١٩٩١).

• أيّد العميد (احتياط) افيغدور كهلاني، وضع قوة دولية في هضبة الجولان وسحب قوات الجيش الاسرائيلي من المنطقة، مقابل اتفاق سلام بين اسرائيل وسوريا. وقال انه مقابل السلام مع سوريا من المناسب ابعاد قوات الجيش الاسرائيلي من هضبة الجولان وابعاد السوريين من النقاط التي يتواجدون عليها الآن (هآرتس، ٢٩/١٠/١٩٩١).

• قرّر معسكر «اليسار» الاسرائيلي عدم ارسال وفد منه الى مؤتمر السلام في مدريد لكي يعرض آراء معسكر السلام في اسرائيل، وقرّر الانتظار، في هذه المرحلة، حتى تتضح نهائياً المواقف التي سوف تعرضها اسرائيل خلال المحادثات. يذكر في هذا الصدد، ان المستوطنين قرروا ايفاد وفد عنهم الى مدريد (هآرتس، ٢٩/١٠/١٩٩١).

١٩٩١/١٠/٢٩

• أعلنت منظمتان فلسطينيتان هما الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ومنظمة حزب الله ـ فلسطين الاسلامية التابعة لـ «حماس» مسؤوليتهما عن الهجوم الذي وقع أمس في الضفة الفلسطينية وأدّى الى مقتل اسرائيليين وجرح خمسة آخرين (الدستور، ٣٠/١٠/١٩٩١).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في حديث له مع وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، ان اسرائيل تحتج بشدة على قرار اعطاء حق الكلام المنفرد والمتساوي للوفد الفلسطيني، وكذلك على ان عضو الوفد الفلسطيني، صائب عريقات، الذي أعلن ان الوفد الفلسطيني عيّنته م.ت.ف. يشارك في المؤتمر. وأوضح شامير لبيكر ان اسرائيل سوف توافق على تلك الاجراءات، مقابل موافقة الوفود العربية على اجراء مفاوضات مباشرة معها في المنطقة (دافار، ٣٠/١٠/١٩٩١).

١٩٩١/١٠/٣٠

• تلقّى الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، رسالة هامّة من وزير الخارجية الفرنسية، رولان دوما، تتعلّق بمؤتمر السلام في مدريد والدور الفرنسي فيه. وأكد الوزير الفرنسي، في رسالته، اهتمام بلاده البالغ بالمؤتمر، وذكر انها ستعيّن ممثلاً عنها يتابع سير المفاوضات عن قرب (وفا، ٣٠/١٠/١٩٩١).

• استشهد محمد ايوب جمال الرحبي (١٥ عاماً) وسفيان منصور يعقوب ناصر الدين (١٩ عاماً)، من الخليل، برصاص جنود الاحتلال الاسرائيلي، فيما واصل المواطنون حملات التأييد وتنظيم المسيرات والمهرجانات المؤيدة لمفاوضات السلام. وكانت سلطات الاحتلال الاسرائيلية وضعت قواتها العاملة في المناطق المحتلة في حالة تأهّب لمواجهة أية احتمالات. وفي اشتباكات وقعت في قطاع غزة أُصيب ١٤ مواطناً بجروح (الدستور، ٣١/١٠/١٩٩١).

• علّق رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق

شامير، على ما قاله الرئيس الاميركي، جورج بوش، في مؤتمر مدريد بشأن التسوية الاقليمية قائلاً: «لقد تحدث بوش عن تنازلات اقليمية ويحتمل انه قصد العرب»؛ ووصف اليوم الاول من المؤتمر بأنه «عادي جداً» (هآرتس، ٣١/١٠/١٩٩١).

• أكد الرئيس الاميركي، جورج بوش، في خطاب جلسة افتتاح مؤتمر السلام في مدريد، على ان بلاده لن تفرض حلاً، مشيراً، بوضوح، الى احتمال تغيير حدود دول المنطقة، والى ضرورة اتفاق الاطراف المتنازعة على «آلية» للمفاوضات (انترناشونال هيرالد تريبيون، ٣١/١٠/١٩٩١ ـ ١/١١/١٩٩١).

٣١/١٠/١٩٩١

• أجرى رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في مراكش، محادثات ثنائية مع ملك المغرب، الحسن الثاني، وتناولت تطوّر محادثات السلام في ضوء التعنّت الاسرائيلي المناهض لجميع القرارات والمواثيق الدولية والرأي العام العالمي. وكان الرئيس عرفات وصل مراكش ظهر اليوم، حيث كان في استقباله وزير الخارجية، عبداللطيف الفيلالي، وسفير دولة فلسطين (وفا، ٣١/١٠/١٩٩١).

• تواصلت ردود الفعل على مؤتمر السلام في مدريد وانطلقت عشرات الحافلات والسيارات من مخيم قلنديا قرب القدس في موكب واحد تأييداً لمؤتمر السلام، فيما انطلقت مسيرات أخرى مؤيدة في رام الله وقلقيلية وغزة وجنين، في وقت دعت «حماس» الى اضراب شامل، وشوهدت شعارات على الجدران مناهضة للمؤتمر. في غضون ذلك، شنّت قوات الاحتلال الاسرائيلية حملة اعتقالات أسفرت عن اعتقال ١٣ مواطناً من مناطق بيت لحم ونابلس وطولكرم والخليل وغزة وجنين؛ كما أسفرت المواجهات بين المواطنين وقوات الاحتلال، اليوم، عن جرح ٦٤ مواطناً (الرأي، عمّان، ١/١١/١٩٩١).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في مؤتمر مدريد: «اننا نعترف بأن محاورينا سيطلبون مناطق. لكن التاريخ أوضح ان المناطق ليست جوهر الصراع. فقد قام العداء بعد العام ١٩٤٨ وقبل سيطرتنا على [الضفة الفلسطينية] وقطاع غزة والجولان، ولم تعترف الدول العربية بنا قبل العام ١٩٦٧، ولم تكن تلك الاراضي [الضفة والقطاع] تحت سيطرة اسرائيل (وفا، ١/١١/١٩٩١).

• اتهم وزير البناء والاسكان الاسرائيلي، اريئيل شارون، الدول العربية بالاعداد لعملية عسكرية ضد اسرائيل في المستقبل، وندّد بمشاركة اسرائيل في مؤتمر السلام في مدريد (دافار، ١/١١/١٩٩١).

١/١١/١٩٩١

• واصل المواطنون في مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة احتفالاتهم بمؤتمر السلام وتأييدهم له وهم يرفعون اغصان الزيتون ويرددون الشعارات الوطنية. وتدفّق آلاف المواطنين الى الشوارع، في أعقاب الكلمة التي القاها رئيس الوفد الفلسطيني الى المؤتمر، د. حيدر عبدالشافي. وفي غضون ذلك وقعت مشادّات بين أنصار ومؤيدي المؤتمر ومعارضيه وخصوصاً من حركة «حماس»، بينما امتنع المواطنون في الخليل عن الاحتفال، حيث أمضت المدينة يومها في حداد على مقتل اثنين من ابنائها برصاص الجيش الاسرائيلي في صدامات وقعت في وقت سابق (الرأي، ٢/١١/١٩٩١).

٢/١١/١٩٩١

• تلقّى الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، رسالة هامّة من وزير الخارجية السوفياتية، بوريس بانكين، تتعلّق بمؤتمر مدريد حول الشرق الاوسط والمحادثات الثنائية بعد انتهاء جلسات الافتتاح (وفا، ٢/١١/١٩٩١). من جهة أخرى، استقبل الرئيس عرفات، في تونس، سفير الجزائر لدى دولة فلسطين، عبدالعزيز خلاف، بمناسبة انتهاء مهامّه وتعيينه أميناً عاماً لرئاسة الجمهورية الجزائرية (المصدر نفسه).

• شهد معظم مدن وقرى ومخيمات الضفة الفلسطينية وقطاع غزة مسيرات جماهيرية حاشدة ومهرجانات خطابية تأييداً لمسيرة السلام وللوفد الفلسطيني ولمنظمة التحرير الفلسطينية. وكان أضخم المهرجانات نظّم في مدن رام الله وجنين وخان يونس ورفح وعدد من ضواحي القدس. ورفع المتظاهرون أغصان الزيتون واليافطات المؤيدة لمؤتمر السلام. في غضون ذلك، فرضت قوات الاحتلال الاسرائيلية حظر التجول على مدينة غزة ومخيمات الشاطىء وجباليا والبريج ودير البلح والنصيرات؛ كما فرضت حظر التجول على قرية بيت ريما، في أعقاب القاء زجاجة حارقة على دورية عسكرية. وكان فلسطينيون القوا زجاجة حارقة أخرى على مركز للشرطة في

رام الله (الدستور، ٣/١١/١٩٩١).

• استخدمت الولايات المتحدة الاميركية ضغوطاً مكثّفة على سوريا للموافقة والانضمام اليوم الى المحادثات الثنائية مع اسرائيل. وأيّدت، بالمقابل، طلب دمشق، تواجد ممثل الدول العظمى في قاعة المباحثات (دافار، ٣/١١/١٩٩١).

• أقام جهاز الامن الاسرائيلي لجنة استشارية فلسطينية تعمل الى جانب الادارة المدنية في الضفة الفلسطينية، للعمل في المجال الصحي. وعلم ان قرار اقامة اللجنة اتخذ قبل اعلان وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، عن مؤتمر مدريد (هآرتس، ٣/١١/١٩٩١).

١٩٩١/١١/٣

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في قصر قرطاج، في تونس، مع الرئيس التونسي، زين العابدين بن علي. وقد أدلى الرئيس عرفات بتصريح، عقب الاجتماع، قال فيه انه أطلع الرئيس زين العابدين على ما قام به الوفد الفلسطيني في مدريد، وأشار الى انه اتفق مع الرئيس التونسي على عدد من المسائل الهامّة التي تزيد في دعم الموقف الفلسطيني، بشكل خاص، والموقف العربي، عموماً (وفا، ٣/١١/١٩٩١).

• أطلقت النيران باتجاه صهريج عسكري اسرائيلي بالقرب من بلدة عرّابة غرب مدينة جنين، وأُلقيت زجاجتان حارقتان على دورية عسكرية لدى مرورها من المدخل الجنوبي لجنين، وتعرّضت أربع دوريات عسكرية اسرائيلية لهجمات بالزجاجات الكربونية؛ فيما كثّف جنود الاحتلال الاسرائيلي تواجدهم في جنين، وقاموا بحملة دهم وتفتيش، ودهمت قوة أخرى قرية كفرذان واعتقلت مواطناً (الدستور، ٤/١١/١٩٩١).

• قال نائب الوزير الاسرائيلي لشؤون الاعلام، بنيامين نتنياهو: «لقد جرت، لأول مرة، مفاوضات مباشرة بين اسرائيل وجاراتها العربيات ـ سوريا ولبنان والاردن بمشاركة الفلسطينيين». وأضاف: «بهذا حقّقت اسرائيل أحد الاهداف السياسية المركزية التي سعت اليها طيلة ٤٣ سنة» (دافار، ٤/١١/١٩٩١).

• شدّد وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، على ان بلاده ستستمر في لعب دور الوسيط وبذل المساعي الحميدة، ولن «تنسحب من العملية». وأضاف، ان بلاده ستستمر في «بذل الجهود»، واذا «لم ننجح، سنحتفظ بحق اقتراح مجموعة من السبل والأماكن لحل المشكلة (انترناشونال هيرالد تريبيون، ٤/١١/١٩٩١).

١٩٩١/١١/٤

• ذكرت الاذاعة الاسرائيلية ان دوريات وسيارات عسكرية اسرائيلية تعرّضت لهجمات بالزجاجات الحارقة في عين ديوك ورفح وجباليا، في حين تواصلت الصدامات بين المواطنين في المناطق المحتلة وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وأُصيب سائق سيارة اسرائيلي بجروح في القدس نتيجة رشق الحجارة كما تمّ تحطيم زجاج عدد من السيارات التابعة للجيش الاسرائيلي والمستوطنين. وبالمقابل، أُصيب، في خلال الاشتباكات، ٢٥ مواطناً بجروح، واعتقل عشرون آخرون (الدستور، ٥/١١/١٩٩١).

• قال اعضاء الوفد السوري لنظرائهم الاسرائيليين ان سوريا ربطت بين اعلان استعدادها للاعتراف باسرائيل وتعديل سياساتها نحوها باعلان استعداد اسرائيل للانسحاب من الجولان (دافار، ٥/١١/١٩٩١).

• توقّع مركز الاحصاء المركزي الاسرائيلي ان يصل عدد السكان في اسرائيل، في العام ١٩٩٥، الى ستة ملايين نسمة، منهم خمسة ملايين يهودي. وأورد الاحصاء ان ٣٥٠ ألف مهاجر وصلوا الى اسرائيل منذ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٩، ويشكّلون ثمانية بالمئة من مجموع السكان وحوالى عشرة بالمئة من السكان اليهود في اسرائيل (هآرتس، ٥/١١/١٩٩١).

• أعرب وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، عن أمله في ان تؤدي المحادثات الاسرائيلية ـ الفلسطينية الى حكم ذاتي محدود للفلسطينيين «في غضون سنة». وأشار الى ان المحادثات هذه بدأت بانطلاقة جيدة، «وبصراحة أكثر ممّا كنت أتوقع» (نيويورك تايمز، ٥/١١/١٩٩١).

١٩٩١/١١/٥

• تواصلت مسيرات وتظاهرات السلام، وكذلك الرافضة للمفاوضات، في مختلف مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. ورفع مؤيدو السلام أغصان الزيتون؛ واعترضت قوات اسرائيلية متظاهرين

رافضين لعملية السلام في مخيم الدهيشة؛ فيما فرّقت قوات أخرى تظاهرة للمؤيدين سارت في طولكرم. في هذا الوقت، أُلقيت زجاجات حارقة عدة باتجاه أهداف عسكرية في نابلس والخليل وجنين. واعترفت الاذاعة الاسرائيلية بالقاء سبع زجاجات على دوريات ونقاط عسكرية في الضفة الفلسطينية، وتحطيم حافلتين اسرائيليتين في بلدتي منديا ودير الغصون. بالمقابل، أُصيب عشرون مواطناً بجروح، واعتقل ١٥ آخرون، في اشتباكات وقعت في بيت لحم ونابلس وطولكرم ورام الله والقدس (**الدستور**، ١٩٩١/١١/٦).

• توقّع رئيس الاركان الاسرائيلية، الجنرال ايهود براك، ان تزيد الاوساط الفلسطينية المتشدّدة من محاولاتها لتنفيذ عمليات ضد الجيش الاسرائيلي. وقال، في خلال جولة قام بها على مدينة نابلس، ان عدد عمليات رشق الحجارة تراجع لصالح ارتفاع القاء الزجاجات الحارقة (**هآرتس**، ١٩٩١/١١/٦).

١٩٩١/١١/٦

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في قصر الندوة، في عمّان، مع ملك الاردن، حسين، واستعرضا معاً مجريات مؤتمر السلام في مدريد والنتائج الايجابية التي أسفر عنها. وعبّر الرئيس عرفات والملك حسين عن تقديرهما الكبير لدور الوفد المشترك الفلسطيني ـ الاردني ومستوى ادائه السياسي (**وفا**، ١٩٩١/١١/٦).

• تواصلت الاشتباكات في المناطق المحتلة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، واستشهد الطفل نائل فرج ابو زهري (٦ سنوات) الذي كان أُصيب بجروح قبل ثلاثة أيام، بعد ان صدمته سيارة جيب عسكرية في قرية النصارية. وأُصيب مواطنان في اشتباكات مع الجيش الاسرائيلي وقعت في قباطية، في أعقاب الاعلان عن استشهاد احد افراد القوة الفلسطينية الضاربة، ويدعى مهدي محمود ابو الحسن (٢٢ عاماً)، من جنين، في كمين نصبه جنود الاحتلال الاسرائيلي. الى ذلك، القى مواطنون عدداً من الزجاجات الحارقة على سيارات عسكرية اسرائيلية وأخرى لمستوطنين، أسفرت عن الحاق خسائر مادية بها (**الدستور**، ١٩٩١/١١/٧).

• أنهى نائب وزير الخارجية الاسرائيلية، بنيامين نتنياهو، مهام منصبه، اثر خلافات بينه وبين وزير الخارجية الاسرائيلية، دافيد ليفي. وقد تمّ تعيين نتنياهو في منصب نائب وزير لشؤون الاعلام في مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير (**دافار**، ١٩٩١/١١/٧).

١٩٩١/١١/٧

• اجتمع الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في دمشق، مع الرئيس السوري، حافظ الاسد، في حضور عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ووزير الخارجية السورية، فاروق الشرع. كما التقى الرئيس عرفات نائب رئيس الجمهورية السورية، عبدالحليم خدام. وكان عرفات صرّح، لدى وصوله العاصمة السورية، بأن زيارته تهدف الى تنسيق الجهود مع القيادة السورية (**وفا**، ١٩٩١/١١/٧).

• تواصلت الاشتباكات في المناطق المحتلة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وأُلقيت عبوة ناسفة باتجاه دورية عسكرية اسرائيلية في رام الله، وزجاجة حارقة على نقطة مراقبة في بني نعيم، وزجاجتان أخريان على مبنى الادارة المدنية في غزة؛ كما وقعت هجمات مسلّحة في منطقة جنين، حيث قام شبان مسلّحون بمهاجمة دورية تابعة لـ «حرس الحدود» في اثناء تواجدها في «دخلة الصوصة» في جنين، وتعرّض برج مراقبة قرب مستشفى جنين لهجوم مسلّح (**الدستور**، ١٩٩١/١١/٨).

١٩٩١/١١/٨

• ذكر مسؤول اسرائيلي عسكري رفيع المستوى ان فلسطينيَيْن طعنا سائق سيارة اسرائيلية وأصاباه بجروح وألقياه من السيارة وهربا بها. وأفاد السائق، ويدعى عيزرا تساح (٤٨ عاماً)، بأن الحادث وقع في منطقة قلندية، التي تبعد ثمانية كيلومترات شمال القدس. من جهة أخرى، قامت مجموعة من «الفهد الاسود» بهجوم مسلّح على دورية عسكرية اسرائيلية في بلدة قباطية، نتج عنه ارتطام السيارة بجدار احد البيوت (**الدستور**، ١٩٩١/١١/٩).

١٩٩١/١١/٩

• شهدت المناطق المحتلة اضراباً عاماً شاملاً تلبية لنداء القيادة الموحّدة الرقم ٧٦، وذلك بمناسبة دخول الانتفاضة شهرها الثامن والاربعين؛ فيما وقع اشتباكان مسلّحان في جنين بين مجموعة فلسطينية مسلّحة وأفراد من الجيش الاسرائيلي بعد اطلاق

المجموعة النار باتجاه مقر الحاكم العسكري، وكذلك على دورية عسكرية كانت تمر في المدينة. كما أُلقيت ثلاث زجاجات حارقة على دورية عسكرية في قباطية. الى ذلك ذكرت الاذاعة الاسرائيلية ان عبوة ناسفة انفجرت على مقربة من الحاكمية العسكرية في مستوطنة «غوش عتسيون» في القدس، وان دوريات عدة تعرّضت لرشق الحجارة في القدس، وأُلقيت زجاجتان حارقتان على دورية عسكرية في منطقة جبل جوهر في الخليل (الدستور، ١٠/١١/١٩٩١).

• ذكرت مصادر اسرائيلية، رفيعة المستوى، ان الولايات المتحدة الاميركية تبحث في امكان عقد لقاء علني بين الملك الاردني حسين، ورئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في واشنطن، خلال الشهر الجاري، في اثناء تواجدهما هناك. غير ان المصادر نفسها استبعدت احتمال عقد هذا اللقاء، بسبب ما وصفته بتهديدات سورية وأخرى من جانب أوساط أصولية في الاردن (دافار، ١٠/١١/١٩٩١).

• أوضح استفتاء شامل للرأي العام في اسرائيل، شمل ١٨ الف شخص، أجرته مؤسسة «نعمات» ان ٨٤ بالمئة من اليهود في اسرائيل يعتقدون بامكان التنازل عن أجزاء من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة مقابل اتفاق سلام؛ بينما يعتقد ٢١ بالمئة انه لا ينبغي القيام بذلك تحت أية ظروف، وان ٥٢ بالمئة عارضوا اعادة بعض مناطق الجولان مقابل السلام (دافار، ١٠/١١/١٩٩١).

١٠/١١/١٩٩١

• أعلنت مصادر في الشرطة الاسرائيلية ان فلسطينياً هاجم اسرائيلية بقضيب حديد في بلدة زلافون، جنوب القدس، وأصابها بجروح، وان اثنين كانا يقودان سيارة تحمل لوحة جنين حاولا خطف جندي اسرائيلي كان ينتظر عند محطة للباصات قرب حيفا، غير ان الجندي فرّ الى ثكنة عسكرية قريبة. من جهة أخرى، أعلنت الاذاعة الاسرائيلية ان دوريات عسكرية اسرائيلية تعرّضت لثلاث هجمات مسلّحة من قبل فلسطينيين، ولم تذكر شيئاً عن الخسائر، اضافة الى تعرّض سيارة عسكرية، كانت تقل ضابطاً، لهجوم مسلّح على طريق جنين ـ نابلس؛ وتعرّضت دوريتان أخريان لهجومين مسلّحين في رام الله وعرّابة (الدستور، ١١/١١/١٩٩١).

• قال رئيس جهاز الامن العام الاسرائيلي (الشاباك) ان توصيات تقرير «لجنة لنداو» التي سمحت لمحققي الشاباك باستخدام «الضغط المادي» (القوة) خلال التحقيقات في العمليات المعادية، كانت صحيحة وضرورية عندما نشر التقرير في العام ١٩٨٧، وهي الآن أكثر الحاحاً في الواقع المستجد بعد قيام الانتفاضة (هآرتس، ١١/١١/١٩٩١).

١١/١١/١٩٩١

• تواصلت الصدامات العنيفة في المناطق المحتلة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، فأدّت الى اصابة عدد من المواطنين بجروح واعتقال آخرين؛ ووقع هجوم مسلّح استهدف برجاً للمراقبة العسكرية وسيارة جيب عسكرية في منطقة جنين فالحق بهما خسائر مادية؛ كما أُلقيت قنبلة يدوية على سيارة عسكرية اسرائيلية في نابلس؛ وتمّ احراق سيارة أخرى في كفل حارس (الدستور، ١٢/١١/١٩٩١).

• كشفت مصادر سياسية اسرائيلية ان الدول العربية رفضت منذ اختتام مؤتمر مدريد، مقترحات قدّمت لاجراء اتصالات مباشرة أو حتى سرية بينها وبين اسرائيل لاقرار تفاصيل المفاوضات المباشرة. وعبّرت المصادر نفسها عن خيبة أملها لعدم قيام الولايات المتحدة الاميركية بحثّ الدول العربية على الموافقة على الاقتراحات الاسرائيلية بشأن اجراء اتصالات مباشرة لتحديد مكان المحادثات متعدّدة الطرف (دافار، ١٢/١١/١٩٩١).

١٢/١١/١٩٩١

• تقبّل الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، أوراق اعتماد ازهار ابراهيم سفيراً مفوّضاً فوق العادة لاندونيسيا لدى دولة فلسطين. وقدّم الرئيس عرفات، خلال استقباله ابراهيم، الشكر الى اندونيسيا على مواقفها الداعمة والمؤيدة لنضال الشعب الفلسطيني، من أجل استعادة حريته واستقلاله (وفا، ١٢/١١/١٩٩١).

• جرح ١١ مواطناً واعتقل آخرون، في اثناء اشتباكات مع قوات الاحتلال الاسرائيلية في مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة؛ فيما أطلق مسلّحون فلسطينيون النار على سيارات تعود لمستوطنين من «جنيم» في منطقة جنين؛ وألقى آخرون عبوة ناسفة على مركز للشرطة الاسرائيلية في بيت لحم، ولم تذكر المصادر الاسرائيلية التي أوردت النبأ شيئاً عن

حجم الخسائر (الدستور، ١٣/١١/١٩٩١).

• بعثت حركة «سلام الآن» الاسرائيلية برسالة الى رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، طالبته فيها بايقاف الاعمال الاستيطانية الاستفزازية التي تهدف الى عرقلة مسار السلام. وحذّرت الحركة من انها ستلقي بالمسؤولية على شامير، في حال فشل المحادثات بسبب اقامة المستوطنات الجديدة وتوسيع البناء في المستوطنات القائمة (هآرتس، ١٣/١١/١٩٩١).

١٣/١١/١٩٩١

• شهدت المناطق المحتلة صدامات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية أسفرت عن جرح ثلاثين مواطناً واعتقال ٢٥ آخرين. وذكرت انباء ان عبوة ناسفة أُلقيت على مركز للشرطة الاسرائيلية في ساحة المهد في بيت لحم، فيما واصل المواطنون تأييدهم لمفاوضات السلام، وعقدوا ندوات في عدد من المدن، وقاموا بمسيرات شارك فيها مئات المواطنين. من جهة أخرى، لقي طفل في الحادية عشرة من عمره حتفه، في غزة، نتيجة انفجار قنبلة يدوية كان يلهو بها (الدستور، ١٤/١١/١٩٩١).

١٤/١١/١٩٩١

• استشهد فتحي ابراهيم شعبان (٢٥ عاماً)، من جنين، اثر اطلاق النار عليه من قبل افراد الوحدة الخاصة الاسرائيلية من داخل سيارة مدنية كانت متوقفة في سوق الخضار في جنين. أعقب الحادث مواجهات عنيفة بين المواطنين في المدينة وقوات الاحتلال الاسرائيلية. من جهة أخرى، ذكرت الاذاعة الاسرائيلية ان جنديين اسرائيليين أُصيبا بجروح اثر رشقهما بالحجارة في مخيم البريج في قطاع غزة. وكانت مناطق الضفة والقطاع شهدت صدامات متفرقة بين المواطنين وقوات الاحتلال، أُلقيت في اثنائها، قنابل يدوية على دوريات عسكرية في القدس، وزجاجات حارقة على سيارة عسكرية اسرائيلية في جنين، وأُطلقت عيارات نارية على نقطة مراقبة عسكرية في جنين أيضاً (الدستور، ١٥/١١/١٩٩١).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في مقابلة مع صحيفة «هآرتس»: «لا توجد أيّة امكانية للتنازل عن مناطق؛ فاذا تنازلنا أين نعيش؟ العالم بأجمعه يريدنا ان نتنازل عن أراض... ان 'وعد بلفور' منحنا البلاد بضفتي نهر الاردن. وبعد ذلك أخذوا منا شرق الاردن... ان اقامة دولتين معناه الحكم على الشعبين باستمرار النزاع الى الأبد» (هآرتس، ١٥/١١/١٩٩١).

• توقّع مركز البحث الاقتصادي والاجتماعي التابع للهستدروت، ان يصل معدّل البطالة في اسرائيل خلال العام المقبل الى حوالى ١٢ بالمئة من قوة العمل المدنية في اسرائيل؛ هذا مقابل نسبة بطالة قدّرت بـ ١٠,٤ بالمئة في النصف الثاني من العام ١٩٩١ (دافار، ١٥/١١/١٩٩١).

١٥/١١/١٩٩١

• ذكرت مصادر اسرائيلية ان قوات الاحتلال أطلقت الرصاص على مجموعة من الفلسطينيين الملثّمين كانوا يكتبون شعارات على حائط في زقاق ضيّق في القدس. وقد أُصيب في الحادث موسى ابو عبيد (٢٠ عاماً) من القدس؛ كما أُصيبت لطيفة اسعد شوله (٣٧ عاماً)، من كفرذان، برصاص جنود الاحتلال في حادث منفصل (الدستور، ١٦/١١/١٩٩١).

• أكد الرئيس الاميركي، جورج بوش، ان تحقيق السلام في الشرق الاوسط هو للمصلحة القومية للولايات المتحدة الاميركية، وان ادارته ملتزمة متابعة العملية، ولعب دور مساعد من أجل التوصّل الى حل للنزاع العربي ـ الاسرائيلي (انترناشونال هيرالد تريبيون، ١٦ ـ ١٧/١١/١٩٩١).

١٦/١١/١٩٩١

• استقبل رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في تونس، سفراء الدول العربية والاجنبية الصديقة، المعتمدين لدى دولة فلسطين، وفي مقدّمهم عميد السلك الدبلوماسي سفير جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ناركيز عارف هودجك، وذلك بمناسبة اعلان استقلال دولة فلسطين (وفا، ١٦/١١/١٩٩١).

• أطلق الجنود الاسرائيليون النار على جماعة من المصلّين بعد ادائهم صلاة العشاء في أحد مساجد مدينة نابلس، فأُصيب عدد منهم بجروح خطيرة. وأعلنت نابلس الحداد ردّاً على ذلك، ونظّمت مسيرة غاضبة احتجاجاً على الجريمة. من جهة أخرى، استشهد مواطن في طولكرم بعد اصابته برصاصة في ظهره في خلال مواجهات مع قوات الاحتلال الاسرائيلية في المدينة. الى ذلك، ذكرت مصادر عسكرية

اسرائيلية انه تمّ العثور على ضابط مقتولاً عند مدخل طولكرم، وتبيّن انه أصيب برصاصة في ظهره (الدستور، ١٧/١١/١٩٩١).

• قرّرت اللجنة التحضيرية لحزب «العمل» الاسرائيلي، بعد مناقشة استمرت ساعات عدة، تأييد مبدأ التسوية الاقليمية في هضبة الجولان، استناداً الى قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨، في اطار سلام دائم مع سوريا (عل همشمار، ١٧/١١/١٩٩١).

١٩٩١/١١/١٧

• شهدت مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة احتفالات ومسيرات حاشدة رفع المواطنون، في خلالها، علم فلسطين، وردّدوا الاناشيد والهتافات الوطنية، وذلك تأييداً لمفاوضات السلام في مدريد، فيما واصلت سلطات الاحتلال الاسرائيلية فرض حظر التجوّل على مدينتي رام الله والبيرة لليوم الثاني، في أعقاب القاء أربع زجاجات حارقة على أهداف اسرائيلية؛ وشنّت حملة اعتقالات طاولت عشرات المواطنين في قلقيلية وجنين (وفا، ١٧/١١/١٩٩١).

١٩٩١/١١/١٨

• عمّ الاضراب الشامل مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، تلبية لنداء القيادة الوطنية الموحّدة الرقم ٧٦، الذي دعا الى الاحتجاج على حملات الاستيطان المسعورة، وخصوصاً في مدينة القدس. وكانت اشتباكات عنيفة اندلعت صباح اليوم بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، أسفرت عن استشهاد محمد احمد سكر (١٥ عاماً) من قرية عزّون قضاء قلقيلية، وأُصيب عشرة آخرون. فيما واصلت سلطات الاحتلال حظر التجول المفروض على مدينتي رام الله والبيرة لليوم الثالث على التوالي. كما فرضت حظر التجول على مخيم طولكرم وقرية ذنّابة (وفا، ١٨/١١/١٩٩١).

• اكد وزير الخارجية الاسرائيلية، دافيد ليفي، صحّة الانباء التي تحدّثت عن عقد صفقة سلاح بين الاتحاد السوفياتي وسوريا، برغم ان السوريين يتابعون الاتصالات لشراء المزيد من الاسلحة من الصين وكوريا الشمالية ودول في اوروبا الشرقية (عل همشمار، ١٨/١١/١٩٩١).

١٩٩١/١١/١٩

• استقبل رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في تونس، سفير الاتحاد السوفياتي لدى تونس، بوريس شيبورين، وتناول اللقاء تطوّرات مسيرة السلام في الشرق الاوسط، وسبل ايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، وقضايا ثنائية واقليمية ودولية (وفا، ١٩/١١/١٩٩١).

• شهدت المناطق المحتلة حالة غليان في أعقاب اقتحام القوات الاسرائيلية المحكمة الشرعية في القدس، ومصادرة وثائق وملفّات هامّة تتعلّق بالملكيات والاوقاف وتاريخ المدينة المقدّسة. وطالبت الهيئة الاسلامية العليا في القدس بالتحقيق في الحادث، وتوفير حماية دولية للشعب الفلسطيني. وشهدت القدس اضراباً تجارياً شاملاً ردّاً على هذا الاعتداء (الدستور، ٢٠/١١/١٩٩١).

• أبلغ وزير الطاقة الاسرائيلي، يوفال نئمان، الى نائب رئيس الاكاديمية السوفياتية للعلوم مستشار الرئيس السوفياتي، فلاديمير كودياتسيف، قلق اسرائيل من احتمال وصول السلاح النووي، الذي كان في الآونة الاخيرة، تحت سيطرة ومراقبة السلطة المركزية في الاتحاد السوفياتي والجيش الاحمر، والذي أصبح الآن تحت سيطرة جهات مستقلة في أرجاء الدولة، «الى أيدي غير مسؤولة أو حتى الى أيدي اعداء اسرائيل». وطلب اليه نقل هذه المخاوف الى الرئيس السوفياتي، ميخائيل غورباتشيوف (معاريف، ٢٠/١١/١٩٩١).

١٩٩١/١١/٢٠

• دعا الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، ملك المغرب، الحسن الثاني، بوصفه رئيساً للجنة القدس، الى عقد اجتماع للجنة لادانة الاعتداء الاسرائيلي على المحكمة الشرعية في القدس، واتخاذ القرارات المناسبة لصون أملاك المسلمين، والمحافظة على المؤسسات الاسلامية من اعتداءات وعبث سلطات الاحتلال الاسرائيلية (وفا، ٢٠/١١/١٩٩١). من جهة أخرى، اجتمع الرئيس عرفات، في طرابلس الغرب، مع الرئيس الليبي، معمّر القذافي، وبحث معه في آخر التطوّرات على صعيد القضية الفلسطينية (المصدر نفسه).

• عمّ الاضراب الشامل مدن نابلس وطولكرم وجنين احتجاجاً على الاعتداء على المحكمة الشرعية في القدس. وألقت القوات الضاربة الفلسطينية عبوة

ناسفة باتجاه دورية عسكرية اسرائيلية في نابلس، وثلاث زجاجات كربونية باتجاه نقطة عسكرية في جنين. بالمقابل، شنّت قوات الاحتلال الاسرائيلية حملة اعتقالات شملت ٢٦ مواطناً من مناطق نابلس وخان يونس وجنين وطولكرم ورام الله في أعقاب اشتباكات وقعت فيها وأسفرت عن اصابة ١٥ مواطناً بجروح (الدستور، ٢١/١١/١٩٩١).

• كشف وزير الدفاع الاسرائيلي السابق، اسحق رابين، في حضور مؤتمر حزب «العمل» الاسرائيلي انه سبق له وان سمح لفلسطينيين من المناطق المحتلة بالسفر الى الخارج واجراء اتصالات سياسية. وقال: «كنت واثقاً من انهم الطرف الوحيد المعتدل الذي يستطيع التأثير في مجموعة عرفات في تونس». ودعا رابين الى التخلّي عن العواطف، وحتى الى التنازل عن «الكثير من الكيلومترات» من أجل التوصّل الى سلام. وفي سياق مماثل، دعا وزير الدفاع الاسبق، عيزر وايزمان، الى ازالة المستوطنات اليهودية في الجولان في اطار التوصل الى اتفاق سلام مع سوريا (عل همشمار، ٢١/١١/١٩٩١).

١٩٩١/١١/٢١

• استشهد المواطن عبدالفتاح ابو العيش (٣٢ عاماً)، من مخيم رفح، اثر انفجار عبوة ناسفة بالقرب من مستوطنة «كسوفيم» جنوب قطاع غزة، وأُصيب ٢٥ مواطناً آخرين بجروح، في اثناء اشتباكات مع قوات الاحتلال الاسرائيلية وقعت في مناطق متفرقة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة (وفا، ٢١/١١/١٩٩١).

• أعرب الرئيس الاميركي، جورج بوش، عن رغبته في لعب دور «الوسيط النزيه» في عملية السلام، لكنه لن يستعمل «العصا السحرية» لاملاء الحلول على الاطراف المتنازعة (انترناشونال هيرالد تريبيون، ٢٢/١١/١٩٩١).

١٩٩١/١١/٢٢

• تواصلت الصدامات بين المواطنين، في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وكان أبرزها اشتباك مسلّح واشعال النار بحافلة اسرائيلية في نابلس وحرق ست سيارات وشاحنة اسرائيلية في القدس، وحرق عدد آخر من السيارات في قلقيلية. وبالمقابل، شنّت قوات الاحتلال الاسرائيلية حملة اعتقالات شملت مناطق القدس والخليل وبيت لحم ونابلس ورام الله وغزة (الدستور، ٢٣/١١/١٩٩١).

١٩٩١/١١/٢٣

• هنأ الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، الرئيس المصري، محمد حسني مبارك، بمناسبة انتخاب د. بطرس غالي أميناً عاماً للامم المتحدة (وفا، ٢٣/١١/١٩٩١). كما هنّأ الرئيس عرفات، في برقية ثانية، د. غالي على منصبه الجديد (المصدر نفسه).

• واصل شبان الانتفاضة مهاجمة نقاط المراقبة العسكرية والدوريات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية المحتلة، فيما شنّت قوات الاحتلال الاسرائيلية حملة دهم واعتقال وتفتيش على عدد من المناطق، وفرضت حظر التجول على قرى بني نعيم، وعزّون، وبيت عنان ومزارع النوباني (الدستور، ٢٤/١١/١٩٩١).

١٩٩١/١١/٢٤

• تصاعدت حدّة الاشتباكات بين المواطنين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وأُطلقت عيارات نارية وأُلقيت زجاجات حارقة وقنبلة يدوية باتجاه دوريات عسكرية اسرائيلية. وذكرت مصادر اسرائيلية ان فلسطينياً طعن سائق سيارة أجرة اسرائيلياً قرب قرية زلفة، وان عبوة ناسفة أُلقيت في مخيم البريج في قطاع غزة، وتمّ تحطيم زجاج اكثر من ثماني سيارات اسرائيلية (الدستور، ٢٥/١١/١٩٩١).

• اقترحت الولايات المتحدة الاميركية على الطرفين، الفلسطيني والاسرائيلي، ان يباشرا التفاوض على ترتيبات المرحلة الانتقالية، على ان يجرى البحث في الوضع النهائي للارض الفلسطينية المحتلة بعد ثلاث سنوات من قيام الحكم الذاتي (نيويورك تايمز، ٢٤ ـ ٢٥/١١/١٩٩١).

١٩٩١/١١/٢٥

• تلقّى رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، رسالة من القيادة السوفياتية تتعلّق بتطوّرات عملية السلام وانعقاد الجولة الثانية من المفاوضات. وقام بتسليم الرسالة الى الرئيس عرفات سفير الاتحاد السوفياتي لدى تونس، بوريس شيبورين (وفا، ٢٥/١١/١٩٩١).

• القت القوات الضاربة الفلسطينية عدداً من

الزجاجات الحارقة باتجاه أهداف اسرائيلية في الخليل وجنين؛ كما القت قنبلة يدوية باتجاه مبنى البلدية القديم في نابلس؛ فيما شنّت قوات الاحتلال الاسرائيلية حملة اعتقالات شملت مناطق طولكرم وبيت لحم ورام الله والخليل وغزة، طاولت ١٥ مواطناً. الى ذلك، هاجم فلسطينيون دوريات عسكرية اسرائيلية في نابلس بالاعيرة النارية والقنابل اليدوية، ممّا ادّى الى اصابة ضابط اسرائيلي بجروح (**الدستور**، ١٩٩١/١١/٢٦).

• أكدت الناطقة باسم وزارة الخارجية الاميركية، مارغريت تتوايلر، ان بلادها لا تسعى الى فرض تصوّرها للحلول أو الى املاء جدول أعمال للمحادثات، مستبعدة ان تكون رسائل الدعوات الى الاطراف المتنازعة تضمّنت تفاصيل عن الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، الّا انها أشارت الى ان الرسائل تضمّنت اقتراحات وأفكاراً لتسهيل عملية التفاوض (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٩٩١/١١/٢٦).

١٩٩١/١١/٢٦

• استقبل الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في تونس، وفداً يمثّل اللجنة الدولية للصليب الأحمر والرابطة الدولية للصليب والهلال الاحمر الدوليين. وأجري، في خلال اللقاء، بحث في آخر التطوّرات التي شهدتها المناطق الفلسطينية المحتلة في ضوء تصاعد أعمال القمع الاسرائيلية، وسبل مواجهة تردّي الاوضاع الصحية للمواطنين في هذه المناطق (**وفا**، ١٩٩١/١١/٢٦).

• استشهد المواطنان أنيس رفيق خليل ورمزي جمال عطا الله عوّاد، وكلاهما يبلغ من العمر ٢٢ عاماً، وهما من عين عريك، في اثناء اشتباك مسلّح مع قوات الاحتلال الاسرائيلية وقع على الحدود المصرية في ٢١ الجاري. وكان الشهيدان مطاردين، منذ عامين، من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلية. وشهدت مدينتا رام الله والبيرة اضراباً تجارياً حداداً على أرواح الشهيدين. من جهة أخرى، أعلن متحدث عسكري اسرائيلي ان ثلاثة فلسطينيين جرحوا، احدهم بحالة خطرة، في اثناء صدامات مع جنود اسرائيليين في مخيم رفح في قطاع غزة (**الدستور**، ١٩٩١/١١/٢٧).

• أجرت أجهزة أمنية اسرائيلية اتصالات بعدد من المهاجرين الفلسطينيين المقيمين، حالياً، في اوروبا، للحصول منهم على مساعدات مالية، بدعوى ترميم مخيمات اللاجئين في الضفة الفلسطينية واقامة مراكز صناعية فيها؛ غير انها فشلت في الحصول على أي تبرّع باستثناء مبلغ كبير قدّمه فلسطيني يقيم في لندن (**معاريف**، ١٩٩١/١١/٢٧).

١٩٩١/١١/٢٧

• استقبل الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، وفد «التروبكا» الاوروبية، وبحث معه في انعقاد المؤتمر الدولي السادس والعشرين لجمعيات الصليب والهلال الاحمر. وأوضح الرئيس عرفات ضرورة تمثيل م.ت.ف. كمراقب للمشاركة في أعمال المؤتمر، وذلك حرصاً من المنظمة وتسهيلاً لانجاح أعمال المؤتمر (**وفا**، ١٩٩١/١١/٢٧). كما استقبل الرئيس عرفات سفير ايطاليا لدى تونس، كلاوديو مورينو، الذي أنهى مهامّه في تونس. وقد شكره عرفات على ما قدّمه من جهد وتعاون لخدمة القضية الفلسطينية، في اثناء تولّيه مهامّ سفير ايطاليا (**المصدر نفسه**).

• تمكّن ثلاثة معتقلين، من قطاع غزة، من الهرب، ظهر اليوم، من قاعة المحكمة العسكرية في غزة، على الرغم من الاجراءات الامنية المشدّدة والحراسة، المكثّفة حول المحكمة. فقد قفز ثلاثتهم الى مبنى مديرية التربية والتعليم المجاور. وسارعت قوات الاحتلال الاسرائيلية الى اقامة حواجز، وبدأت عمليات تفتيش واسعة بحثاً عن الفارّين الثلاثة. من جهة أخرى، واصلت سلطات الاحتلال فرض حظر التجول على مخيمات بلاطة وعسكر القديم والجديد، وعلى حي الضاحية وقرية كفر قليل، وقرى بلاطة وعراقة التايه، لليوم الثالث على التوالي. فيما استمر الاضراب التجاري في رام الله والبيرة لليوم الثاني، على التوالي، حداداً على شهيدي قرية عين عريك (**وفا**، ١٩٩١/١١/٢٧).

• زعم مستشار رئيس الحكومة الاسرائيلية لشؤون الاعلام، ايهود غول، في ختام جلسة الطاقم الوزاري الاسرائيلي، حرص اسرائيل على متابعة عملية السلام واجراء مفاوضات مباشرة مع الاطراف الاخرى المعنيّة تكون ساحتها منطقة الشرق الاوسط. وبرّر هذه الدعوة بقوله ان العرب يريدون بقاء المفاوضات في واشنطن لدفع الادارة الاميركية الى الضغط علينا (**عل همشمار**، ١٩٩١/١١/٢٨).

١٩٩١/١١/٢٨

• واصل المواطنون، في الضفة الفلسطينية

وقطاع غزة رشق سيارات المستوطنين ودوريات الاحتلال العسكرية بالحجارة والزجاجات الفارغة والحارقة، فيما استمرت عمليات الدهم التي قامت بها قوات الاحتلال، وأسفرت عن اعتقال عدد من المواطنين (وفا، ٢٨/١١/١٩٩١).

• نفى رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، ان يكون الوفد الاسرائيلي مستعداً للحضور الى واشنطن، للشروع في المفاوضات مع الاطراف العربية، في موعدها المحدد، في الرابع من كانون الاول (ديسمبر) المقبل. وقال شامير: «اننا ملتزمون بقرار الطاقم الوزاري» الذي رفض الموعد المشار اليه (معاريف، ٢٩/١١/١٩٩١).

١٩٩١/١١/٢٩

• تلقّى الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، رسالة تهنئة من الرئيس التونسي، زين العابدين بن علي، بمناسبة الذكرى الثالثة لاعلان استقلال دولة فلسطين (وفا، ٢٩/١١/١٩٩١). كما تلقّى الرئيس عرفات رسالة أخرى من القيادة الصينية تضمّنت قرار الصين بالمشاركة في أعمال المؤتمر متعدّد الطرف، الخاص بالسلام في الشرق الاوسط؛ وتضمّنت، كذلك، دعوة رسمية من رئيس جمهورية الصين الشعبية، للرئيس عرفات، لزيارة الصين (المصدر نفسه).

• عزّزت قوات الاحتلال الاسرائيلية تواجدها في مختلف المناطق المحتلة وذلك تحسّباً لاندلاع مواجهات بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، الذي يصادف في الذكرى الرابعة لاعلان قرار التقسيم الرقم ١٨١ لعام ١٩٤٧. وفرضت سلطات الاحتلال حظر التجول على المنطقة الجنوبية للخليل في أعقاب صدامات عنيفة وقعت في المنطقة بين المواطنين وقوات الاحتلال. وكانت مواجهات أخرى وقعت في ساحة الشهيد كايد صلاح وشارع الشلايلة في المدينة، رشق المواطنون في اثنائها، دوريات الاحتلال العسكرية بالحجارة. في هذا الوقت، عمّ الاضراب الشامل أنحاء قطاع غزة، الذي شهد اشتباكاً مسلّحاً بين أعضاء من مجموعة «الفهد الأسود» وقوات اسرائيلية، وأصيب، في خلاله، أربعة شبان بجروح، واعتقل أربعة آخرون (وفا، ٢٩/١١/١٩٩١).

١٩٩١/١١/٣٠

• انفجرت، الليلة الماضية، عبوة ناسفة موقوتة بالقرب من معسكر للجيش الاسرائيلي يقع على الطريق الرئيس بمحاذاة مخيم البريج في قطاع غزة. ولم يشر الناطق العسكري الاسرائيلي الذي أعلن النبأ الى أية خسائر أو اصابات. غير انه كشف ان قوات الجيش عثرت على ثلاث عبوات موقوتة أخرى، قام خبير بتفكيكها، وقد انفجرت احداها في اثناء العملية، ولم تسفر عن خسائر. فقد كانت وضعت على بعد خمسين متراً من معسكر الجيش. وكانت عبوة ناسفة أخرى انفجرت، الليلة الماضية، على الطريق الرئيس بالقرب من دير البلح، في قطاع غزة، ولم تقع اصابات (وفا، ٣٠/١١/١٩٩١).

• أعلن وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، نيّته في تمديد فترة غلق جامعة بيرزيت مدة ثلاثة شهور أخرى. وكان ارنس أكد، سابقاً، انه سيعمل على فتح الجامعة واعادة الدراسة فيها (عل همشمار، ١/١٢/١٩٩١).

١٩٩١/١٢/١

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في القاهرة، مع الرئيس المصري، محمد حسني مبارك؛ وبحث الرئيسان في آخر المستجدات والتطوّرات على الساحتين، العربية والدولية؛ وكذلك التحرّكات المتعلّقة بالجولة المقبلة من المفاوضات الثنائية المزمع عقدها في واشنطن (وفا، ١/١٢/١٩٩١).

• أغلقت سلطات الاحتلال الاسرائيلية الطريق الرئيس بين رام الله ونابلس، ومنعت تنقل المواطنين، وذلك لتمكين المستوطنين من القيام بمسيرة تقليدية يجرونها، في العادة، سنوياً لدعم الاستيطان اليهودي في المناطق المحتلة؛ فيما صادق وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، على اكمال الاستعدادات الخاصة ببناء مستوطنتين جديدتين في رام الله. وكانت سلطات الاحتلال صادرت آلاف الدونمات من أراضي قرى السلوية وقبلان وعين قنبا، في أعقاب مصرع مستوطنين بالقرب من هذه القرى، في وقت سابق. من جهة أخرى، احتجزت سلطات الاحتلال حافلة عربية تعمل على خط القدس ـ عناتا واقتادت ركابها الى معتقل المسكوبية وذلك جرّاء تعرّض دورية عسكرية للرشق بالزجاجات الفارغة (وفا، ١/١٢/١٩٩١).

• قال مصدر اسرائيلي، رفيع المستوى، ان وثيقة

الايضاحات التي أرسلتها وزارة الخارجية الاميركية الى السفارة الاسرائيلية في واشنطن كشفت عن تراجع الولايات المتحدة الاميركية عن عدد من نقاط التفاهم بينها وبين اسرائيل تجاه مفاوضات السلام (معاريف، ١٩٩١/١٢/٢).

١٩٩١/١٢/٢

• تواصلت المواجهات بين المواطنين في مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وهوجمت سيارة مستوطن اسرائيلي قرب رام الله، وأصيب بجروح خطرة نتيجة اطلاق رصاص على سيارته. كما أصيبت، في الحادث، امرأة كانت تجلس الى جواره. وقد توفي المستوطن، ويدعى تسفي كلاين، في وقت لاحق. يذكر ان القتيل من سكان مستوطنة «عفره». من جهة أخرى، هاجم شبان الانتفاضة نقطة للمراقبة العسكرية الاسرائيلية في جنين بالزجاجات الحارقة والكربونية. ووقع اشتباك مسلّح بين مجموعة فلسطينية ودورية للجيش الاسرائيلي في اثناء مداهمة الجنود منزلاً في نابلس (الدستور ١٩٩١/١٢/٣).

• اجتمع كل من رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، ونائبه وزير الخارجية، دافيد ليفي، كل على انفراد، مع رئيس الحكومة الاسبانية، فيليب غونزاليس، حيث أجري بحث في مسائل تتعلّق بمفاوضات السلام. وطالب شامير، في حضور غونزاليس، اوروبا الغربية بالقيام بدور فعّال في المفاوضات متعدّدة الطرف التي ستبحث في قضايا التعاون الاقتصادي (عل همشمار، ١٩٩١/١٢/٣).

١٩٩١/١٢/٣

• تواصلت الاشتباكات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية في مناطق عدة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وأسفرت عن جرح عدد من المواطنين (وفا، ١٩٩١/١٢/٣). من جهة أخرى، أعلنت الاذاعة الاسرائيلية ان وزير الدفاع موشي ارنس أعطى الضوء الاخضر لاقامة مستوطنة في المكان الذي وقع فيه هجوم مسلّح على مستوطنين بتاريخ ٢٨ تشرين الاول (اكتوبر). وكان مئات من المستوطنين احتشدوا، في المنطقة، أمس، مطالبين باقامة مستوطنة رحاليم، غير انهم انسحبوا من المنطقة ولم يبق منهم سوى ١٥ شخصاً أقاموا في ثلاث مقطورات (القدس العربي، ١٩٩١/١٢/٤).

• هدّد وزير العلوم الاسرائيلي رئيس حركة «هتحياه»، يوفال نئمان، بالانفاق مع حركتي «تسوميت» و«موليدت» بترك الائتلاف الحكومي اذا تطرّقت مفاوضات السلام الى قضايا جوهرية. وقال ان حركته تهدف الى ايقاف عملية السلام الجارية من خلال اسقاط حكومة شامير الحالية، على أمل ان لا تشكّل حكومة «أسوأ منها» (عل همشمار، ١٩٩١/١٢/٤).

• نشب خلاف بين وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، ورئيس الاركان الاسرائيلية، ايهود براك، في أعقاب قرار اصدره ارنس برفض اخلاء ثلاثة بيوت متنقّلة كان مستوطنون قاموا بوضعها بالقرب من موقع للجيش الاسرائيلي عند مفترق تبوح (معاريف، ١٩٩١/١٢/٤).

١٩٩١/١٢/٤

• ذكر مصدر اسرائيلي رسمي ان جندياً اسرائيلياً أصيب، ليلة أمس، بجروح نتيجة القاء حجر عليه في مدينة رفح. واعتقلت قوات الاحتلال عدداً من المواطنين في المدينة، وعدداً آخر في خان يونس، أشار المصدر الى انهم مطلوبون لقوات الامن الاسرائيلية (القدس العربي، ١٩٩١/١٢/٥).

• ندّد مصدر اسرائيلي، رفيع المستوى، بسماح الولايات المتحدة الاميركية لأعضاء في م.ت.ف. ومبعدين، بالظهور العلني سوية مع أعضاء الوفد الاردني ـ الفلسطيني في واشنطن، وذلك خلافاً للسياسة التي اتبعتها في مدريد (عل همشمار، ١٩٩١/١٢/٥).

• قال الناطق باسم البيت الابيض، مارلين فيتزووتر، ان الرئيس الاميركي، جورج بوش، لا ينوي التدخّل شخصياً لدى الاطراف المعنيّة من أجل استعجال عقد المحادثات. ورفض اعتبار غياب اسرائيل عن محادثات واشنطن «صفعة» الى الادارة، وقال، ان بلاده ستستمر في اجراء المشاورات مع الاطراف المعنيّة بالنزاع في المنطقة (انترناشونال هيرالد تريبيون، ١٩٩١/١٢/٥).

١٩٩١/١٢/٥

• ألزمت قوات الاحتلال الاسرائيلية خمسين

ألف مواطن فلسطيني منازلهم، في المناطق المحتلة، لليوم الخامس على التوالي، في أعقاب مقتل مستوطن. وشمل الحظر الذي فرض في أعقاب مقتل تسفي كلاين في مكمن نصبه مسلّحون فلسطينيون، قبل خمسة أيام، مدينة بيت لحم. وكان الجيش الاسرائيلي فرض حظر التجول على مدينة البيرة في أعقاب الحادث، وأقام موقعاً عسكرياً في موقع مكمن آخر نصب في تشرين الاول (اكتوبر) الماضي وقتل فيه اسرائيليان. من جهة أخرى، ذكرت الاذاعة الاسرائيلية ان زجاجة حارقة أُلقيت باتجاه دورية عسكرية لدى مرورها في مدينة رفح؛ فيما أكد مصدر فلسطيني مقتل اياد محمد حسن (٤٠ عاماً) ويعمل سائق سيارة أجرة، على يد مقنّعين (**القدس العربي**، ٦/١٢/١٩٩١).

١٩٩١/١٢/٦

• تواصلت الاشتباكات في المناطق المحتلة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية. وحاولت امرأة من سكان منطقة رام الله، أمس، طعن جندي اسرائيلي بسكين، قرب محطة للوقود في بيت ايل. وقد ألقى رفيق له القبض على المرأة وجرّدها من السكين. من جهة أخرى، واصلت قوات الاحتلال فرض حظر التجول على مدينتي رام الله والبيرة وعدد من القرى المجاورة لهما، وواصلت عمليات التفتيش والتمشيط في المنطقتين في محاولة لالقاء القبض على منفّذي الهجوم على سيارة لمستوطن قبل اسبوع، والذي أسفر عن مقتل سائقها وهو من سكان مستوطنة «عوفره» (**القدس العربي**، ٧ ـ ٨/١٢/١٩٩١).

١٩٩١/١٢/٧

• استمرت الصدامات بين المواطنين، في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وقوات الاحتلال الاسرائيلية التي كثّفت من تواجدها تحسّباً لاندلاع أعمال عنف في اليومين المقبلين بمناسبة الذكرى الرابعة لانطلاقة الانتفاضة. وأسفرت مواجهات اليوم عن اعتقال عدد من المواطنين وجرح عدد آخر (**وفا**، ٧/١٢/١٩٩١).

١٩٩١/١٢/٨

• ذكر مصدر عسكري اسرائيلي ان فلسطينيين أشعلوا النار بسيارة اسرائيلية كانت متوقّفة في شارع نابلس في القدس، وان اضراراً لحقت بالسيارة. وذكرت الاذاعة الاسرائيلية ان زجاجة حارقة أُلقيت، مساء أمس، باتجاه نقطة عسكرية في نابلس. من جهة أخرى، رفعت سلطات الاحتلال الاسرائيلية نظام حظر التجول الذي فرضته على مدينتي رام الله والبيرة، بدءاً من الساعة الثامنة وحتى الحادية عشرة نهاراً، لتمكين المواطنين من التزوّد بالمواد الغذائية. يذكر ان نظام حظر التجول مفروض على المدينتين منذ ثمانية أيام (**القدس العربي**، ٩/١٢/١٩٩١).

• قررت الشرطة الاسرائيلية تعزيز قواتها في منطقة سلوان، تمهيداً لاحتمال اجلاء مواطنين عرباً يسكنون في بيوت تملكها جمعية «العاد» وفقاً لقرار الحكومة الاسرائيلية السماح للمستوطنين في الاستمرار بالسكن في منزل معين وفي قرية سلوان بشكل عام (**عل همشمار**، ٩/١٢/١٩٩١).

١٩٩١/١٢/٩

• عمّ الاضراب الشامل أنحاء المناطق المحتلة، استجابة لنداء القيادة الوطنية الموحّدة، بمناسبة دخول الانتفاضة عامها الخامس. وعلى الرغم من الاجراءات المشدّدة التي اتخذتها سلطات الاحتلال الاسرائيلية، فقد تواصلت الاشتباكات بين المواطنين وجنود الاحتلال، وأُلقي أكثر من عشر زجاجات حارقة، في اثنائها، ضد دوريات عسكرية، ونقاط للمراقبة في جنين والخليل وعدد من القرى والمخيمات (**الدستور**، ١٠/١٢/١٩٩١).

١٩٩١/١٢/١٠

• اتخذت سلطات الاحتلال الاسرائيلية، منذ أمس، اجراءات خاصة في المناطق المحتلة، وذلك تحسّباً لوقوع مواجهات بمناسبة حلول الذكرى الرابعة للانتفاضة. وقد تمّ تعزيز التواجد العسكري الاسرائيلي عند بعض النقاط وأُلغيت اجازات رجال الشرطة في القدس. وذكرت الاذاعة الاسرائيلية ان المناطق المحتلة شهدت، أمس، اضراباً شاملاً وانه تمّ العثور على عبوة ناسفة وضعت داخل انبوب في سيارة صهريج كانت متوقفة قرب مجمع للوقود يقع جنوب القدس (**القدس العربي**، ١١/١٢/١٩٩١).

• رفضت سوريا اقتراحاً بمتابعة المفاوضات الى ان يتمّ التوصل الى حل مقبول من جانب الطرفين. وقال مصدر اسرائيلي ان دمشق تصرّ على ربط المحادثات بحل المشاكل الاقليمية (**دافار**، ١١/١٢/١٩٩١).

١٩٩١/١٢/١١

• اغتالت الوحدات الخاصة التابعة لجيش

الاحتلال الاسرائيلي المواطن مهنّد محمد تركمان (٢٩ عاماً)، من جنين، بعد اعتقاله. وأصابت آخر بسبع رصاصات؛ واقتحمت مدرسة في سلفيت قرب نابلس، بعد ان هاجمتها بالرصاص وقنابل الغاز؛ وفرضت حظر تجول على نابلس وقرية ياسوف. في هذا الوقت، هاجمت القوات الضاربة الفلسطينية دوريات عسكرية اسرائيلية ومواقع استيطانية بالرصاص والزجاجات الحارقة والحجارة. وتمكّنت من حرق باص في قلقيلية وآخر في نابلس وسيارة في طولكرم. كما وقع اشتباك بالاسلحة الرشاشة بين القوات الضاربة ودورية عسكرية في جنين، استمر مدة خمس دقائق (وفا، ١١/١٢/١٩٩١).

• قالت النيابة العامة الاسرائيلية، في بيانها، رداً على التماس تقدّمت به حركة «سلام الآن» الى المحكمة العليا الاسرائيلية ضد الاستيطان، ان قضية الاستيطان هي قضية سياسية توجد حولها خلافات حزبية وشعبية ودولية؛ لهذا ينبغي على المحكمة العليا الامتناع عن الحسم القضائي ونقل الموضوع برمّته الى الجهات السياسية المعنيّة (**عل همشمار**، ١٢/١٢/١٩٩١).

• لاحظت الناطقة باسم وزارة الخارجية الاميركية، مارغريت تتوايلر، ان الاطراف المتنازعة «لم توجّه الينا دعوة لأخذ مكان في قاعة المفاوضات لحل أي مشكلة؛ وعندما نتلقّى مثل هذه الدعوة من قبل الطرفين، فاننا سنتدخّل» (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٢/١٢/١٩٩١).

١٢/١٢/١٩٩١

• واصلت سلطات الاحتلال الاسرائيلية فرض حظر تجول على رام الله والبيرة ونابلس ومخيم العين لليوم الثاني عشر على التوالي. كما فرضت حظراً مماثلاً على قرية دير الحطب في أعقاب اطلاق نار على سيارة مستوطن في مستوطنة «آلون موريه» واصابته بجروح. من جهة أخرى، انفجرت عبوة ناسفة بسيارة جيب عسكرية في قرية الخضر، قضاء بيت لحم، ممّا أدّى الى تحطيمها، وأطلق مسلّحون فلسطينيون النار على دورية عسكرية أخرى في مخيم جنين وردّ الجنود الاسرائيليون على النار بالمثل (وفا، ١٢/١٢/١٩٩١).

١٣/١٢/١٩٩١

• استقبل رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في تونس، وفداً برلمانياً روسياً، برئاسة عضو هيئة رئاسة برلمان روسيا، فيتشلاف بالوسين. وأُجري، في خلال اللقاء، استعراض لآخر تطوّرات القضية الفلسطينية، وخصوصاً تصاعد عمليات الارهاب الاسرائيلية ضد الانتفاضة الفلسطينية؛ وتكثيف عمليات الاستيطان (وفا، ١٣/١٢/١٩٩١).

• واصل المواطنون، في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة تصدّيهم لقوات الاحتلال الاسرائيلية، بالحجارة والزجاجات الفارغة. فشهدت مدن طولكرم والخليل وبيت لحم وغزة ومخيّماتها اشتباكات عنيفة مع قوات الاحتلال أسفرت عن جرح عدد من المواطنين واجهاض امرأة (وفا، ١٣/١٢/١٩٩١).

• أوضح عضوان في الكونغرس الاميركي لرئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، ان طلب اسرائيل الحصول على ضمانات لاستيعاب الهجرة سوف يصطدم بمصاعب كثيرة، منها الوضع الداخلي في الولايات المتحدة الاميركية وكذلك قدرة الرئيس الاميركي، جورج بوش، في التغلّب على الكونغرس في هذا الموضوع (دافار، ١٤/١٢/١٩٩١).

١٤/١٢/١٩٩١

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في تونس، مع الرئيس التونسي، زين العابدين بن علي. واستعرض الرئيسان نتائج القمة الاسلامية في داكار، ومسيرة السلام واجتماعات واشنطن والعقبات التي تعترضها (وفا، ١٤/١٢/١٩٩١).

• شهدت المناطق الفلسطينية المحتلة تصعيداً ملحوظاً في المواجهة مع قوات الاحتلال الاسرائيلية. فقد هاجم مواطنون دورية عسكرية اسرائيلية في الخليل بأربع زجاجات حارقة ممّا أدّى الى اشعال النيران فيها، وأطلق مسلّحون النار على دورية أخرى في بلدة اذنا. كما اضرم شبان الانتفاضة النار في سيارتين اسرائيليتين في القدس، وحطّم آخرون زجاج عشرات السيارات والحافلات التابعة للمستوطنين في مدن الخليل وقلقيلية وجنين. وأُلقيت زجاجتان حارقتان باتجاه دوريتين عسكريتين في جنين. بالمقابل، أُصيب عدد من المواطنين بجروح، بعضها خطر (وفا، ١٤/١٢/١٩٩١).

• عقّب رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق

شامير، على نتائج الاسبوع الاول من المفاوضات بين وفود اسرائيل والدول العربية والفلسطينية والتي أجريت في واشنطن، بقوله انه كان «اسبوعاً ايجابياً ومفيداً». وقد تحقّقت، بالفعل، مفاوضات مباشرة (دافار، ١٥/١٢/١٩٩١).

١٥/١٢/١٩٩١

• استقبل الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في تونس، المفوض العام للهيئة الدولية للاغاثة وتشغيل اللاجئين (اونروا)، وناقش معه تطوّرات القضية الفلسطينية، وأوضاع الشعب الفلسطيني، وما يعانيه من قمع وبطش على أيدي سلطات الاحتلال الاسرائيلية (وفا، ١٥/١٢/١٩٩١).

• شهد معظم المناطق المحتلة، اشتباكات عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية. وأُصيب ثلاثة جنود اسرائيليين في رفح وجنين والخليل، وأُلقيت عبوة ناسفة باتجاه معسكر للجيش الاسرائيلي في مخيم البريج في قطاع غزة، واطلق الرصاص باتجاه مستوطنة «معاليه عاموس» في بيت لحم، ومقرّ الادارة المدنية في اذنا قرب الخليل. كما أُلقيت زجاجتان حارقتان على دوريات اسرائيلية في جنين، واثنتان في نابلس وثلاثة في رام الله (وفا، ١٥/١٢/١٩٩١).

بيبليوغرافيا

القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي

(قائمة مختارة)

اسرائيل

○ الاقتصاد

١ ابـو شكر، عبدالفتاح؛ «ملامح تطور البنية الاقتصـاديـة لاسرائيل؛ القسم الاول: الاتفاق العسكـري، قطاع الزراعـة، قطاع الصناعة»، **صامـد الاقتصادي** (عمّان)، السنة ١٣، العدد ٨٦، تشرين الاول (اكتـوبـر) ـ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٩١، ص ١٢٩ ـ ١٥٨.

○ الشؤون العسكرية

٢ ساره، فايـز؛ «المؤسسة العسكرية والمجتمع الاسرائيلي»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٢٣ ـ ٢٢٤، تشريـن الاول (اكتـوبـر) ـ تشرين الثـاني (نوفمبر) ١٩٩١، ص ٦٥ ـ ٨١.

○ العلاقات الخارجية

٣ بسـطامـي، مهـا؛ «أزمـة الضـمـانـات الامـيركيـة [الاقتصـادية لاسرائيل؛ تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العـدد ٢٢٣ ـ ٢٢٤، تشريـن الاول (اكتـوبـر) ـ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩١، ص ١٢٨ ـ ١٣٣.

٤ «[تقرير عن ندوة معهد بروكينغز في واشنطن حول العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية والتغيير]»، **المجلة** (لندن)، العدد ٦١٦، ١٩٩١/١١/٢٧، ص ٤٦ ـ ٤٧.

٥ Adisa, Jinmi; "Nigeria, Israel, and the Changing International Land - scape; The Issue of Diplomatic Relations", *The Jerusalem Journal of International Relations*, Vol. 13, No. 4, December 1991, pp. 47 - 64.

○ الهجرة والمهاجرة

٦ ابن يوسف، سعيـد؛ «الفلاشا والمهاجرون الى فلسـطين، من هم ومن وراءهم؟»، **الجـذور** (عمّان)، السنة ١، العدد ١٠، آب (اغسطس) ١٩٩١، ص ٣٢ ـ ٣٥.

٧ بيتـون، سيمـون؛ «استـطلاع شامـل عن الهجرة اليهودية من داخل فلسطين المحتلة؛ لا تعايش بين اليهود السوفيات والفلاشا»، **صوت فلسـطين** (دمشق)، العدد ٢٨٦، تشرين الثاني (نوفمبـر) ١٩٩١، ص ٢٠ ـ ٢٥؛ نقـلاً عن **لوموند ديبلوماتيك**، بدون ذكر تاريخ النشر.

٨ سطاس، عزالدين؛ «موجة الهجرة اليهودية الراهنـة الى فلسطين المحتلة؛ الدوافع، الحجم، الخصـائص»، **شؤون عربية** (القاهرة)، العدد ٦٧، أيلول (سبتمبر) ١٩٩١، ص ٩٥ ـ ١٠٩.

٩ فرزات، محمـد حرب؛ «الهجـرة والمـدى في استـراتيجيـة التوسّـع الصهيـوني»، **شؤون عربيـة**، العـدد ٦٨، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١، ص ٢١ ـ ٤١.

فلسطين

○ الاجتماع

١٠ ابو عون، جودت؛ «دور الطفل الفلسطيني في الانتفاضة الشعبية»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٣، العدد ٨٦، تشرين الاول (اكتوبر) ـ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١، ص ٥٠ ـ ٦٢.

١١ «اثر العنف على الطفل الفلسطيني في مخيم الدهيشـة؛ السن الحـرجـة للتوافق الدفاعي»، **فلسـطين الثورة** (نيقوسيا)، السنة ٢٠، العدد ٨٧٠، ١٩٩١/١١/٨، ص ١٨ ـ ١٩.

١٢ بدر، محمـود؛ «التحوّلات الاجتماعية في ظل الانتفاضة»، **بلسم** (نيقوسيا)، السنة ١٨، العدد ١٩٨، كانـون الاول (ديسمبـر) ١٩٩١، ص

٥٠ ـ ٥٥.

١٣ الخطيب، أديب؛ «المدينة الفلسطينية»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٢٣ ـ ٢٢٤، تشرين الاول (اكتوبر) ـ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩١، ص ٤ ـ ٢٠.

١٤ خليل، سمير سلامة؛ «الاوضاع الصحية للطفل الفلسطيني تحت الاحتلال»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٣، العدد ٨٦، تشرين الاول (اكتوبر) ـ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١، ص ٧٨ ـ ٨٧.

١٥ ساره، فايز؛ «أطفال الانتفاضة ضحايا الارهاب الاسرائيلي [تقرير]»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٣، العدد ٨٦، تشرين الاول (اكتوبر) ـ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١، ص ٢٣٤ ـ ٢٣٨.

١٦ عزمي، انتصار؛ «دور المؤسسات الوطنية الفلسطينية في تنمية الطفل الفلسطيني»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٣، العدد ٨٦، تشرين الاول (اكتوبر) ـ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١، ص ١٠٣ ـ ١١٩.

١٧ الكايد، احمد؛ «تنشئة الطفل الفلسطيني في الشتات؛ دراسة في آثار اللجوء على الثقافة السياسية للناشئة الفلسطينية»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٣، العدد ٨٦، تشرين الاول (اكتوبر) ـ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١، ص ١٠ ـ ٤٩.

١٨ منسي، كامل؛ «رياض الاطفال في الضفة الغربية وقطاع غزة [تقرير]»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٣، العدد ٨٦، تشرين الاول (اكتوبر) ـ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١، ص ٢٤٣ ـ ٢٥١.

١٩ ميعاري، محمود؛ «مفهوم الهوية لدى الفلسطينيين العرب في اسرائيل»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٣، العدد ٨٦، تشرين الاول (اكتوبر) ـ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١، ص ١٧٧ ـ ١٨٣.

٢٠ نيكسون، آن اليزابيث؛ «نماذج احصائية حول اصابات ومقتل الاطفال خلال السنة الاولى من الانتفاضة»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٣، العدد ٨٦، تشرين الاول (اكتوبر) ـ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١، ص ٦٣ ـ ٧٧.

○ التعليم

٢١ شهابي، غسان؛ «مأزق التعليم الابتدائي تحت الاحتلال الاسرائيلي»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٣، العدد ٨٦، تشرين الاول (اكتوبر) ـ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١، ص ٨٨ ـ ١٠٢.

٢٢ فلاح، غسان؛ «الواقع التعليمي؛ سياسة التجهيل الاسرائيلية»، **بلسم**، السنة ١٨، العدد ١٩٨، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١، ص ٥٦ ـ ٦١.

٢٣ الكسان، جان؛ «الحركة الثقافية العربية في فلسطين المحتلة»، **شؤون عربية**، العدد ٦٨، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١، ص ٩٢ ـ ١٠٨.

الفلسطينيون

○ الانتفاضة

٢٤ البرغوثي، جبارة؛ «الانتفاضة والاحساس العالمي بالذنب»، **صوت فلسطين**، العدد ٢٨٦، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩١، ص ٣٢ ـ ٣٣.

٢٥ تنيرة، بكر مصباح؛ «في تطوّر الشخصية الدولية لدولة فلسطين»، **شؤون عربية**، العدد ٦٨، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١، ص ٤٢ ـ ٦١.

٢٦ حطاب، يونس؛ «زجاجات حارقة ورصاص مقاوم في مواجهة البطش»، **الحرية** (بيروت)، العدد ٤٢٧ (١٥٠٢)، ٣/١١/١٩٩١، ص ٢٩ ـ ٣٠.

٢٧ ساري، حلمي؛ «أخبار الانتفاضة في المؤسسة الصحفية العربية؛ دراسة تحليلية»، **شؤون عربية**، العدد ٦٨، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١، ص ٦٢ ـ ٩١.

٢٨ صايغ، يزيد؛ «المقاومة الفلسطينية ـ عسكرياً؛ السكة الثانية للانتفاضة [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٢٣ ـ ٢٢٤، تشرين الاول (اكتوبر) ـ تشرين الثاني (نوفمبر)

١٩٩١، ص ١١٦ ـ ١٢١.

٢٩ ـــ ، ـــ ؛ «موقع الكفاح المسلّح والانتفاضة في إطار النضال الوطني الفلسطيني»، **شؤون عربية**، العدد ٦٧، أيلول (سبتمبر) ١٩٩١، ص ٦٥ ـ ٧٩.

٣٠ «في شهرها السابع والاربعين؛ درس الانتفاضة لن ينساه المحتلون»، **صوت فلسطين**، العدد ٢٨٦، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩١، ص ١٦ ـ ١٧.

٣١ مناصرة، محمد موسى؛ «مدخل للقراءة في دور جيل الشباب في الانتفاضة»، **صوت الوطن** (نيقوسيا)، السنة ٣، العدد ٢٨، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١، ص ١٥ ـ ١٨.

٣٢ «نموذج للقمع الاسرائيلي خلال الانتفاضة في شهر تشرين الاول [اكتوبر]؛ ١٥ شهيداً، ٨٤٩ جريحاً، ٩٤ معتقلاً»، **بلسم**، السنة ١٨، العدد ١٩٨، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١، ص ٤٨ ـ ٤٩.

○ بيانات وتصريحات وخطب

٣٣ القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة؛ «[نص] النداء الرقم ٧٦؛ نداء تصعيد الانتفاضة»، **الهدف** (دمشق)، العدد ١٠٧٦، ١٩٩١/١١/٣، ص ١٤ ـ ١٥.

٣٤ ـــ ، ـــ ؛ ««[نص] النداء [الرقم] ٧٧»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٧٠، ١٩٩١/١٢/١، ص ٨ ـ ٩؛ **والهدف**، السنة ٢٢، العدد ١٠٨٠، ١٩٩١/١٢/١، ص ١٠ ـ ١١.

٣٥ «[نص خطاب الوفد الفلسطيني الى مؤتمر السلام في مدريد والذي القاه د. حيدر عبدالشافي، بتاريخ ١٩٩١/١٠/٣١]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٢٣ ـ ٢٢٤، تشرين الاول (اكتوبر) ـ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩١، ص ١٤٩ ـ ١٥٤.

القضية الفلسطينية

٣٦ التغلبي، نشأت؛ «مؤتمر السلام يتحوّل الى صورة موسّعة من كامب ديفيد»، **الحوادث** (لندن)، العدد ١٨٢٧، ١٩٩١/١١/٢٨، ص ٢٦ ـ ٢٧.

٣٧ خميس، صليبا؛ «مسألة الاتونوميا والحرب الديمغرافية؛ الترانسفير الصغير؛ (الحلقة الثالثة)»، **كنعان** (الطيبة ـ المثلّث)، العدد ٧، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩١، ص ٣٨ ـ ٤٤.

٣٨ سليمان، يوسف؛ «التمثيل الفلسطيني في مؤتمر السلام بين الحقوق الدولية والهجمة الاسرائيلية»، **صوت فلسطين**، العدد ٢٨٦، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩١، ص ٢٨ ـ ٣١.

٣٩ شاهين، احمد؛ «المقاومة الفلسطينية ـ عربياً؛ طريق العرب الى مدريد [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٢٣ ـ ٢٢٤، تشرين الاول (اكتوبر) ـ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩١، ص ١٠٤ ـ ١٠٩.

٤٠ العبدالله، هاني؛ «اسرائيليات؛ مشاركة اسرائيل في مؤتمر السلام [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٢٣ ـ ٢٢٤، تشرين الاول (اكتوبر) ـ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩١، ص ١٢٢ ـ ١٢٧.

٤١ غانم، يوسف (مُعد)؛ «القدس في الصراع العربي ـ الاسرائيلي والقرارات العربية»، **الجذور**، العدد ١٣، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩١، ص ٢٤ ـ ٢٨.

٤٢ المدهون، ربعي؛ «المناطق المحتلة؛ سبعة شهور مباحثات قبل مدريد [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٢٣ ـ ٢٢٤، تشرين الاول (اكتوبر) ـ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩١، ص ١٣٤ ـ ١٣٩.

٤٣ ن. ح.؛ «المقاومة الفلسطينية ـ دولياً؛ استراتيجية ' الحل الوسط ' [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٢٣ ـ ٢٢٤، تشرين الاول (اكتوبر) ـ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩١، ص ١١٠ ـ ١١٥.

٤٤ «[نص الدعوة التي وجّهتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الى الفرقاء المدعوين الى مؤتمر السلام في مدريد]»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٦٧، ١٩٩١/١١/١٠، ص ٢١.

٤٥ «نص رسالة التطمينات الموجّهة من

حكومة الولايات المتحدة الى الوفد الفلسطيني»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٦٧، ١٠/١١/١٩٩١، ص ٢٠ ـ ٢١.

٤٦ Sarid, Yossi; "Open the Front Door to the P.L.O.", *The Jerusalem Post International Edition*, 9/11/1991, p. 8.

منظمة التحرير الفلسطينية

٤٧ حسين، علي (مُعد): «الدبلوماسية الفلسطينية؛ عرفات صانع سلام في كمبوديا»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٦٩، ٢٤/١١/١٩٩١، ص ١٤ ـ ١٦.

٤٨ حيدري، نبيل: «الاتحاد السوفياتي ومنظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٢٣ ـ ٢٢٤، تشرين الاول (اكتوبر) ـ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩١، ص ٢١ ـ ٥٧.

٤٩ س. ش.: «المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً؛ الدورة العشرون للمجلس الوطني الفلسطيني [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٢٣ ـ ٢٢٤، تشرين الاول (اكتوبر) ـ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩١، ص ١٠٠ ـ ١٠٣.

٥٠ مفلح، احمد: «العلاقة بين الثورة الفلسطينية والدولة اللبنانية، ١٩٦٥ ـ ١٩٧٥»، **المستقبل العربي** (بيروت)، السنة ١٤، العدد ١٥٤، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١، ص ١٠٧ ـ ١٢٣.

٥١ Lalor, Paul; "The Debate within the P.L.O.; (1) Foreign Policy", *Middle East International*, No. 415, 20/12/1991, pp. 15 - 16.

٥٢ Sayigh, Yazid; "The Issues the PLO must Tackle", *Middle East International*, No. 411, 25/10/1991, pp. 17 - 18.

○ بيانات وتصريحات وخطب

٥٣ «[مذكرة الى الدول الصديقة والشقيقة لاتخاذ اجراءات عملية ضد سياسة اسرائيل بحفر الأنفاق تحت الاماكن الاسلامية والمسيحية في القدس المحتلة]»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٧١، ٨/١٢/١٩٩١، ص ٧.

▷ الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

٥٤ «نص بيانين موقّعين بالاشتراك مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وحركة المقاومة الاسلامية (حماس)، بتاريخ ٢٠ و٢٦/١٠/١٩٩١، دعيا الشعب الفلسطيني الى مواجهة الشروط الاميركية للحل والانخراط في مؤتمر السلام»، **الحرية**، العدد ٤٢٧، (١٥٠٢)، ٣/١١/١٩٩١، ص ١٦ ـ ١٨.

٥٥ «نص كلمة نايف حواتمة في اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني»، **الحرية**، العدد ٤٢٧ (١٥٠٢)، ٣/١١/١٩٩١، ص ١٨ ـ ١٩.

٥٦ «مشروع القرار الذي تقدّم به وفد [الجبهة] في المجلس المركزي»، **الحرية**، العدد ٤٢٧ (١٥٠٢)، ٣/١١/١٩٩١، ص ٢٠.

▷ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

٥٧ «[بيان سياسي مشترك مع الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في ضوء دعوة واشنطن لبدء المفاوضات الثنائية بين الوفود العربية واسرائيل]»، **الهدف**، السنة ٢٢، العدد ١٠٨١، ٨/١٢/١٩٩١، ص ١٢ ـ ١٣.

٥٨ «التقرير السياسي الصادر عن اللجنة المركزية، أيار (مايو) ١٩٩١، بعنوان: حرب الخليج؛ مراجعة وتقييم المرحلة السياسية الجديدة...؛ (٣) و (٤)»، **الهدف**، السنة ٢٢، العدد ١٠٧٧، ١٠/١١/١٩٩١، ص ٢٨ ـ ٣٢؛ والعدد ١٠٧٨، ١٧/١١/١٩٩١، ص ٢٨ ـ ٣٢.

٥٩ «[بيان سياسي رافض انعقاد مؤتمر مدريد للسلام، وداعياً الى مقاومته]»، **الهدف**، السنة ٢٢، العدد ١٠٧٦، ٣/١١/١٩٩١، ص ٥.

٦٠ «[نص البيان السياسي ووقائع المؤتمر الصحافي الذي عقده د. جورج حبش لتوضيح موقف الجبهة من تعليق عضويتها في اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.]»، **الهدف**، السنة ٢٢، العدد ١٠٧٧، ١٠/١١/١٩٩١، ص ٥ ـ ٩.

▷ حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)

٦١ «[بيان الحركة في مدينة نابلس بتاريخ ٢٩/١٠/١٩٩١، الداعي الى تماسك

الفلسطينيين في الاراضي المحتلة في ضوء بدء مفاوضات السلام]»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٦٧، ١٠/١١/١٩٩١، ص ١٢.

▷ عرفات، ياسر (ابو عمار)

٦٢ «[حديثه الاذاعي لـ ' اذاعة مونت كارلو' ، بتاريخ ٢٩/١٠/١٩٩١»، **الوقائع الفلسطينية** (نيقوسيا)، السنة ١، العدد ٤، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١، ص ٨ ـ ٩.

٦٣ «رسالته بمناسبة يوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٧١، ٨/١٢/١٩٩١، ص ٨ ـ ٩.

٦٤ «حديثه الشامل لشبكة تلفزيون ' الشرق الاوسط' الذي يبث من لندن»، **الوقائع الفلسطينية**، السنة ١، العدد ٤، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١، ١٠ ـ ١٢؛ نقلاً عن **القدس العربي**، ٧/١١/١٩٩١.

المقابلات

٦٥ ابو عياش، رضوان؛ «الاميركيون جادّون في السلام»، **الوطن العربي** (باريس)، العدد ٢٣٨ ـ ٧٦٤، ٢٥/١٠/١٩٩١، ص ٢٠ ـ ٢١.

٦٦ الاشقر، ابو نضال؛ «قيادات متكّلسة تدافع عن امتيازات؛ [حول الخلاف التنظيمي في جبهة التحرير الفلسطينية]»، **الهدف**، السنة ٢٢، العدد ١٠٧٨، ١٧/١١/١٩٩١، ص ١٩ ـ ٢٠.

٦٧ الخطيب، غسان (عضو الوفد الفلسطني الى مؤتمر مدريد)؛ «مفاوضات موسكو ستكون مؤتمراً دولياً»، **الوطن العربي**، العدد ٢٤٥ ـ ٧٧١، ١٣/١٢/١٩٩١، ص ٢٤.

٦٨ الحسيني، فيصل؛ «نقل السلطة قبل تبادل الاراضي»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٦٧، ١٠/١١/١٩٩١، ص ٨ ـ ٩.

٦٩ حواتمة، نايف؛ «مطلوب تصحيح مسار المفاوضات او تعليق المشاركة الفلسطينية»، **الحرية**، العدد ٤٢٩ (١٥٠٤)، ١٧/١١/١٩٩١، ص ٦ ـ ٨؛ نقلاً عن **رويتر**، ٧/١١/١٩٩١.

٧٠ الشريف، محمود (وزير الاعلام في الاردن)؛ «الكونفدرالية الاردنية ـ الفلسطينية مطروحة ولكن...»، **الوطن العربي**، العدد ٢٣٨ ـ ٧٦٤، ٢٥/١٠/١٩٩١، ص ١٨ ـ ١٩.

٧١ شعث، نبيل؛ «ليس أمام اسرائيل سوى المشاركة في المؤتمر بعد انخفاض اهميتها الاستراتيجية لاميركا»، **الحوادث**، العدد ١٨٢٥، ٢٥/١٠/١٩٩١، ص ٣٢ ـ ٣٣.

٧٢ عبدربّه، ياسر؛ «مفتاح العملية السلمية ان تقوم اسرائيل بوقف الاستيطان والالتزام بتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة»، **صوت الوطن**، السنة ٣، العدد ٢٨، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١، ص ١٠ ـ ١٣.

٧٣ عبدالشافي، حيدر؛ «وقف الاستيطان اولويتنا المطلقة»، **صوت الوطن**، السنة ٣، العدد ٢٨، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١، ص ٦ ـ ٩.

٧٤ عريقات، صائب؛ «لا ضمانات اميركية لاستمرار المفاوضات»، **الوطن العربي**، العدد ٢٤٥ ـ ٨٨١، ١٣/١٢/١٩٩١، ص ٢٣ ـ ٢٤.

٧٥ العلاّف، موفق (رئيس الوفد السوري الى مؤتمر مدريد)؛ «اسرائيل تريدنا ان ننسحب»، **الوطن العربي**، العدد ٢٤٥ ـ ٧٧١، ١٣/١٢/١٩٩١، ص ٢٣ ـ ٢٤.

٧٦ الفرّا، محمد؛ «اسرائيل وحدها تتحمّل اي فشل في مؤتمر السلام»، **الحوادث**، العدد ١٨٢٩، ٢٢/١١/١٩٩١، ص ٣٢.

٧٧ فريج، الياس؛ «اسرائيل ستوقف المستوطنات بدون اعلان رسمي»، **الوطن العربي**، العدد ٢٤١ ـ ٧٦٧، ١٥/١١/١٩٩١، ص ٢٥ ـ ٢٦.

٧٨ قاسم، انيس فوزي (المستشار القانوني للوفد الفلسطيني الى مؤتمر مدريد)؛ «القدس والقانون في الملف الفلسطيني؛ المدينة المقدّسة أرض محتلة ينطبق عليها القرار ٢٤٢»، **الوطن العربي**، العدد ٢٤٢ ـ ٧٦٨، ٢٢/١١/١٩٩١، ص ٢٦ ـ ٢٨.

٧٩ القدومي، فاروق (ابو اللطف)؛ «عملية السلام قتال سياسي في ممر اجباري»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٦٩، ٢٤/١١/١٩٩١، ص ١٠ ـ ١٢.

٨٠ الكيلاني، سامي (عضو الوفد الفلسطيني لمؤتمر مدريد)؛ «حماس فشلت في تنصيب نفسها وصيّة على مسلمي فلسطين؛ ظاهرة رفع أغصان الزيتون مشروعة، لكن استمرارها خطير»، **الوطن العربي**، السنة ١٥، العدد ٢٤٣ ـ ٧٦٩، ١٩٩١/١١/٢٩، ص ١٨ ـ ٢٠.

٨١ المجالي، عبدالسلام (رئيس الوفد الاردني الى مؤتمر مدريد)؛ «التنسيق العربي قائم والخلافات شكلية»، **الوطن العربي**، العدد ٢٤١ ـ ٧٦٧، ١٩٩١/١١/١٥، ص ٢٦.

٨٢ النجّاب، سليمان؛ «خطتنا تعتمد على الافادة من الزخم الجديد في الانتفاضة وفي عودتها الى طابعها الجماهيري»، **صوت الوطن**، السنة ٣، العدد ٢٨، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١، ص ١٠ ـ ١٣.

٨٣ هلال، جميل؛ «قيادات الفلتر الستاليني حوّلوا الماركسية الى أصولية ايديولوجية [حول الخلافات بين جناحي الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين]»، **الهدف**، السنة ٢٢، العدد ١٠٧٨، ١٩٩١/١١/١٧، ص ١٦ ـ ١٩.

٨٤ Freij, Elias; "No Longer Odd Man Out", *The Jerusalem Post International Edition*, 7/12/1991, p. 13.

٨٥ Kollek, Teddy; "Don't Quarrel with Bush", *The Jerusalem Post International Edition*, 28/9/1991, p. 3.

الكتب ـ عروض ومراجعات

٨٦ ابو هدبا، عبدالعزيز؛ التراث الفلسطيني؛ جذور وتحدّيات، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٦٧، ١٩٩١/١١/١٠، ص ٣٠ ـ ٣١ (مراجعة فيصل قرقطي).

٨٧ ارونسون، جيفري؛ اسرائيل والفلسطينيون والانتفاضة، **شؤون عربية**، العدد ٦٨، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١، ص ١٦٢ ـ ١٦٥ (مراجعة نظام محمود بركات).

٨٨ احمد، ناصر يوسف؛ القصص الفلسطيني المكتوب للاطفال، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٣، العدد ٨٦، تشرين الاول (اكتوبر) ـ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١، ص ٢٥٨ ـ ٢٦٥ (مراجعة مجدولين ابو الرب).

٨٩ حوراني، فيصل؛ جذور الرفض الفلسطيني، ١٩١٨ ـ ١٩٤٨، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٢٣ ـ ٢٢٤، تشرين الاول (اكتوبر) ـ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩١، ص ٩٦ ـ ٩٩ (مراجعة سميح شبيب).

٩٠ شكري، محمد عزيز؛ الارهاب الدولي؛ دراسة قانونية ناقدة، **شؤون عربية**، العدد ٦٨، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١، ص ١٦٦ ـ ١٧٢ (مراجعة احمد الرشيدي).

٩١ الشعيبي، عماد فوزي؛ اسرائيل من الداخل، **شؤون عربية**، العدد ٦٨، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١، ص ١٧٣ ـ ١٧٦ (مراجعة مازن المكبلي).

٩٢ منصور، سيلفي؛ جيل الانتفاضة، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٣، العدد ٨٦، تشرين الاول (اكتوبر) ـ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١، ص ٢٥٢ ـ ٢٥٧ (مراجعة يونس ضمرة).

٩٣ Cockburn, Andrew and Leslie; *Dangerous Liaison; The Inside Story of the US-Israeli Covert Relationship*, ***Middle East International***, No. 414, 6/12/1991, pp. 21 - 22 (Reviewed by Jane Hunter).

٩٤ Dever, William; *Recent Archeological Discoveries and Biblical Research*, ***The Jerusalem Post International Edition***, 28/9/1991, p. 15 (Reviewed by Aharon Lapid).

٩٥ Golan, Galia; *Soviet Policies in the Middle East from World War Two to Gorbachev*, ***Middle East International***, No. 412, 8/11/1991, pp. 21 - 22 (Reviewed by A.R.H. Kellas).

٩٦ Hersh, Seymour M.; *The Samson Option; Israel's Nuclear Option and American Foreign Policy*, ***The Washington Report on Middle East Affairs***, Vol. X, No. 6, December 1991 - January 1992, pp. 71 - 72 (Reviewed by Andrew I. Killgore).

٩٧ Shindler, Colin; *Ploughshares into Swords? Israelis and Jews in the Shadow of the Intifadah"*, ***Middle East International***, No. 414, 6/12/1991, pp. 22 - 23 (Reviewed by Benjamin Cohen).

٩٨ Stillman, Norman A.; *The Jews of Arab Lands in Modern Times*, ***The Jerusalem Journal of International Relations,*** Vol. 13, No. 4, 1991, pp. 95 - 96 (Reviewed by Jacob M. Landou).

٩٩ Vital, David; *The Future of the Jews,* ***The Jerusalem Journal of International Relations,*** Vol. 13, No. 4, 1991, pp. 97 - 98 (Reviewed by Ben Mollov).

الكتب

١٠٠ التميمي، اسعد بيّوض؛ **زوال اسرائيل حتمية قرآنية**، بلا مكان نشر، بلا ناشر، ١٩٨٨، ١٨٣ صفحة.

١٠١ **العصامي، سيرة عبدالحميد شومان، ١٨٩٠ ـ ١٩٧٤**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢، ٣٩٣ صفحة.

١٠٢ كالي، اليشع؛ **المياه والسلام؛ وجهة نظر اسرائيلية**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩١، ١٦٨ صفحة.

١٠٣ كيّالي، ماجد؛ **فلسطينيو ١٩٤٨ والانتفاضة**، نيقوسيا: شرق برس، ١٩٩٠، ٨٠ صفحة.

١٠٤ Flusser, David; *Judaism and the Origins of Christianity,* New York; Jerusalem: Magnes Press, 1991, 730 Pages.

١٠٥ *Statistical Abstract of Israel, 1991,* Jerusalem: The Central Bureau of Statistics, 1991.

١٠٦ Warnock, Kitty; *Land before Honour (Palestinian Women),* London: Macmillan Press, 1990.

اعداد: ماجد الزبيدي

شؤون فلسطينية

ترحّب مجلة **شؤون فلسطينية** بالمواد التي تصلها للنشر من الباحثين والكتاب، سواء الدراسات أو المقالات أو مراجعات الكتب أو التقارير عن الندوات واللقاءات الفكرية والمجالات المختلفة الاخرى، على ان يكون لموضوعاتها صلة باهتمامات المجلة بالقضية الفلسطينية، بابعادها المختلفة خاصة والصراع العربي ـ الصهيوني عامة.

وترجو **شؤون فلسطينية** من الراغبين في المساهمة في موضوعاتها ملاحظة ان المجلة لا تعيد نشر أي مادة سبق نشرها بأي طريقة من طرق النشر، ولا تنشر مواد مترجمة. كما ترجو مراعاة ما يلي:

١ ـ يفضّل ان ترسل المادة مطبوعة على الآلة الكاتبة، على وجه واحد من الورقة مع فراغ مضاعف بين السطور.

٢ ـ في الكتابة اليدوية، ينبغي ترك سطر فراغ بين كل سطرين مكتوبين، مع توخي كتابة الاسماء والارقام، وكذلك الكلمات المدرجة بلغات أجنبية، بشكل واضح لا التباس فيه، وان تكون الكتابة على وجه واحد من الورقة أيضاً.

٣ ـ عند اقتباس نصوص أو معلومات من مصدر ما، ينبغي الاشارة إلى المصدر وفق قواعد الاقتباس المتعارف عليها أكاديمياً. ونشير، فيما يلي، إلى أكثرها شيوعاً:

- بالنسبة إلى الكتب، يذكر اسم المؤلف (واسم المترجم اذا اقتضى الأمر)، والعنوان الكامل للكتاب مع ذكر رقم الجزء أو المجلّد أو الطبعة ان وجدت، واسم المدينة التي صدر فيها، واسم الناشر، وتاريخ النشر، ثم رقم الصفحة أو الصفحات المقتبس منها. واذا غابت عن الكتاب أي من هذه المعلومات، ينبغي الاشارة إلى ذلك، كأن يكتب: بلا ناشر، بلا تاريخ نشر، الخ.
- بالنسبة إلى الصحف اليومية، يذكر اسم الصحيفة، والمدينة التي تصدر فيها، وتاريخ صدورها. اما اذا تمّ الاقتباس من مقالة أو دراسة منشورة في صحيفة يومية، فلا بدّ من ذكر عنوانها واسم كاتبها.
- بالنسبة إلى المجلات الاسبوعية والشهرية والدورية، تذكر اسماؤها، والمدن التي تصدر فيها، وتواريخها، وأرقام الاعداد أو المجلدات، وكذلك اسماء كُتّاب الموضوعات المقتبس منها، وعناوينها، وارقام الصفحات.
- عند الاقتباس من مصدر باحدى اللغتين، الانجليزية أو الفرنسية، تكتب المعلومات عنه بلغته هذه. اما الكتب باللغات الأخرى، فتترجم المعلومات بشأنها إلى اللغة العربية.
- في الدراسات والمقالات، تذكر المصادر في حواش تحمل أرقاماً متسلسلة وتوضع في نهاية الدراسة أو المقالة.
- في التقارير والمراجعات وما شابه توضع المصادر في مكانها، في سياق المتن.

ISSN 0258 - 4026

SHU'UN FILASTINIYAH

(Palestine Affairs)

No. 225 - 226 , December 1991 - January 1992

Published monthly in Arabic, for the P.L.O. Research Center, by

Al - Abhath Publishing Co. Ltd

16 Artemidos Street, Strovolos

P.O.Box 5614, Nicosia, Cyprus

Tel 429396, Fax 312104, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

Annual Subscription

Surface Mail: Arab countries & Europe - Individuals: $40, Institutions: $50 (add $30 for airmail postage); Other countries - Individuals: $50, Institutions: $60 (add $50 for airmail postage)

الثمن دينار في الاردن والكويت ▪ ١,٥ جنيه في مصر والسودان ▪ ١,٥ دينار في العراق وليبيا ▪ ١٥ درهماً في دولة الامارات العربية المتحدة ▪ دينار في تونس ▪ ١٠ دراهم في المغرب ▪ ١٠ دنانير في الجزائر ▪ دولاران في الاقطار العربية الاخرى